

عزير
دويك
٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
عمادة كلية الدراسات العليا

مدينة الخليل

"دراسة في جغرافية المدن"

رسالة ماجستير

مقدمة من

محمد إبراهيم خليل السعيدة

إشراف

د. عزيز سالم دويك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

مدينة الخليل
دراسة في جغرافية المدن
إعداد
محمد إبراهيم خليل السعايدة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1- الدكتور: عزيز سالم دويك

2- الدكتور: حسين أحمد

3- الدكتور: صقر الحروب

4- الدكتور: علي عبد الحميد

مشرفاً ورئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 7 / 4 / 2003م وأجيزت

إهداء

إلى شهداء انتفاضة الأقصى المباركة الباسلة الذي روى بمائهم الزكية
الطاهرة ثرى فلسطين الحبيبة.

إلى جرحى الانتفاضة الأشاوس الذي ضحوا بمائهم الحمراء القانية
ليبرز فجر الحرية.

إلى كل أسير خلف القضبان الحديدية يصرخ منادياً أيب الحرية، إلى
أبطال وأطفال الحجارة الذي يتصدون بصدورهم العارية أعتى موجة من
الغطرسة والهيمنة الصهيونية البغيضة.

إلى الأمهات الثكالي اللواتي احتسبه فلذات أكبادهن لله تعالى.
إلى أبي وأمي الغاليين.

إلى زملائي وأساتذتي الأفاضل الذي بافقوني طوال مسيرتي التعليمية.
إلى زوجتي التي قاسمتني روح الصبر والمثابرة والمعاناة.
أهدي رسالتي تقديراً ووفاءً واحترافاً بالفضل.

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وأتم تسليم، الحمد لله الذي منّ علي بالانتهاء من إعداد هذه الرسالة بالشكر لله وحده أولاً وأخيراً على نعمه وتوفيقه.

واعترافاً بالجميل إني أرى أنه من الواجب علي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من وقف بجانبني وساعدني على إتمام هذا البحث.

وأعترف بعجزتي مهما كان التعبير عن الشكر لأستاذي الجليل الدكتور عزيز سالم دويك الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذا البحث والذي لم يبخل علي في تقديم ملاحظاته وتوجيهاته النيرة حتى استطعت أن أتغلب على الكثير من الصعاب والعقبات التي واجهتها أثناء كتابة هذا البحث، لذلك فإني أسجل وأدون له عرفاني وتقديري وأتوجه إليه بوافر الفضل والامتنان.

كما وإنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ يوسف تيم وأخيه ربيع تيم على طباعة وتنسيق هذا البحث، وكذلك أوجه شكري إلى الأستاذ الفاضل أحمد الصرايرة والأستاذ حسام قطينة والمربي الفاضل الأستاذ عبد الغفار مجاهد حفظهم الله ورعاهم جميعاً وأثني بالشكر والعرفان للمشرف التربوي يوسف تيم الذي قام بمراجعة الرسالة وتدقيقها لغوياً، وأخيراً وقبل الختام أسجل شكري وعرفاني لأساتذتي الأجلاء جميعاً في قسم الجغرافيا-جامعة النجاح الوطنية-نابلس.

وبعد فإن وفقت في إدراك الغاية التي استهدفتها من هذا البحث فذلك بتوفيق الله تعالى وبتوجيه من أساتذة أجلاء.

ومن نافلة القول أن صاحب هذا البحث يتحمل وحده مسؤولياته وينهض بتبعاته، ويستهدف لنقده، ولكن حسبه وتوفيق من الله أنه حاول.

فالكمال لله تعالى وحده سبحانه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

محمد السعيدة

نقوح/شباط/2003م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ي	فهرس الجداول
م	فهرس الأشكال
س	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (النظري)
1	مقدمة
5	1-2 مصطلحات ومفاهيم
9	1-3 مشكلة الدراسة
9	1-4 أهمية الدراسة
10	1-5 أهداف الدراسة
11	1-6 أسئلة الدراسة
12	1-7 منهج الدراسة وإجراءاتها
12	1-8 مجتمع الدراسة
14	1-9 حدود منطقة الدراسة
16	1-10 الدراسات والأبحاث السابقة
23	1-11 مصادر الدراسة
24	الفصل الثاني: الموقع والعلاقات المكانية لمدينة الخليل
25	2-1 الموقع والموضع
28	2-2 جيولوجية المدينة ومنطقتها
29	2-2-1 عمر سطح الهضبة
32	2-2-2 الصخور والتربة
33	2-2-3 نوعية الأراضي

الصفحة	الموضوع
34	3-2 طبوغرافية المدينة
35	1-3-2 الإطار الجبلي ومظاهر السطح
39	2-3-2 الأودية
40	3-3-2 موارد المياه في المدينة
45	4-2 المناخ
45	1-4-2 نوعية المناخ
47	2-4-2 الرياح
48	3-4-2 التساقط
50	4-4-2 الرطوبة النسبية
51	5-4-2 الثلج والبرد
51	6-4-2 أثر المناخ على العمران
53	5-2 الحياة النباتية
53	1-5-2 نباتات المنطقة
53	2-5-2 الكساء النباتي الطبيعي في المدينة
55	الفصل الثالث: السكان في مدينة الخليل
56	1-3 مقاييس التوزيعات السكانية في المدينة
58	2-3 اتجاهات النمو السكاني في المدينة
58	1-2-3 نمو سكان المدينة وتطورهم العددي
62	2-2-3 أصل سكان المدينة
63	3-3 تركيب السكان في مدينة الخليل
63	1-3-3 مقدمة
63	2-3-3 التركيب النوعي والعمراني للسكان
70	3-3-3 الخصائص الاجتماعية للسكان
80	4-3 التركيب الاقتصادي للسكان
88	الفصل الرابع: مدينة الخليل - التركيب الوظيفي - النمو المدني والتغيرات
90	1-4 مراحل النمو التركيبي لمدينة الخليل
90	1-1-4 المرحلة الأولى (ظهور مدينة الخليل ونشأتها)

الصفحة	الموضوع
91	2-1-4 تركيب مدينة الخليل الداخلي
92	3-1-4 ظهير المدينة
93	2-4 المرحلة الثانية (مدينة الخليل المعاصرة)
94	1-2-4 التغيرات في التركيب
96	2-2-4 خلخلة المنطقة الوسطى (Central - City)
99	3-2-4 المرافق العامة في المدينة
103	3-4 المظهر الجمالي للمدينة
103	4-4 ضواحي مدينة الخليل
105	5-4 أثر الاحتلال الإسرائيلي على البلدة القديمة من مدينة الخليل
105	6-4 مراحل النمو الوظيفي لمدينة الخليل
105	1-6-4 الوظائف
106	2-6-4 الوظيفة التجارية
108	3-6-4 الوظيفة الصناعية
111	4-6-4 الوظيفة الدينية
113	7-4 المدينة مركز الخدمات
113	1-7-4 الخدمات الإدارية
114	2-7-4 الخدمات التعليمية
116	3-7-4 الخدمات الصحية
117	4-7-4 الخدمات الاجتماعية
119	الفصل الخامس: التفاعل المكاني والعلاقة الإقليمية لمدينة الخليل (الأنشطة التجارية)
121	1-5 نظرية التفاعل
126	2-5 نظرية نقطة القطع
131	3-5 قانون اجتذاب تجارة التجزئة
135	/ الفصل السادس: 1-6 الواقع العمراني في مدينة الخليل والعوامل المؤثرة فيها
136	2-6 خلفية تاريخية (مراحل النمو العمراني للمدينة وتوسعها)

الصفحة	الموضوع
139	3-6 خلفية جغرافية (الموقع والموضع لمدينة الخليل)
140	4-6 نمط البناء العمراني القديم في مدينة الخليل
142	5-6 أشكال النمو العمراني في المدينة
144	6-6 أثر المواصلات على النمو العمراني في مدينة الخليل
147	7-6 التركيب الداخلي لتوزيع العمران في المدينة (استخدامات الأرض)
151	8-6 أثر الإنسان على الواقع العمراني في المدينة
152	9-6 أثر الاستيطان على الامتداد العمراني في المدينة
154	10-6 المستقبل العمراني لمدينة الخليل
156	الفصل السابع: استخدامات الأراضي في مدينة الخليل
157	مقدمة
157	1-7 حركة النقل والتنقل في المدينة
158	1-1-7 التطور التاريخي لحركة النقل والمواصلات في المدينة
159	2-1-7 الوضع القائم لشبكة الطرق والشوارع في المدينة وتحليلها
164	3-1-7 السياسة الاستيطانية وأثرها على حركة النقل في مدينة الخليل
167	4-1-7 أبعاد مشكلة المواصلات في المدينة ومظاهرها
179	5-1-7 مقترحات لحل مشكلة المواصلات في المدينة
185	2-7 أنواع الاستخدامات الأرضية في مدينة الخليل
191	1-2-7 استعمالات الأرض في أل CBD في مدينة الخليل
195	2-2-7 أنماط استخدام الأرض داخل أل CBD في المدينة
198	الفصل الثامن: أهم المشكلات التي تواجهها مدينة الخليل والحلول المناسبة لها
199	1-8 سوء استعمال الأرض ومراكزها في مدينة الخليل
202	1-1-8 أهم الحلول المقترحة لحل مشاكل سوء استعمال الأراضي في مدينة الخليل.
203	2-8 التلوث البيئي في مدينة الخليل
204	1-2-8 أسباب التلوث البيئي في المدينة
211	3-8 معالجة مياه المجاري في مدينة الخليل

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
218	4-8 التلوث بالمواد والنفايات الصلبة في المدينة
221	1-4-8 جمع النفايات الصلبة في مدينة الخليل
222	2-4-8 حلول مقترحة للتخلص من النفايات والمواد الصلبة في مدينة الخليل
224	5-8 حلول مقترحة لمعالجة وتخفيف حدة التلوث البيئي بشكل عام في المدينة
227	الفصل التاسع: النتائج والتوصيات
230	قائمة المراجع
	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
46	معدلات الحرارة في محافظة الخليل خلال الأعوام (1975-1995م)	1
50	معدل الرطوبة النسبية في الخليل خلال السنوات (1969-1983م)	2
59	تطور عدد السكان في مدينة الخليل (1881-1997م)	3
67	السكان حسب فئات العمر بالسنوات والجنس للعام 1997م	4
71	توزيع سكان مدينة الخليل (12 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية بالسنوات والجنس والحالة الزوجية	5
78	سكان مدينة الخليل (10 سنوات لإكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية للعام 1997م	6
81	سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس وفئات العمر بالسنوات لعام 1997م	7
83	سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر) غير الناشطين اقتصادياً حسب فئات العمر بالسنوات والجنس والسبب لعدم نشاطهم	8
86	توزيع القوى العاملة في مدينة الخليل حسب النشاطات الاقتصادية لعام 1997م	9
110	النسب المئوية لتسويق المنتجات الصناعية في الخليلم1999	10
114	أقسام بلدية الخليل الإدارية.....	11
115	الصفات العامة للحالة التعليمية في محافظة الخليلم1999/1998	12
122	قوة التفاعل في تجارة التجزئة بين مدينة الخليل والقرى المحيطة بهاحسب حجم السكان.....	13
124	الفرق في العلاقة بين محافظة الخليل حسب درجة تفاعلها في تجارة التجزئة مع بيت لحم وأريحا.....	14
128	نقطة القطع بين مدينة الخليل والقرى المجاورةوالمحيطة بإقليمها.....	15

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
130	الفرق بين نقاط القطع للقرى والبلدات المحيطة في علاقتها التجارية مع مدينة الخليل وبيت لحم وأريحا.....	16
133	مستوى التفاعل بين مدينة الخليل وقرائها مع بيت لحم وأريحا	17
143	المباني المكتملة حسب سنة التأسيس ونوع المبنى في مدينة الخليل (1948-1997م).....	18
150	المباني المكتملة حسب عدد الوحدات السكنية في المبنى ومادة البناء للجدران الخارجية في الخليل 1997م.....	19
158	تطور أعداد المركبات والسيارات في محافظة الخليل (1994-1998م).....	20
167	كثافة الطرق في محافظة الخليل، 1998م.....	21
169	كثافة الطرق في مدينة الخليل، 1998م.....	22
172	مصفوفة توضح أقصر مسافة ممكنة بين المحلات العمرانية في محافظة الخليل.....	23
173	عدد الوصلات للوصول إلى المراكز العمرانية.....	24
175	نقاط الحركة بين مدينة الخليل مع البلدات المجاورة.....	25
176	عدد الوصلات بين المحلات العمرانية في محافظة الخليل.....	26
178	أطوال المسافات الحقيقية بين مدينة الخليل منطقة الدراسة والقرى المجاورة لها	27
185	مساحة أنواع الاستخدامات في مدينة الخليل، 1998م.....	28
186	المباني المكتملة حسب نوع الاستخدام في مدينة الخليل 1997م..	29
187	استخدامات الأراضي في الخليل والضفة الغربية 1996م.....	30
189	استخدامات الأراضي حسب نوع الاستخدام في مدينة الخليل مقارنة مع أم الفحم (1998-1999م).....	31
196	عدد المنشآت الاقتصادية وعدد العمال فيها 1999.....	32
206	توزيع التجمعات السكانية حسب عدد المستوطنات التي تشكل مصدراً للمياه العادمة حسب المحافظة 1998 م.....	33

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
207	التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب معالجة المياه العادمة والمنطقة لعام 1998م.....	34
208	خصائص المياه العادمة غير المعالجة في بعض مدن الضفة الغربية وقطاع غزة 1994م.....	35
209	توزيع التجمعات السكانية حسب التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن موقع التخلص من المياه العادمة حسب المحافظة 1998م	36
210	التأثيرات الصحية في الخليل مقارنة مع المتوسطات العامة في الضفة الغربية والقطاع 1998م.....	37
210	نسبة تركيز الشوائب المختلفة في مياه الينابيع والمياه الجوفية في الخليل 1998م.....	38
213	توزيع المساكن حسب طريقة التخلص من المياه العادمة في محافظة الخليل والضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1997م.....	39
214	توزيع التجمعات السكانية حسب الاستهلاك الشهري للمياه في الخليل مقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة 1998م.....	40
219	حجم الإمكانيات من العمال والآليات لجمع النفايات في مدينة الخليل 1998م.....	41

فهرس الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
2	خريطة التجمعات السكانية في محافظة الخليل، 1997م.	.1
3	خريطة مدينة الخليل	.2
15	موضع القرى والبلدات من الخليل	.3
26	محافظة الخليل - الموقع الفلكي	.4
27	الموقع الفلكي وتوزيع شبكة الأودية في قضاء الخليل	.5
30	خطوط البنية لأراضي فلسطين	.6
31	خريطة جيولوجية لوادي الخليل	.7
33	خريطة تصنيف التربة في محافظة الخليل	.8
35	طبوغرافية مدينة الخليل وضواحيها	.9
36	مرتفعات محافظة الخليل	.10
38	الأقسام التضاريسية لمحافظة الخليل	.11
40	توزيع شبكة الأودية في قضاء الخليل بالنسبة لموقع المدينة	.12
44	أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية	.13
49	كمية المطر السنوية في الأراضي الفلسطينية حسب موقع المحطة 1998م	.14
54	توزيع البستنة الشجرية والخضار والمحاصيل الحقلية لمدينة الخليل 1997م	.15
61	معدل النمو السكاني في مدينة الخليل (1881-1997م)	.16
66	الهرم السكاني في مدينة الخليل لعام 1997م	.17
76	توزيع سكان مدينة الخليل حسب الحالة الزوجية 1997م	.18
79	سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية لعام 1997م	.19
85	التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الخليل لعام 1997م	.20

<u>الصفحة</u>	<u>المحتوى</u>	<u>رقم الشكل</u>
93	مدينة الخليل وقراها التوابع حسب الارتفاعات	.21
98	استخدامات الأراضي في مدينة الخليل 1999م	.22
121	الطرق المعبدة في محافظة الخليل	.23
127	الإقليم التجارية في محافظة الخليل	.24
132	مستويات التفاعل بين المراكز العمرانية (الخليل بيت لحم وبيت كاحل)	.25
138	منظر عام لمدينة الخليل 1839م	.26
145	مدينة الخليل الامتداد العمراني (1918-1996م)	.27
148	مدينة الخليل في أواخر العهد العثماني	.28
163	توزيع الطرق والمواصلات في مدينة الخليل 1997م	.29
166	توزيع المستعمرات الإسرائيلية في محافظة الخليل	.30
171	المسافات الكيلومترية الفاصلة بين عدد من المحلات العمرانية في محافظة الخليل	.31
182	مواقع المراكز التجارية ومواقف السيارات المتعددة الطوابق والمقترحة في مدينة الخليل	.32
188	حصة الفرد من مساحة الأراضي المبنية حسب المحافظة (1996-1997م)	.33
192	المنطقة المركزية في مدينة الخليل 1999م	.34

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذه الرسالة هي عبارة عن دراسة جامعية لجغرافية مدينة الخليل والتي تعاني كغيرها من المدن الفلسطينية من العديد من المشكلات المتنوعة حيث تهدف هذه الدراسة الكشف عما هو قائم في مدينة الخليل منطقة الدراسة للتنبؤ بالمستقبل المرتقب على الصعيد الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني والمواصلات والخدمات وذلك من أجل المساهمة بما هو مطلوب من أجل وضع وإعداد خطط تنموية وتنظيم عمراني وخدماتي يتماشى مع احتياجات ومتطلبات السكان في المدينة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها الأولى من نوعها في هذا المجال وذلك بعد إطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة والتي تحدثت عن المدينة بشكل محدود لا تتعدى كونها مجرد دراسات تاريخية وصفية بحتة.

ومن خلال هذا الملخص نوجز أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هامة، حيث تبين أن مدينة الخليل تعاني من أزمة وضائقة سكانية، هذا مع ارتفاع نسبة صغار السن في المدينة مما يشير إلى أن مجتمع المدينة هو مجتمع شباب وفتي. ويضاف إلى ذلك معاناة سكان مدينة الخليل من نقص في كميات المياه المتوفرة وخاصة مياه الشرب حيث تعتبر مدينة الخليل النموذج الأمثل في المعاناة ولعل السبب الرئيس يعود إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية من خلال مستوطناتها المنتشرة حول المدينة على العديد من مصادر المياه التي قد تفي بحاجات السكان في المدينة وتحل أزمتهما وما تعاني منه من مشكلات. هذا ومن جانب آخر حيث تعاني المدينة من تركيز معظم الخدمات وخاصة التعليمية والصحية وغيرها في المدينة دون غيرها من القرى والبلدات المحيطة بها، هذا مع زيادة الضغط على الاستخدامات العامة في المدينة ولعل من أهم النتائج السلبية التي توصلت إليها الدراسة هو التوسع العمراني والتجاري في المدينة على حساب الأراضي الزراعية وخاصة نحو الجهات الغربية من المدينة وذلك بسبب الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على مساحات واسعة من الجهة الشرقية والجنوبية من المدينة مما يستدعي أخذ الحيطة والحذر من قبل الجهات المعنية والمسؤولة وذلك من أجل وضع برامج تخطيطية للتنبؤ بالتوسع العمراني في الجهات الغربية من المدينة دون الجهات الأخرى نوعاً ما، وما يتطلب ذلك من خدمات.

وعلى ضوء النتائج السابقة فقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات والتي من أهمها التوجه نحو تركيز التطوير الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في المدينة وخاصة المنطقة المحتلة منها وتحسين البنية التحتية مع توسيع الحدود الخارجية وخاصة ما يحيط بالمنطقة الوسطى في المدينة من أجل التخفيف من حدة الأزمة المواصلاتية والخدماتية التي تعاني منها المدينة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (منهجية الدراسة)

- 1-1 -1 مقدمة
- 1-2 -1 مصطلحات ومفاهيم
- 1-3 -1 مشكلة الدراسة
- 1-4 -1 أهمية الدراسة
- 1-5 -1 أهداف الدراسة
- 1-6 -1 أسئلة الدراسة
- 1-7 -1 منهج الدراسة وإجراءاتها
- 1-8 -1 مجتمع الدراسة
- 1-9 -1 حدود منطقة الدراسة
- 1-10 -1 الدراسات والأبحاث السابقة في جغرافية المدن
- 1-11 -1 مصادر الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

بداية يعتبر النمو العمراني من أبرز الظواهر الحضارية في العصر الحديث حيث تزايدت باطراد نسبة سكان المدن في العالم.

فالمدينة هي مهد الحضارة ورمز الأمة وشاهد على حضارة أهلها وهي انعكاس لأخلاق مواطنيها وقيمهم ومثلهم العليا فهذا يدل على الارتباط العضوي الكامل بين الشعب والمدينة.

أما بالنسبة إلى جغرافية المدن فإن دراسة الموقع الجغرافي للمدينة تأخذ بعدين كما تتمثل في التباعد بين المدن والترتيب حسب الحجم في حين يرتبط البعد الثاني مع أوجه استثمار المدينة لموقعها (اقتصاديات الموقع) وذلك تبعاً لأهميته المتغيرة مع تغيرات علاقاته المكانية إقليمياً وعالمياً. (سخنيني، 1998م، ص2، نقلاً عن (Stewart. 1958, 222 – 225)

والمدن الفلسطينية لها تاريخ حضاري طويل وحافل بالأزمات والكوارث والنكبات وخاصة مدينة الخليل أسوة بغيرها من مدن الضفة الغربية والقطاع خاصة وفلسطين عامة، والتي لا زالت تعاني من الأخطبوط والسرطان المدمر المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والصهيوني البغيض ومحاولاته المتكررة والمتعددة والتي لم تنقطع وخاصة في مدينة الخليل منطقة الدراسة، وذلك من أجل تقسيم مدينة الخليل إلى كتلتين صغيرتين واقتلاع أهلها عن أراضيهم.

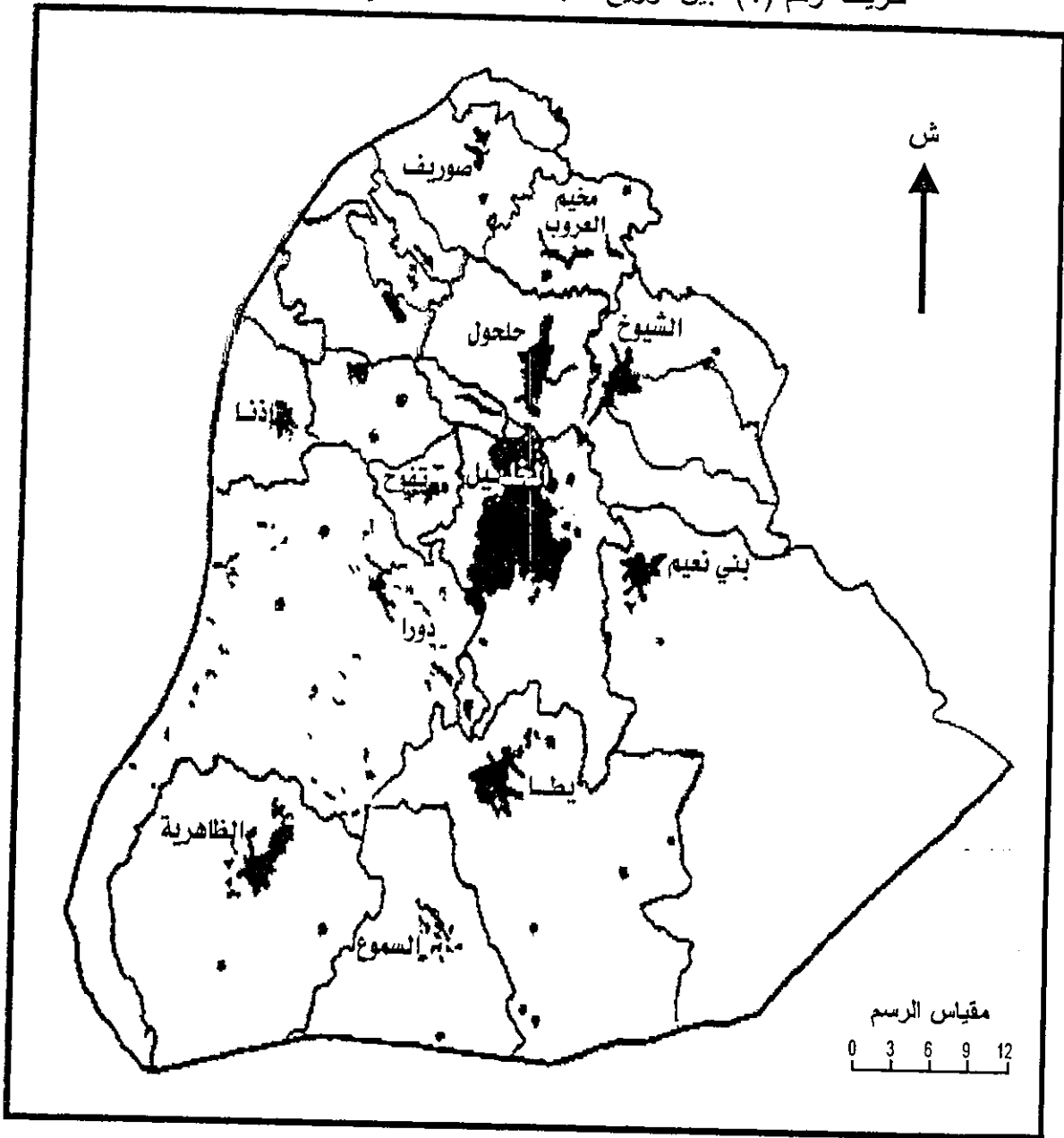
ولقد وجدت هذه المدينة نفسها أمام تحديات جسام لم تستطع في بعض الأحيان تحملها والتي كان من نتائج هذه التراكمات والأزمات والمشاكل أثرها البالغ والكبير على هيكلية المراكز العمرانية، هذا بالإضافة إلى تقلب الأحداث لهذه المدينة منذ القدم ومرور جحافل الفاتحين والغزاة والطامعين بحيث كانت هذه الأزمات المتباعدة لها أثر كبير على مدينة الخليل ومورفولوجيتها والتي كانت بمثابة معول هدم في صروحها وأبنيتها وخاصة خلال عهود الاحتلال البغيض وخير شاهد على ذلك هو تناثر المستوطنات والبؤر الاستيطانية في قلب المدينة وما يحيط بها.

هذا بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية التي تحيط بالمدينة وخاصة الجهة الشرقية والجنوبية منها.

وكثيراً ما تفيد دراسة المدن جغرافياً في التنبؤ بالتوسع المستقبلي للمدينة، كما أنها في غاية من الأهمية والتي تفيد في عمليات التخطيط للمدينة وتنظيمها وإبراز مشكلاتها لوضع الحلول المناسبة لعلاجها.

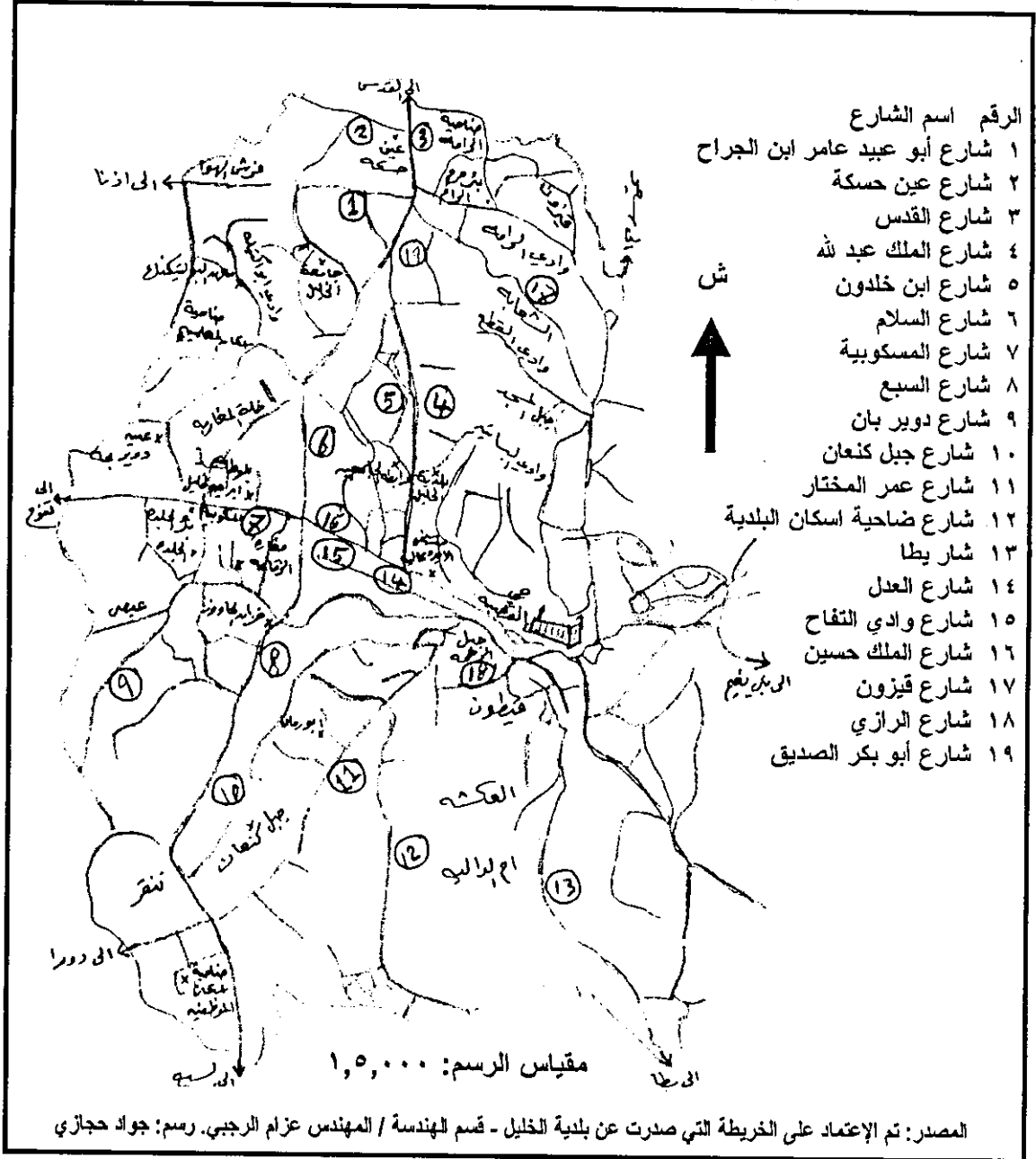
أنظر إلى الخريطة رقم (1) التي تبين توزيع التجمعات السكانية في محافظة الخليل والخريطة رقم (2) والتي تبين توزيع أهم الشوارع الرئيسية والفرعية في مدينة الخليل.

خريطة رقم (1) تبين توزيع التجمعات السكانية في محافظة الخليل



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية الفلسطينية، 1997، ص 88

خريطة رقم (2) تبين توزيع أهم الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة



لا شك أيضاً أن الأحداث التي ذكرناها سابقاً كان لها أثر بالغ في تغير معظم الملامح الجغرافية لمدينة الخليل سواء كان ذلك في النواحي العمرانية أو في خريطة الأرض وغير ذلك ناهيك عن اختلال التركيب السكاني وتدمير البنية الأساسية للمدينة أيضاً.

ومع ذلك فإن اختيار موقع المدينة للسكن منذ القدم وحتى الآن فيه يتلاءم وينسجم انسجاماً تاماً مع الشروط الأساسية لاختيار المجموعات البشرية لأماكن سكنهم عبر التاريخ وهي ما يلي:-

1- كثرة العيون والينابيع فيها.

2- وفرة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.

3- أن تكون على قمة أو مرتفع لدرء ودفع الأخطار وسهولة الدفاع عنها أمام الغزاة.

هذه الشروط جميعها وغيرها تنطبق على اختيار السكان للسكن في هذا الموقع (مدينة الخليل) ومثلها في ذلك الكثير من المواقع التاريخية في فلسطين، والتي تقوم في غالبيتها على المرتفعات، هذا بالإضافة إلى أن المياه والأرض الخصبة الصالحة للزراعة متوفرة في المدينة، علاوة على أن مخطط المدينة وموقعها وأثارها التاريخية المتعددة تشير وتكشف عن الوظيفة الدفاعية التي أدتها المدينة عبر مئات السنين.

وما يشاهد حالياً من ازدهار للمدينة وتطورها الأمر الذي انعكس إيجابياً على الإقليم الذي تخدمه من حولها خاصة القرى التوابع التي تدور في فلكها حيث أصبحت روابطها الاقتصادية والتجارية بإقليمها أكبر، كما وأنها أصبحت مركزاً تجارياً وخدماتياً لمن حولها من القرى المحيطة بها.

هذا بالإضافة إلى تطور العديد من المصانع والورش فيها حيث انعكس إيجابياً على اقتصاديات المدينة بشكل كبير جداً في الوقت الحاضر بالذات.

وهذا يتطلب القيام بوضع خطة شاملة لها في المراحل المستقبلية حيث يصبح من غير الشك والوهم أن اقتصاديات الموقع واستثمارها هو جزء لا يتجزأ من اقتصادياتها العامة.

2-1 مصطلحات ومفاهيم

المدينة: هناك تعريفات عديدة منها:

1- أن المدينة هي محلة يجتمع فيها سكان مستقرون يتميزون بضخامة العدد وارتفاع الكثافة ولا يعتمد أفرادها في رزقهم على الزراعة، والمجتمع في هذه المدينة في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم.

2- أما بالنسبة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد قام بتصنيف التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف هي:

أ- الحضر: وهو كل تجمع يبلغ عدد سكانه 10000 نسمة فأكثر في جميع مراكز المحافظات وكذلك يدخل ضمن هذا التعريف جميع التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4000-9999 نسمة شريطة أن يتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية (شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي بدوام كامل لطبيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح الشهادة الثانوية العامة)

ب- الريف: وهو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 40000 نسمة وكذلك كل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين (4000-9999) نسمة دون أن تتوفر فيه أربعة عناصر من الخدمات المذكورة سابقاً.

ت- المخيم: وهو يشمل كل تجمع سكاني يطلق عليه هذا الاسم ويدار من قبل وكالة الغوث الدولية.

الموقع : Location هو المكان بالنسبة للمناطق المحيطة به أو الأجزاء المجاورة له ويقصد به الموقع الفعال الذي يحمل مغزى معين أو دلالة جغرافية، وموقع الظاهرة عادة إقليم أو منطقة، كما أن أهميته نسبية لا مطلقة فالموقع الواحد كمنطقة يشمل عدداً من المواضع.

الموضع : Site وهي البقعة التي تقوم فوقها المدينة وهي تمثل جزءاً محدوداً من الموقع الذي يبرز شبكة العلاقات الخارجية للمدينة، وتشمل عناصر الموضع دراسة السطح من حيث المناسيب ودرجة انحداره وميوله ودراسة التركيب الجيولوجي وأهمية ومبرر القيام بالمدينة.

كما وأن لخصائص الموضع المحلية دور بارز في نمو المدينة وتطويرها وهو أمر ينبغي مراعاته عند الدراسات المنفردة للمدن. (سخيني، 1998م، ص7)

القرى التوابع: Satellites

وهي القرى أو التجمعات السكانية الصغيرة التي تدور في فلك المدينة فهي تشير وتدل على سعة المدينة أولاً وعلى قيام تلك المدينة بوظيفة ثانية تخدم من خلالها تلك القرى التابعة لها من جهة أخرى.

قلب المدينة التجاري: C.B.D

وهو يمثل البؤرة التي تلتقي عندها طرق المواصلات وتمثل القلب النابض للمدينة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً كما وتضم المسارح ودور السينما والنوادي والمتاجر الرئيسية والدكاكين المتخصصة والفنادق والمكاتب والمتاحف ومنطقة تجارة التجزئة والجملة أحياناً أخرى. منطقة هامشية: وهي التي تقع عادة على أطراف المدينة بشكل منفصل عن المنطقة المبنية الرئيسية للمدينة حيث تضم هذه المنطقة بعض الضواحي والمدن التابعة للمدينة الأم والمركزية، كما وأن معظم سكان هذه المنطقة هم من الذين يقومون برحلة العمل اليومية إلى المدينة نفسها.

ظهير المدينة: Hinter Land

وهي الوحدة المكانية الطبيعية التي تتجانس فيها الظواهر الجغرافية المختلفة دون أن يكون لهذه الوحدة مساحة ثابتة أو حجم معين وإنما تتفاوت حسب الظروف والأحوال السياسية أو تبعاً للغرض من دراسته.

نظرية التفاعل: Interaction Theory

حيث تقرر هذه النظرية أن درجة وقوة العلاقات الاقتصادية تختلف إيجاباً تبعاً لحجمها وسلباً تبعاً للمسافة بينهما، فكلما كان عدد سكان المدينة كبيراً زاد التفاعل وكلما بعدت المسافة بينهما قل التفاعل.

منطقة العد: هي المنطقة الجغرافية المحددة على الخرائط بحدود واضحة المعالم (طرق أو حدود إدارية..... إلخ) حيث تضم كل منطقة 150 وحدة سكنية باستثناء بعض التجمعات الصغيرة. الوحدة السكنية: هي مبنى أو جزء من مبنى معد أصلاً للسكن لأسرة واحدة أو أكثر وله باب أو مدخل مستقل يؤدي إلى الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى، وقد تكون مسكونة أو غير مسكونة.

نظرية نقطة القطع: Breaking Point Theory

وتهدف هذه النظرية إلى إيجاد وسيلة لتحديد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة النفوذ لمدينتين غير متساويتين حجماً. (سخنيني، 1998م، ص8)

ومعنى آخر أنها ترمي إلى تحديد النقطة التي تفصل بين السكان الذين يذهبون إلى مدينة ما للحصول على خدمة وأولئك السكان الذين يقصدون مدينة أخرى لتلقي الخدمة نفسها أو غيرها من الخدمات.

حيث أنه إذا توفرت مجموعة كافية من نقاط القطع هذه حول إحدى المدن لأمكن تحديد إقليمها نظرياً.

قانون نظرية اجتذاب تجارة التجزئة: Law Of Retail Trade Gravitation

ويهدف إلى إيجاد وسيلة للتنبؤ بعدد العملاء الذين يقصدون مدينة ما وافدين من مدينة أخرى بقصد التسوق وشراء السلع، وبمعنى آخر فهو يعني (الكمية التي يتعامل بها سكان مدينة ما مع سكان مدينة أخرى تتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى وعكسياً مع مربع المسافة بينهما).

$$R = \text{Log} \frac{P_n}{P_0}$$

$$N \text{ Log } e$$

حيث أن:

$$R = \text{معدل النمو السنوي للسكان.}$$

$$P_n = \text{عدد السكان في نهاية الفترة.}$$

$$P_0 = \text{عدد السكان في بداية الفترة.}$$

$$N = \text{عدد السنوات الفاصلة بين الفترتين.}$$

$$E = 2.71828$$

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \left[\frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان}} \right] \times 1000$$

$$\text{نسبة الجنس} = \left[\frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \right] \times 100$$

$$\text{معدل الإعالة الخام} = \left[\frac{\text{السكان (أقل من 15 سنة)} + \text{السكان (65 سنة+)}}{\text{السكان (15-65 سنة)}} \right] \times 1000$$

$$\times 1000 \text{ (سخنيني، 1998م، ص 15)}$$

العمر الوسيط: هو العمر الذي يكون فيه السكان نصفهم أقل من سنة معينة والنصف الآخر أكبر من ذلك العمر، ويمكن استخراج العمر الوسيط بواسطة المعادلة التالية:-

$$M = L + \left(\frac{N/2 - (\sum f)}{F_m} \right) C$$

حيث أن

L = الحد الأدنى لفئة العمر الوسيطة.
 N = مجموع التكرارات.
 $\sum f_m$ = مجموع التكرار قبل فئة العمر الوسيطة.
 F_m = تكرار فئة العمر الوسيطة.
 C = طول فئة العمر الوسيطة

علم الطبولوجيا: **Tobology**:- هو نوع من فروع الهندسة اللاكمية التي تركز على تحديد المواقع ورصد العلاقات بين العقد (النقاط) والمساحات والخطوط دون اعتبار لحقيقة المسافات والمساحات واتجاه الخطوط وذلك بهدف تسهيل تحليل شبكات الطرق.
 مصفوفة الاتصال: **Accessibility Matrix** أفضل الأساليب الكمية عند محاولة قياس حجم وأهمية النقاط الواقعة على طرق النقل.

دليل التعرج: **Detour Index** = الطريق الفعلي للطريق الواصل بين نقطتين معلومتين ÷ أقصر مسافة تربط بين نفس النقطتين المعلومتين × 100% (الزوكة، ، 1996م، 87)
 درجة التزاحم = $\frac{\text{عدد السكان في منطقة ما}}{\text{مجموع عدد الغرف التي يقطنها هؤلاء السكان}}$

(جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص57)

$$X = \frac{1}{2} \sum |x-y| = \text{نسبة التركيز}$$

حيث أن: س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية

ص = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية

\sum = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب دون النظر إلى الإشارات السالبة.

(جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص58)

نسبة الإعالة الخام = عدد السكان أقل من (15 سنة) + عدد السكان في سن (+64) ÷ عدد

السكان في المدى العمري (12-64) × %

(جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص57)

1-3 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في كون مدينة الخليل آخذة بالتطور تلبية للطلب المتزايد لمناطق التطوير والتوسع المستقبلي بسبب الزيادة الطبيعية والزيادة المتوقعة المرهونة بالمستقبل السياسي خاصة مع السلطات الإسرائيلية حول الحرم الإبراهيمي والبور الاستيطانية في المدينة إضافة إلى نمو التجمعات الريفية حولها، والتي تنمو على السطح فكرة التعامل مع تطور المدينة على نموذج تكور المدن الكبرى.

حيث أن الإقليم يعتبر هو العامل المحدد لعملية التطور العمراني للمدينة حيث تتأثر به وتؤثر فيه بصورة متبادلة بما تمارسه المدينة من النفوذ والسيطرة على المناطق المجاورة لها، أي مجال النفوذ المدني أو الوظيفة الإقليمية من حيث الخدمات التي تقوم بها المدينة حيث تبرز أهمية المدينة بشكل أساسي كونها عادة كمراكز عمل وأماكن لتسويق المنتجات للمناطق المجاورة ومراكز لتوزيع البضائع القادمة من الخارج للقرى والمناطق المجاورة والتي تدور في فلكها. لذلك لا يمكن تجاهل دور كل من المدينة وإقليمها بشكل متبادل للحفاظ على علاقة كل منهما بشكل متكامل.

هذا بالإضافة إلى عدم التوازن الخدماتي بين المدينة نفسها وبين القرى المجاورة أو بينها وبين المستوطنات من حولها بحيث انعكس هذا الوضع على المستوى المحلي بحيث أصبحت المدينة متقدمة خدماتياً نسبياً بالمقارنة مع المناطق الهامشية التي تعاني من افتقار للخدمات المختلفة فيها.

وسوف يبقى هذا الوضع من سيئ إلى أسوأ قائماً في غياب العدالة وتكريس التفرقة العنصرية في الميزانيات الحكومية المقدمة لكل من البلديات مما ينعكس سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين في القرى المجاورة.

وسنقوم من خلال الدراسة بالبحث عن الحلول المقترحة ووضع التوصيات المناسبة حسب الإمكانيات للميزانية المتوفرة مع مراعاة الظروف والأحوال التي تمر بها المدينة نفسها.

1-4 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في عدة جوانب أهمها ما يلي:-

1- هي الدراسة الأولى من نوعها وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة عن المدينة.

- 2- صعوبة الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها التي تمر بها المدينة وما تركه الاستعمار والاستيطان الإسرائيلي من آثار سلبية على السكان وعلى الوضع الاقتصادي لأهالي مدينة الخليل.
- 3- مساوئ التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- 4- معاناة المدينة من نقص في الموارد الأساسية والتي تشكل عصب الحياة لسكانها كالمياه والكهرباء وغيرها.
- 5- النقص في الخدمات العامة كالصحة وقلة المستشفيات والمدارس ووجود التلوث إلى آخره.
- 6- وجود أكثر من تجمع عمراني أو حضري وخاصة حول المدينة باستثناء شرقها بسبب وجود المستوطنات، الذي بحاجة إلى تنظيم وربطه مع المدينة نفسها وخاصة العمران الذي يقع خارج المخطط الهيكلي لحدود بلدية الخليل.
- 7- التلاحم الحضري الريفي وخاصة في غرب المدينة وشمالها والذي هو بحاجة إلى أن تسبقه عملية ضبط وتوصية.
- 8- المشاكل البيئية التي تعاني منها المدينة بسبب وجود بعض المصانع التي لازالت داخل المدينة نفسها.
- 9- وجود المستوطنات والبؤر الاستيطانية في قلب المدينة التي تقف عائقاً أمام التوسع العمراني وإيصال العديد من الخدمات إلى السكان في أحياء متعددة من المدينة.
- 10- الموقع اللاهندسي لوسط المدينة الرئيسي (CBD) بالعلاقة مع ضواحيها وأطرافها الأمر الذي أدى إلى توزيع غير عادل لرحلات العمل والتسوق والذي أظهر الحاجة إلى نمو وتطوير مراكز بيع وخدمات غرب المدينة من أجل تخفيف الضغط عن وسطها الحالي وعن شوارعها الرئيسية وخاصة التي تتصل بمنطقة الحسبة من المدينة.

1-5 أهداف الدراسة

- 1- تحليل الوضع القائم للمدينة من حيث المشاكل وآفاق التطور ودراسة العلاقات القائمة بين المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها وكذلك بين المدينة والمستوطنات الإسرائيلية ودراسة آثارها السلبية على سكان المدينة نفسها.
- 2- إبراز الخصائص التي تمتاز بها المنطقة والتي تشكل الأساس للتطوير والتي تسمح للمدينة ككل بالتوسع والنمو كمدينة كبرى ضمن إقليمها.

- 3- رسم سياسة خاصة بتنظيم استعمالات الأرض في المنطقة تتضمن حل المشاكل القائمة حسب الإمكانيات بحيث تعطي أفقاً أوسع للتطوير والتنمية في المدينة.
- 4- تتطلع الدراسة للخروج بمخطط توجيهي (Master Plan) للمنطقة.
- 5- تهدف الدراسة لتسد الفراغ الحاصل في قلة الدراسات عن المدينة من أجل أن تعود الفائدة على المخططين والبلديات لكي تنير لها الطريق عند اتخاذ القرارات فيما يخص الأنشطة المختلفة.
- 6- تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عما هو قائم في هذه المدينة على الصعيد الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني والمواصلاتي وما هو مطلوب من إعداد سياسة تخطيط وتنظيم عمرانية تهدف إلى تأمين متطلبات المجتمع. ومنها:
 - أ- بيان حاجة السكان على التجهيزات العلمية والرياضية والترفيهية والثقافية والتربوية.
 - ب- إبراز مدى كفاية المواصلات في المدينة إلى حاجة السكان مع مراعاة المدة الزمنية بين مكان العمل ومكان السكن.
 - ج- تهدف إلى تشخيص أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة وإبراز مساهمة الجغرافي في وضع النماذج الخاصة وبعض النظريات التي قد تضع حلولاً مناسبة لهذه المشكلات على تقديم التوصيات لمتخذي القرار لتخليص المدينة وسكانها من الأزمات المتأصلة فيها.

1-6 أسئلة الدراسة

- 1- ما هي عوامل النمو السكاني في مدينة الخليل؟
- 2- ما هي أكثر المناطق كثافة سكانية في المدينة؟
- 3- هل تعاني المدينة من أزمة وضائقة سكنية مع نقص في الخدمات؟
- 4- ما هو الاتجاه العام للنمو العمراني (رأسي أم أفقي)؟
- 5- هل تعاني المدينة من أزمة في المواصلات؟
- 6- هل يوجد في المدينة مناطق صناعية مخططة أم لا؟
- 7- هل تعتبر المدينة مركزاً خدماتياً لظهيرها من القرى والإقليم الذي يحيط بها؟
- 8- ما هي أهم أنواع الاستخدامات التجارية الموجودة في مدينة الخليل، وأين تتركز، وأي الاستخدامات تفتقد إليها المدينة لمحاولة استثمارها في المستقبل؟
- 9- هل هناك سوء استخدام للأرض في المدينة، وما هي انعكاساته على التلوث البيئي؟

1-7 منهج الدراسة وإجراءاتها

لكي نستطيع الإجابة عن أسئلة الدراسة سألنا الذكر فقد اتبعنا أسلوباً يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، وذلك كدراسة نظرية في المراجع والدراسات السابقة المتوفرة والمشاريع التطويرية المقترحة وجمع المعلومات والبيانات والمخططات الخاصة بالمنطقة قيد الدراسة من خلال المنهج الموضوعي والمنهج الإقليمي. وسوف يتم الاعتماد في جمع المعلومات على مصدرين:-

الأول:-

أ- المصادر وتشمل التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن الدوائر والجهات الرسمية ذات العلاقة بالدراسة مثل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة الصناعة والزراعة والتجارة ومراكز البحوث والدراسات الفلسطينية ومركز أريج للبحوث في بيت لحم والمركز الجغرافي الفلسطيني في رام الله وغيرها مما يتصل بموضوع الدراسة.

ب- المراجع المكتبية ذات الصلة بموضوع البحث مثل الكتب الجغرافية وكتب التخطيط الحضري وغيرها.

ت- المخططات الهيكلية في البلدية ووزارة الحكم المحلي وغيرها من الدوائر الرسمية.

الثاني:-

الدراسة الميدانية والمتمثلة بزيارة المناطق، وملاحظتها، والمقابلات الشخصية واللقاءات مع المسؤولين للوقوف على أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة، والاعتماد على تحليل الخرائط لاستخدامات الأراضي الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) في بيت لحم للدراسات التطبيقية، وزيارة المراكز الحيوية كالمركز الجغرافي الفلسطيني لرسم الخرائط والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدوائر الرسمية في المدينة وغيرها..

1-8 مجتمع الدراسة

تعالج هذه الدراسة بعض جوانب جغرافية مدينة الخليل بشقيها البشري والطبيعي كما هو مبين في موضوعات الدراسة في إطار حدودها الجغرافية المعرفة سابقاً حيث تقع مدينة الخليل على إحداثي محلي شمالي 104,42م، وخط إحداثي محلي شرقي 159,61م، ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر من (800-1020م)، وتبلغ مساحتها الكلية 74400 دونماً ومساحة المنطقة المبنية

فيها 14950 دونماً، وتحيط بها أراضي حلحول وسعير وبني نعيم ودورا وتقوح وبيت كاحل،
ويبلغ عدد سكانها حسب تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 1997م حوالي 119401 نسمة
منهم 62005 ذكراً و57396 أنثى، كما ويبلغ عدد الأسر 18359 أسرة، وعدد المباني فيها
14494 مبنى، عدد الوحدات السكنية فيها 24059 وحدة. (الجهاز المركزي للإحصاء
الفلسطيني، نشرة خاصة عن مدينة الخليل، 2000م).

9-1 حدود منطقة الدراسة

تحديد منطقة وحدود الدراسة

تقع محافظة مدينة الخليل في الطرف الجنوبي الغربي للضفة الغربية مكونة أعلى هضبة منبسطة في قمته بحيث تصل أبعادها من الشرق إلى الغرب حوالي (24كم) ومن الشمال إلى الجنوب (28كم) تقريباً وعلى ارتفاع خط منسوب (600م) إلى (1020م) فوق سطح البحر.

الحدود:- من الشمال محافظة القدس على خط طوله (63كم) تقريباً بينما كان طول هذا الخط قبل 1948م يساوي (95كم) أما باقي الجهات فهي محاطة بخط الهدنة 1948م.

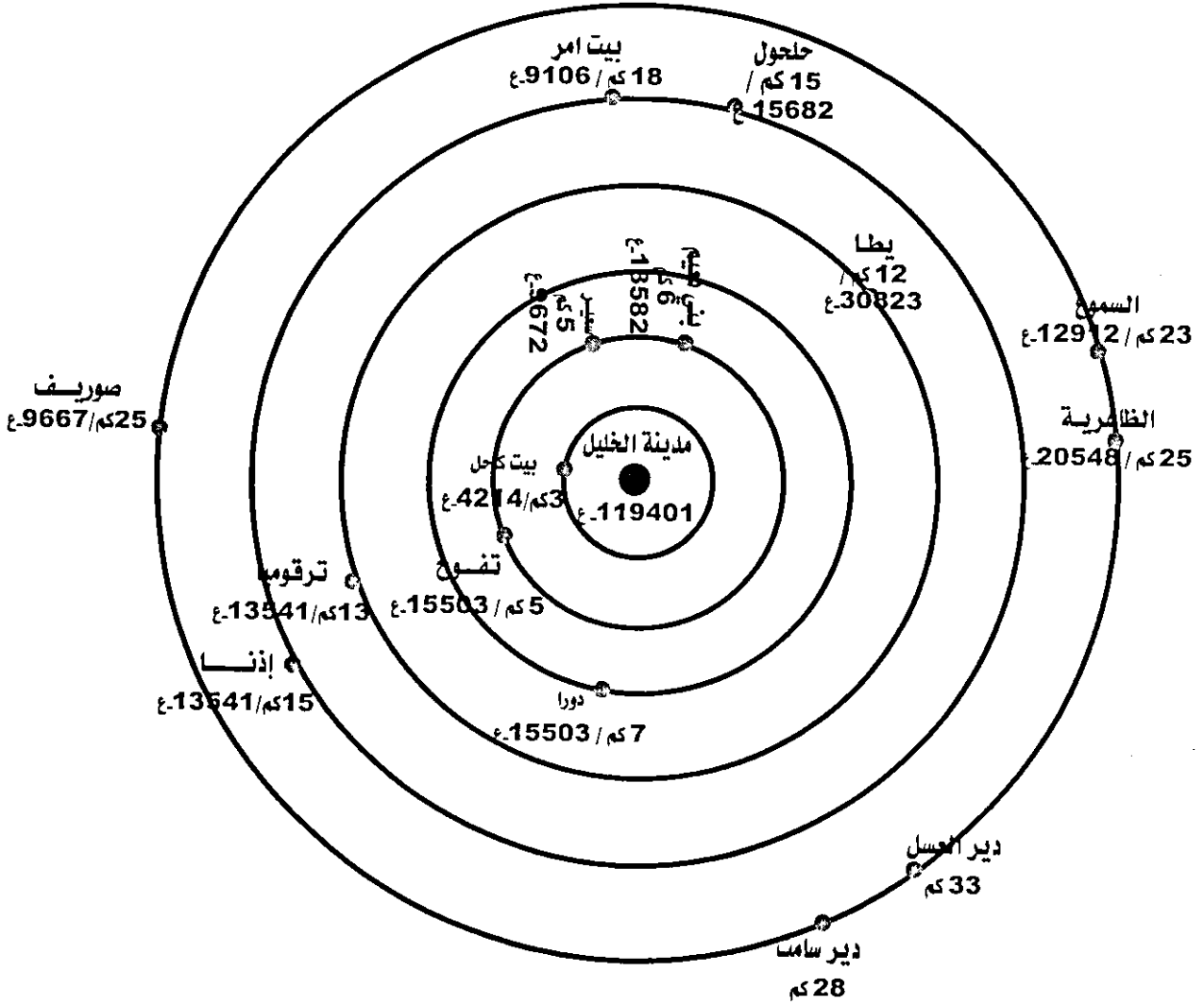
وتتربع مدينة الخليل في منتصف هذه الهضبة بحيث تتفرع منها المجاري العليا لعدد من الأودية وأهمها وادي الخليل وسوف تقتصر الدراسة على حدود بلدية الخليل بكافة الأراضي والإستخدامات الواقعة ضمن نفوذ وسيطرة البلدية.

وعند الحديث عن إقليم مدينة الخليل والخدمات التي تقدمها إلى إقليمها والذي يبدأ طويلاً من حلحول وبيت أمر شمالاً حتى الظاهرية جنوباً ودورا وتفوح غرباً حتى بني نعيم ويطا شرقاً أنظر إلى الشكل رقم (3)

شكل (3) رسم يوضح موضع القرى والبلدات من مدينة الخليل والتي ورد ذكرها في البحث

- 1- ترى في الدائرة الأولى القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 1-4كم.
- 2- ترى في الدائرة الثانية القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 5-6كم.
- 3- ترى في الدائرة الثالثة القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 7-8كم.
- 4- ترى في الدائرة الرابعة القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 9-13كم.
- 5- ترى في الدائرة الخامسة القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 14-19كم.
- 6- ترى في الدائرة السادسة القرى التي متوسط بعدها عن الخليل 20-33كم.

شكل رقم (3) موضع القرى والبلدات من مدينة الخليل



• ع = عدد السكان

• كم = المسافة بين المدينة والقرية بالكيلو متر.

المصدر: -1- المسافات: بلدية الخليل - وزارة الأشغال العامة - الخليل، الدراسة الميدانية.

-2- عدد السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - دليل التجمعات السكانية الفلسطينية

/ 1997 م (ص 90 - 92)

-3- (ع) تمثل عدد السكان لكل تجمع (كم) تمثل بعد التجمع عن مدينة الخليل بالكيلو متر

-4- من عمل الباحث

10-1 الدراسات والأبحاث السابقة في جغرافية المدن

الدراسات والأبحاث السابقة:-

جغرافية المدن هي أحد الفروع الحديثة والمهمة جداً في الجغرافية البشرية، ومنذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين تم كتابة أبحاث كثيرة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا في نطاق جغرافية المدن، مع أن بداية الإهتمام بهذا الموضوع كانت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث كان التركيز على الناحية النظرية خاصة حول إبراز موضوع الموقع والموضع معاً.

وكانت معالجة النظرة الشاملة لجغرافية المدن على يد الفرنسي (دي لابلاش) في منتصف القرن العشرين، ثم جاء دور الألماني (فالتر كريستالر) عام 1933م والذي طور نظرية المحلات المركزية بهدف إعطاء تعليل واضح لتوزيع المدن في الإقليم حسب الحجم والمسافة. (سخنيني، 1998م، ص16)

أما في إسرائيل فقد بدأ الإشتغال بجغرافية المدن في منتصف الستينات من القرن السابق، لا سيما بعد إنشاء مدن جديدة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الخارج.

ما هو منهج وتصور الجغرافي إلى الجغرافية الحضرية؟

هناك مناهج متعددة عالجت موضوع المدينة والتمدن من جوانب مختلفة، حيث يمكن تصور المدينة على أنها ظاهرة عمرانية في إطار انتشار محلات عمرانية كثيرة ومختلفة في الإقليم من حيث الحجم والوظائف والانتشار والنمو.....إلخ.

كما ويمكن دراسة مبناها والتركيب الداخلي لها كظاهرة جغرافية معينة مع دراسة التطور التاريخي ونمط البناء والوظائف الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدراسة والتعمق بأشكال استخدامات الأرض والعلاقة بين أجزائها أما على الصعيد العملي الجاد يمكن دراسة المدينة من خلال الدمج بين هذين المنهجين.

وللمدينة أهمية خاصة بالنسبة للجغرافي وخاصة من حيث الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها حيث أنها تشكل نواة العمل الرئيس للكثيرين وهي مصدر الازدهار لهم وهي تعيل الكثيرين بل الآلاف من المدينة وغيرها.

لذلك فهي مهمة جداً للكثيرين وتستحق الدراسة كونها تحتل مساحة كبيرة من الإقليم وبها مجموعة من الأنشطة التي تمارسها وخاصة في قلبها التجاري (CBD) حيث مركز التجارة الرئيس وهو بلا شك ذو تأثير قوي في المدينة ومن هنا يبرز دور الجغرافي في معرفة أسباب النمو والانتشار والخصائص الاقتصادية وتأثيرها على استخدامات الأرض بالمدينة وشرائين المواصلات الخارجية منه إلى البيئة المحيطة، وكيفية انتشار باقي الوظائف للمدينة وما حولها من العلاقات.

ومما يسترعي الإنتباه أنه لم تنشر مؤلفات وأبحاث خاصة تتعلق بجغرافية مدينة الخليل بحيث تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها، وعلى سياق الحديث توجد هناك بعض الدراسات التي تحدثت عن جوانب مختلفة عن مدينة الخليل ولكنها مجرد دراسات بسيطة عن السكان في المدينة وعلى سبيل المثال منها:-

1- الدراسة التي قام بها كل من الدكتور تيسير جبارة والدكتور غازي فلاح والأستاذ يوسف الننتشة وعيسى بيضون وذلك بعنوان (مدينة الخليل، دراسة تاريخية وجغرافية، 1987م) حيث قام بنشرها مركز الأبحاث التابع لرابطة الجامعيين، ويمكن إيجاز أهم النتائج لهذه الدراسة على النحو التالي:

أ. على الرغم من الانعكاسات السلبية لكل من العوامل الطبيعية الجبلية والمناخية الصحراوية وشبه الصحراوية في منطقة قضاء الخليل إلا أنها لم تقف حجر عثرة أمام الاستقرار الريفي في المنطقة.

ب. لعبت التغيرات السياسية والديموغرافية منذ عام 1967م دوراً بارزاً في أنماط الاستقرار السكاني لأبناء المنطقة.

2- الدراسة التي قامت بها رابطة الجامعيين/ الخليل مركز الأبحاث بعنوان (الزراعة في محافظة الخليل) إعداد عبد النبي الحوامدة ومحمود الرجوب عام 1992م والمهم هو الإشارة إلى أهم أهداف الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها وهي كما يلي:

أ. إبراز القيمة الاقتصادية الفعلية لإقليم الخليل وإمكانياته الطبيعية التي تضمنها أرضه للإشارة إلى مساهمته في تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للسكان.

ب. تعريف المواطن في محافظة الخليل بطبيعة أرضه ومناخه ونباتاته والمناطق المصادرة منها من أجل إبراز الشعور القومي والانتماء لوطنه في ظل احتلال استيطاني بغض.

ت. الكشف عن مدى حجم المصادرة والزحف البطيء وراء الاستيلاء على ما تبقى من الأرض.

ث. الكشف عن حجم الثروات الباطنية وخاصة الثروة المائية مع حاجة أبناء المحافظة الماسة لهذه الثروة.

3- الدراسة التي قام بها عبد الحافظ أبو سرية بعنوان (زلازل الخليل) 1996م، وقد استعرض فيها هذا الباحث من خلال دراسته هذه أهم المجازر والأحداث التاريخية التي مرت بها المحافظة بشكل عام والمدينة بشكل خاص.

4- الدراسة التي قامت بها الغرفة التجارية الصناعية في محافظة الخليل في العام (1999-2000م) بعنوان (واقع القطاعات الاقتصادية في محافظة الخليل) والتي كان من أهم نتائجها ما يلي:-

أ. إن نسبة 76.8% من المنشآت الصناعية في محافظة الخليل لا تعمل بطاقتها الإنتاجية القصوى.

ب. إن نسبة 25.1% من المنشآت الصناعية تتبع طريقة الإنتاج الآلي و14.8% منها تتبع النظام اليدوي في الإنتاج و60.1% تتبع كلا النظامين.

ج. إن نسبة 62.07% من المنشآت لقطاع الحجر والرخام هي ملك فردي وأن 36.64% منها مستأجر، أما بالنسبة لقطاع الأحذية والجلود فكانت النسبة 34.87% منها ملك والغالبية الباقية بنسبة 65.13% مستأجر.

5- الدراسة التي قام بها عدد من الأساتذة منهم الدكتور يونس عمرو ومحمد حافظ شريدة وعزيز سالم دويك تحت عنوان (الخليل مهد الآباء والأجداد) في 1997/5/28م والتي كانت عبارة عن ندوة عقدت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ونذكر هنا أهم نتائج هذه الدراسة:-

أ. إن الحركة الصهيونية استطاعت أن تجد لنفسها موطئ قدم في مدينة الخليل وذلك من خلال ربط الحي اليهودي القديم بالفكرة الصهيونية وحشد أكبر قدر ممكن من المستوطنين إلى جانبهم وإنشاء المؤسسات الاستيطانية وتسخير الوجود القنصلي في القدس لحماية مشروعها الاستيطاني في المدينة خاصة والمحافظة عامة.

ب. أن مدينة الخليل في الماضي والحاضر وعلى مدار التاريخ ستبقى تمتاز بإسلاميتها رغم كل الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها.

6- الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان (النتائج النهائية لمدينة الخليل) 1997م حيث يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج الهامة حول هذه الدراسة ومنها:-

- أ. بلغ عدد سكان مدينة الخليل للعام 1997م (119401) نسمة.
- ب. بلغ عدد المباني في المدينة لنفس العام 14494 مبنى.
- ت. بلغ عدد الوحدات السكنية في المدينة 24059 وحدة.
- ث. بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص 5075 منشأة.
- ج. تقع على أراضي الخليل تسع مستعمرات ويؤثر استيطانها ضمن حدود المدينة نفسها.
- ح. تعاني مدينة الخليل من مشاكل تعيق الانتاج الزراعي هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى في تسويق المنتجات.

7- الدراسة التي قام بها الدكتور نبيل كوكالي الباحث في مركز البحث العلمي في جامعة الخليل عام 1987م تحت عنوان (مشكلات الصناعة في محافظة الخليل) وهذه الدراسة كان من أهم نتائجها ما يلي:-

- أ. تواجه الصناعات المحلية في محافظة الخليل مشاكل عديدة تحول دون تطورها وتأديتها لدورها الوطني المطلوب.
- ب. إن هيكل الصناعة يسوده الصناعات الصغيرة والحرفية حيث كانت نسبة المصانع التي تستخدم أقل من عشرة عمال هي 83% من المجموع الكلي.
- ت. إن نسبة 68% من المصانع في محافظة الخليل تحصل على المواد الخام اللازمة لها عن طريق إسرائيل.

ث. بلغ دخل العامل (80) ديناراً أردنياً شهرياً وهو منخفض نوعاً ما مقارنة مع دول مجاورة.

8- الدراسة التي قام بها الدكتور نبيل كوكالي بعنوان (البلدة القديمة في مدينة الخليل اليوم - دراسة ميدانية لواقعها) جامعة الخليل مركز البحث العلمي، 1986م ونذكر أهم نتائجها.

- أ- بلغ متوسط عمر الفرد حوالي 21.5 سنة وهو منخفض جداً.
- ب- كثرة عدد الذكور غير المتزوجين نظراً لكثرة الالتزامات المادية.
- ت- تفشي ظاهرة الزواج المبكر عند الإناث.
- ث- كان الدافع الاقتصادي والاجتماعي من أهم العوامل التي سببت الهجرة.
- ج- عدم توفر مستوى خدمات ملائم يتماشى ومتطلبات العصر.

وعلى سياق الحديث هناك دراسات مشابهة شملت الضفة الغربية وبعض الدول العربية والتي كان من أهمها:-

1- دراسة بعنوان (الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية)، هاني مقبول، 1987م.

تناولت الدراسة الأوضاع الديموغرافية والتوازن الديموغرافي وأثر السياسة الإسرائيلية على السكان إذ بينت الدراسة أن 80% من السكان دون سن (15) عاماً وذلك عام 1980م في حين كانت النسبة 50% عام 1977م.

ثم تعرضت الدراسة إلى التركيب الإقتصادي للسكان بحيث يزداد نشاط السكان عند سن (35) سنة إذ بلغت سنوات النشاط الإجمالية للسكان (19) سنة. وقد تبين أن قطاع الخدمات يسهم بأكثر نسبة حيث يمثل 40% من مجموع العاملين يليه قطاع الزراعة فالصناعة فالبناء.

وقد تبين أن المستوى التعليمي لحوالي 12% من الذكور لا يزال أمياً أما نسبة الأمية عند الإناث فبلغت 50%.

أما درجة التزاحم السكاني فقد اتضح أن 52% من جملة الأسر مكونة من سبعة أفراد أو أكثر وأن 53% من مساكن الضفة الغربية مكونة من غرفتين أو أكثر وأن 56% من الأسر تقيم في غرف تحتوي على ثلاثة أفراد أو أكثر.

2- التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية:- (دراسة في السكان والمسكن)

بحيث ركز الباحث على إبراز الاختلاف والتباين بين حارات المدينة المختلفة وذلك حسب خصائص السكان والمسكن والإمتداد المكاني لها.

وقد تم التعرف على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وخصائص المسكن واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل العملي فأظهرت الدراسة أن توزيع السكان وكثافتهم غير متساوي بين أقسام المدينة وحاراتها.

حيث بلغت الكثافة السكانية في مركز المدينة 294 شخص/هكتار في حين وصلت في الأطراف الشرقية 19 شخص/هكتار.

ويتركز 5,35% من السكان على ما نسبته 18,7% من إجمالي مساحة المدينة.

وأيضاً أظهرت خرائط الدرجات المعيارية المنتجة للعوامل تداخلاً شديداً في مستويات الأنماط المختلفة للإمتداد المكاني ويعود ذلك إلى التفاوت بين مستويات السكان المهنية والتعليمية والاجتماعية.....الخ.

3- دراسات في الجغرافية العمرانية (التوزيع الحجمي لمدن عسير بالمملكة العربية السعودية) الدكتور أحمد البدوي 1995م.

بحيث أشار الباحث أن توزيع المحلات العمرانية الحضرية الرئيسية تعتبر المحصلة النهائية لمجموعة من العوامل التي تؤثر في نمط هذا التوزيع.

وأشار أيضاً أن عسير تفتقد لتوزيع مراكز استقرار حضرية كبيرة، بحيث كانت اقتصاديات هذه المنطقة موجهة نحو الزراعة والرعي البسيط، وهذا يعني أن المنطقة تخلو من ظاهرة السيادة المتروبوليتانية، بحيث كان نمط التوزيع الحجمي في عسير نمط غير متوازن بحيث يتركز سكان الحضر في المنطقة في درجات حجمية قليلة باستثناء مدينتي خميس مشيط وأبها.

وأخيراً أشار إلى أن هناك تناسب واضح بين مدن عسير في الهيدراكية من حيث الوظائف والحجم ولا يظهر هذا التناسب في المسافات.

4- التباعد وكيفية انتشار مراكز الإستقرار دراسة تطبيقية على منطقة سراة عبيدة. بحيث تبين أن مراكز الإستقرار الريفي تتوزع بنمط متباعد متأثرة في ذلك بمسيرات قيام العمران في المنطقة وخاصة في الأودية وحول موارد المياه والطرق والمواصلات.

5- دراسة بعنوان (العوامل المؤثرة على اتخاذ أماكن المساكن في القرية العربية في إسرائيل، الحالة المدروسة: أم الفحم) للباحث شفيق قاسم/1985م. (سخيني، 1998م، ص18).

ومن أهم النتائج التي توصل إليها قاسم في بحثه هي:-

- 1- إن المواطن الفحماوي يفضل إقامة مسكنه داخل منطقة حمولته من أجل الحصول على الدعم الإجتماعي والسياسي في حياته اليومية داخل القرية.
- 2- هناك ظاهرة عدم الموازنة المطلقة بين عرض الأراضي بملكية فردية والتي تم الحصول عليها عن طريق الميراث في أراضي الحمولة وبين الطلب على الأراضي من هذا النوع.
- 3- امتدت المساحة العمرانية لأم الفحم بشكل واضح إلى القسائم سهلة البناء عليها.
- 4- يفضل المواطن في أم الفحم قسيمة أرض قريبة من شبكة المياه كمكان لبناء مسكنه، وفي المقابل لا يوجد اهتمام كاف ببعد القسيمة من مدرسة في حالة اتخاذ القرار باختيار قسيمة لإنشاء مسكنه.

- 5- اتجاه ابتعاد المساكن الجديدة بأم الفحم عن مركز الخدمات في القرية والحمولة أخذة بالازدياد مع الزمن.
- 6- هناك اتجاه واضح لدى سكان أم الفحم لاختيار قسيمة أرض تتميز بمستوى حياة مناسبة كمكان لبناء مساكن جديدة وتشكل هذه الظاهرة أحد العوامل لخروج السكان من نواة المدينة القديمة والإقامة في القسائم الموجودة في المدينة الوسطى وهامشها.
- 7- غالبية بناء المساكن في أم الفحم تتم في القسائم التي تحتوي على تربة ذات خصوبة متوسطة من الناحية الزراعية.
- 8- المجموعة الشبابية في أم الفحم هي صاحبة الطلب الكبير على المساكن وهذه المساكن الجديدة جاءت لتحل مشكلة ضائقة السكن.
- 6- دراسة بعنوان (جغرافية منطقة وادي عارة) المجلد الثاني (تغيرات في المنطقة) جدعون جولاني، 1966م. (سخنيني، 1998م، ص19).

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

- أ. درجة التزاحم في أم الفحم عالية جداً حيث أن أكثر من نصف السكان في حينه (61,3%) وأكثر من نصف الأسر سكنوا في غرفة واحدة.
- ب. ارتفاع حجم الأسرة في أم الفحم ليصل في المعدل إلى 5,3 نسمة وهو أعلى من المعدل العام في إسرائيل.
- ت. تعاني المدينة من ضائقة سكنية بسبب مصادر أراضيتها وأن غالبية البيوت التي تبنى فيها هي بدون ترخيص.
- ث. ارتفاع معدل المواليد لكل ألف نسمة وقد بلغ في أم الفحم 56,0 نسمة وارتفاع معدل الوفيات ليصل إلى 7,5 نسمة لكل ألف وبالتالي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية ليصل إلى 4,8% في السنة وهو أعلى المعدلات في إسرائيل والعالم ولا تشكل الهجرة أي نسبة تذكر من معدل النمو السنوي للسكان.
- ج. ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة صغار السن.
- ح. انخفاض مستوى الخدمات الضرورية في المسكن نفسه حيث أن 99,3% من المساكن كانت تفتقر إلى حمامات و73% منها تفتقر إلى مراحيض.
- 7- دراسة قام بها الباحث مصطفى دخيل حول مدينة أم الفحم بعنوان مدينة أم الفحم دراسة في جغرافية المدن.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:-

أ- لا يوجد هناك برامج تخطيطية على الصعيد الديموغرافي أو العمراني أو الاقتصادي والاجتماعي.

ب- هناك مفارقات بين معدلات التزايد السكاني بمقدار توافر فرص العمل.

ت- إن غالبية المجتمع هو مجتمع استهلاكي بسبب ضعف المستوى الإقتصادي لدى السكان.

ث- إن المدينة بحاجة إلى التجهيزات العلمية والرياضية والترفيهية والثقافية والتربوية.

ومن خلال الدراسات السابقة والتي تحدثت عن المدينة من جوانب مختلفة لاحظنا أن معظم هذه الدراسات هي دراسات تاريخية وتوثيقية لأهم الأحداث التاريخية حول المدينة وسكانها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها المدينة وخاصة بعد انتشار البور الاستيطانية والتوسع الاستيطاني على حساب أراضي أهالي المدينة بعد عام 1967م، لذا فمن حيث المناهج والأساليب وجدنا أن معظم هذه الدراسات السابقة تحدثت بشكل جزئي عن جغرافية المدينة فجاءت هذه الدراسة في إطار الشمول والتكامل كما وكانت هذه الدراسات سالفة الذكر تنقصها الأساليب العلمية الحديثة في تحديد المشكلة وأسئلة الدراسة ووضع النظريات والنماذج الخاصة ومحاولة تطبيقها على واقع المدينة من أجل الوصول إلى وضع استراتيجية معينة لحول مقترحة ومفيدة لتنمية المدينة وتطويرها حتى تخدم سكانها على أحسن وجه ممكن حسب الإمكانيات المتاحة لأبنائها.

لذا جاءت هذه الدراسة الأولى من نوعها في تناول هذا الموضوع آملاً أن تسد الفراغ والنقص الحاصل في المكتبة العربية حول الدراسات الجغرافية الخاصة بمدينة الخليل.

1-11- مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة في معلوماتها على مجموعة من المصادر الأساسية التالية:-

1-المؤسسات العامة في المدينة.

2-رسائل جامعية ومجلات ونشرات خاصة عن المدينة.

3-الأدبيات المنشورة عن المنطقة.

4-الدراسة الميدانية.

5-المقابلة الشخصية.

6-الخرائط العامة .

- الفصل الثاني
- الموقع والعلاقات المكانية لمدينة الخليل
- 1-2 الموقع والموضع
- 2-2 جيولوجية المدينة ومنطقتها
- 1-2-2 عمر سطح هضبة الخليل
- 2-2-2 الصخور والتربة
- 3-2-2 نوعية الأراضي
- 3-2 طوبغرافية المدينة
- 1-3-2 الإطار الجبلي ومظاهر السطح
- 2-3-2 الأودية
- 3-3-2 موارد المياه في مدينة الخليل
- 4-2 المناخ
- 1-4-2 نوع المناخ
- 2-4-2 الرياح
- 3-4-2 التساقط أو التهاطل
- 4-4-2 الرطوبة النسبية
- 5-4-2 الثلج والبرد
- 6-4-2 أثر المناخ على العمران في مدينة الخليل
- 5-2 الحياة النباتية
- 1-5-2 نباتات منطقة الخليل
- 2-5-2 الكساء النباتي الطبيعي للمنطقة حالياً

الفصل الثاني

الموقع والعلاقات المكانية لمدينة الخليل

1-2 الموقع والموضع لمدينة الخليل

أولاً: الموقع **Situation** وأهميته.

ثانياً: الموضع. **Site**

أولاً: - الموقع لمدينة الخليل.

مقدمة: -

حرص معظم الباحثين في دراسة جغرافية المدن على التفرقة بين الموقع والموضع وكان (راتزل) أو من فرق بينهما، بحيث عرف الموضع: بأنه قطعة الأرض التي تقوم عليها المدينة. بينما عرف الموقع: بأنه المكان الذي يرتبط بموقعه مع ما يجاوره من أماكن أخرى وذلك بمعنى علاقاتهما المكانية مع ما يحيط بحدود المدينة نفسها. (حمدان، بدون تاريخ، ص 277، ص 280).

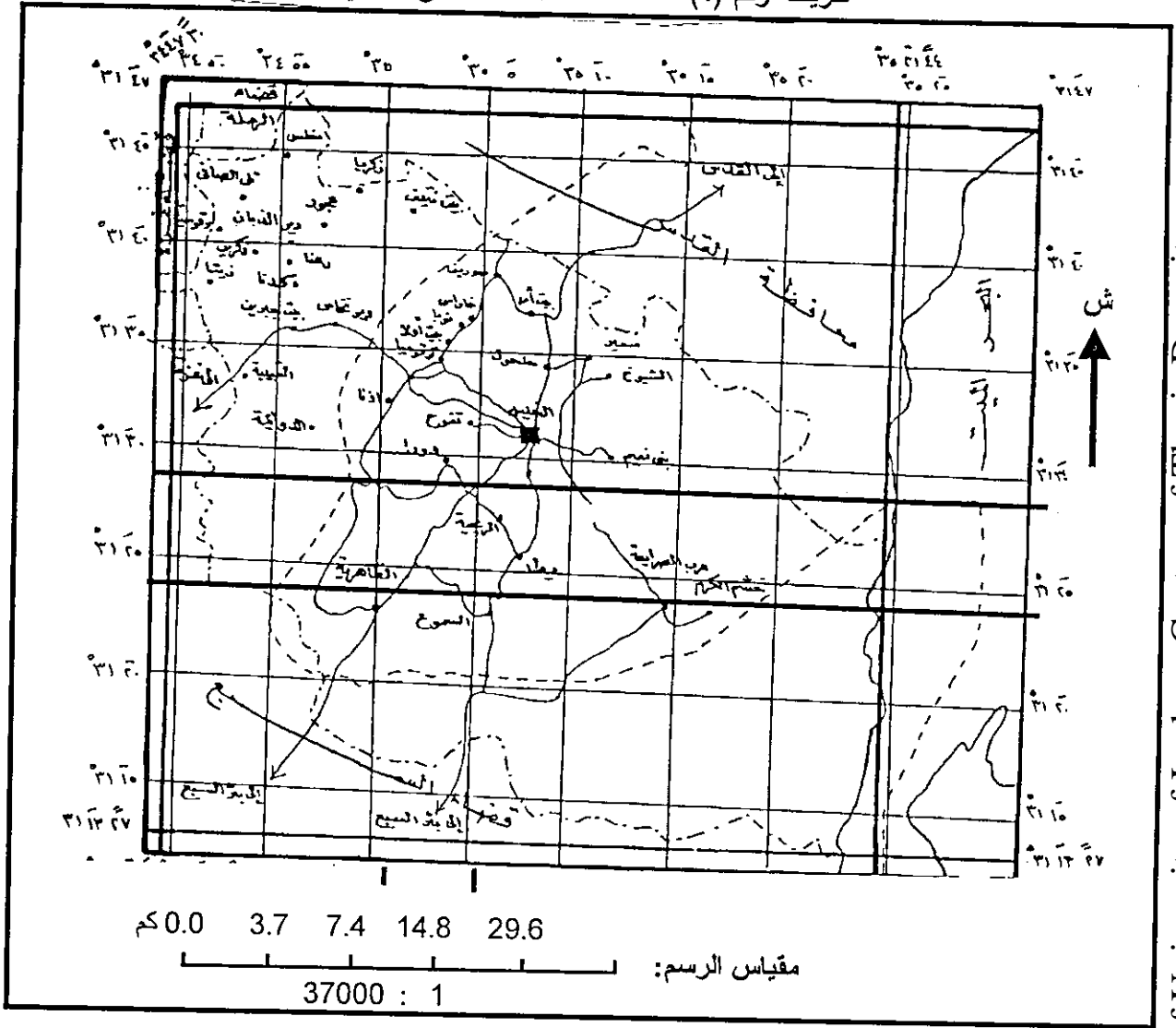
أما بالنسبة إلى موقع المدينة جغرافياً فهي تقع في الطرف الجنوبي الغربي للضفة الغربية مكونة أعلى هضبة منبسطة في قمتها، بحيث تشكل جبال الخليل أطول وأعرض مجموعة جبال في فلسطين في حين يبلغ معدل ارتفاع مدينة الخليل حوالي 927م عن مستوى سطح البحر. (حوامدة، عبد النبي 1992م، ص 36).

كما وتنحصر المدينة بين خط إحداثي محلي شمالي 104,42م، وخط إحداثي محلي شرقي 159,61م، وذلك حسب الشبكة القطرية لإحداثيات فلسطين. (مركز الإحصاء الفلسطيني - الخليل - نشرة خاصة، ص 1).

كما وتقع على خط عرض 31,31 وخط طول 35,8 شرقاً (عودة، 1997م، ص 53).

أنظر إلى الخريطة رقم (4).

خريطة رقم (4) محافظة الخليل - الموقع الفلكي

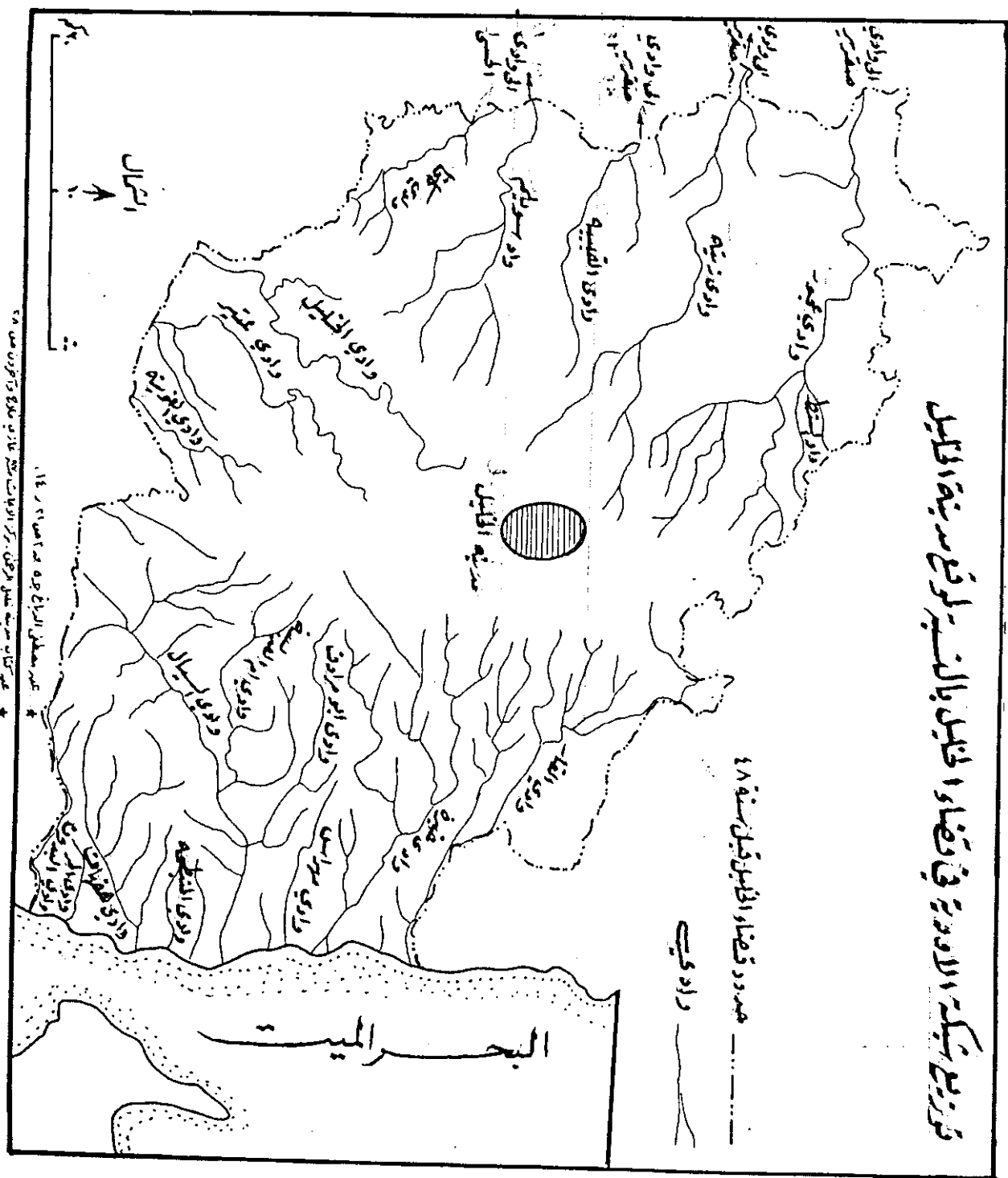


المصدر: مركز الأبحاث / رابطة الجامعيين - الخليل - قسم الخرائط - 1986م.

أهمية الموقع بالنسبة لمدينة الخليل:-

يرجح البعض أهمية الموقع في حياة ونشأة المدينة على أهمية الموقع لها، وهذا ما ينطبق إلى حد ما على مدينة الخليل منذ القدم، إذ تم اختيار النواة الأولى للمدينة على أساس الموقع الذي كان ضمن هضبة التوائية ثلاثية العمر والتي تعرضت فيما بعد لعوامل الحت والتعرية إلى مجموعة من التلال والقمم الجبلية والتي تخترقها الأودية المختلفة والمتنوعة في أعماقها واتجاهاتها، حيث نشأت المدينة على طول مجرى الوادي الرئيس والذي يبدأ من وادي القناة شرقاً حتى وادي الخليل جنوباً والذي يخترق وسط المدينة حيث الأسواق المركزية التابعة لها. الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من الينابيع والعيون والتي ساعدت على الاستقرار البشري والانتشار العمراني في المدينة منذ القدم. انظر إلى الخريطة رقم (5).

خريطة رقم (5)



خريطة رقم (5)

خريطة رقم (5)

كما ويعتبر الموضع عنصراً هاماً في بدء ونشأة المدينة وقيامها لأن مزاياه هي الدافع الأساسي وراء قيامها، ومن هنا برزت مميزات المدينة منذ القدم وخاصة من حيث الوظيفة الدفاعية حيث كانت المدينة تشكل الحصن والقلعة العظيمة في الدفاع عن بوابة فلسطين الجنوبية أمام الغزاة والمغتصبين.

٥٨٢١٥٩

ويضاف إلى ذلك من الأهمية ما يتفق مع جيولوجية وطوبغرافية المنطقة حيث توفرت الموارد الطبيعية كمواد البناء وغيرها والتي ساعدت سكان المدينة في الاستقرار والبناء وال عمران على مر العصور هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى والتي ترتبط عضوياً بالموقع مما ساعد على الاستقرار البشري في المدينة. ومما ساعد على ذلك بشكل عام هم أن اللاندسكيب الاقتصادي للمدينة على أنها بلدة زراعية منذ القدم في إطار متقطع من الجبال والأودية والتلال وهذا ما يتفق مع جيولوجية وطبغرافية المنطقة.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض الموارد الطبيعية الأخرى والتي اعتمدت عليها المدينة في توفير احتياجاتها كموارد المياه ومواد البناء من الحجارة والتربة الصالحة للزراعة وغيرها. ومثل هذه الخصائص وغيرها تترابط مع جيولوجية المدينة والمنطقة التي هي جزء من الجيولوجيا العامة لمنطقة جبال بيت لحم والقدس، وبالتالي فإنها تعطي بصماتها وتأثيراتها في تشكيل مورفولوجية المدينة من ناحية أخرى.

وفيما يلي دراسة لجيولوجية المنطقة ولخصائص موضعها الطبيعي مع تحليل للعلاقة بين خصائص الموضع ومورفولوجية المدينة (شكلها العام) مع الإشارة إلى عنصر الزراعة والتي كانت تشكل أهم مواردها الاقتصادية وخاصة منذ عهد إقطاعية الخليل الصليبية (1099-1187م) (492-583هـ) بحيث كان سكان هذه المدينة مضطرون للإعتماد على هذه الحرفة للحصول على الغذاء مثل القرى الريفية المجاورة لها.

فكانت الزراعة من أهم وجوه استثمار المكان اقتصادياً في المدينة

(2-2) جيولوجية المدينة ومنطقتها Geology.

تبرز أهمية دراسة التركيب الجيولوجي بالذات في إظهار قيمة الموضع من حيث مدى توفر المياه الجوفية، ومستواها، ونوع الطبقات، ومدى صلاحيتها للبناء وقدرتها على تحمل ضغط المباني والخدمات العامة. (إسماعيل، 1985م، ص250). وهذا ما ينطبق على مدينة الخليل وإقليمها بشكل عام.

حيث تمتاز الجبال في مدينة الخليل بنمط بنيوي لطية أرضية محدبة بحيث تبدأ شمالاً عند تل العاصور 1016م شمال مدينة رام الله مع زيادة طفيفة في الجزء الجنوبي الذي ينتهي عند قمة خلة بطرخ 1020م شمال مدينة الخليل. (رضوان، جغرافية العالم الإسلامي، 1989م، ص315).

حيث ترجع الأصول الجيولوجية لهذه الطية إلى الحقبة الجيولوجية الثلاثية عندما اقترن بروز الكتلة الأرضية فوق البحر في فترتين من النشاط البنائي (التكتوني) وقد كانت حركات الطي التي أصابت الأراضي الفلسطينية آنذاك قليلة العنف والتي تمخض عنها التواءات أرضية خفيفة اقتصرت على الغطاء الرسوبي دون التأثير على مركبات القاعدة النارية المتبلورة والتي ارتكزت عليها البنية والبناء الجيولوجي وهذه المحاور التي امتدت بصفة عامة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ولا سيما في منطقة الخليل والقدس. (الموسوعة الفلسطينية، ج2، ط1، 1984م، ص361).

ونتيجة لذلك نهضت أرض الخليل نهوضها النهائي فوق مياه البحر المتوسط مع وجود نشاط قوى الطي والتصدع والتقيب الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حافاتهما على شكل نجوم. (بابوريش ي، 1975م، ص12).

2-2-1 عمر سطح هضبة الخليل:-

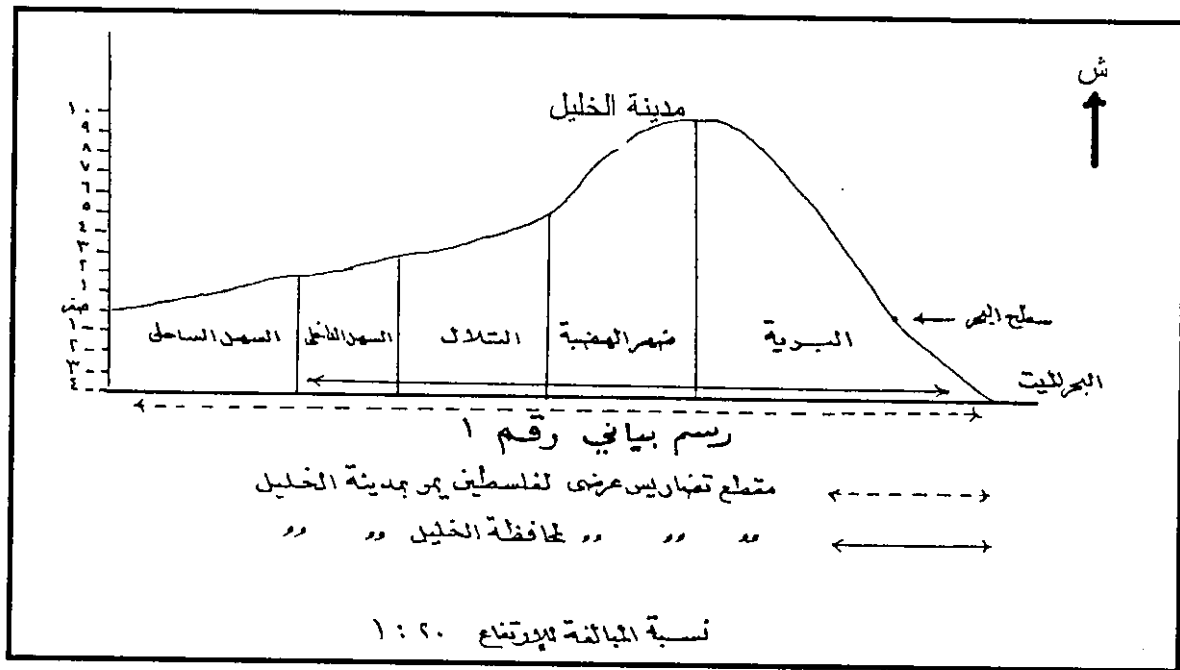
أما بالنسبة إلى عمر سطح هضبة الخليل من المرجح أن تكون تسويته قد بدأت في أعقاب انحسار البحر الأيوسيني وظهور اليابس الفلسطيني أرضاً بارزة مع استمرار هذه العمليات حتى نهاية عصر الأليجوسين مع ظهور الاضطرابات الأرضية بعد ذلك في عصر الميوسين وما صاحبها من تخلعات أرضية أدت إلى تشوه السطح حيث تباينت مناسيبه وتضرس سطحه في أعالي هضبة الخليل. (عواد، 1997م، ص70).

وقد ظهرت شبكات من الأودية إبان مرحلة الهدوء النسبي حيث رافق ذلك حركات تشوه متعددة لكي تجدد شبكات المجاري المائية مع ظهور سطح الهضبة (هضبة الخليل) وظهور خوائق كثيرة رسمت مظاهر التضرس الشديد الذي يظهر مرتفعات الخليل بمظهر الجبال رغم قلة ارتفاعها.

وقد صاحب مسارات المجاري المائية في الأودية ترسم طبقات من الصخور الطباشيرية اللينة وبروز طبقات الدولوميت والحجر الكلسي مع رقائق الصوان القاسية كحافات صخرية فاصلة حيث شكلت هذه المناطق مراكز عمرانية منذ القدم والتي كانت تشكل مواقع دفاعية

حصينة في رؤوس التلال مع وجود مزارع فسيحة في بطون الأودية. (بابوريش، 1976م، ص78).

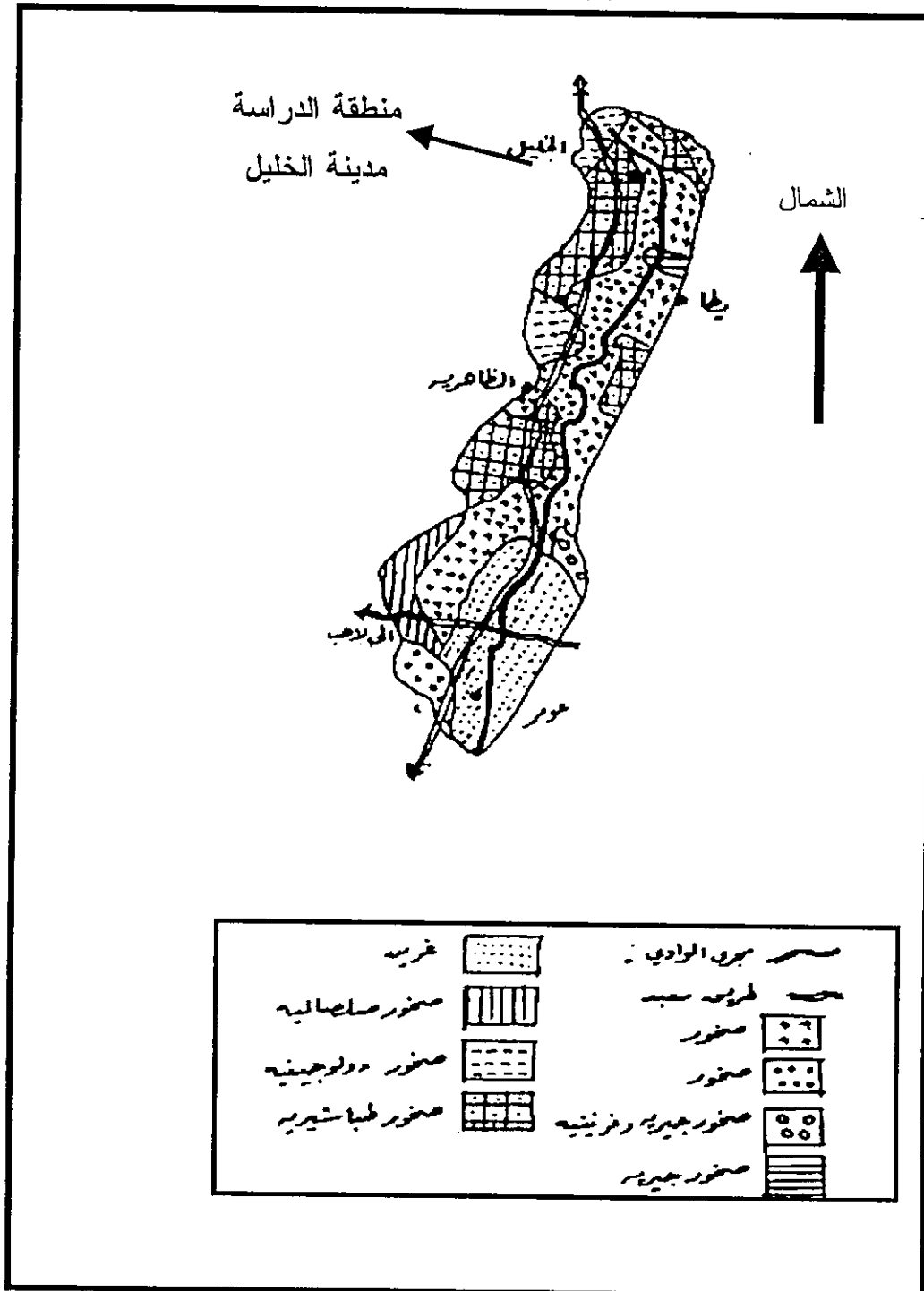
ومجمل القول أن البيئة الجيولوجية لوادي الخليل تتمثل في منخفض تكتوني طوبغرافي حيث توجد الصخور الجيرية والطباشيرية والتي تعود إلى عصر الكينونيان والطورون حيث امتلأ هذا المنخفض بعد انكساره بالصلصال والغرين المجروفة بواسطة الرياح والمجاري المائية والتي تعود إلى العصر الرباعي. (عواد، 1997م، ص167) أنظر إلى الشكل رقم (6) والخريطة رقم (7)



المصدر: عواد، عبد الحافظ، الجغرافية الإقليمية لمحافظة الخليل ١٩٩٧، ص ٧٦

ومما يميز ويخدم سكان المدينة من الناحية العمرانية هو أن المنطقة ذات لاند سكيب انحداري معتدل نسبيا هذا مع قلة صلابة صخور المنطقة مما يساعد على سهولة استغلالها للاستخدامات المختلفة.

خريطة (7) خريطة جيولوجية لوادي الخليل



المصدر: (عواد، 1997م، ص167)

2-2-2 الصخور والتربة

مقدمة.

إن العامل الجيولوجي هو أحد الأسس الهامة في تنوع التربة في منطقة الخليل ومع ذلك يمكننا أن نصنف التربة في المنطقة إلى عدة أصناف نذكرها كما يلي:-

1- تربة التراروزا

وهي تعني بالعربية التربة الوردية أو القرمزية وهي لون أحمر-بني وهي تربة خصبة ويزداد سمكها في الأودية والشعاب وتنتشر في المنطقة على السفوح الغربية والمرتفعات وهي مناسبة لزراعة الأشجار المثمرة كالعنب والزيتون والحبوب واللوزيات والخضار.

2- التربة الغابية المتوسطة- البنية المتوسطة (كروموزول)

تنتشر في إقليم الهضبة وهي ذات لون بني داكن وهي خصبة جدا تمتاز بارتفاع نسبة المواد العضوية حيث تصل إلى حد 12% ولا تقل عن 3% وهي تغطي بقاع متفرقة من المناطق الجبلية وسفوحها.

3- تربة الرندزينا.

تمتاز هذه التربة بغناها بالمواد الكلسية مما يساعد على تماسكها وقلة المواد العضوية فيها، ونظرا لنقص الطين فيها فهي تمتص الماء بسهولة وتخزنه مما يجعلها تربة ملائمة وجيدة لزراعة الحبوب الشتوية وحقول الخضار البعلية وبعض اللوزيات، حيث تسود هذه التربة في المنحدرات الجنوبية لمرتفعات الخليل.

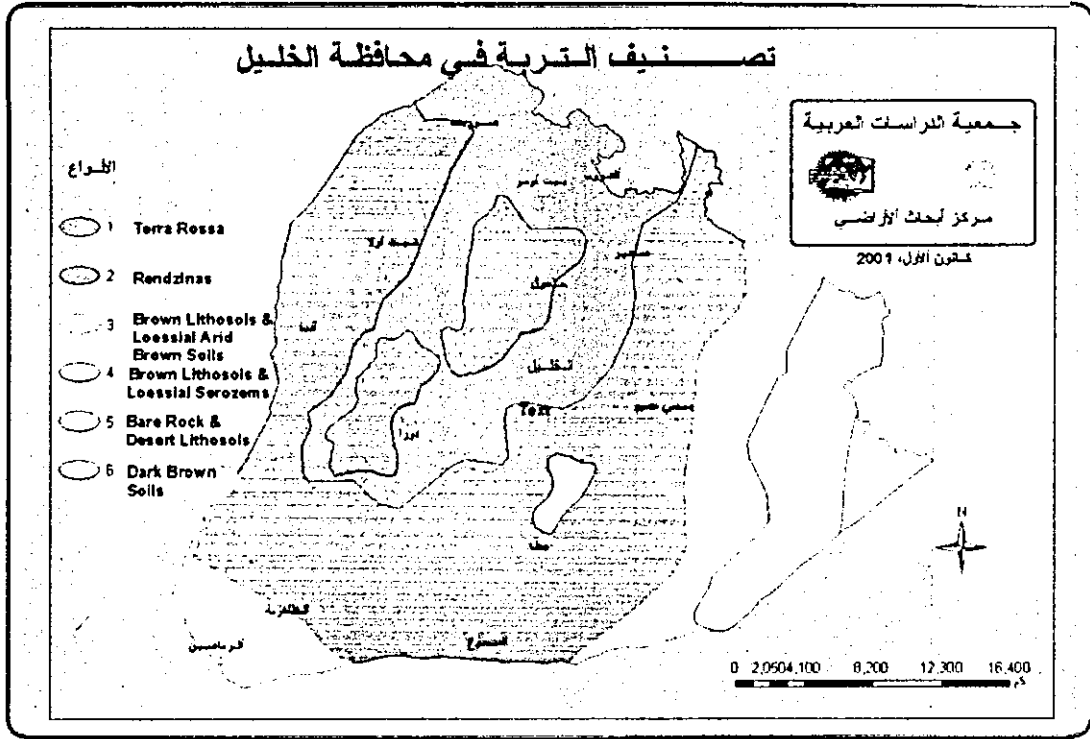
4- تربة المناطق الجافة وشبه الجافة.

تنتشر في مختلف أنحاء بريا الخليل وفي الأجزاء الجنوبية خاصة في قرى السموع والظاهرية ويطا وعرب الرماضين وهذه التربة غير خصبة لافتقارها للمواد العضوية واحتوائها على نسبة عالية من الأملاح في تركيبها، هذا بالإضافة إلى الظروف المناخية السيئة مثل ارتفاع درجات الحرارة وزيادة التبخر وندرة الأمطار شتاء مع نقصها كلما اتجهنا جنوبا، وتعود فائدة هذه المنطقة في استغلالها كمراعي وزراعة الأشجار الحرجية لوقف التصحر فيها. (حوامدة

والرجوب 1998م، ص 35)

أنظر إلى الخريطة رقم (8)

خريطة رقم (8) تصنيف التربة في محافظة الخليل



3-2-2 نوعية الأراضي

من الملاحظ أن منطقة الخليل تمتاز بمظهر تضاريسي وتكوين صخري يؤثر ويساعد على بناء الوحدات السكنية والخدمات العامة من حيث قوة التحمل والضغط وطريقة البناء متعددة الطوابق وشق الطرق وغيرها، مما يقلل الكلفة المادية والجهد والوقت على أبناء المدينة مما يساعد على تشجيع المواطنين على حسن استغلال واستثمار هذه المنطقة وتسهيل تقديم الخدمات لهم.

وهذا ينطبق على أواسط المدينة وضواحيها وذلك من خلال مشاهدة المباني ذات الطوابق المتعددة وتوزيع شبكات المياه للصرف الصحي وغيرها.

3-2 طوبغرافية مدينة الخليل Topography

وادي الخليل هو من أهم الأودية الوسطى حيث يقسم جبال الخليل الجنوبية إلى سلسلتين تبدآن من مدينة الخليل شمالاً وحتى مصبه في وادي السبع جنوباً حتى وادي غزة حتى البحر المتوسط.

كما ويبدأ وادي الخليل من منابعه العليا على ارتفاع 900م فوق مستوى سطح البحر من منطقة رأس الجورة متجهاً نحو الجنوب مع انحراف قليل نحو الغرب حيث يختلف اسم الوادي على طول مجراه فيعرف في بدايته باسم وادي القناة ثم وادي سبتة ثم وادي التفاح والذي يخترق المدينة ثم وادي سابيا ثم وادي القاضي ثم وادي الخليل والذي يتعدى بلدة الظاهرية جنوباً حتى بئر السبع ويمتد حتى يصل وادي غزة حتى ينتهي بدوره في البحر المتوسط.

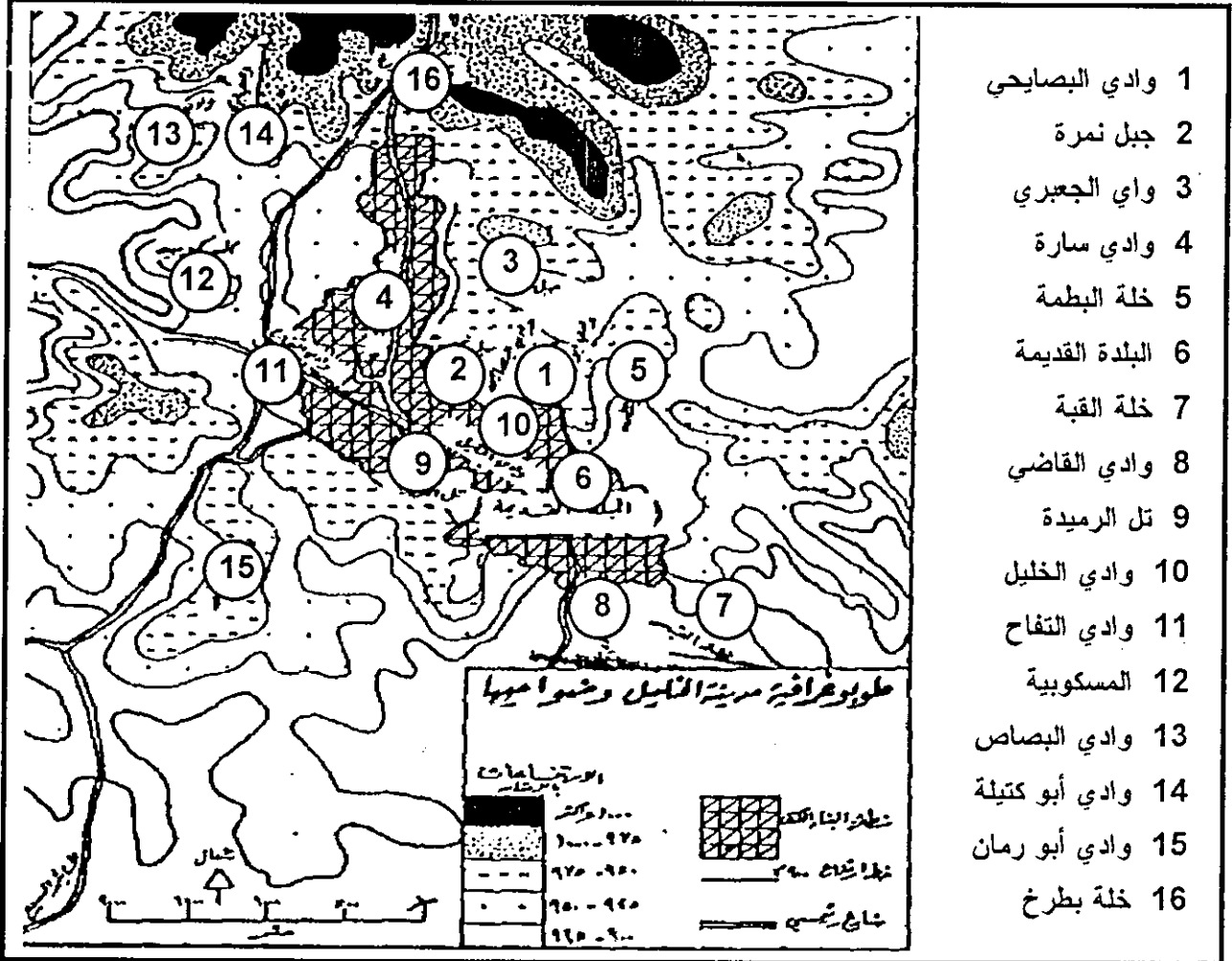
أما بالنسبة إلى جبال الخليل فإنها تشكل القسم الجنوبي من سلسلة مرتفعات وسط فلسطين، حيث ترتفع 1020م في قمة خلة بطرخ شمال مدينة الخليل وعلى الجانب الغربي ترتفع أقدم تلال الخليل فوق السهل الساحلي على طول خط التصدع لترقى المرتفعات فوقها. (عواد، 1997، ص84).

وأما بالنسبة إلى صخور المدينة والإقليم بشكل عام فيغلب عليها الحجر الكلسي الذي يساعد على انتشار المظاهر الكارستية كالمغاور والينابيع المتمثلة في عدد كبير من العيون كعين سارة ونمرة وقشقله وعين عرب وغيرها.

وأخيراً فقد تأثر امتداد العمران في المدينة بحسب امتداد الوادي الرئيس في المدينة وتناثر التلال وبعض القمم الجبلية ذات الانحدار الخفيف فوق الهضبة لمنطقة الخليل، حيث كان عامل الانحدار الخفيف واستجابة الصخور الكلسية لأعمال الحفر والبناء ووجود الينابيع من العوامل التي ساعدت على الاستقرار في المدينة منذ النشأة الأولى للمدينة.

أنظر إلى الخريطة رقم (9) والتي يتضح منها موقع البناء المكثف في المدينة (أي حدود منطقة بلدية الخليل منذ عام 1944م بحيث يقع عمران المنطقة بين مرتفعات (900م-975م) فوق سطح البحر)، إضافة إلى أن مدينة الخليل بالذات تمثل النقطة المشعة لمجمل المناطق المحيطة لها وكأنها قلعة طبيعية شامخة مما أكسبها أهمية من الناحية الحربية منذ القدم.

خريطة رقم (9) - طبوغرافية مدينة الخليل وضواحيها 1918م



المصدر: جبارة - مدينة خليل الرحمن - دراسة تاريخية وجغرافية، 1987م، ص 31

(2 - 3 - 1) الإطار الجبلي ومظاهر السطح

لعل من المفيد الآن الإشارة إلى مفردات هذه الطوبوغرافية بشيء من التفصيل لمحافظة الخليل بشكل عام بما فيها المدينة (منطقة الدراسة) (ظهر الهضبة، السفوح الغربية وأقدام الجبال، السفوح الغربية، مناطق المسافر وجنوب الهضبة).

1- ظهر الهضبة:

تقع مدينة الخليل فوق وسط الهضبة وتمتد أراضي المحافظة من حدود أراضي قريتي بيت فجار شمالاً وحتى خط الهدنة جنوب قرى الظاهرية والسموع وتقسّم طبوغرافياً إلى ما يلي:-

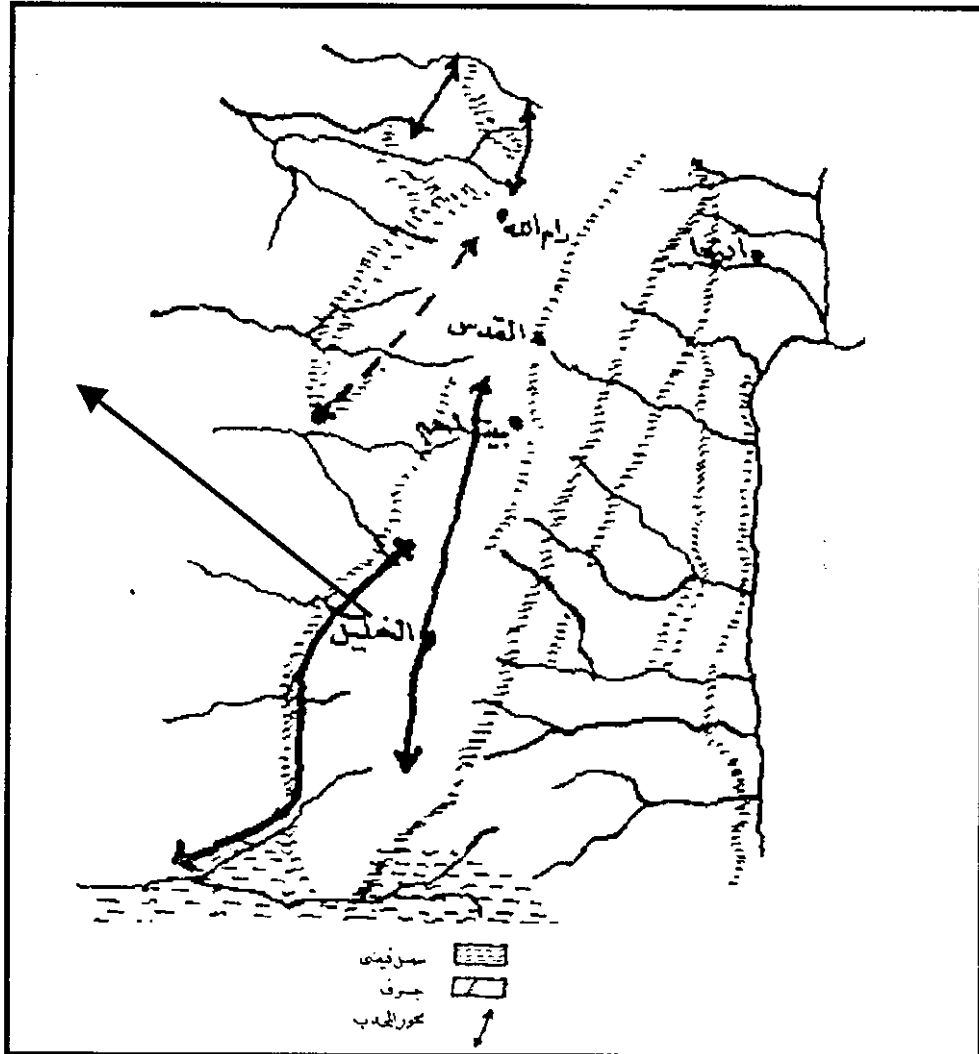
1- القسم الجنوبي ومناسيبه ما بين (600-900م) فوق مستوى سطح البحر.

2- القسم الشمالي ومناسيبه ما بين (900-1020م) فوق مستوى سطح البحر. (بحيري، 1973م، ص34).

ويهبط المنسوب للهضبة من الجنوب والشرق مع ارتفاع أقدام تلال الخليل فوق السهل الساحلي على طول خط الصدع حتى ترقى المرتفعات فوق قمة المحذب للهضبة.

أنظر إلى الخريطة رقم (10)

خريطة رقم (10) - مرتفعات محافظة الخليل



المصدر: بحيري - جغرافية الأردن، ص 33

2- السفوح الغربية وأقدام الجبال (الشففا) وأهميتها بالنسبة للمدينة

وهي منطقة مشرفة ومطلّة على السهول الغربية من سهل فلسطين ويتراوح منسوبها بين (300-600م) فوق مستوى سطح البحر وتشمل أراضي صوريف حتى الظاهرية جنوباً، وأما بالنسبة إلى السفوح والجهات الغربية من المدينة فإنه من الملاحظ أنها تشهد نمواً عمرانياً سريعاً ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب منها:-

- 1- وفرة الأمطار مقارنة مع المناطق الشرقية من المحافظة.
- 2- سهولة الاتصال والربط من حيث المواصلات مع المدن والبلدات المجاورة.
- 3- بعدها عن المستوطنات والبؤر الاستيطانية المتعددة في المناطق الشرقية والجنوبية من مدينة الخليل.
- 4- اتساع الأراضي وانخفاض أسعارها مقارنة مع وسط المدينة.
- 5- الرغبة في الخروج من الازدحام والتلوث من وسط المدينة.
- 6- الابتعاد عن الإغلاقات المتعددة واليومية للعديد من شوارع المدينة الشرقية والقريبة من الحرم الإبراهيمي ومنطقة باب الزاوية.

3- السفوح الشرقية (إقليم البرية)

وهي المنطقة المحاذية لسطح الهضبة من جهة الشرق والجنوب الشرقي حتى البحر الميت والذي يعرف بالمنحدر الشرقي لجبال الخليل.

وهذه الأراضي صخورها كلسية قليلة السمك وهي ذات أودية وجبال صخرية جرداء ملأى بالكهوف والمغاور لذلك كانت هذه المناطق بمثابة ملاجئ طبيعية اعتصمت بها الجماعات البشرية والطوائف التي أثرت العزلة على نفسها، بحيث وجدت الأديرة وأماكن الرهبان وخاصة في العصر البيزنطي برعاية الكنيسة الأرثوذكسية.

ومما ساعد على الاستقرار البشري في هذه المنطقة هو وجود الطبقات الصخرية المشبعة بالماء عند مقاطع الأودية والتي نشأ عنها العديد من الينابيع والعيون. (الدباغ، 1965م، ص22).

أما بالنسبة إلى السفوح الشرقية لمدينة الخليل حالياً فهي مناطق لا تشهد ازدهاراً عمرانياً وسكانياً كما هو الحال في السفوح الغربية ولعل ذلك يعود إلى ما يلي:-

- 1- سيطرة اليهود على مساحات واسعة من أراضي المدينة وخاصة حول الحرم الإبراهيمي وانتشار العديد من المغتصبات مثل مغتصبة كريات أربع وتل ارميدة وغيرها.

2- تمزيق أوصال المدينة على شكل كتنونات بسبب الإغلاقات المتكررة لشوارع المدينة الشرقية والعمل على زرع البؤر الاستيطانية فيها.

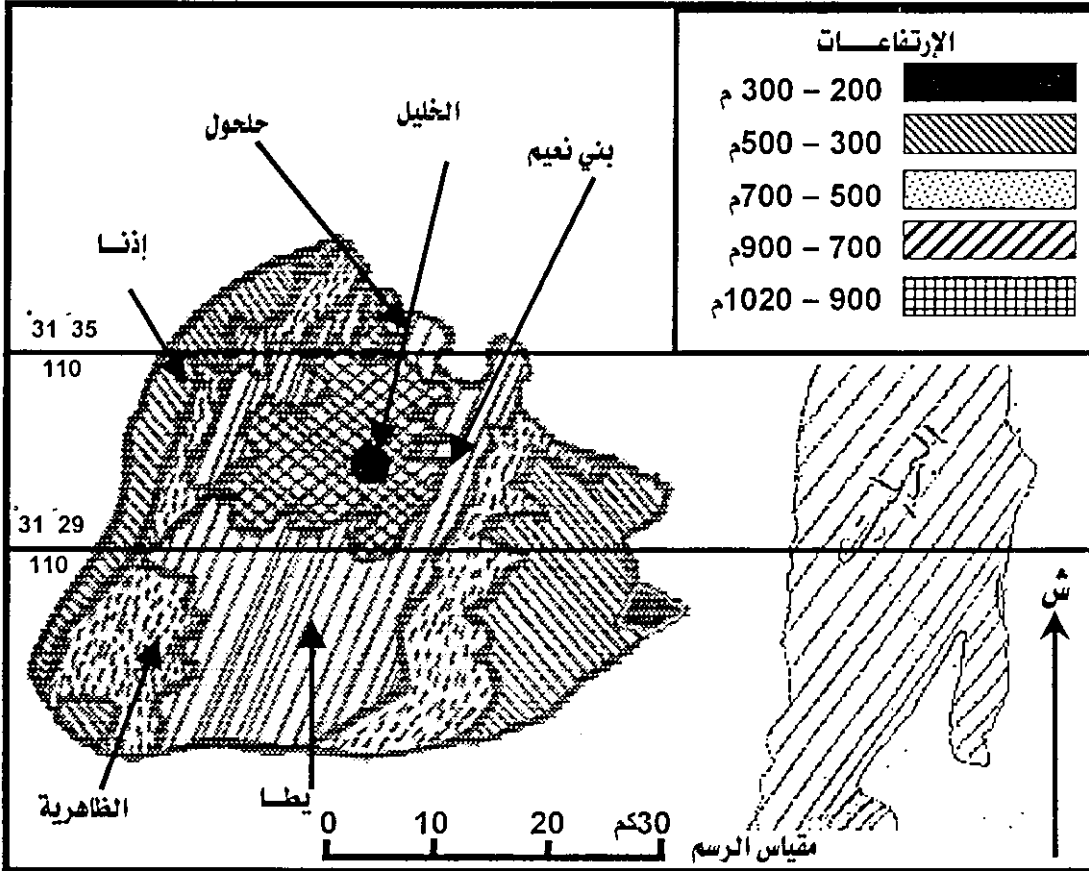
3- العمل الدؤوب لسياسة الاستيطان والتي تعمل بشتى الوسائل والسبل والأساليب التعسفية بطرد المواطنين من أبناء المدينة من تلك المنطقة من أجل السيطرة الإسرائيلية عليها وهذا ما حصل فعلاً عندما قاموا بطرد سكان المدينة من موقع الحسبة القديم والقريب من الحرم الإبراهيمي وكذلك الحال بالنسبة إلى محطة الباصات ومدرسة أسامة بن منقذ وغيرها.

4- منطقة المسافر وجنوب الهضبة

ينتهي إقليم الخليل على مسيرة 1 كم شمالاً من مدينة الظاهرية ويعتبر هذا القطاع آخر معالم جبال الخليل بحيث تبدأ الأرض بعدها بالهبوط تدريجياً نحو صحراء النقب حتى منطقة بنر السبع. (د. بابوريش، 1986م، ص52).

أنظر إلى الخريطة رقم (11)

خريطة رقم (11) - الأقسام التضاريسية لمحافظة الخليل



الخريطة من إعداد الباحث

2-3-2- الأودية.

هناك علاقة مباشرة بين طوبغرافية منطقة الخليل ونمط توزيع شبكة الأودية وثمة موقع مدينة الخليل نفسها (أنظر إلى الخريطة رقم 9 السابقة)

فمدينة الخليل تقع على ظهر هضبة كارستية منبسطة تتجه من الشمال إلى الجنوب وإلى الجهات الثلاث (الغرب والجنوب والشرق) حيث تتفرع شبكة أودية متعرجة وفي مسارات متباينة.

كما وتعتبر منطقة الخليل أعلى المناطق في فلسطين حيث تتسع المنطقة بطول 30 كم وبعرض 13 كم وترتفع بمساحة 160 كم² من هذه المنطقة (الهضبة) إلى أكثر من 900 م فوق مستوى سطح البحر.

أما مدينة الخليل منطقة الدراسة فتنتشر بيوتها على ارتفاعات تتراوح بين 900-975 م فهي أعلى مدينة فلسطينية تليها مدينة صفد والتي تقل عنها بارتفاع 100 م.

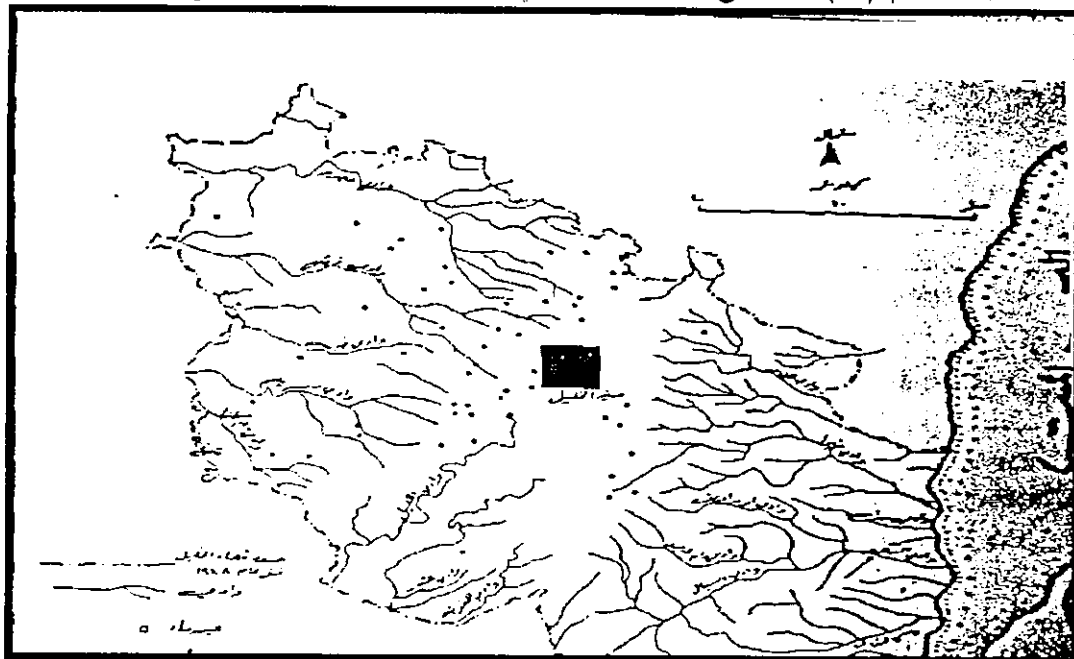
ويمكننا أن نستنتج علاقة الطوبغرافية بتوزيع شبكة الأودية من خلال تحليل ومقارنة أشكال أحواض الأودية في كل الجهات الثلاث (الغرب والجنوب والشرق) كما هو في الخريطة رقم (8).

فلو نظرنا إلى الأودية المتجهة غرباً فإننا نجد الأودية الشمالية (وادي عجور ووادي زيتة) أطول وأكثر التواء من الأودية الثلاثة الجنوبية (وادي قبية ووادي سويلم ووادي أم كلخا) فالأودية الشمالية تتميز بنقطة توزيع مياه⁽¹⁾ أعلى منها في الأودية الجنوبية بسبب شكل الحدبة الخاص بمنطقة الخليل الجبلية، هذا مع تعمق الأودية في القسم الشمالي من السفوح الغربية مع تراجع نقطة التوزيع للمياه إلى جهة ظهر الجبل بسبب قوة الحفر والجرف النهري، في حين أن الأودية أقصر وأقل تعرجاً في القسم الجنوبي من السفوح الغربية مع ميلها إلى الجهة الغربية تدريجياً. (جبارة، وفلاح، 1987، ص 27-28).

أنظر إلى الخريطة رقم (12)

(1) نقطة توزيع المياه: تعني المكان الذي تجري منه الأنهار أو الأودية إلى اتجاهات مختلفة.

خريطة رقم (12) - توزيع شبكة الأودية في قضاء الخليل بالنسبة لموقع المدينة



المصدر: جبارة وفلاح - مدينة خليل الرحمن، 1987م - ص 28

وتبرز أهمية تعدد وتوزيع الأودية الداخلية البسيطة والمتفرعة عن الوادي الرئيسي الذي يعبر وسط المدينة إلى سهولة تقديم الخدمات للمواطنين كتمديد شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي بين المساكن في المدينة إضافة إلى مخزون المياه الجوفية في المنطقة مما يوفر احتياجات المواطنين المستقبلية في المدينة.

2-3-3- موارد المياه في مدينة الخليل.

إن التركيب الجيولوجي الطبوغرافي للمصطبة أو السرج المقامة عليها المدينة وما حولها من الأودية والمرتفعات، كل ذلك ساعد على وجود العديد من المصادر المائية في المنطقة وعلى جهاتها المختلفة.

كما ويمكن الإشارة إلى أهم موارد المياه في منطقة الخليل فهي بشكل عام غير كافية رغم تعددها وأهم هذه المصادر ما يلي:-

أولاً:- مياه الأمطار

حيث تعتبر هي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه السكان في المنطقة بحيث تتناقص تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً وشرقاً من المدينة في حين كلما اتجهنا نحو الشمال والغرب من

المدينة تزداد الأمطار ولعل ذلك يعود إلى تعرض هذه الجهات إلى مرور المنخفضات الجوية الشتوية والتي تعتمد على تحرك الرياح الجنوبية الغربية المطيرة والتي تأتي على شكل شبه عمودي على الأجزاء الشمالية مما يهيئ الفرصة لسقوط كميات أكبر من الأمطار التي تهطل على الأجزاء الجنوبية والشرقية من المحافظة وكذلك ينطبق الحال على مدينة الخليل كونها تحتل قلب المحافظة.

أما بالنسبة إلى تناقص الأمطار كلما اتجهنا شرقاً فيعزى إلى عامل القرب والبعد عن البحر المتوسط وهبوب الرياح نحو الغور بعد عبورها على قمم الجبال مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بفعل التضاعط وتبدد معظم الغيوم دون سقوط الأمطار على تلك الجهات بحيث لا تتعدى متوسط الأمطار تقريباً حوالي (100ملم).

ويتراوح متوسط كمية المطر السنوي في مدينة الخليل ما بين (550ملم-600ملم) تقريباً في حين يبلغ المتوسط الحسابي للأمطار في محافظة الخليل ما بين السنوات (1978-1998) حوالي 590.7ملم سنوياً (مركز الإحصاء الفلسطيني، الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية، 1998، ص 25).

وقد بلغ عدد الأيام الماطرة في محافظة الخليل لنفس العام 1998 حوالي 39 يوماً في حين بلغ أعلى معدل لمحطة نابلس وهو حوالي 68 يوماً. (الجهاز المركزي، الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية، 1998م، ص 55).

وبشكل عام فإن الأمطار هي التي تحدد مناطق العمران والزراعة والرعي وهي بتوافرها أو انقطاعها تؤدي إلى الرخاء والقحط وهي التي تقرر مصير الموسم الزراعي ومصير غزارة الأنهار والينابيع ومخزونات المياه الجوفية في المنطقة.

وأما حالياً فإننا نلاحظ هجرة العديد من سكان المنطقة وخاصة السموع ويطا الذين يذهبون بمواشيهم إلى منطقة الشمال بسبب وفرة الأعشاب هناك وقتلتها في منطقة الخليل وخاصة الجنوب منها لقلة الأمطار فيها، وهذا يشير إلى تناقص الإنتاج في المحافظة والآخذة بالتصحر بشكل تدريجي من جهة الجنوب الأمر الذي ينعكس بآثاره السلبية على حياة السكان الاقتصادية والمعيشية بشكل ملحوظ ولموس وخاصة أبناء الريف من أبناء المحافظة.

ثانياً:- الينابيع وآبار الجمع (خزانات المياه).

اعتمد السكان في المدينة منذ العهد العثماني وذلك بتمديد مواسير فخارية من الينابيع إلى البلدة القديمة حول الحرم الإبراهيمي الشريف إلى عين الحمراء المجاورة للحرم ومما ساعد

على ذلك هو الانسياب التضاريسي في المنطقة وأما بالنسبة بالنسبة إلى أهم العيون والينابيع في المدينة والتي يعتمد عليها السكان في مياه الشرب والزراعة والتي أهمها :-
 1- بئر بلد النصارى. 2- ننقر 3- قشقلة. 4- عين عرب. 5- عين خير الدين. 6- عين عسكر. 7- عين أم حميدان. 8- عين القرنة.
 9- عين دير بحة. 10- عين الفوار القديم حيث سلمت هذه البئر عام 1933م إلى بلدية الخليل من قبل حكومة الانتداب البريطاني، ورغم تعدد هذه المصادر إلا أن المدينة تعاني من مشكلة النقص في المياه.

ومأساة سكان مدينة الخليل تكمن في نقص كميات المياه المتوفرة حيث يحتاج السكان يومياً إلى (20000م3) وما يصل حالياً فقط (6000 م3). (بلدية الخليل، مسيرة البناء والتطوير، 1994-1999م، ص20)

ويمكن تلخيص مشكلة النقص في حاجة المدينة إلى (8 مليون م3) سنوياً من المياه للوصول إلى الحد الأدنى لما هو مطلوب للاستهلاك المنزلي الذي يساوي (10 مليون م3) وقد وصل معدل صرف المياه للفرد الواحد من أبناء المدينة إلى ما يقارب (11-25) لتر فقط في الصيف أي ما مجموعه (1.1-2.5) مليون م3 في السنة.

في حين تزداد حاجة المدينة للمياه في فصل الصيف إلى حوالي (25000 م3) يومياً وما يصل حالياً هو فقط (7000م3) يومياً للاحتياجات المنزلية والصناعية والتجارية حتى عام 1999م عندما تم تشغيل بئرين هما بئر الصافي وبئر الهاني والواقعين في منطقة وادي سعيير إلى الشمال الشرقي من المدينة حيث ارتفع الرقم السابق من 7000م3 إلى 12000م3 تقريباً. (بلدية الخليل، مسيرة البناء والتطوير، 1994-1999م، ص21-24).

ثالثاً:- المياه الجوفية (الآبار الارتوازية)

إن مرتفعات الخليل تمتاز بفقرها بالمياه السطحية الجارية على مدار السنة بسبب انتشار الصخور الكلسية ومثيلاتها من الصخور المنفذة للمياه المغذية للمياه الجوفية، بحيث يتسرب جزء منها على شكل ينابيع وعيون متفرقة والتي تساعد في حل مشكلة النقص للمياه في مدينة الخليل. كما تمتاز منطقة الخليل بقلة عمق آبارها كما هو الحال في بئر بلدية الخليل والذي لا يتجاوز عمقه أكثر من 57م.

وحسب رأي الخبراء الجيولوجيين أن إقليم محافظة الخليل يتمتع بمخزون هائل من المياه الجوفية والتي لا يسمح بفتحها إطلاقاً والاستفادة من مخزونها نظراً للسياسة الإسرائيلية

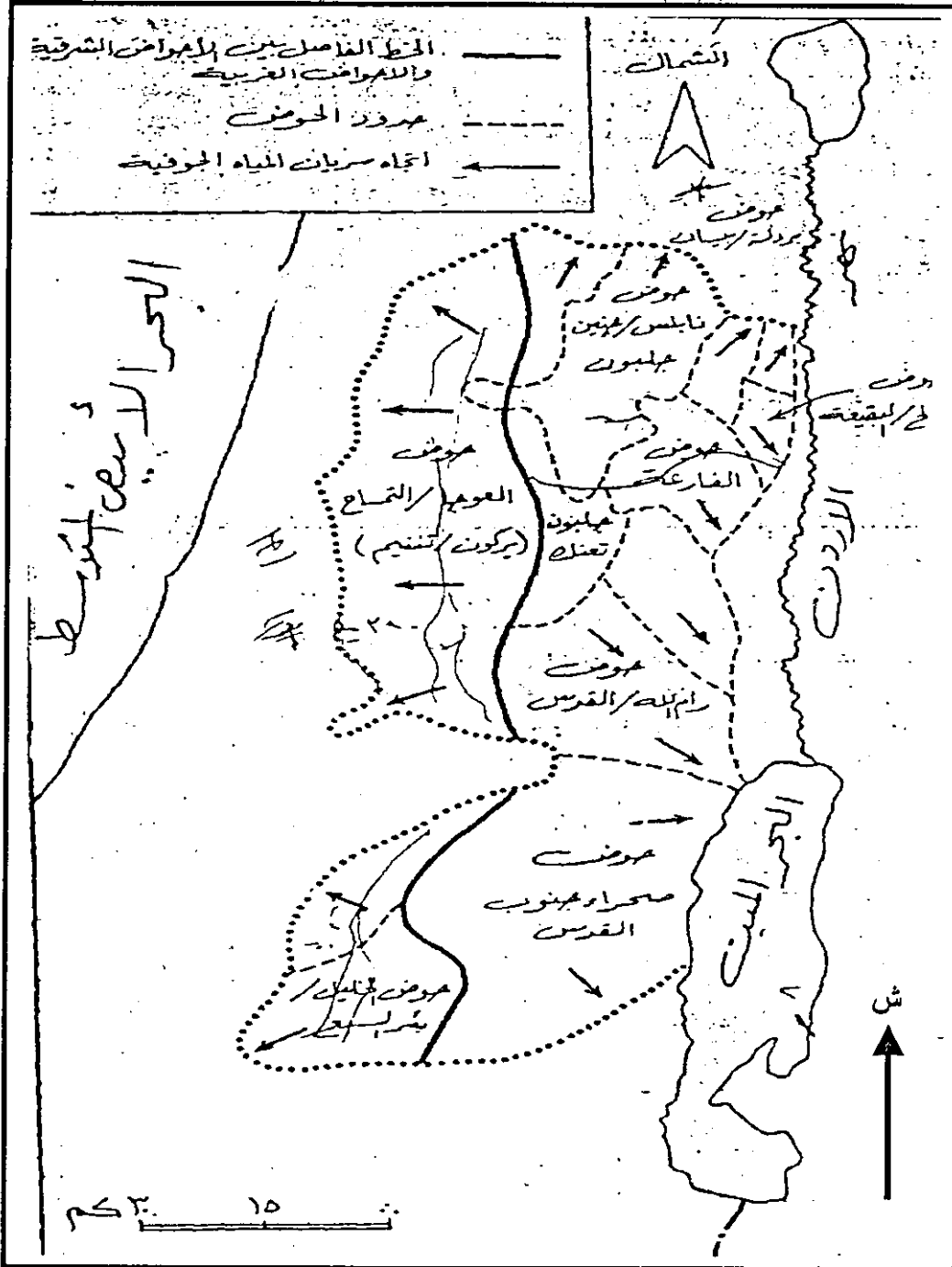
التعسفية ضد المواطنين من أبناء المحافظة. (السياسة المائية في الضفة الغربية، الملتقى الفكري العربي، القدس، 1985م، ص32)

ومما يدل على غنى المنطقة بالمخزون المائي هو وجود الأحواض المائية في منطقة الخليل والمتمثلة في وجود العديد من العيون والينابيع المائية فوق المرتفعات التي ترتفع عن 800م فوق مستوى سطح البحر.

هذا وقد بلغ عدد الآبار الارتوازية في إقليم محافظة الخليل عشية الاحتلال الإسرائيلي علم 1967م حوالي 32 بئراً منها 21 بئراً تعمل والباقي مغلق، أما بالنسبة إلى عدد الآبار تحت إشراف سلطة دائرة المياه فهي حوالي ثمانية آبار ارتوازية والتي يبلغ معدل ضخها حوالي (244م³/ساعة).

وفي محافظة الخليل بئر رئيس واحد فقط في بلدة سعير شمال شرق مدينة الخليل والذي يبلغ معدل تصريفه لتراً واحداً في الثانية، أي حوالي (31.5000م³) سنوياً ومعدل تركيز الكلور فيه حوالي 37ملغم في اللتر ويقع ذلك ضمن حوض صحراء جنوب القدس. (السياسة المائية في الضفة الغربية، الملتقى الفكري، 1985م، ص33-34).
أنظر إلى الخريطة رقم (13)

خريطة رقم (13) - أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية



المصدر: السياسة المائية في الضفة الغربية - الملتقى الفكري - القدس، 1985م ص 34

ومحافظة الخليل هي جزء من الأراضي الفلسطينية والتي تتحصر فيها مصادر المياه في مصدرين رئيسيين وهما:

الأول: المياه الجوفية المتمثلة بالمياه المضخوخة من الآبار الارتوازية والمستغلة من الينابيع.

الثاني: المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (مكروت).

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية أوسلو خصصت ما مجموعه (118) مليون م³ للفلسطينيين من مجموع المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر بـ (679) مليون م³.

وللإشارة إلى مشكلة المياه في مدينة الخليل منطقة الدراسة والمحافظة بشكل عام حيث تشير النتائج إلى أن كمية المياه المشتراة لعام 1998م من شركة مكروت الإسرائيلية لكافة الأراضي الفلسطينية (باستثناء محافظة القدس) بلغ 36184.3 ألف م³.

هذا وقد كانت أعلى كمية مياه مشتراة في محافظة رام الله والبيرة حيث بلغت 7796.5 ألف م³ ثم تأتي بعدها مباشرة محافظة الخليل بما فيها المدينة منطقة الدراسة حيث قدرت كمية المياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية في نفس العام 1998م حوالي 7500.5 ألف م³. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص 17-18).

ويتضح مما سبق من الدراسة أن المنطقة تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، وتكاد تتعدم بها الينابيع الطبيعية الرئيسة، علاوة على محدودية آبارها الارتوازية المستغلة وهذا يعني أنها تعاني من نقص في المياه بشكل عام.

ونلاحظ أثر ذلك على الناحية العمرانية حيث شكلت الينابيع الطبيعية نوى التركز السكاني ولا زالت تشكل البؤر التي التفت حولها الأحياء السكنية على الرغم من تغير أهمية تلك الينابيع اليوم كبؤر للتجمعات السكانية إلا أنها لا تزال تشكل هاجساً كبيراً في ظل تزايد الاستغلال الصهيوني لتلك المصادر الطبيعية.

4-2 المناخ في مدينة الخليل Climate

4-2-1- أنواع المناخ

ساعد الموقع الفلكي لمدينة الخليل بين درجتي عرض (10، 31/40، 31) تقريباً على تأثر مناخ المدينة بالمناخ السائد في فلسطين وهو مناخ البحر المتوسط فوق المداري والمتميز بالحرارة والجفاف صيفاً والمعتدل والماطر شتاءً. (الحوامد، الرجوب، 1992م، ص 31).

أنظر إلى الجدول التالي رقم (1) حيث يمكن توضيح معدلات الحرارة في محافظة الخليل بين الأعوام التالية (1975-1995 و 1997-1998م).

جدول رقم (1) معدلات الحرارة في محافظة الخليل فيما بين الأعوام التالية (1975-

1995م و 1997-1998م)

1998	1997	1995-1975	
20.9	19.2	19.6	معدل النهاية العظمى لدرجات الحرارة
12.7	11.5	11.2	معدل النهاية الصغرى لدرجات الحرارة
16.8	15.4	15.4	المعدل العام لدرجة حرارة الهواء

المصدر: 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية 1998م، ص 43-45.

2- من تجميع الباحث

ويبدأ فصل الصيف من شهر أيار وينتهي في أيلول حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة ما بين (15-16) درجة مئوية ومعدل درجة حرارة الصيف تبلغ (21) درجة مئوية حيث تصل درجة الحرارة القصوى إلى 38 درجة مئوية، أما في الشتاء فينخفض المعدل ليصل إلى 7 درجات مئوية وقد تصل أحياناً إلى ما دون الصفر المئوي، مما يساعد على تساقط الثلوج فوق المرتفعات التي يزيد ارتفاعها على (800م) تقريباً. (أبو سرية، 1997م، ص 14-15).

كما ويبدو أن مزايا الارتفاع قليلة التأثير في احتمالات سقوط الأمطار وانتظامها وبشكل عام فأمطارها أقرب إلى نظام الأمطار الصحراوية والتي تتغير كميتها من عام لآخر. (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط1، دمشق، 1984م، ص 362).

ولذلك يعتبر المناخ من أهم العوامل المؤثرة في حياة السكان في المدينة وهذا يظهر في صور استخدام الإنسان للأرض وعلى وجه التحديد فإن دراسة عامل المناخ تعتبر من أهم الأسس والمعايير التي يأخذ بها المخططون في المدينة حيث يراعي في ذلك وصول كميات كافية من الإشعاع الشمسي والهواء الصحي غير الملوث إلى المساكن وخاصة المزدحمة منها ولا ننسى اتجاه الرياح عند اختيار المناطق الصناعية للحد من تلوث البيئة في المدينة، ومن هنا نرى أن اختيار موقع مدينة الخليل يساعد في اختياره عامل المناخ وهذا يصدق على الموضع المختار للمدينة على هضبة كارستية مفتوحة تقريباً من الجهات الأربع. (جبارة وفلاح، 1987م، ص 26)

2-4-2 الرياح:

تختلف الرياح في المحافظة تبعاً للتوزيع الجغرافي كونها تشكل الميدان الذي تتلاقى فيه مؤثرات البحر والصحراء.

أما بالنسبة إلى الرياح السائدة فيمكن الإشارة إليها حسب فصول السنة.

(أ) فصل الشتاء:- وتهب فيه:-

1- الرياح العكسية الغربية الماطرة والتي تسبب سقوط الأمطار الغزيرة على السفوح الغربية من المحافظة.

2- الرياح الشمالية الغربية الباردة نسبياً والتي تتعقب قدوم المنخفضات الجوية والتي تعمل على تصفية الغيوم من الجو.

3- الرياح الشرقية قبيل قدوم المنخفضات الجوية مصداقاً للمثل الشعبي الفلسطيني (بعد الشوراق غوارق) وتيمناً بالحديث النبوي الشريف (بها امطرنا وبها انتصرنا وبها تقوم الساعة).

(ب) فصل الصيف:- وتهب فيه:-

1- الرياح التجارية الشمالية الجافة.

2- الرياح الشمالية الغربية والغربية والتي تهب على شكل نسائم بحرية قادمة من البحر المتوسط مما يؤدي إلى تلطيف الجو وارتفاع الرطوبة النسبية وهذا ما ينعكس إيجابياً على المواطنين في المدينة.

3- الرياح الشمالية الشرقية والشرقية الجافة والحارة نسبياً.

4- رياح الخماسين والتي تهب خلال فصل الربيع والمصحوبة بالأتربة والرمال مما يؤثر سلباً على حياة المواطنين في المدينة.

أما بالنسبة إلى معدل السرعة للرياح:-

فقد بلغت خلال العام 1998م في الخليل حوالي 5.2 كم/الساعة في حين كان أعلاها في

مدينة غزة والبالغة 10.1 كم/الساعة وأدناها في ميتلون وأريحا على الترتيب 3.1 و3.4.

وأما بالنسبة إلى أعلى معدل لسرعة الرياح في الخليل بالكيلومتر لكل ساعة فقد بلغ

حوالي 6.9 كم/الساعة تقريباً مع ارتفاعها في شهري كانون الثاني وشهر آب. (الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني-الأحوال المناخية، 1998م، ص61).

2-4-3 التساقط أو التهطل

من الملاحظ أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر على كمية التهطل في مناخ البحر المتوسط ويمكننا تلخيص هذه العوامل على مدينة الخليل بما يلي:-

- 1- البعد عن البحر: تزداد الأمطار كلما اقتربنا من البحر.
- 2- الارتفاع الطبوغرافي: تزداد الأمطار كلما زاد ارتفاع التضاريس مع انخفاض في معدلات درجة الحرارة.
- 3- العرض الجغرافي: كلما كانت المنطقة في عرض شمالي أكثر مع ارتفاع في التضاريس وانخفاض في معدلات درجة كلما زادت كميات الأمطار (كاتسنسون، 1966م، ص27).

حيث تهطل الأمطار بين شهري تشرين أول وأيار فهي أمطار خريفية وشتوية وهي الأغزر ثم الربيعية متفرقة، ويصل معدل سقوط الأمطار حوالي (600ملم) سنوياً تقريباً مع انخفاض تدريجي على بعد 1كم من الجهة الشرقية من 200ملم إلى 50ملم سنوياً حتى شاطئ البحر الميت الغربي. (هيئة الاستعلامات الفلسطينية، بحث في مناخ مدينة الخليل، 1997م، ص16).

ويمكن إبراز أثر الارتفاعات في التباين لكميات سقوط الأمطار وخاصة في المنطقة الجبلية من المحافظة والتي يزيد ارتفاعها على (600م) فوق مستوى سطح البحر والتي تشمل السفوح الغربية من المدينة وسطح الهضبة، بحيث تتراوح كميات الأمطار في المنطقة الجنوبية منها حوالي (200 ملم-400 ملم) وذلك جنوب خط عرض 100 محلياً أو 31,29 عالمياً، أما في القسم الشمالي من المنطقة فتتراوح كميات الأمطار من (400ملم-600ملم) وأما في المنطقة الشرقية الواقعة في ظل المطر فتتراوح كميات الأمطار من (50ملم-205ملم) مع ارتفاعه أحياناً بشكل مفاجئ، وعلى ضوء ذلك فقد توزعت المحاصيل الزراعية حسب تفاوت المناخ المحلي في المحافظة بشكل عام والمدينة (منطقة الدراسة) بشكل خاص. (الحوامدة والرجوب، 1992م، ص32).

أما بالنسبة إلى مدينة الخليل فإنها:-

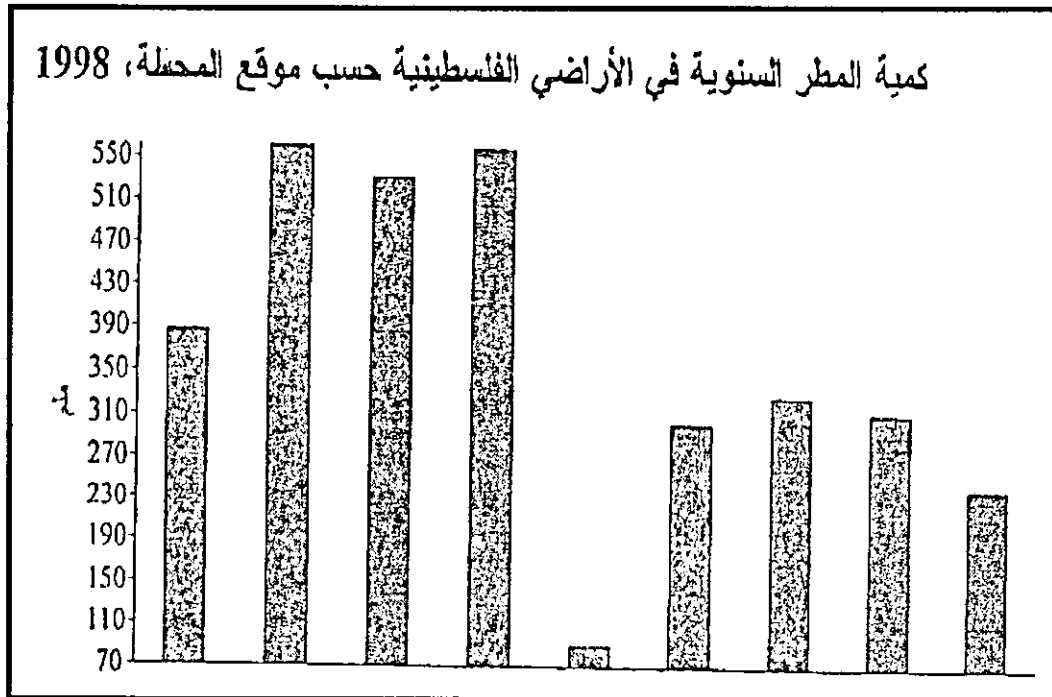
- 1- تبعد هوائياً حوالي 35كم تقريباً عن البحر المتوسط. (السيد، الخليل والحرم الإبراهيمي، عصر الحروب الصليبية، ص63).
- 2- ومن حيث الارتفاع فترتفع المدينة عن مستوى سطح البحر 927م تقريباً.
- 3- أما بالنسبة إلى العرض الجغرافي فهي تقع بين خطي عرض (31,40/31,10) تقريباً.

ومن الملاحظ أن كميات الأمطار تتلاءم مع العوامل السابقة وخاصة التضاريس وطوبوغرافية المنطقة، بحيث تتراوح كميات الأمطار في المناطق الغربية والهضبة إلى حوالي (300-400 ملم) في حين يزداد المعدل السنوي إلى 500 ملم في المناطق الشمالية من المدينة والمحافظه بشكل عام بسبب الارتفاع عن مستوى سطح البحر، أما في المناطق الجنوبية فيبلغ المعدل السنوي ما بين (200-400 ملم)، وقد انعكس هذا التوزيع على الاستقرار البشري في المدينة والمحافظه على المناطق التي كميات الأمطار فيها ما بين (300-700 ملم) تقريباً، أما في المناطق الجنوبية من المحافظه والتي يقل فيها المعدل عن 300 ملم فقد اقتصر نمط الحياة فيها على الترحال والاقتصاد الرعوي، وهذا ما يشير إلى ظاهرة التصحر في الجهات الجنوبية من المحافظه. (جبارة وفلاح، 1992م، ص 25).

وهذه العوامل السابقة هي التي تميز مدينة الخليل وخاصة ظهر الهضبة والسفوح الغربية عما حولها من حيث زيادة كمية التهطل ولعل هذا السبب هو العامل الأساسي في الاستقرار والتوسع العمراني في هذه المنطقة كون مياه الأمطار هي من أهم الموارد المائية في المنطقة.

أنظر إلى الشكل رقم (14) والذي يبين معدلات الأمطار في محطة الخليل مقارنة مع المحطات الأخرى.

شكل (14) - كمية المطر السنوية في الأراضي الفلسطينية حسب موقع المحطة، 1998م



المصدر: الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية 1998م ص 25

ومن خلال الشكل السابق رقم (14) نلاحظ أن أعلى كميات مطر سنوية توجد في نابلس وميتلون لكن النسبة أقل منها بكثير في محافظة الخليل ولعل السبب يعود إلى عامل الارتفاع وعامل البعد أو القرب عن البحر، هذا بالإضافة إلى اعتراض مرتفعاتها إلى المنخفضات الجوية وخاصة من الجهات الشمالية أكثر مما هو الحال في الخليل.

2-4-4- الرطوبة النسبية

من خلال النظر إلى الجدول رقم (2) والذي يوضح معدل الرطوبة النسبية في الخليل خلال الأعوام 1969-1983/1997/1998.

ويوضح الجدول التالي رقم (2) معدل الرطوبة النسبية والدنيا والعظمى في الخليل خلال السنوات 1969م - 1983م، وعامي 1997م و 1998م وذلك على النحو التالي:-

المعدل السنوي	كانون 1	تشرين 2	تشرين 1	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون 2	
معدل الرطوبة النسبية في الخليل للأعوام 1969 - 1983	73	68	63	61	56	58	52	48	59	64	70	73	
معدل الرطوبة النسبية في الخليل حسب الأشهر لعام 1997م	70	58	50	52	60	49	51	38	50	70	72	65	
معدل الرطوبة النسبية في الخليل حسب الأشهر لعام 1998م	60	60	56	59	48	45	53	49	52	71	74	78	

المصدر:- الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية، ص46.

- * لمحة بيئية للضفة الغربية، لواء أريحا، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس.
- * لمحة بيئية للضفة الغربية، لواء القدس، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس.
- إعداد وتجميع الباحث

ومن الجدول السابق رقم (2) يتضح أن معدل الرطوبة النسبية في الخليل والتي تتراوح ما بين (57%-62%) تقريباً أقل من المعدل العام على ساحل البحر المتوسط والبالغ حوالي 70% تقريباً، حيث يكون الهواء جافاً إذا كانت رطوبته النسبية أقل من 50% ويكون الهواء شديد الرطوبة إذا زادت النسبة عن 70% فمعدل الرطوبة في الخليل متوسط نوعاً ما بين (50-70%).

في حين تسجل الرطوبة النسبية القصوى في مدينة الخليل في العام 1998م في فصل الشتاء (كانون الثاني وشباط) وأدناها في فصل الصيف (حزيران وتموز).

2-4-5- الثلج والبرد.

تسقط الثلوج على مرتفعات الخليل سنوياً في فصل الشتاء ابتداءً من كانون الثاني وشباط وخاصة على الارتفاعات التي تزيد عن 800م تقريباً فوق مستوى سطح البحر ولكنها لا تستمر أكثر من (2-3) أيام على الأغلب حيث لا يتجاوز ارتفاعه على الأغلب أكثر من (50-60)سم تقريباً، وأما بالنسبة إلى البرد فيسقط على المنطقة بشكل متقطع وأحياناً يسبق سقوط الثلج حيث يسبب سقوطه آثاراً سلبية على المزروعات في المنطقة.(الموسوعة الفلسطينية، ط4، 1984م، ص302)

2-4-6- أثر المناخ على العمران في مدينة الخليل.

يتضح من العرض السابق لعناصر المناخ أنها ملائمة لحياة السكان، وخاصة من حيث الطابع العمراني القديم في البلدة القديمة حول الحرم الإبراهيمي الشريف، وكذلك حول العمران الحديث على أطراف المدينة، فقد تعتبر الدراسات المناخية من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها عند اختيار المواقع السكنية ونوع مادة البناء وشكل التصميمات المعمارية من أجل تحقيق راحة السكان المرغوب فيها.

وقد حرص السكان في مدينة الخليل منذ القدم على الاستفادة من مميزات المناخ وذلك بتصميم المنازل على أساس مراعاة عناصر المناخ كالحرارة والأمطار والرياح على النحو التالي:-

- 1- إن من سمات المسكن القديم استعمال الطين والحجارة، فكانت الجدران سميكة ذات فتحات قليلة للإحتفاظ بخصائص العزل الحراري صيفاً وشتاءً ففي فصل الصيف يتم الإحتفاظ بالهواء البارد في الليل وحمايته من الحرارة والشمس نهاراً. والعكس من ذلك أثناء الليالي الباردة بحيث يمكن الإحتفاظ بالهواء الساخن داخل المباني، وبهذه الطريقة أمكن التغلب منذ القديم على درجات الحرارة القصوى الخارجية، ومن صفات المساكن أيضاً أنها تمتاز بنوافذ داخلية مطلة على الفناء الداخلي والتي تتميز بالإتساع لتوفير التهوية الجيدة ووصول أشعة الشمس إلى داخل الغرف.
- 2- تتميز شبكة الطرق بالمدينة القديمة بالضيق والتعرج، وقد يرجع ذلك إلى التقليل من أشعة الشمس لتحتفظ الشوارع بدرجة حرارة باردة في فصل الصيف، كما أن التعرج يخفف من سرعة الرياح في فصل الشتاء.
- 3- تميز العمران الحديث في المدينة بطابع عمراني شبه موحد في النواحي المعمارية، خاصة أثناء التخطيط العمراني الحديث لمراعاة الظروف المناخية عند شق الشوارع

وخاصة على الجهات الشمالية والغربية مما يضمن وصول هواء بارد إلى داخل المنازل مثل الرياح الشمالية والغربية القادمة من البحر المتوسط صيفاً، ولذلك عمد المهندسون المعماريون إلى وضع التصاميم للبرندات والصالونات بحيث تكون مظلة على الجهات الشمالية والغربية، أما بالنسبة إلى المطابخ والحمامات فتصمم على الجهات الشرقية والجنوبية من العمارة وذلك لسببين هما:-

- أ. تعرض هذه الجهات لأشعة الشمس لفترة طويلة مما يوفر المظهر الصحي للمسكن.
 - ب. إن الرياح الشمالية والغربية متجهة نحو الشرق والغرب فتساعد على إخراج الروائح من الطبخ والمراحيض إلى خارج المنزل.
- 4- إن اعتماد المعمار الحديث على الطوب الإسمنتي والخرسانة المسلحة حالياً وفي الوقت الحاضر جعل المباني أقل ملائمة لمواجهة ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، بحيث أمكن التغلب على التقلبات المناخية بأجهزة التكييف والتدفئة.
- 5- إن انكماش المساحات الخضراء واتساع مساحات البناء في مدينة الخليل والتعدي على الأراضي الزراعية قد ميز من مناخ المدينة المحلي في بعض المناطق من المدينة لأن المساحات الخضراء تمثل المتنفس الجيد للمدينة.
- 6- أما بالنسبة إلى أثر الأمطار فهذا يتضح في شكل أسطح المنازل بحيث تصمم بدرجة ميل بسيطة تسهل انسياب مياه الأمطار نحو آبار الجمع حول المساكن وعدم بقائها على الأسطح، وكذلك الحال بالنسبة للشوارع المرصوفة بحيث توضع لها مصاريف خاصة لصرف المياه أثناء انسيابها.

5-2 الحياة النباتية

2-5-1- نباتات منطقة الخليل

هناك العديد من الجغرافيين العرب والمسلمين كالاصطخري والمقدسي وغيرهم الذين أشاروا في كتاباتهم إلى غنى المنطقة بالغطاء النباتي المتنوع منذ القدم والدليل على ذلك وقوع إقليم الخليل ضمن حوض البحر المتوسط الذي يمتاز بوجود الأحراج الطبيعية دائمة الخضرة كالبلوط والبطم والخروب وما نراه في هذا الإقليم حتى الآن لخير دليل على ذلك.

وقد تراجع الغطاء النباتي منذ فترة وذلك راجع إلى التحطيب الجائر والرعي إضافة إلى الزحف العمراني الذي التهم مساحات واسعة من المساحات الخضراء ليحل محلها حدائق منزلية متناثرة، كما أن الزراعة قد قللت من المساحات الحرجية. (بحيري، 1974، ص75)

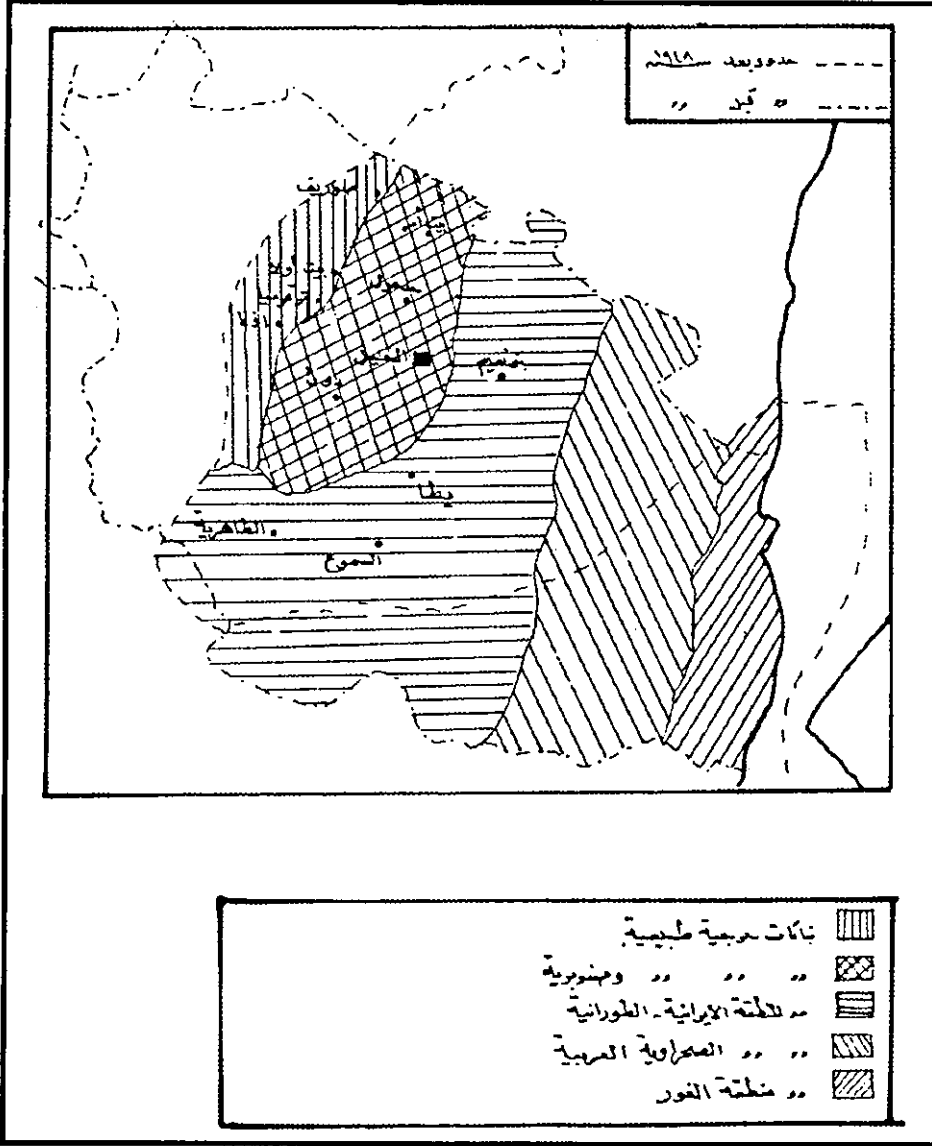
2-5-2 الكساء النباتي الطبيعي للمنطقة حالياً.

هناك الأماكن القليلة جداً التي ما زالت تغطي بكساء من الأشجار الطبيعية وكما هو معروف وحتى هذه الأيام تعتبر محافظة الخليل بما فيها المدينة منطقة الدراسة منطقة زراعية ومظهرها الطبيعي العام هو لاندسكيب زراعي، وهذه حقيقة كان لها دور هام في نشأة المدينة واعتماد السكان على منتوجاتها حيث ساعد على نجاح الزراعة فيها مجموعة من الظروف الطبيعية والبشرية والتي تعود إلى اهتمام السكان بالزراعة والحفاظ على التربة وذلك بعمل مدرجات ومصاطب للحفاظ عليها. (الدراسة الميدانية)

أنظر إلى الخريطة رقم (15) والتي توضح أهم النباتات الطبيعية في محافظة الخليل.

خريطة رقم (15) - توزيع البستنة الشجرية والخضار والمحاصيل الحقلية في

محافظة الخليل والمدينة منطقة الدراسة 1997م



المصدر: مصطفى مراد الدباغ - مرجع سابق - 1965م ص 318

وفي مدينة الخليل تكثر بسايتن العنب والأشجار المثمرة وخاصة في الجهات الشمالية والغربية حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدميرها وشق الشوارع الالتفافية حول المدينة وهو ما يعرف بشارع (60) من أجل ربط مستوطنة كريات أربع بغيرها من المستوطنات. فالاستغلال الجيد لمثل هذه الأراضي والعمل الدؤوب لاستغلالها وزراعتها سواء بشكل رأسي أو أفقي يمثل سلاحاً هاماً لحماية الأرض من النهب والمصادرة من قبل سلطات الاحتلال هذا من جهة ومن جهة أخرى يعطي مردوداً اقتصادياً جيداً للسكان في المدينة. (الدراسة الميدانية)

الفصل الثالث

السكان في مدينة الخليل

1-3 مقاييس التوزيعات السكانية في مدينة الخليل

2-3 اتجاهات النمو السكاني في مدينة الخليل

1-2-3 نمو سكان مدينة الخليل وتطورهم العددي

2-2-3 أصل سكان مدينة الخليل

3-3 تركيب سكان مدينة الخليل

1-3-3 مقدمة

2-3-3 التركيب العمري والنوعي للسكان

3-3-3 الخصائص الاجتماعية للسكان (الحالة الزوجية، حجم الأسرة،

الحالة التعليمية)

4-3 التركيب الاقتصادي للسكان

الفصل الثالث

السكان في مدينة الخليل

إن الإهتمام بدراسة السكان قديم، ويعود الفضل في هذا المجال إلى علماء الأحياء والاجتماع والاقتصاد والجغرافية والمشتغلون بالعلوم السياسية. (غلاب، 1975م، ص176).
ويبرز دور الجغرافي بدراسة العنصر البشري داخل المراكز الحضرية نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الإنسان فهو العنصر الأساس والموجه للاقتصاد الحضري وهو المنتج والمستهلك في آن واحد.

فالتغير في حجم السكان مثلاً يخلق أوضاعاً يجب الاهتمام بها لأن الزيادة في مجتمع حضري تعني الحاجة إلى مزيد من المدارس والمستشفيات وطرق النقل ووسائله.
كما أن دراسة اختلاف نمط توزيع السكان له أثره وأهميته في مختلف الأعمال كما ويشكل حجر الزاوية في عمليات التخطيط وتحقيق المشروعات المستقبلية الهامة للسكان.
وفي دراستنا لسكان مدينة الخليل يمكن أن ندرس الخصائص العامة للسكان كمقارنة مع بعض الخصائص لسكان محافظة الخليل والضفة الغربية وقطاع غزة.
ويهدف هذا الفصل من الدراسة إلى البحث في موضوع سكان مدينة الخليل من حيث النمو، والتوزيع والتركييب.

3-1 مقاييس التوزيعات السكانية في مدينة الخليل.

إن كثافة السكان هي عبارة عن العلاقة بين المساحة الكلية وبين عدد السكان حيث يقصد به ما يخص الحجرة الواحدة من الأفراد، ويعد هذا المقياس من المقاييس الهامة في الحكم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان مع أنه لسوء الحظ يتجاهل حجم الغرف الصغيرة كما هو الحال في المباني المشتملة على الشقق.

ولنطبق هذا القانون على مدينة الخليل

أولاً:- درجة التزاحم

ويعد هذا المقياس من المقاييس المهمة في الحكم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في دراسة السكان في أحياء المدينة الواحدة. وعند مقارنة هذا المعدل وهو (2.1) نسمة لكل غرفة في مدينة الخليل فهو أقل من المعدل العام لدرجة التزاحم في الريف من المحافظة لنفس العام 1997م والبالغ (2.4) نسمة /كل غرفة . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان، 1997م، ص42)

ويعزو الباحث سبب هذا الانخفاض إلى التحسن النسبي في مستوى المعيشة في المدينة مقارنة مع السكان في الريف من ابناء محافظة الخليل، ويضاف إلى ذلك أحياناً استخدام الصالة في الريف لأغراض السكن، وبشكل عام فالواقع أن شدة الازدحام لا تؤدي إلى توفر المناخ الصحي الملائم للسكن كما ويكمن أيضاً خطر الازدحام الشديد في الغرف حيث لا يقتصر سببه على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس بل تكمن المشكلة في الظروف التي تنشأ عن حصر الأجيال المختلفة في إطار ضيق يجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل الكبار في العائلة، هذه المراقبة للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم. (بكر أبو كشك، 1981م، ص3-4).

ثانياً:- نسبة التركيز السكاني:-

ترتبط هذه النسبة إلى مدى ميل السكان إلى التركيز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم، أو التشتت داخل هذه الحدود.

ومعنى ذلك أن نسبة التركيز تساوي إحصائياً نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان في كل منطقة من مناطق الإقليم وكلما كبرت هذه النسبة كلما دل ذلك على شدة التركيز السكاني ويكون توزيع السكان مثالياً إذا كانت نسبة التركيز تساوي صفراً. (منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص58) وبعد تطبيق القانون السابق نلاحظ أن نسبة التركيز السكاني في مدينة الخليل مقارنة مع إقليمها قد بلغت حوالي 14.66% في المدينة وهذه تشير إلى أن توزيع السكان في مدينة الخليل غير متساو بين أحيائها حيث يكون التوزيع مثالياً إذا كانت هذه النسبة تساوي صفراً.

ثالثاً:- مقاييس الكثافة السكانية:-

جرت العادة على اعتبار كثافة السكان مجرد نسبة عدد السكان في بقعة ما إلى مساحة هذه البقعة، غير أن المدلول الجغرافي لهذه الكثافة محدود القيمة من الناحية العلمية، حيث لا تكون كافة المنطقة ذات أهمية اقتصادية وقد يكون بعضها مستغل والآخر غير مستغل. وللتعبير عن هذه الكثافة وجدت عدة مقاييس لتحديد علاقة السكان بالأرض عددياً أبرزها الكثافة الحسابية والكثافة الزراعية ونكتفي بالإشارة إلى الكثافة الحسابية عن مدينة الخليل حسب القانون التالي:-

الكثافة الحسابية = جملة عدد السكان ÷ المساحة الكلية لهذه الأرض

وبعد تطبيق القانون السابق على النحو التالي 119401 نسمة ÷ 74.4 كم² = 1604.9 نسمة/كم² وجدنا أن الكثافة السكانية لمدينة الخليل قد بلغت حوالي (1604.9 نسمة/كم²) من المساحة الإجمالية للمدينة والبالغة حوالي 74.4 كم² وهذه النسبة تشير إلى أن مدينة الخليل ذات كثافة سكانية مرتفعة في العام 1997م مقارنة مع الكثافة السكانية لمحافظة الخليل والبالغة حوالي 378.2 نسمة/كم² من نفس العام، في حين بلغت في الضفة الغربية حوالي 315.3 نسمة/كم². (دويك وحمد، 2000م، ص28).

ويعزو الباحث هذه النتيجة لعدة أسباب منها:-

- 1- زيادة عدد السكان والبالغ عام 1997م حوالي 119401 نسمة في حين كان عدد السكان في المدينة عام 1922م حوالي 16577 نسمة. (عواد، 1977م، ص391).
- 2- ضيق المساحة بالنسبة إلى عدد السكان في المدينة.
- 3- مصادرة مساحات واسعة من أراضي المدينة من قبل قوات الاحتلال الصهيوني وذلك بإقامة المستوطنات كمستوطنة كريات أربع وغيرها.
- 4- شق الشوارع الالتفافية لتربط المستوطنات من حول مدينة الخليل مما أدى إلى اقتطاع مساحات واسعة من أراضي المدينة.

3-2 اتجاهات النمو السكاني في مدينة الخليل

3-2-1- نمو سكان مدينة الخليل وتطورهم العددي.

يعرف النمو السكاني بأنه اختلاف حجم السكان عبر الفترات الزمنية المتباينة وذلك بسبب الزيادة الطبيعية وعامل الهجرة وتعود أهمية الدراسة للنمو السكاني كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي من حيث تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي وذلك

من أجل معرفة عدد الطلاب والمدرسين في مراحل متقدمة، ويشمل ذلك أيضاً وضع التقديرات لحاجة المجتمع من الخدمات الصحية والبيئية مثل الكهرباء والماء وغيرها.

كما وتساعد دراسة النمو في الكشف احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية مثل التلوث والازدحام، وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة، والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وبالتالي يعطي إنذاراً مبكراً لمتخذي القرار والمخططين إعداد سياسات واتخاذ إجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات. (جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص 207-208).

وبالنظر إلى الجدول رقم (3) والذي يبين تطور عدد السكان في مدينة الخليل في الفترة (1881-1997م) حيث تعرضت المدينة للعديد من الأحداث التاريخية الهامة والتي أثرت بدورها على نمو السكان حيث تعد التغيرات التي شهدتها المدينة خلال الخمسين عاماً الأخيرة هي الأكثر أثراً.

وهذه الدراسة هي محاولة لرسم صورة للصراع الديموغرافي حول مدينة الخليل عامة والجزء الذي لا زالت إسرائيل تخضعه لسيطرتها خاصة والذي يشكل حوالي 20% من مجموع مساحة المدينة وبما يزيد عن سبعين ألفاً من السكان أي حوالي 60% من مجموع سكان المدينة. (مسودي، 1997م، ص 91).

جدول رقم (3) تطور عدد سكان مدينة الخليل (1881-1997م)

السنة	عدد السكان	الفترة التاريخية	معدل النمو السكاني %
1881	10000	--	--
1922	16577	1922-1881	1.2
1931	17531	1931-1922	0.6
1945	24560	1945-1931	2.4
1952	35983	1952-1945	5.5
1961	37869	1961-1952	0.6
1980	50000	1980-1961	0.2
1997	119401	1997-1980	5.1

المصدر: 1- الإحصاءات من عام (1881-1987م) سكان مدينة الخليل، دراسة ديموغرافية، تيسير مسودة، عبد الرحمن القيق، 1997م، ص 99.

2- الإحصاءات 1997، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية لمدينة الخليل، 1997م، ص 1.

3- معدل النمو السكاني السنوي من عمل الباحث.

هذا وقد ارتفع عدد سكان المدينة من العام (1800-1880م) من 5000 نسمة إلى 10000 نسمة، حيث كانت الخليل خلال هذه الفترة تحتل المرتبة الرابعة سكانياً في فلسطين. ومن خلال النظر إلى الجدول السابق رقم (3) يمكن الحديث عن تطور أعداد السكان في مدينة الخليل خاصة ومحافظه الخليل عامة من خلال عدة محاور أهمها:-

1- سكان الخليل في عهد الانتداب البريطاني:-

لقد أجرت الحكومة البريطانية تعداداً عام 1931م حيث ظهر في هذا التعداد ارتفاع عدد السكان في المحافظة إلى 67631 نسمة بعد أن كان تعدادهم عام 1922م حوالي 53571 نسمة أي أن معدل نمو سكان الخليل خلال حقبة التعدادين قد بلغت 2.59% وهذا المعدل أقل بكثير من المعدل العام في فلسطين والذي بلغ 3.58%.

وهذه الأرقام تشير إلى أن قضاء الخليل كان من الأقضية الطاردة للسكان وخاصة الذكور فيما بين الأعوام (1922م - 1931م)، وعلى سبيل الإيضاح كان معدل نمو سكان المدينة 0.62% فقط كما هو في الجدول السابق أما معدل نمو السكان في الريف فقد بلغ حوالي 2.96%.

هذا وقد تمثلت الهجرة من القضاء في اتجاهين هما:-

أ- نحو الأقضية التي شهدت نمواً اقتصادياً ملموساً كالقدس ويافا وحيفا وذلك بسبب وجود النشاط الإقتصادي في كل من هذه المدن.

ب- خارجية نحو الدول العربية المجاورة كالأردن وسوريا ومصر وذلك بسبب سوء الأحوال الإقتصادية في قضاء الخليل.

أما الأسباب التي أدت إلى الهجرة من الخليل فقد تمثلت في الموقع الجغرافي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة إضافة إلى الأوضاع التعليمية والظروف السياسية السيئة.

2- سكان الخليل في عهد الأردن:-

سببت نكبة 1948م هجرة وافدة كبيرة للاجئين الفلسطينيين، حيث وفد إلى الضفة الغربية قرابة الخمسين ألف مهاجر أي نحو 16.9% من مجموع سكان الضفة الغربية في ذلك العام. (مسودي، 1997م، ص93).

أما مدينة الخليل فقد ارتفع عدد سكانها من عام 1945م إلى عام 1952م، بنحو 14% من مجموع سكان المدن في الضفة الغربية إذ ارتفع معدل النمو إلى 5.5% فيما بين العامين (1954-1952م) وذلك بسبب عامل الهجرة الوافدة إلى مدينة الخليل.

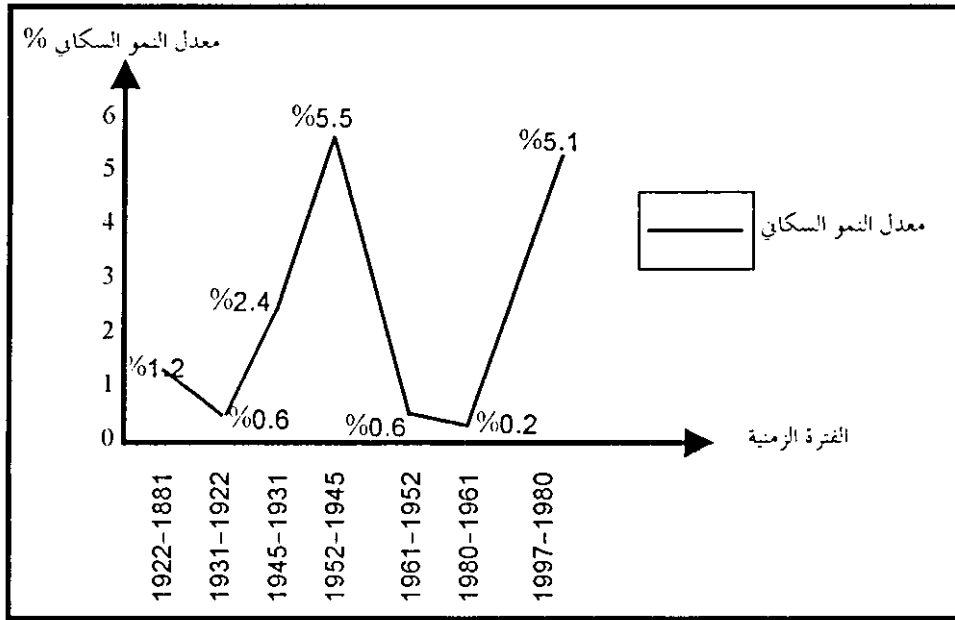
3- سكان الخليل في عهد الاحتلال الإسرائيلي:-

حسب التعداد الذي أجرته إسرائيل في أيلول عام 1967م فقد بلغ عدد السكان (118) ألف نسمة أي بنسبة 18% من مجموع سكان الضفة الغربية ومن هؤلاء 38 ألفاً كانوا يقيمون في مدينة

الخليل وهذا يعني أن حوالي (50) ألفاً قد هجر قضاء الخليل على أثر نكسة عام 1967م، وصعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية في المحافظة، هذا وقد بلغ معدل النمو السكاني فيما بين العامين (1961-1980م) حوالي (0.2%) تقريباً في حين بدأ المعدل بالارتفاع في العام 1997م حتى وصل إلى 5.1% تقريباً ولعل ذلك يعود إلى التحسن في الظروف الصحية والمستوى المعيشي وانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع الزيادة الطبيعية للسكان في المدينة. ومما يشير إلى الارتفاع في معدل النمو السكاني في مدينة الخليل هو ارتفاع أعداد السكان من (50000) نسمة عام 1980م إلى (119401) نسمة في العام 1997م حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997م.

أنظر إلى الشكل رقم (15) والذي يوضح معدل النمو السكاني في مدينة الخليل منذ العام (1881م إلى العام 1997م بالاعتماد على الجدول السابق رقم (3)

الشكل رقم(16) معدل النمو السكاني في مدينة الخليل (1881-1997م)



المصدر: من إعداد الباحث

3-2-2 أصل سكان مدينة الخليل

تعتبر مدينة الخليل من أقدم المدن الفلسطينية بعد مدينة أريحا، إذ يرجع تاريخها من حيث النشأة إلى حوالي ستة آلاف سنة تقريباً، هذا وقد سكنها العرب الكنعانيون على وجه التقريب أول مرة في الألف الرابعة قبل الميلاد بعد الهجرات السامية من أرض الجزيرة العربية. (عودة، جبارة، 1997م، ص21).

وتفيد التوراة أن مدينة الخليل بنيت قبل مدينة (تيس) عاصمة مصر السفلى بنحو عقد من الزمن. (أبو سرية، 1995م، ص12).

هذا وقد استقرت القبائل العربية وخاصة قبائل بنو عدي في بلاد الخليل قبل الإسلام بقرون وما زال أحفادهم يملأون جبالها وهضابها وإلى هذه الديار تنتسب العائلات التالية:

1- عائلة نصير والتي منها القائد موسى بن نصير

2- عائلة أبو فروة.

3- عائلة بنو قدارة وهم بطن من بجيلة من القحطانية والتي سكنت بالقرب من حدود قضاء بئر السبع. (الدباغ، 1986م، ص23).

هذا وقد كانت نسبة اليهود في بلاد الخليل أقل من الواحد بالألف بالنسبة لمجموع سكانها ونسبة ما يملكون فيها من الأرض أقل من ثلاثة بالألف من مجموع مساحتها. (الدباغ، 1986م، ص5).

ولعل من أقدم القبائل القحطانية التي سكنت منطقة الجنوب من الخليل منذ أواخر القرن الثاني الميلادي هما قبيلتا لخم وجذام اللتان نزلتا منطقة الخليل قبل الغزو الفارسي لها عام 614م.

ومن القبائل التي سكنت منطقة الخليل أيضاً هما عرب القيسيين وقبيلة بنو حث وعفرون بن صوهر وهو أحد أبنائها وهو الذي اشترى من سيدنا إبراهيم عليه السلام المغارة (المكفيل) تحت الحرم الإبراهيمي حالياً لكي يدفن زوجته سارة فيها. (عودة، جبارة، 1997م، ص23).

ويحدد العمري موطن قبيلة بني طيء بدقة في بلد الخليل عليه السلام كما ويشير كذلك إلى تحول هؤلاء العرب إلى حضر في منطقة الخليل. (المقريزي، 1444م، ص28-30).

وهكذا يتضح أن أصل سكان منطقة الخليل كانوا يتألفون بشكل أساسي من قبيلة بنو طيء العربية السابقة الذكر حيث تفاوتت عشائر تلك القبيلة بين البداوة والحضر تبعاً لاختلاف العوامل الجغرافية في المنطقة فمنهم من عمل بالزراعة ومنهم من عمل بالرعي، ولعل من أهم هذه القبائل وخاصة فترة الحروب الصليبية هي قبيلة ثعلبة والتي كانت تنقسم إلى بطن دروما

وزريق وهي إحدى العائلات التي لا تزال معروفة بهذا الاسم في مدينة الخليل وقراها حتى اليوم.

وكذلك قبيلة الضواحك والنعيمات والكعابنة وبنو ربيعة وغيرهم، ومن القبائل التي سكنت الخليل قبيل الإسلام أيضاً قبيلة التميميين العربية والتي ينتسب إليها الصحابي الجليل تميم بن أوس الداري حيث أعطاه الرسول عليه السلام أرض الخليل وقفاً إسلامياً له ولذريته إلى يوم القيامة. (المقريزي، 1444م، ص 35-37).

3-3 تركيب السكان في مدينة الخليل

3-3-1- مقدمة:

بعد التركيب السكاني مظهراً هاماً من مظاهر الديموغرافية والتي تعني الخصائص الكمية للسكان والتي أهمها التركيب العمري والنوعي، والحالة المدنية وحجم الأسرة وتكوينها والتركيب الاقتصادي واللغوي والديني.

كما وتعد دراسة هذا التركيب السكاني للمجتمع على قدر كبير من الأهمية لأنها توضح بجلاء مدى تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة في فئات السن ونسبة النوع داخل المجتمع ومدى قدرته على توفير القوة العاملة اللازمة لتنمية باقي أفرادها وإعالتهم. (جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص 75).

3-3-2 التركيب النوعي والعمري Age-Sex -Structure في مدينة الخليل:

تعتبر دراسة هذا التركيب (النوعي والعمري) في المدينة على قدر كبير من الأهمية لأنها توضح الملامح الديموغرافية لسكان المدينة ذكوراً وإناثاً، كما وأنها تحدد الفئات العمرية المنتجة في المدينة والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراد السكان .

وكذلك يعتبر التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة لأن أي تغير في أحد هذه العوامل يؤدي إلى التأثير على العاملين الآخرين كما ويكون لهما مغزى اجتماعي وثقافي واقتصادي أيضاً.

أولاً: التركيب العمري في مدينة الخليل:

تعتبر دراسة السكان من حيث فئات السن من أهم الدراسات التي تعين الباحث على تفهم القدر الإنتاجية للسكان ومعرفة اتجاه نموهم العام وطبيعة نسب المواليد والوفيات وأمد الحياة المتوقع للأفراد.

فالمجتمع الذي يتصف بارتفاع نسب المواليد وسوء الحالة الصحية يكون أمد الحياة لأفراده قصير، مع ارتفاع عدد صغار السن وانخفاض في عدد كبار السن.

أما إذا كان المجتمع يمتاز بانخفاض نسبة المواليد مع زيادة الرعاية الصحية وارتفاع في مستوى المعيشة ونسبة صغار السن وكبار السن ومن هم في مرحلة الشباب يكون أمد الحياة كبير. (عودة، 1997م، ص381).

كما وأن معدل الوفيات يرتفع في فئات السن المبكرة وينخفض في فئات الشباب ويعود إلى الارتفاع في فئات السن المتأخرة. أما بالنسبة إلى سكان مدينة الخليل فينقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية عريضة وهي على النحو التالي:

1- صغار السن (صفر-14 سنة)

وهذه الفئة تمثل قاعدة الهرم السكاني كما وتتصف بأنها غير منتجة، وهي من أكثر الفئات تأثراً بعامل المواليد والوفيات كما هو موضح في الجدول رقم (4) لذلك فإن الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن وخاصة في الأعمار المبكرة كما هو الحال في معظم الدول النامية والتي تصل النسبة فيها إلى أكثر من 35% من جملة السكان في حين تميل إلى التناقص في المجمعات المتقدمة كالسويد مثلاً والتي لا تتعدى فيها النسبة أكثر من 18% وبريطانيا 19% فقط. (جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص88)

أما بالنسبة إلى حجم هذه الفئة (صغار السن) في مدينة الخليل فقد بلغ مجموع أفراد هذه الفئة (57603) نسمة وتشكل 48.2% من مجموع سكان المدينة والبالغ (119401) نسمة في العلم 1997م، وبذلك فهي تشكل ما يعادل ربع السكان في المدينة أي أنها تمثل قاعدة الهرم السكاني في المدينة مما يشكل عبئاً على غيرهم من حيث إعالتهم وتوفير الخدمات المختلفة لهم.

2- متوسطو السن (15-64)

وهي الفئة المنتجة في المدينة كما وأنها الفئة التي تسهم في نمو السكان وتعتمد عليها الفئات الأخرى وهذه الفئة هي الأكثر قدرة على الحركة، هذا وقد بلغ مجموع الأفراد لهذه الفئة (15-64) (58649) نسمة ونسبة 49.1% من مجموع السكان في المدينة.

3- كبار السن (المسنون) (+64)

وهذه الفئة في المدينة لا تعد فئة منتجة حيث تشمل أعداداً كبيرة من الإناث والأرامل وهي تعد انعكاساً لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع، وذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن وبالتالي ارتفاع في معدل النمو الطبيعي للسكان.

ويبلغ مجموع أفراد هذه الفئة في مدينة الخليل (3087) نسمة ونسبة 2.6% من مجموع السكان في المدينة. كم ويعد الهرم العمري-النوعي للسكان أسهل أنواع التمثيل البياني فهماً لاختلاف التركيب العمري والنوعي بين المجموعات السكانية في مدينة الخليل.

ولعل الهدف من رسم الهرم السكاني هو إما أن يكون اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو غير ذلك، خاصة عند إجراء المقارنة بين سكان مجتمعين من نفس الحجم يبين بشكل واضح مدى التغيير المطلق وتوزيعه بين مختلف المجموعات العمرية والنوعية خلال سنوات محددة.

وعند دراسة سكان مدينة الخليل لكلا الجنسين يتضح أن الشعب داخل المدينة هو شعب فتى حيث أن السكان ينتمون إلى الفئة الأولى التي يتركز فيها السكان في فئات السن الصغيرة (أقل من 15 سنة)، ومن الواضح أن هذا الهرم ذو قاعدة عريضة حيث تميل الجوانب بالتدرج نقطة البداية الرأسية ممثلة النقص الناتج عن الوفيات والهجرة في كل مجموعة عمرية الواحدة تلو الأخرى.

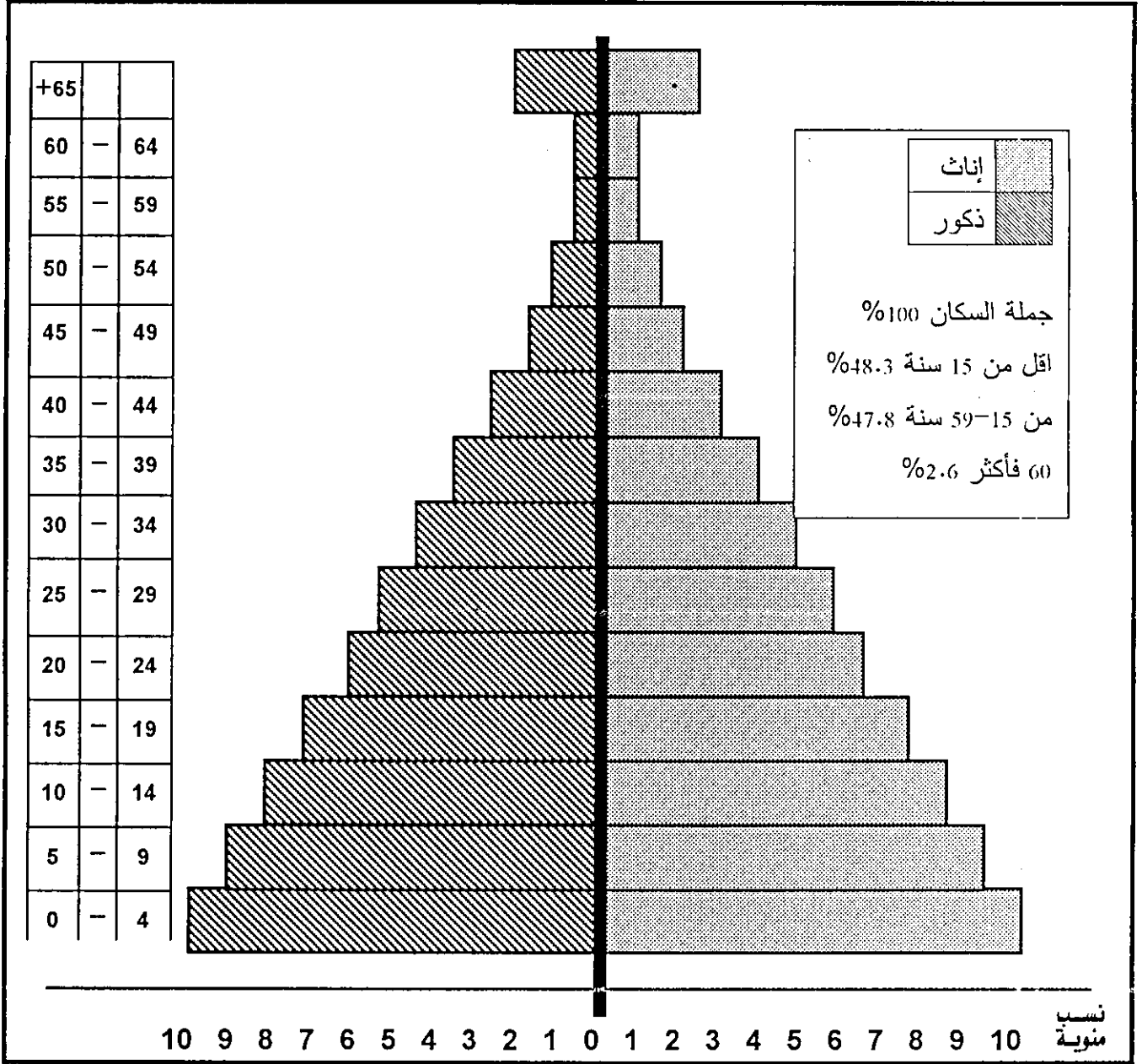
والنظر إلى الهرم السكاني فقد تم تقسيمه إلى ثلاث فئات كبيرة هي:-

1- الفئة الأولى (أقل من 15 سنة) وتشمل فئة الأطفال الذين يستهلكون ولا ينتجون وبالتالي يعيشون على نفقة الفئة الثانية ويشكلون عبئاً ثقيلاً على المجتمع حيث تشكل هذه الفئة نسبة 48.3% من مجموع السكان في المدينة.

2- الفئة الثانية (15-59 سنة) وتضم هذه الفئة الشباب والكهول وتشمل القوة الإنتاجية بشكل عام والتي تتحمل أعباء إعالة الفئة الأولى والثالثة حيث تشكل هذه الثانية نسبة 47.8% من جملة السكان في المدينة.

3- الفئة الثالثة (60 سنة فأكثر) وتمثل الشيوخ غير القادرين على العمل المنتج بسبب تردي الوضع الصحي في بلادنا وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام مقارنة مع دول أخرى متقدمة وتشكل هذه الفئة نسبة 2.6% تقريباً من جملة السكان، ولعل السبب يعود إلى ارتفاع نسبة صغار السن من جهة وممن هم في سن العمل من جهة أخرى.

شكل رقم (17): الهرم السكاني لمدينة الخليل حسب فئات العمر والجنس لعام 1997م



المصدر : من عمل الباحث

كما ونلاحظ مما سبق أن الوزن النسبي للفئة الأولى (أقل من 15 سنة) هو أكبر الأوزان للفئتين الآخرين وهذا يدل على تزايد عدد الأولاد بسبب ارتفاع نسب الولادات، أما بالنسبة إلى الفئة الثالثة والتي تشكل نسبة 2.6% لوزنها النسبي من مجموع السكان فهي نسبة منخفضة وهذا يدل على انخفاض متوسط عمر الفرد في المدينة حيث أن نسبة الذين يعمرن فوق 60 سنة فأكثر هي نسبة قليلة.

ونلاحظ مما سبق تقسيم السكان في المدينة حسب فئات العمر بشكل يعتمد اعتماداً رئيساً على المعلومات الإحصائية المتوفرة، وهذا ما يدل على أن سكان المدينة يتصفون بالفتوة، أي بوجود وفرة في عدد صغار السن والشباب وقلة في عدد الشيوخ.

ولدراسة النسبة المئوية لكبار السن أهمية خاصة لأنها تعد نتاجاً للعوامل الديموغرافية في المجتمع، حيث بلغت نسبة التعمير لسكان مدينة الخليل شخصاً واحداً في هذه الفئة (كبار السن) من بين 38.7 شخصاً من فئة صغار السن ومتوسطي السن.

وهذا يعني أنه من بين كل 38.7 شخص من فئة الصغار والمتوسطين يبقى على قيد الحياة شخص واحد فقط، حيث يتعدى سن 64 فما فوق وهذه نسبة منخفضة جداً مقارنة مع نسبة التعمير في الدول المتقدمة حيث تبلغ في السويد شخص واحد من كل ستة أشخاص وفي الولايات المتحدة شخص واحد من بين كل تسعة أشخاص في بلجيكا وفي مصر والهند شخص واحد من بين كل خمسة وعشرين شخصاً وفي نيجيريا شخص واحد من بين كل خمسين شخصاً. (جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص89).

جدول رقم (4) السكان حسب فئات العمر بالسنوات والجنس /1997م

فئات العمر	الجنس					
	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %	كلا الجنسين	النسبة %
4-0	11540	9.7	10894	9.1	22434	18.8
9-5	10067	8.4	9852	7.9	19519	16.3
14-10	8073	6.8	7588	6.4	15661	13.1
19-15	6755	4.7	6157	5.2	12912	10.8
24-20	5580	4.7	5233	4.4	10813	9.1
29-25	4730	4.0	4402	4.7	9132	7.6
34-30	4140	3.5	3534	3.0	7674	6.4
39-35	3006	2.5	2582	2.2	5588	4.7
44-40	2031	1.7	1760	1.5	3791	3.2
49-45	1634	1.4	1307	1.1	2941	2.5
54-50	1275	1.1	1226	1.1	2501	2.1
59-55	863	0.7	840	0.7	1703	1.4
64-60	797	0.7	797	0.7	1594	1.4
+64	1490	1.2	1597	1.3	3087	2.6
غير مبين	24	0.02	27	0.02	51	0.04
المجموع	62005	52	57396	48	119401	100

المصدر: 1- النتائج النهائية/ مدينة الخليل/ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت/ 1997م،

ص21.

2- النسب من حسابات الباحث.

ثانياً:- التركيب النوعي لسكان مدينة الخليل.

يقاس التركيب النوعي بما يعرف بنسبة النوع وهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث وتصل هذه النسبة إلى 105 ذكور مقابل 100 من الإناث.

وترجع أهمية دراسة التركيب النوعي للسكان كون الفرد ذكراً أو أنثى يعد محددًا أساسياً لحاجاته كما أن نسبة الذكور والإناث في السكان لها أثر كبير في تحديد التأثير المباشر لنسبة المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني حيث تتوقف الكثير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المهمة على وجود توازن بين أعداد النوعين (ذكوراً وإناثاً) أو عدم وجوده في الكثير من الدول.

أما بالنسبة إلى سكان مدينة الخليل فيعتمد حساب نسبة النوع أو ما يسمى نسبة الذكورة على نتائج التعدادات السكانية التي أجراها مركز الإحصاء الفلسطيني عام 1997م وتحسب على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث مضروبة في % والتي بلغت في مدينة الخليل حوالي 108 ذكراً لكل 100 أنثى لعام 1997م، أما نسبة الجنس في فئات العمر (15-19)، 40-44 (54-50) (+64) تكون أقل من 100 ذكر لكل 100 أنثى، أي أن نسبة الذكورة بلغت حوالي 0.81 تقريباً.

وإذا أمعنا النظر في الجدول السابق رقم (4) نلاحظ أن احتمالات الولادات الذكور تساوي تقريباً احتمالات الولادات للإناث مع اختلاف محدود لا يتجاوز 2% تقريباً وتكون هذه الزيادة لصالح الولادات الذكور.

وعلى سبيل المثال في سنة 1998م كان عدد الولادات الذكور يفوق عدد الولادات الإناث حيث عدد المواليد الذكور 2329 وعدد الولادات الإناث 2140 وتشكل هذه نحو 52.11% للذكور من جملة المواليد (الذكور والإناث).

وفي نفس العام 1998 بلغ عدد الوفيات الذكور 46 وعدد الوفيات الإناث 42 حالة. (وزارة الصحة، التقرير السنوي للمواليد والوفيات في مديرية الصحة لمحافظة الخليل-الدراسة الميدانية) إلا أن هذه النسبة تبدأ في التناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث وخاصة خلال سن الطفولة، وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها كل المجتمعات والتي يبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة بالمقارنة مع الإناث حتى يعود عدد الأطفال الذكور بالتساوي مع عدد الأطفال الإناث في سن الفتوة كما هو موضح في الجدول السابق رقم (4)، ويستمر كذلك إلى سن الشباب حتى نهاية فترة العمر، حتى يصبح عدد الأحياء من الإناث في فئات العمر الكبيرة تزيد على عدد الأحياء من الذكور.

وهذا ما يفسر زيادة عدد الأراامل من النساء بعد سن الستين على عدد الأراامل الذكور كما يظهره الجدول السابق رقم (4). (بكر أبو كشك، 1981م، ص3-4) و(فتحي أبو عيانة، 1976م، ص51-52).

ثالثاً: نسبة الإعاالة

ترتبط نسبة الإعاالة بالتركيب العمري للسكان، وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، وأما المنتجون فهم بعض أفرادهم فقط، هذا مع اختلاف نسبة الأفراد المنتجين من مجتمع إلى آخر.

ويرجع ذلك عدة أسباب منها أن صغار السن من الإناث والذكور في بعض الدول وخاصة النامية يدخلون سوق العمل مبكراً، هذا وتتفق معظم الدراسات السكانية على اعتبار من تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً معالين صغاراً ومن تزيد أعمارهم عن الستين معالين كبار أو مسنين.

أما قطاع السكان الباقي الذي يتراوح أعمار أفرادهم بين 15-64 سنة فيمثلون القطاع النشط اقتصادياً من السكان الذي تقع عليه عبء إعاالة المجتمع.

وبالاعتماد على الجدول السابق رقم (4) لسكان مدينة الخليل حسب فئات العمر بالسنوات والجنس لعام 1997م فقد بلغت نسبة الإعاالة الخام في مدينة الخليل حوالي 103.4 نسمة. وهذا يعني أن وجود 103.4 معالاً من صغار السن دون 15 سنة والمسنيين فوق 65 سنة لكل 100 نسمة في عمر العمل الذين هم بين (15-64) سنة وهذه النسبة قريبة من النسبة العامة في الضفة الغربية والبالغة حوالي 100.9 لنفس العام. (مركز الإحصاء الفلسطيني، ديموغرافية الشعب الفلسطيني، 1994م، ص119).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه النسبة غالباً ما تكون مضللة لواقع العمالة من أبناء مدينة الخليل لأنها تفترض أن جميع السكان الذين يقعون ضمن الفئة (15-65) سنة هم منتجين وسواهم جميعاً من السكان مستهلكين، وكذلك الحال بالنسبة إلى الطلاب والمعاقين وربات البيوت وما شابههم أيضاً وهؤلاء فهم معالون بواسطة الأفراد الداخليين في القوة الإنتاجية.

وأما بالنسبة إلى إعاالة الصغار في مدينة الخليل 1997م بلغت حوالي 98.2% ونسبة إعاالة الكبار بلغت حوالي 5.4% في حين بلغت نسبة الأطفال والنساء فقد بلغت في العام 1997م حوالي 48.3% وهذه الأرقام تشير لنا النسبة الكبيرة لصغار السن داخل مجتمع مدينة الخليل، وهذا يعود إلى ارتفاع مستويات الخصوبة حيث بلغ المعدل للخصوبة في الخليل 7.1 للعام 1997م. (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان، 997م، ص23).

وهذا ما يشير إلى أن المرحلة الديموغرافية التي يمر بها مجتمع مدينة الخليل هي مرحلة الشباب.

في حين بلغ معدل الإعالة في مدينة الخليل في العام 1997م حوالي 4.4 أشخاص وهذا يعني كل شخص من القوى العاملة في المدينة تقع على عاتقه إعالة 4.4 أشخاص من بقية سكان المدينة الإجمالي وهذا المعدل قريب من المعدل في الضفة الغربية لنفس العام 1997م والبالغ حوالي خمسة أشخاص في حين بلغ في قطاع غزة لنفس العام 1997م حوالي ستة أشخاص تقريباً. (دوبك وحمد، 2000م، ص125).

3-3-3 الخصائص الاجتماعية للسكان في مدينة الخليل

أولاً:- الحالة الزوجية

الحالة الزوجية هي التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين والمترملين والمطلقين، ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً على نسبة السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربع، وترجع أهمية دراسة الحالة الزوجية للسكان في مدينة الخليل من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1997م، ويمكن من خلال ذلك تبين عدد حالات الزواج الناجحة والمستمرة والتأكد على الوعي الاجتماعي المتوافر لدى الأفراد وهذا طبعاً يقلل من حالات الطلاق والانفصال التي يمكن أن تحدث ويمكن القول أن لهذا أثراً كبيراً على مسيرة حياة المجتمع في المدينة مما يؤدي إلى اضطراب السلوك الأبناء في المدينة نتيجة للمشاكل التي كان وقع فيها الآباء. ومن خلال الجدول رقم (5) والذي يبين وبشكل واضح أعداد المتزوجين وغير المتزوجين والمطلقين والأرامل ونسبهم مع فئاتهم العمرية.

جدول رقم (5) توزيع سكان مدينة الخليل (12 سنة فاكثر) حسب الفئات العمرية بالسنوات والجنس والحالة الزواجية

الحالة الزواجية													الجنس	فئات العمر	
%	التجمع	%	غير متين	%	أرمل	%	مطلق	%	متزوج	%	صفه قران لاول مرة	%			لم يتزوج ابناء
	4666		0		0		0		0.0		0		4666	ذكور	
	4350		0		0		0		100		5		4330	إناث	14-12
	9016		0		0		0		100		5		8996	كلا الجنسين	
	6753		32		0		0		4.2		23		6628	ذكور	
	6130		9		3		6		95.8		130		4388	إناث	19-15
	12883		41		3		6		100		153		11016	كلا الجنسين	
	5567		43		0		4		27.3		123		1006	ذكور	
	5199		18		8		27		72.7		61		1373	إناث	24-20
	10766		61		8		31		100		184		5379	كلا الجنسين	
	4711		15		2		18		48.9		86		1081	ذكور	
	4375		12		15		43		51.1		8		623	إناث	29-25
	9086		27		17		61		100		94		1704	كلا الجنسين	
	4102		5		0		8		55.6		12		205	ذكور	
	3518		4		33		29		44.4		2		360	إناث	34-30
	7620		9		33		37		100		14		565	كلا الجنسين	
	2979		0		0		10		56.0		0		52	ذكور	
	2575		3		47		28		44.0		1		200	إناث	39-35
	5554		3		47		38		100		1		252	كلا الجنسين	
	2019		1		0		3		55.9		1		25	ذكور	
	1742		0		56		21		44.1		1		49	إناث	44-40
	3761		1		56		24		100		2		119	كلا الجنسين	

	1622		2		4		4	58.4	1595		1		16	ذكور	
	1302		2		86		22	41.6	1138		1		53	إناث	49-45
	2924		4		90		26	100	2733		2		69	كلا الجنسين	
	1265		0		5		7	55.4	1249		0		4	ذكور	
	1221		3		162		18	44.6	1006		0		32	إناث	45-50
	2486		3		167		25	100	2255		0		36	كلا الجنسين	
	859		0		6		1	56.8	849		0		3	ذكور	
	837		4		156		5	43.2	647		0		25	إناث	59-55
	1696		4		162		6	100	1496		0		28	كلا الجنسين	
	793		1		16		0	59.5	772		0		4	ذكور	
	795		7		247		7	4.5	525		0		9	إناث	64-60
	1588		8		263		7	100	1297		0		13	كلا الجنسين	
	1487		6		141		6	68.9	1334		0		--	ذكور	
	1596		33		928		18	31.1	602		0		15	إناث	+65
	3083		39		1069		24	100	1936		0		15	كلا الجنسين	
	24		5		0		0	40.0	8		1		10	ذكور	
	25		2		2		0	60.0	12		0		9	إناث	
	49		7		0		0	100	20		1		19	كلا الجنسين	
	36847	0.2	110	9.1	174	21.4	61	49.6	19555	54	247	59	16700	ذكور	
	33665	0.1	97	90.9	1743	78.6	224	50.4	19881	46	209	41	11511	إناث	
100	70512	0.3	207	2.7	1917	0.4	285	55.9	39436	0.7	456	40.0	28211	كلا الجنسين	

المصدر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية لمدينة الخليل، 1997، ص 33-34.
النسب من عمل الباحث.

وسنأخذ كل من هذه الحالات على أفراد وبشيء من التفصيل شارحين ذلك على ضوء الجدول المذكور رقم (5).

1- المتزوجون

من خلال توزيع أفراد السكان حسب الحالة الزوجية فإننا نلاحظ أن غالبية السكان يتزوجون اعتباراً من عشرين سنة فأكثر وأن نسبة الزواج المبكرة تعتبر ضئيلة نسبياً ويرجع عدم إمكانية الزواج بالنسبة للفئات العمرية التي هي أقل من عشرين سنة إلى كونها غير قادرة على توفير متطلبات الزواج، في حين نجد أن نسبة المتزوجات من الإناث من هذه الفئات قد بلغت 95.8% مقارنة مع نسبة الذكور من نفس الفئات والتي بلغت 4.2% فقط.

والسبب هنا واضح حيث أن مقومات الزواج بالنسبة للإناث تختلف عما هي بالنسبة للذكور حيث يكفي أن تكون الإناث على درجة ولو بسيطة من الثقافة وقد لا تهم الناحية التعليمية في بعض الأحيان أو تكون لمراحل محدودة قبل الثانوية العامة ويكون هذا كافياً لزواج الأنثى.

أما بالنسبة إلى الفئة العمرية من (20-24) والفئة (25-29) فإننا نلاحظ ارتفاع عدد المتزوجين الذكور والتي بلغت في الفئتين السابقتين حوالي 39.9% في حين بلغت النسبة من المتزوجات لنفس الفئتين العمريتين السابقتين حوالي 60.1%.

ومن النسب تلك يتضح لنا أن نسبة كبيرة من الذكور الإناث يميلون في هذه المرحلة من العمر إلى الاستقرار.

أما بالنسبة إلى الفئات العمرية التالية (30-34) والفئة (35-39) والفئة (40-44) والفئة (45-49) والفئة (50-54) والفئة (55-59) فإنه من الملاحظ أن الأمر يكاد متقارباً بالنسبة للمتزوجين من الذكور الإناث.

وعلى وجه الخصوص نلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين من الذكور على نسبة المتزوجات من الإناث في الفئتين العمريتين (60-64) والفئة (65+) وهذا ناجم عن أن نسبة كبيرة من الذكور الأراامل يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من الإناث الأراامل من سكان المدينة.

2- غير المتزوجين

نلاحظ من الجدول رقم (5) السابق أن أكبر نسبة لغير المتزوجين في مدينة الخليل موجودة في الفئات العمرية التالية (12-14) والفئة (15-19) والفئة (20-24) والفئة (25-29).

أما بالنسبة إلى ارتفاع نسبة غير المتزوجين في الفئات العمرية السابقة فيعود ذلك طبقاً إلى الظروف التي يواجهها أصحاب هذه الأعمار، فبالنسبة إلى فئة العمر (12-14) والفئة (15-19) العائق على الأغلب هو المسألة الدراسية أو مرحلة التكوين من خلال العمل وغيره.

أما بالنسبة إلى الفئة العمرية (20-24) والفئة (25-29) فالعائق يمكن في الاستمرار في مرحلة التكوين وهذا ينطبق أكثر على الذكور دون الإناث حيث بلغت نسبة الذكور غير المتزوجين 60.5% تقريباً ونسبة الإناث 39.5% تقريباً لأن المسؤولية لمرحلة الإعداد والتكوين للزواج تقع على عاتق الذكور دون الإناث ولعل هذا السبب في ارتفاع النسبة بالنسبة لهم.

3- المطلقون

نلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن نسبة الذكور المطلقين بلغت 21.4% في حين بلغت نسبة الإناث المطلقات 90.9% من المجموع العام للمطلقين والمطلقات من الذكور والإناث. وبصورة عامة نلاحظ أن نسبة الطلاق عند الذكور والإناث بلغت حوالي 0.4% من المجموع العام لسكان مدينة الخليل الذين يقعون ضمن الحالة الاجتماعية كما هو الجدول السابق والبالغ عددهم 70512 شخص، وهذه النسبة منخفضة نوعاً مما يعتبر دليلاً على استقرار الحياة الزوجية في مدينة الخليل.

4- الأراامل

نلاحظ ارتفاع نسبة المترملات الإناث والبالغة 90.9% عن نسبة المترملين الذكور في مدينة الخليل والبالغة 9.1% من مجموع المترملين، وخصوصاً في الفئة العمرية 65+ حيث ترجع زيادة عدد الإناث الأراامل في الفئة الأخيرة إلى أن توقع الحياة للإناث أعلى من مثيله للذكور كما أن المترملين الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من الزواج عند المترملات عند الإناث.

وبعد التحليل السابق للجدول رقم (5) نجد أن نسبة عدد الذكور المتزوجين ممن هم فوق الخامسة عشرة من أعمارهم تبلغ حوالي 53.1% من عدد الذكور الكلي ممن هم فوق 15 سنة، أما نسبة عدد الذكور غير المتزوجين والمطلقين والأراامل فهي على النحو التالي 45.3% متزوجين و 0.5% أراامل و 0.2% مطلقين من العدد الكلي للذكور ممن هم فوق 15 سنة أيضاً. وهذا يعني أن نصف الذكور متزوجون والنصف الآخر غير متزوج وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها:-

- 1- تأخر سن الزواج عند الرجل.
- 2- أن لديه التزامات تمنعه من الزواج المبكر كالتعليم وتكوين البيت قبل الإقدام على الزواج.
- 3- كما أن مسؤوليات الزواج التي يفرضها عصرنا الحاضر وصعوبة تحقيق هذه المسؤوليات كالمهر المرتفع وتأسيس بيت الزوجية مل هذه الأسباب وغيرها من المتطلبات قد تجعل أكثر الشباب يعزفون عن الزواج في المدينة.

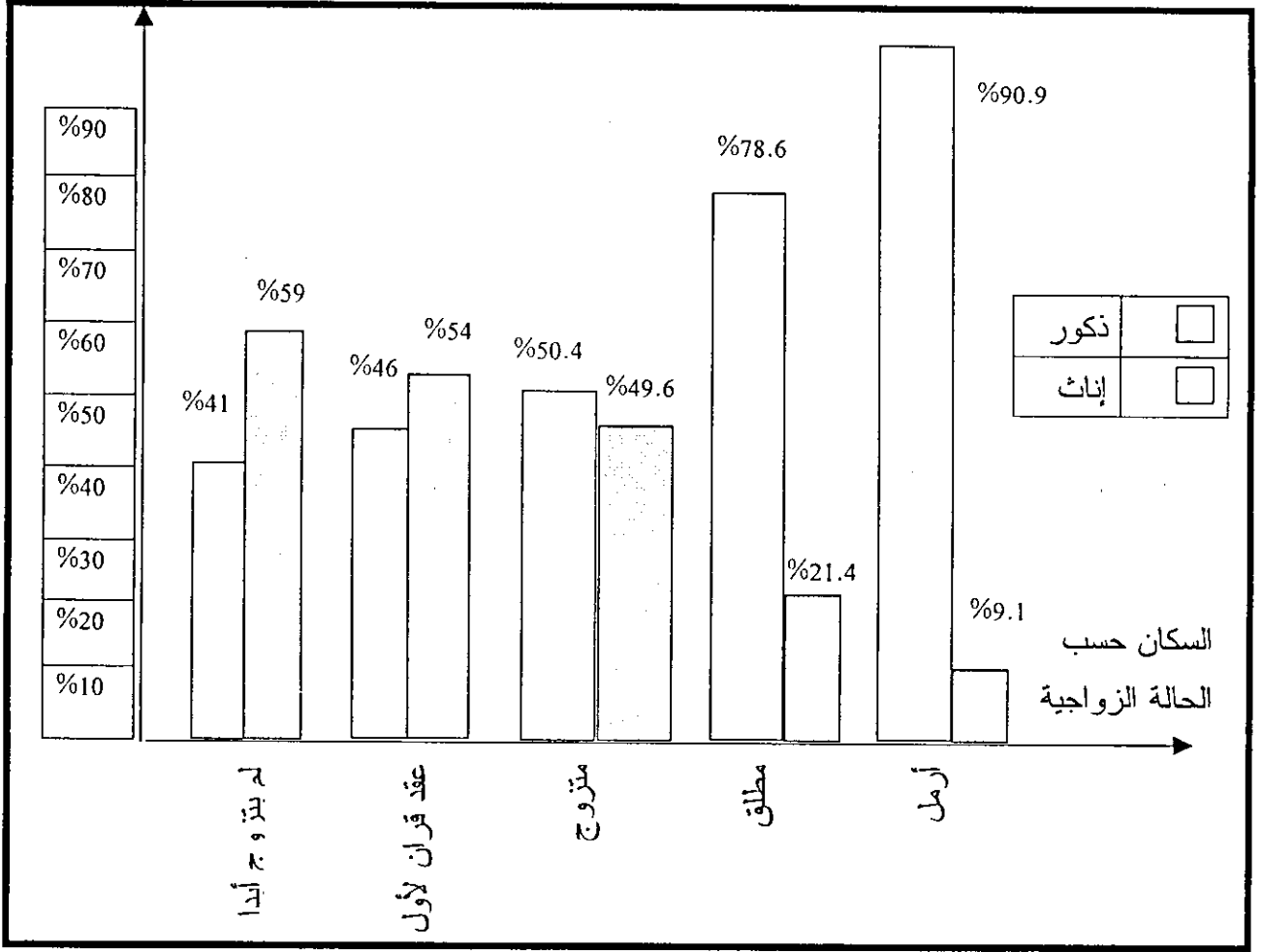
أما بالنسبة إلى الإناث فنجد أن نسبة المتزوجات منهن بلغت حوالي 59.1% من العدد الكلي للإناث ممن هم فوق سن 15 سنة وهي نسبة أكبر من نسبة الرجال المتزوجين في المدينة على الرغم من أن عدد الذكور هو أكثر من عدد الإناث وهذا يوحي بظاهرة تعدد الزوجات. أما نسبة عدد الإناث غير المتزوجات فقد بلغت حوالي 34.2% من العدد الكلي للإناث وهي نسبة لا بأس بها وتدل على محاولة المرأة التخلص من ظاهرة الزواج المبكر وللجوء للتعليم والعمل أيضاً.

أما نسبة عدد الإناث المطلقات فقد بلغ 0.7% من مجموع عدد الإناث الكلي وهذه النسبة تزيد بمقدار 0.5% عن عدد الرجال المطلقين وهذا يفسر بالمفهوم التقليدي أن هذا المجتمع هو مجتمع الرجل، ذلك أن الرجل يمكنه الزواج بسهولة بعد الطلاق في حين يصعب ذلك على المرأة.

وأخيراً وبالنسبة إلى الإناث الأرامل فقد بلغت النسبة حوالي 5.2% من العدد الكلي للإناث وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالذكور والتي بلغت عندهم 0.5% فقط، وهذه الظاهرة ترجع كما ذكرنا سابقاً إلى توقع الحياة للإناث بشكل أعلى من مثيله عند الذكور، وربما يرجع أيضاً إلى أن الرجل حين يتزمل في سن متقدمة يستطيع الزواج مرة أخرى بسهولة بينما لا تتزوج المرأة كبيرة السن.

وبالاعتماد على الجدول السابق رقم (5) تم رسم الشكل التالي رقم (18) والذي يوضح توزيع سكان مدينة الخليل حسب الحالة الزوجية للعام 1997م.

شكل رقم (18) توزيع سكان مدينة الخليل حسب الحالة الزوجية للعام 1997م



المصدر : من إعداد الباحث

ثانياً: حجم الأسرة:

تعتبر الأسرة في مدينة الخليل خاصة وفي محافظة الخليل عامة كبيرة الحجم بالقياس العالمي لأنه يسود في المجتمع الأسرة الممتدة التي يكون فيها الأب وأبناؤه المتزوجون وأسرهم جميعاً في بيت واحد ويشكلون أسرة واحدة، وهذا ما يسمى بالأسرة الممتدة.

ومما يساعد على كبر حجم الأسرة في المدينة والمحافظة بشكل عام هو الزواج المبكر وتعدد الزوجات وعدم ممارسة تنظيم الأسرة، ولكن هذا الوضع بدأ يتلاشى في الآونة الأخيرة نظراً لغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج ومما ساعد على التحرر من هذه العادات انتشار التعليم في المدينة. (مسودة والقيق، 1987م، ص104).

هذا وقد بلغ حجم الأسرة في مدينة الخليل القديمة أي سكان البلدة القديمة 5.4 شخص أما متوسط حجم الأسرة في مدينة الخليل بشكل عام فقد بلغ 5.83 شخص، هذا في حين كان عدد سكان مدينة الخليل قد بلغ حوالي (70000) نسمة وعدد الأسر حوالي (12000) أسرة حسب تعداد 1985م، هذا ويمكن تفسير سبب ارتفاع حجم الأسرة في المدينة بشكل عام عن المدينة القديمة إلى نزوح السكان من وسط المدينة إلى الضواحي التابعة لها. (عواد، 1997م، ص394).

أما حالياً وفي العام 1997م فقد بلغ حجم الأسرة في مدينة الخليل حوالي (6.6) شخص في حين بلغ في المحافظة حوالي 7.0 أشخاص، والمعدل في المدينة الخليل واضح أنه أعلى من المعدل العام في الأراضي الفلسطينية لنفس العام 1997م والبالغ 6.4 شخص. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتيب جيب، 1997م، ص12).

وهذا الارتفاع في المعدل في مدينة الخليل ما يشير إلى ارتفاع نسبة الخصوبة وانتشار ظاهرة الأسرة الممتدة. (كوكالي، 1983م، ص63).

ثالثاً: التركيب التعليمي لسكان مدينة الخليل.

ويرتبط تقسيم السكان بالتركيب التعليمي حسب مستوى التعليم والنوع وفي هذه الحالة ينقسم السكان البالغون حسب درجة التحصيل العلمي حيث يعطي هذا التقسيم دلالة مهمة لقدرة السكان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما ويمكن تحديد الاحتياجات المتوقعة مستقبلاً من المعلمين حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويوضح الجدول التالي رقم (6) توزيع سكان مدينة الخليل حسب الحالة التعليمية حسب الجنس من سن 10 سنوات فأكثر.

جدول رقم (6) سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية للعام

1997م

الحالة التعليمية/الجنس	ذكور	%	إناث	%	كلا الجنسين	%
أمية	2778	41	3941	59	6719	8.7
ملم	7475	52	6742	48	14217	18.4
ابتدائي	13354	55.5	10699	44.5	24053	31.2
إعدادي	9025	49.6	9171	50.4	18196	23.6
ثانوي	4206	53.1	3717	46.9	7923	10.3
دبلوم متوسط	1367	49.4	1348	50.6	2765	3.6
بكالوريوس	1561	64.2	870	35.8	2431	3.2
دبلوم عالي	32	86.5	5	13.5	37	0.05
ماجستير	203	95.8	9	4.2	212	0.3
دكتورة	95	95	5	5	100	0.1
غير مبين	155	31.2	342	68.8	497	0.6
المجموع	40251	52.2	36899	47.8	77150	100

المصدر: 1- النتائج النهائية لمدينة الخليل، التعداد العام، 1997م، ص40.

2- النسب من إعداد الباحث.

ومن خلال الجدول السابق رقم (6) يمكن لنا التعليق حسب بيانات الجدول والنسب على كل حالة تعليمية على النحو التالي:

1- إن نسبة الأمية عند الإناث والبالغه 10.7% أعلى منها عند الذكور والبالغه 6.9% وهذا طبعاً لا يرجع إلى ما يحاول أن يؤكد البعض من أن هناك قصوراً ذهنياً عند الإناث وإنما يرجع إلى قسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تلاقها الإناث في مجتمعنا ذي المفاهيم القديمة والتي تحاول حصر مهمة الإناث في البيوت فقط مع تلاشي هذه الظاهرة حالياً وخاصة في مدينة الخليل مقارنة مع الريف.

2- أما بالنسبة إلى الملمين (الذين يعرفون القراءة والكتابة) فالنسبة فيما بين الذكور والإناث متقاربة بفارق لا يتجاوز 0.3%.

3- في حين في المرحلة الابتدائية نلاحظ انخفاض نسبة الذكور على نسبة الإناث بفارق 4.2% تقريباً ولعل ذلك يعود أحياناً إلى مشكلة التسرب لدى الذكور أو بسبب اختلاف نسبة الجنس أحياناً أخرى.

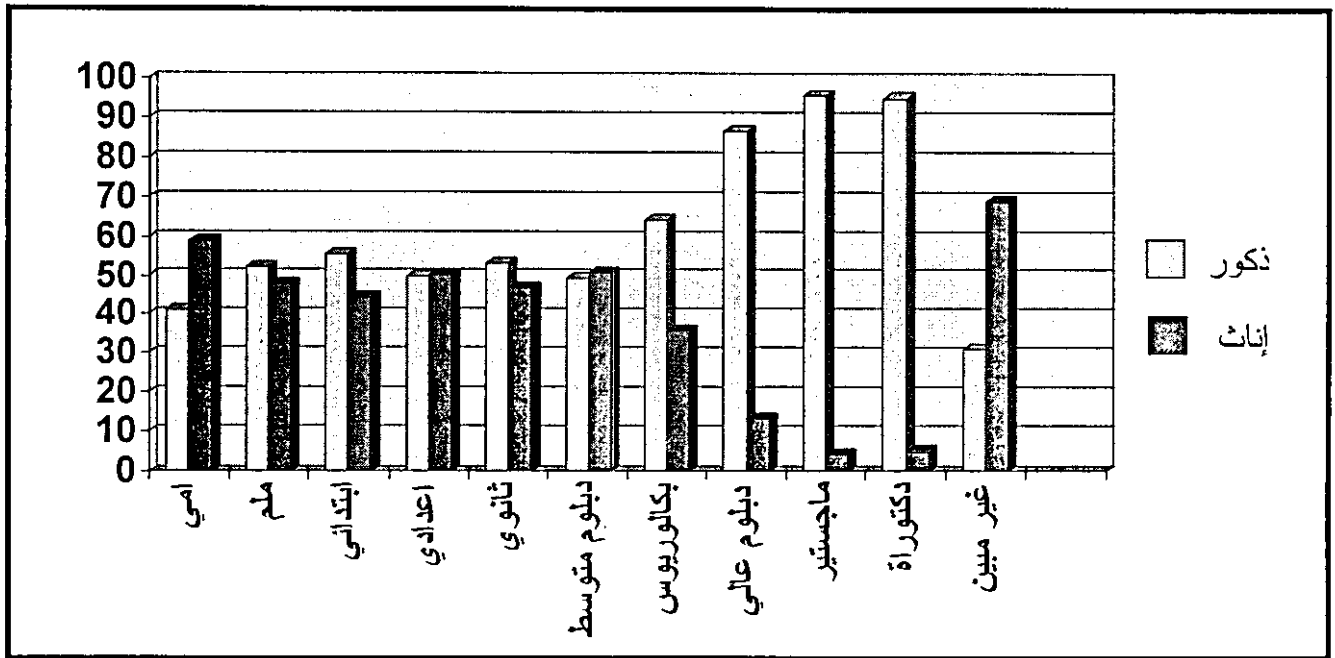
4- أما بالنسبة للمرحلة الإعدادية والثانوية فإننا نلاحظ العكس وهو انخفاض نسبة الإناث عنها بالنسبة للذكور بفارق 2.2% تقريباً ويمكن أن يعود ذلك إلى ترك العديد من الفتيات المدرسة بسبب الزواج الذي لا يسمح لهن بمواصلة الدراسة.

5- أما بعد الثانوية العامة فإننا نلاحظ أن نسبة الذكور الذين وصلوا إلى مرحلة الدبلوم المتوسط والتي بلغت 3.4% منخفضة مقارنة مع نسبة الإناث والتي بلغت 3.7% لنفس المرحلة الدراسية، وذلك بفارق بسيط لا يتجاوز 0.3% تقريباً ولعل ذلك يعود إلى انخفاض نسبة النجاح عند الذكور في الثانوية العامة أو عدم مواصلة بعضهم للدراسة بعد الثانوية العامة في حين تحرص الفتاة على مواصلة الدراسة والحصول على الشهادة العلمية كسلاح نفسي واجتماعي قد يرفع من مكانتها الاجتماعية داخل المجتمع، أو قد تساعد على الشهادة العلمية للإنخراط في سوق العمل في المدينة.

6- أما في المراحل الجامعية (البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة) فإننا نلاحظ انخفاض نسبة الإناث والتي بلغت في المراحل جميعها 2.4% من المجموع العام للإناث حسب الحالة التعليمية كما هو مبين في الجدول السابق رقم (6)، في حين بلغت نسبة الذكور في هذه المراحل جميعها 4.7% من المجموع العام للذكور، أي حوالي ضعف نسبة الإناث حيث بلغ الفارق بين النسبتين حوالي 2.24% لصالح الذكور ويعود السبب في ارتفاع نسبة الذكور إلى الظروف الاجتماعية التي تجبر المرأة على الزواج أو حتى بعد فترة الزواج حيث تجد المرأة من الصعوبة مواصلة الدراسة وذلك بسبب انشغالها بتربية الأطفال أو بسبب سوء الظروف الاقتصادية والمعيشية للأسرة أحياناً أخرى.

أنظر الشكل رقم (19) والذي يوضح الحالة التعليمية حسب الجنس للذكور والإناث في مدينة الخليل للعام 1997م

شكل رقم (19) الحالة التعليمية حسب الجنس في مدينة الخليل لعام 1997م



المصدر: من عمل الباحث

ومما يجدر ذكره الإشارة إلى معدل الازدحام للطلبة داخل الصفوف المدرسية في مدينة الخليل في العام 1997م والذي بلغ حوالي (35) طالباً/شعبة دراسية في المرحلة الأساسية، وحوالي (30) طالباً/شعبة في المرحلة الثانوية، ومقارنة مع المعدل العام لدرجة الازدحام في الضفة الغربية لنفس العام فهي مرتفعة في مدينة الخليل عما هو في الضفة الغربية والبالغ حوالي (34) طالباً/شعبة في المرحلة الأساسية وحوالي (27) طالباً/شعبة في المرحلة الثانوية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات التعليم العام 1995/1994-1999/1998م، ص 98).

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ارتفاع النسبة المئوية للغرف المدرسية المستأجرة في الخليل بما فيها المدينة في العام الدراسي 1999/1998م حيث بلغت النسبة حوالي 29.4%، مقارنة مع النسبة البالغة 26.5% في مديرية جنوب الخليل وحوالي 16% في الضفة الغربية وقطاع غزة لنفس العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات التعليم العام، مرجع سابق، ص 116).

وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الغرف المستأجرة في مديرية الخليل عامة باستثناء مديرية الجنوب في الخليل.

وهذا ما يتطلب من التربية والتعليم والوزارة المسؤولة والجهات المعنية المزيد من الجهود المكثفة بالدعم والتعاون مع المجتمع المحلي من أجل زيادة أعداد الغرف الصفية قدر الإمكان سنوياً حسب الإمكانيات المتوفرة لأن هذا سوف يقلل من صرف ميزانية التربية والتي تقوم بدفع مبالغ باهظة سنوياً كأجرة للغرف الصفية للطلاب.

ومن أجل استيعاب أعداد الطلبة الجدد سنوياً وخاصة في المراحل الأساسية والابتدائية بالذات نظراً للزيادة الطبيعية في المدينة بشكل عام كما أسلفنا سابقاً.

3-4 التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة الخليل في العام 1997م

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمة في دراسة تركيب السكان حيث تمثل القوة العاملة لأي أمة القطاع الرئيس من السكان ذا التأثير الحاسم في التنمية ويتحدد مصطلح القوى العاملة في نسبة السكان الذين يشتركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات كما ويتضمن ذلك أيضاً العاطلين القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه والبحث عنه.

أما بالنسبة إلى السكان خارج قوة العمل فهم الأفراد الذين يقومون بأعمال لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع والخدمات وتشمل هذه الفئة ربوات البيوت والطلبة وغير القادرين على العمل مثل

العجزة الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة معقدة أو مرض مزمن أو غير ذلك كما يدخل في عدادها الأطفال دون سن السادسة والمحاليين إلى المعاش وكبار السن الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والستين ما داموا لا يمارسون عملاً مثمراً. (جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص94).

ومن خلال ما تقدم نود أن ندرس حالة العمالة لدى أفراد السكان في مدينة الخليل في العام 1997م

أولاً: القوى العاملة الناشطة اقتصادياً والعاطلون عن العمل.

حيث يلاحظ من الجدول التالي رقم (7) ما يلي:-

الجدول رقم (7) سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق

لهم العمل حسب الجنس وفئات العمر بالسنوات لعام 1997م

النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	ذكور	فئات العمر
0.8	215	0.2	3	0.8	212	14-10
11.2	3047	3.8	77	11.8	2970	19-15
18.2	4959	20.5	411	18.0	4548	24-20
17.7	4822	21.5	431	17.4	4391	29-25
16.1	4380	21.5	430	15.7	3950	34-30
11.7	3200	15.5	308	11.5	2892	39-35
7.6	2083	6.7	137	7.7	1946	44-40
6.1	1649	5.9	121	6.1	1528	49-45
4.3	1177	3.6	74	4.4	1103	54-50
2.5	677	1.8	37	2.5	640	59-55
1.8	4766	0.3	7	1.9	469	64-60
2.1	581	0.7	14	2.2	567	+65
	10	0.05	1	0.04	9	غير مبين
100	27276	7.5	2051	92.5	25225	المجموع

المصدر:

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية لمدينة الخليل، 1997م، ص73.

2- النسب من عمل الباحث.

أن العاملين الذكور يبدأون في العمل في الفئة العمرية (10-14) وهم يشكلون نسبة 0.8% من مجموع القوى العاملة.

أما الفئة العمرية (15-19) نلاحظ ازدياد عدد الذكور العاملين والذين بلغت نسبتهم 11.8% من مجموع القوى العاملة، وفي هذه الفئة تبدأ أيضاً المرأة في المشاركة بالعمل حيث بلغت نسبتهم 3.8% من عدد الإناث العاملات.

1- أما في الفئات العمرية (20-24) والفئة (25-29) حيث نلاحظ أن نسبة الذكور العاملين بلغت أقصاها من هذا التوزيع والبالغة 35.4% من عدد الذكور العاملين في المدينة، وأما نسبة الإناث العاملات لنفس الفئات السابقة فقد بلغت 41.0% من مجموع الإناث العاملات، وبشكل عام فقد بلغت النسبة من كلا الجنسين في هذه الفئات العمرية 35.9% من المجموع العام من العاملين في المدينة لأن الفرد في هذه المرحلة من العمر وخاصة الذكور يبدأ الفرد بتكوين نفسه وتهيئة مستقبله بالإضافة إلى أنهم يبدأون بإعالة أسرهم مهما بلغ عدد أفرادها. ولعل السبب في ارتفاع نسبة الإناث إلى عودة بعضهن إلى المدينة بعد الإنتهاء من تحصيلهن العلمي أو بسبب عامل الزواج في المدينة.

2- وتدرجياً نلاحظ انخفاض النسبة للذكور في الفئات العمرية المتبقية حتى وصلت النسبة إلى 7.7% عند الفئة العمرية (40-44) ولعل ذلك يعود إلى هجرة العديد من الشباب للعمل في مناطق أخرى.

أما بالنسبة إلى الإناث فإن مشاركتهن في العمل فهي أقل مما هو عند الذكور وقد يعلل ذلك بسبب عدم رغبة الأزواج في عمل زوجاتهم بدعوى التفرغ للأعمال البيتية، ولعدم الحاجة لعمل المرأة أحياناً أخرى.

ثانياً:- السكان خارج قوة العمل (غير الناشطين اقتصادياً) في مدينة الخليل
ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (8) نلاحظ ما يلي:-

جدول رقم (8) توزيع سكان مدينة الخليل (10 سنة فأكثر) حسب الفئات العمرية بالسنوات والجنس والسبب لعدم نشاطهم

النسبة %	المجموع بكل الجنسين	أخرى				لا يعمل ولا يبحث عن عمل				مهاجر عن العمل				متفرغ لأعمال المنزل				طالب متفرغ للدراسة				العمارة
		أناث		ذكور		أناث		ذكور		أناث		ذكور		أناث		ذكور		أناث		ذكور		
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
31.7	15270	12.7	41	7.3	16	3.0	20	4.3	46	7.4	54	6.3	74	0.4	90	---	---	64.2	7365	66.8	7573	14-10
18.9	9122	31.3	101	25.9	57	25.3	134	11.1	119	4.8	35	4.5	53	10.1	2147	---	---	30.7	3519	26.1	2957	19-15
11.2	5418	23.2	75	29.1	64	21.2	112	5.1	55	3.1	23	3.6	42	18.6	3976	---	---	4.03	461	5.4	610	24-20
8.6	4141	10.8	35	18.6	41	10.2	54	2.0	21	2.5	18	2.8	33	17.4	3710	---	---	0.73	83	1.3	146	29-25
6.6	3172	5.9	19	4.1	9	6.1	32	1.4	15	1.9	14	4.6	54	13.9	2976	---	---	0.2	21	0.3	32	34-30
4.8	2320	1.2	4	3.6	8	2.7	14	1.2	13	2.5	18	3.0	35	10.3	2207	---	---	0.06	7	0.1	14	39-35
3.5	1664	0.9	3	2.7	6	2.1	11	1.8	19	1.1	8	3.5	41	7.4	1574	---	---	0.02	2	0.0	---	44-40
2.6	1258	1.2	4	0.9	2	1.5	8	2.9	31	1.4	10	4.1	48	5.4	1153	---	---	0.02	2	0.0	---	49-45
2.7	1296	1.9	6	1.8	4	1.1	6	7.8	84	1.8	13	5.6	66	5.2	1117	---	---	0.0	---	0.0	---	54-50
2.1	1001	1.2	4	2.7	6	2.8	15	11.5	123	4.5	33	6.7	79	3.5	741	---	---	0.0	---	0.0	---	59-55
2.3	1087	2.2	7	0.5	1	4.7	25	17.1	183	7.4	54	10.2	121	3.3	696	---	---	0.0	---	0.0	---	64-60
5.0	2428	7.4	24	2.3	5	18.5	98	33.9	363	61.7	452	45.3	535	4.5	951	---	---	0.0	---	0.0	---	.65
0.03	19	0.0	---	0.5	1	0.0	---	0.0	---	---	---	---	---	0.05	11	---	---	0.02	2	0.04	5	غير معين
100	48196	100	323	100	220	100	592	100	1072	100	732	100	1181	100	21349	---	---	100	11453	100	11337	الاجمعي
100	48196	1.1	543	3.3	1601	4.0	1913	44.3	21349	47.3	22790	الاجمعي العام										

المصدر:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية، مدينة الخليل، 1997، ص 75-76
- 2- النسب من إعداد الباحث.

1- أن أعلى نسبة من نسبة من غير الناشطين اقتصادياً هم من الطالبة المتفرغين للدراسة وخاصة في الفئات العمرية (10-14) والفئة (15-19) حيث بلغ عدد الذكور (10530) طالباً ونسبتهم بلغت حوالي 92.9% من المجموع العام للذكور في جميع الفئات العمرية والبالغ عددهم (11337) طالباً، في حين بلغ عدد الإناث حوالي (10875) طالبة وبنسبة 94.9% من المجموع العام للطالبات والبالغ عددهن 11453 طالبة، والسبب واضح وهو التفرغ للدراسة مما يجعلهم خارج قوة العمل.

2- أما بالنسبة إلى الإناث المتفرغات لأعمال المنزل في المدينة خارج قوة العمل فإنه يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث في الفئات العمرية (20-24) والفئة (25-29) حيث بلغت النسبة 36% من المجموع العام للمتفرغات لأعمال المنزل في جميع الفئات العمرية ولعل السبب يعود في الارتفاع هو الزواج للعديد من الفتيات في هذه الفئات العمرية حيث تتشغل المرأة في أعمال المنزل وتربية الأطفال مما لا يسمح لا لمزيد من الوقت في المشاركة في العمل لكي تكون من ضمن القوة العاملة في المدينة.

3- أما العاجزون عن العمل من أبناء مدينة الخليل فيلاحظ أن أعلى نسبة كانت للذكور في الفئة العمرية (65 فأكثر) والتي بلغت حوالي 45.3% من المجموع العام للذكور في جميع الفئات العمرية في حين بلغت النسبة للإناث 61.7% لنفس الفئة العمرية ولعل السبب يعود حتماً لسبب تقدم السن مما يؤدي إلى العجز وعدم القدرة على العمل.

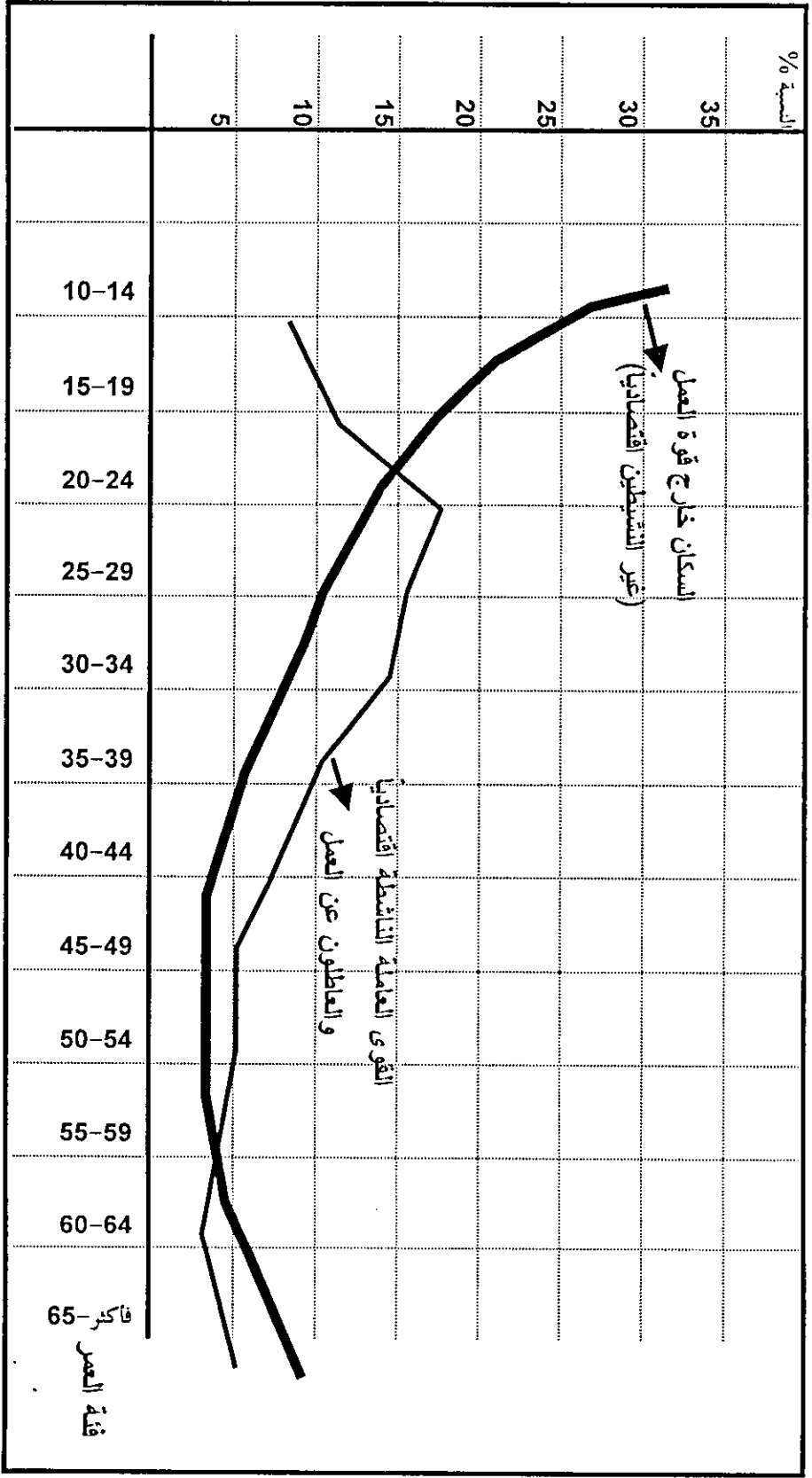
4- وبالنسبة إلى الذين لا يعملون ولا يبحثون عن العمل من سكان المدينة فقد بلغت النسبة أعلاها عند الذكور بنسبة 62.5% من المجموع العام للذكور في الفئات العمرية (55-59) والفئة (60-64) والفئة (65+) ولعل ذلك يعود أيضاً إلى التقدم في السن والعجز وعدم القدرة على الاستمرار في العمل ضمن القوة المنتجة في المدينة.

هذا في حين بلغت النسبة عند الإناث أعلاها في الفئة العمرية (15-19) سنة وبنسبة 25.3% من المجموع العام للإناث في جميع الفئات العمرية والسبب يعود في الارتفاع إلى العادات والتقاليد السائدة في المدينة والتي تحيط المرأة بسياج يحد من نشاطها وخروجها خارج البيت من أجل العمل وخاصة إذا كانت غير متزوجة.

كما ونلاحظ ارتفاع نسبة الإناث بمعدل 18.5% في الفئة العمرية (65+) وذلك بسبب التقدم في السن وانشغالهن بشؤون الأسرة وتربية الأطفال.

وبعد هذا التحليل السابق نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت 47.2% للطلاب المتفرغين للدراسة من الذكور والإناث البالغ عددهم (22790) شخصاً من المجموع العام لغير الناشطين اقتصادياً في المدينة والبالغ عددهم حوالي (48196) شخصاً كما وبلغت نسبة المتفرغات من الإناث لأعمال المنزل حوالي 74.3% والبالغ عددهن 21349 أنثى من المجموع لغير الناشطين اقتصادياً في المدينة والبالغ عددهم 48196 شخصاً كما ذكرنا سابقاً. أنظر إلى الشكل رقم (20)

شكل رقم (20) التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الخليل عام 1997م



المصدر: من عمل الباحث

ثالثاً: توزيع القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية في مدينة الخليل للعام 1997م
كما ويمكن توضيح التوزيع للقوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية في مدينة الخليل من
خلال الجدول رقم (9)
جدول رقم (9) سكان مدينة الخليل (10 سنوات فأكثر) غير النشيطين اقتصادياً حسب فئات العمر
بالسنوات والجنس والسبب لعدم نشاطهم

جدول (9) - توزيع القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية في المدينة للعام 1997م

الجنس						النشاط الاقتصادي
النسبة %	المجموع	النسبة %	أنثى	النسبة %	ذكر	
1.4	390	0.8	3	99.2	387	الزراعة والصيد والحراجه
---	---	--	--	--	---	صيد الأسماك
0.7	178	0.0	--	100	178	التعدين واستغلال المحاجر
0.04	11	9.1	1	90.9	10	إمدادات الكهرباء والغاز
16.2	4407	0.2	7	99.8	4400	الإنشاءات
21.2	5794	0.7	43	99.3	5751	تجارة الجملة والتجزئة
1.2	319	0.6	2	99.4	317	الفنادق والمطاعم
5.5	1511	0.3	4	99.7	1507	النقل والتخزين والاتصالات
0.5	146	42.7	36	75.3	110	الوساطة المالية
1.6	445	14.4	64	85.6	381	الأنشطة العقارية والإيجابية وأنشطة المشاريع التجارية
6.1	1670	9.1	152	90.4	1518	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
7.1	1944	56.4	1097	43.6	847	التعليم
2.3	629	36.7	231	63.3	398	الصحة والعمل الاجتماعي
2.1	564	12.1	68	87.9	496	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
0.01	2	100	2	0.0	--	الأسر الخاصة التي تعين أفراد والأعمال المنزلية
0.1	39	20.5	8	79.5	31	المنظمات والهيئات غير الإقليمية
32.4	8835	3.4	296	96.5	8539	الصناعات التحويلية
1.4	392	9.4	37	90.6	355	غير ميين
100	27276	7.5	2051	92.5	25225	المجموع

المصدر: 1- (النتائج النهائية مدينة الخليل، 1997م ص 68-70)

2- النسب من عمل الباحث.

- ومن خلال الجدول السابق رقم (9) فإننا نلاحظ تركيز معظم العاملين في المهن التالية بالترتيب:
- 1- الصناعات التحويلية وذلك بنسبة 32.4% من مجموع القوى العاملة وهذا يشير إلى أن مدينة الخليل تشتهر بهذا المجال وخاصة صناعة الأحذية والصناعات الجلدية وصناعة القبانات وصناعة المواد البلاستيكية وغيرها من الصناعات التحويلية في المدينة مما يدعو المسؤولين وأصحاب القرار في المدينة إلى الاهتمام وتقديم الدعم اللازم لهذه الصناعات للحد من البطالة بسبب استيعابها للعديد من القوى العاملة في المدينة والتي تقارب على الثلث من القوى العاملة الإجمالية في المدينة.
 - 2- تجارة الجملة والمفرق وذلك بنسبة 21.2% من مجموع القوى العاملة في المدينة وهذا أيضا يعتبر مؤشرا على نشاط الحركة التجارية للجملة والمفرق في المدينة، ومما في هذه التجارة هو الصناعات التحويلية السابقة الذكر.
 - 3- الإنشاءات وذلك بنسبة 16.2% من مجموع القوى العاملة ومما يؤكد على تركيز معظم العاملين في هذه المهن السابقة هو أن نسبة 87.6% من القوى العاملة في المدينة تعمل في نفس المحافظة حيث بلغ عدد القوى العاملة من سكان المدينة حوالي 23888 شخصا من الذكور والإناث. (مركز الإحصاء، النتائج النهائية لمدينة الخليل، 1997م، ص73).
 - 4- ومما يلفت الانتباه هو انخفاض نسبة العاملين من أبناء المدينة في قطاع الزراعة والصيد والحراجة حيث لا تتجاوز النسبة أكثر من 1.4% من مجموع القوى العاملة في المدينة، ولعل السبب يعود إلى ما يلي:
 - أ- تركيز معظم السكان في المدينة على قطاع التجارة والصناعات التحويلية والخدمات.
 - ب- الامتداد العمراني والتجاري وخاصة في المدينة على حساب الأراضي الزراعية وخاصة في الجهات الغربية والجنوبية من المدينة.
 - ت- سيطرت الاحتلال الصهيوني على مساحات واسعة من أراضي المدينة مما أدى إلى ضيق المساحات الزراعية في المدينة وخاصة الجهة الشرقية منها بسبب التوسع الاستيطاني للمستوطنات الصهيونية وشق الطرق الالتفافية الواسع كشارع ستين والذي يربط مستعمرة كريات أربع بغيرها من المستوطنات المحيطة بالمدينة.
 - ث- ارتفاع أسعار الأراضي بسبب استغلالها للأغراض التجارية والعمرانية.

الفصل الرابع

مدينة الخليل

التركيب الوظيفي - النمو المدني والتغيرات

- 4 - 1 - مراحل النمو التركيبي لمدينة الخليل
- 4 - 1 - 1 - المرحلة الأولى (ظهور مدينة الخليل ونشأتها)
- 4 - 1 - 2 - تركيب مدينة الخليل الداخلي.
- 4 - 1 - 3 - ظهير المدينة
- 4 - 2 - المرحلة الثانية. (مدينة الخليل المعاصرة)
- 4 - 2 - 1 - التغيرات في التركيب
- 4 - 2 - 2 - خلخلة المنطقة الوسطى (Central-City)
- 4 - 2 - 3 - المرافق العامة في المدينة
- 4 - 3 - المظهر الجمالي للمدينة
- 4 - 4 - ضواحي مدينة الخليل
- 4 - 5 - أثر الإحتلال الإسرائيلي على البلدة القديمة من مدينة الخليل
- 4 - 6 - مراحل النمو الوظيفي لمدينة الخليل
- 4 - 6 - 1 - الوظائف
- 4 - 6 - 2 - الوظيفة التجارية
- 4 - 6 - 3 - الوظيفة الصناعية
- 4 - 6 - 4 - الوظيفة الدينية
- 4 - 7 - المدينة مركز الخدمات
- 4 - 7 - 1 - الخدمات الإدارية
- 4 - 7 - 2 - الخدمات التعليمية
- 4 - 7 - 3 - الخدمات الصحية
- 4 - 7 - 4 - الخدمات الاجتماعية

الفصل الرابع

مدينة الخليل

التركيب الوظيفي ... النمو المدني والتغيرات

تدل دراسة مدينة الخليل وتغيرات عمرانها على أنها محلة قديمة وخير شاهد على ذلك هو قدم المباني العمرانية في طرازها في البلدة القديمة وخاصة حول المسجد الإبراهيمي الشريف، ولعل نمو المدن عدداً وحجماً وسكانياً هو من أهم ظواهر الحضارة الحديثة، وهذا ما نشاهده من توسع عمراني في رقعة المدينة وتعدد وظائفها الحالية.

فمدينة الخليل حالياً هي محلة عمرانية يتفاوت فيها استخدام الأرض تفاوتاً ملحوظاً بين حي وآخر على رقعتها الجغرافية، ولذا يبدو كل جزء منها متخصص في وظيفة معينة وأنه يكفي في رحلة واحدة في شوارع قلب المدينة التجاري إلى ضواحي وأطراف المدينة ستكشف عن مجموعة من الاختلافات المتعاقبة، بحيث نجد مناطق للسكن وأخرى للصناعة وثالثة للأعمال التجارية وأخرى للخدمات الإدارية وغيرها. (الدراسة الميدانية)

ولعل المقصود بدراسة التركيب الوظيفي للمدينة هو فهم العلاقات بين أوجه الاستخدام المختلفة، ومدى كفاءتها على خدمة المدينة، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تلقي الضوء على أهم مشكلات المدينة ووضع الاقتراحات المناسبة من أجل تطوير هذه الوظائف وتصويبها لخدمة وصالح سكان المدينة حتى نستطيع مواجهة التحديات المستقبلية للمدينة وللأجيال القادمة.

كما ويؤكد (حمدان) أن الوظيفة هي المبرر الوحيد في وجود وأصل نشأة المدينة، وإن كانت المراكز العمرانية في نشأتها الأولى تهتم بالوظيفة السكنية، إلا أن متطلبات السكن تفرض وظائف أخرى تتعلق بالتجارة والصناعة والخدمات..... إلخ. بشتى أنواعها الإدارية والتعليمية والثقافية والدينية وغيرها. (حمدان، بدون تاريخ، ص 17)

كما وتحدد وظائف المدن إما بدراسة الوظيفة التي تشغلها كل قطعة أرض في المدينة نفسها، وخاصة فيما يتعلق بأوجه النشاط التجاري والإداري والأغراض السكنية والنقل والحرف.... إلخ. (أبو عيانة، 1997م، ص 459).

والواقع أن مدينة الخليل قد استمرت على تكوينها القديم حتى عهد قريب منذ تأسيس المجلس البلدي عام 1880م والذي كان من أهم وظائفه ما يلي:-

- 1- تطوير منطقة نفوذ المجلس البلدي.
- 2- الإشراف على إدارة الأماكن والمشاريع والمؤسسات العامة.

3- مراقبة الأبنية ومنح التراخيص اللازمة لها.

4- الاهتمام بتزويد السكان بالخدمات اللازمة.

وأما حالياً فإن مدينة الخليل قد دخلت مرحلة جديدة سواءً من ناحية التركيب أو الوظائف خاصة بعد عام 1994م منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تطوير مرافق البنية التحتية في المدينة لمواجهة التحديات المستقبلية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها المدينة. لذلك فمن زاوية منهجية بحثية فإن الإلمام بمراحل النمو للمدينة وتغيراتها يعد من أهم مفاتيح فهم اتجاهات نموها في الوقت الحاضر، بشكل يرمي إلى اكتشاف وجه الضرورة الاقتصادية والسكانية والإقليمية في تركيب المدينة ومكوناتها.

4 - 1 - مراحل النمو التركيبي لمدينة الخليل.

4 - 1 - 1 - المرحلة الأولى (ظهور المدينة ونشأتها).

تعتبر مدينة الخليل من أقدم المدن الفلسطينية بعد مدينة أريحا من حيث نشأتها والتي ترجع إلى ما يزيد عن (6000) عام تقريباً. (كوكالي، 1986م، ص6).

كما وتشير الأدلة التاريخية إلى استيطان هذه المدينة منذ القدم عندما انتشر العمران في عهد العبريين حيث يعتقد أن قلب المدينة وقلعتها كانتا على جبل (رميضة) جنوبي وادي الخليل وهو ما يسمى حالياً بجبل الرحمة ويقابله على الجانب الآخر مغارة المكفيل والتي تحولت إلى مقبرة للأبنياء وزوجاتهم عليهم السلام، ومن ثم أصبح لتلك البقعة قدسيته عند المسلمين واليهود على حد سواء. (الدباغ، 1965م، ص275).

ولعل من أهم الأسباب التي ساعدت على نشوء المدينة منذ القدم هو ما يلي:-

1- اختيار الموقع للمدينة والذي كان يساعد على سهولة الدفاع عنها لوقوعها في ظل قلعة تحتل مركزاً دفاعياً قوياً فوق جبل الرميضة ثم تحولت نواة المدينة العمرانية إلى الجهة المقابلة لها إلى البوابة الطبيعية المؤدية إلى سقف الهضبة وفي الطريق المؤدي إلى بيت لحم والقدس، وكانت السمة الاستراتيجية لهذا الموقع كسوق للتبادل التجاري بين رعاة الصحراء جنوباً وزراع الهضبة وما زال قائماً حتى زمننا هذا، ثم أخذ التوسع العمراني يمتد على مجموعة من التلال الواقعة على المنابع الكارستية لـ وادي الخليل. (عواد، 1997م، ص434).

2- خصوبة الأرض واعتدال المناخ وتوفر العديد من الآبار والعيون والينابيع المتعددة في محيطها.

- 3- وجود مقام أبي الأنبياء سيدنا إبراهيم وأضرحة بعض الأنبياء عليهم السلام وزوجاتهم.
- 4- موقعها الجغرافي على مفترق طرق القوافل القادمة من الشام نحو مصر والحجاز.
- 5- كانت مدينة الخليل تعتبر بؤرة جذابة لتحركات العديد من سكان القرى المجاورة لها وحتى الآن كذلك.

وبصورة عامة فإن الواقع القديم للمباني في المدينة وخاصة حول منطقة المسجد الإبراهيمي لم يكن التخصص الوظيفي بين أقسامها واضحاً في تركيبها، فالوظائف كانت متداخلة بين سكن وأحواش ومخازن وأسواق متعددة وزوايا وتكايا ومساجد وأزقة، فكلما دعت الحاجة أصقت غرف ومباني جديدة للمبنى القديم حيث تعددت الطوابق أحياناً لعدم إمكانية التوسع مع وجود شوارع ضيقة ولكنها كانت توصل المرء إلى هدفه سواء داخل المحلة نفسها أو إلى خارجها، وأما بالنسبة إلى مادة البناء فهي تختلف في البيت الواحد فهذه جدران مبنية من الحجر والطين وإلى جانبها حجارة الزوايا المدقوقة (المزمولة) مع ظهور الزوايا والحواف مع بناء السقوف المائلة حتى ينساب ماء المطر للحفاظ على أسطح المنازل فيها. (الدراسة الميدانية)

4-1-2 تركيب مدينة الخليل الداخلي.

لقد سبقت الإشارة إلى مفردات التركيب من وحدات سكنية مع أحواش ومخازن ومساجد وأزقة... إلخ وهذا التركيب يتماثل في عمومياته مع النمط الشائع للمحلات العمرانية في العصور الوسطى، لقد كانت مدينة الخليل في طرازها المعماري أقرب إلى عدم الانتظام منه إلى اتباع نظام معين حيث كان من مظاهر الاتساق ما يتفق مع خصائص الموضع مراعية خطوطه الكنتورية بدلاً من تهذيبها لمراعاة مطالب السكان من الخدمات المختلفة من الكهرباء والمياه والمجاري الصحية وغيرها كما هو حالياً، هذا وقد اتصفت المساكن في الأحياء القديمة من مدينة الخليل في البلدة القديمة والتي كانت تشكل النواة الحقيقية للمدينة اليوم بضيقها وارتفاع أسقفها وتزاحم وحداتها بحيث لا يفصل بينهما سوى زقاق ضيق مع وجود أسواق لها تسميات خاصة كسوق اللبن وسوق التبن وغيرها، والتي لا زالت تستخدم كأسواق تجارية حتى الآن في المدينة، وظل الحال هكذا وبحلول نهاية القرن الماضي إذ بدأ الأهالي انتشارهم العمراني خارج هذه المنطقة في كافة الاتجاهات على جوانب التلال المجاورة.

حيث أخذت المحلات التجارية والمساكن تنتظم حول طرق المواصلات بشكل شريطي على امتدادها مما أدى في النهاية إلى ربط حارات المدينة وأحيائها بنوع من التخطيط العضوي الذي لا يبدأ باستهداف غرض محدد سلفاً بل ينتقل من حاجة لأخرى ومن فرصة لغيرها في سلسلة متصلة متلائمة مع ظروف الموضع في المدينة.

وأما حالياً فيمكن تقسيم أحياء المدينة إلى قسمين هما:-

1- الأحياء القديمة والتي يرجع تاريخها إلى مئات السنين والتي أهمها حي المشاركة السفلي، وقيطون، والمدرسة، والمحتسين، والقزازين، والسواكنة، والقلعة، وبنى دار، وحي الشيخ علي البكاء، وغيرها.

2- الأحياء الجديدة وأهمها (حي عين خير الدين، الكرنتينا، والكسارة، ونمرة، وسبتة، ووادي التفاح، وباب الزاوية، والرامة، وقيزون، ونقر، والبصة، والحرائق، والفحص، وعين سارة، وغيرها). (أبو ارميلة، وأبو سرية، 1985م، ص16).

4-1-3- ظهير المدينة Hinter Land

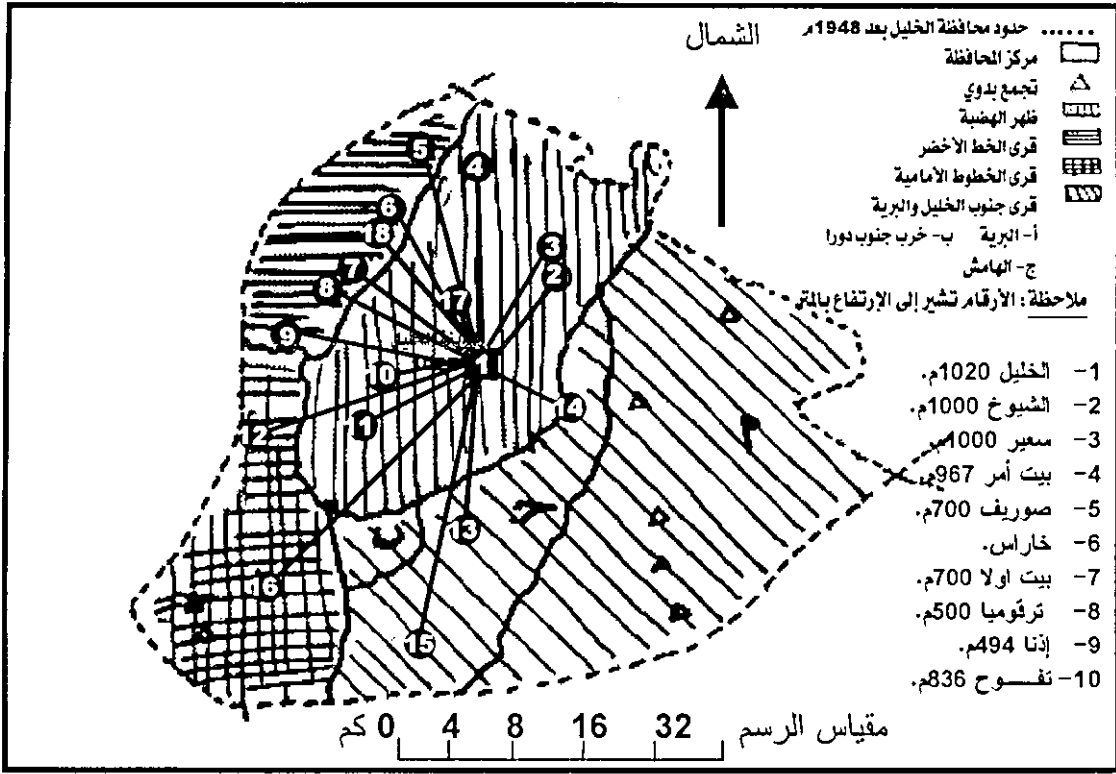
من المعروف أن منطقة الخليل هي منطقة جبلية خاصة بعد عام 1948م حيث اغتصبت إسرائيل معظم المناطق السهلية والبراري من الإقليم. (عواد، 1997م، ص431) في مثل هذه البيئة الجبلية الوعرة السطح تناثرت الرقاع الزراعية، مما أدى إلى قيام نمط عمراني مشتت قوامه القرى الصغيرة والمتناثرة كوسيلة أفضل لتحقيق غايات الاستثمار والمعاش أينما جادت الطبيعة بخيراتها، ولعل الأهم في ذلك كله هو انتشار هذه القرى على ارتفاعات متباينة هو من دواعي ودوافع الأمن والدفاع فوق كل القوانين الطبيعية الأمر الذي يهدد أمن البوادي من خطر الغزاة والطامعين من الرعاة وغيرهم.

هذا وقد ازداد عدد القرى في محافظة الخليل والتي بلغت ما يقارب (83) قرية صغيرة وكبيرة في التسعينات من القرن الماضي، حيث تظهر على شكل محورين هما:-

1- المحور العمراني الخارجي قرب حضيض المرتفعات بموازية خط الهدنة وأكبرها قراه إننا وصوريف.

2- المحور الداخلي والتي تمتد قراه من الشمال إلى الجنوب والتي أهمها بيت أمر وبيت كاحل وتفوح ودورا، ويضاف إلى ذلك يطا والسموع على المنحدرات الجنوبية لهضبة الخليل وإلى الشمال منها حلحول وسعير وغيرها، أنظر إلى الخريطة رقم (21) والتي توضح توزيع القرى التابعة لمدينة الخليل حسب الارتفاعات.

خريطة رقم (21) مدينة الخليل وقراها التوابع حسب الارتفاعات



المصدر:-

1- عواد، الجغرافية الإقليمية، 1997م، ص 453

2- الارتفاعات من الباحث.

ومجمل القول وما يراه الباحث من حيث البعد الجغرافي والاقتصادي فإن هذه القرى التوابع (Satellites) تشكل جميعها الدعامة الأساسية لاقتصاد المدينة حيث تشكل مدينة الخليل بؤرة جذب لما حولها من القرى وهذا ما يساعد على رفع المستوى الحضاري والاقتصادي لكل من سكان المدينة وسكان القرى المجاورة لها.

4-2- المرحلة الثانية (مدينة الخليل المعاصرة)

إن مدينة الخليل إحدى المدن التاريخية التي يحق لها أن تحتل مكاناً في التراث العالمي لما تقوم عليه من طراز العمران الإسلامي.

كما وأن واقع وتركيب العمران في المدينة حالياً أصبح على نسق أكثر تعقيداً لما كانت عليه سابقاً، حيث يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، والتي تمثلت بإنشاء العديد من المصانع والورش وغيرها والتي استوعبت الكثير من الأيدي العاملة المحلية في المدينة.

ويضاف إلى ذلك تطور وسائل النقل الحديثة والتي أدت إلى ظهور التخصص بدرجته أوضح في وظائف مبانيها مما أكسبها معمارياً أشكالاً تعبر عن تباينها ومرحلة نموها. هذا وقد انقسمت المدينة وظيفياً إلى مناطق سكنية تحيط بنواتها القديمة (البلدة القديمة) ثم أخذت حالياً تتبع شوارعها الجديدة والرئيسية نحو شارع وادي النفاح وعين سارة وشارع الحاووز أي نحو الجهات الجنوبية والغربية والشمالية اتجاه بيت لحم هذا باستثناء التوسع في الأجزاء الشرقية من المدينة حيث توجد مستوطنة كريات أربع عليها.

ويضاف إلى ذلك زيادة الكثافة العمرانية في منطقة باب الزاوية (القلب التجاري) "C.B.D" وما حولها باعتبارها القلب النابض واليومي لجملة من الوظائف الرئيسية وخاصة التجارية منها.

هذا وتبدو بقية وظائفها الحديثة موزعة على أبعاد متفاوتة من قلب المدينة والمتأثرة على طول المحاور الحديثة لنموها.

والواقع أن جملة مظاهر التغيير الحديثة في مدينة الخليل قد تمثلت في اتجاهين أساسيين حيث يتصل الأول بالتركيب والثاني بالوظائف، وقد بدأت هذه التغييرات حديثاً تخضع لنوع من التخطيط المنظم من قبل المجلس البلدي في المدينة.

وفيما يلي تحليل لأهم التغييرات الأخيرة التي حصلت في المدينة:-

4-2-1 - التغييرات في التركيب

إن جوهر التغييرات في تركيب مدينة الخليل المعاصرة لكي تتبع في نموها المعاصر إلى مدينة ذات "شبكة طرق وشوارع حديثة" مع تحول قسم من هذه الشوارع إلى شوارع تجارية مع ما يتبع هذا الاتجاه من تداعيات، فالتغييرات التي طرأت على تركيبها منذ بداية نشأتها، هو تحولها من محلة متعددة المواضع إلى محلة ذات مركز شديد الجاذبية (منطقة باب الزاوية) وعلى هذا الأساس يمكن القول أن وظائف المدينة تقسم إلى قسمين من الناحية المكانية وهما:-

أ- وظائف محلية. ب- وظائف إقليمية.

فوظيفياً إذ تشكل مدينة الخليل بالنسبة إلى إقليمها مركز الإدارة والأعمال المالية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وغيرها.

وفي السنوات الأخيرة فإن المدينة منذ قرابة نصف قرن تقريباً أخذت تتجه نحو تشكيل مورفولوجي جديد، قوامه القلب التجاري، إذ أن هناك مجموعة من المؤشرات التي ترجح نموها الحديث حول شبكة من الطرق والشوارع الحديثة والتجارية منها كما هو الحال في شارع وادي

التفاح وشارع عين سارة نحو المدخل الرئيسي الشمالي للمدينة، ولعل أهم هذه المؤشرات هو ما يتعلق بعملية خلخلة المنطقة الوسطى أو المركزية نظراً لما تعانيه مدينة الخليل بالذات من هجمة شرسة لسيطرة المستوطنين على العديد من الأماكن والمواقع الهامة في قلب المدينة وما تمارسه سلطات الاحتلال من سياسة تعسفية ضد أصحاب المحلات التجارية وطردهم العديد من المواطنين من أماكن سكنهم إلى خارج المنطقة الوسطى أو المركزية وخير مثال على ذلك سيطرة اليهود على شارع الشهداء ومنطقة الدبوية ومدرسة أسامة ومنطقة الحرم الإبراهيمي ومنطقة الحسبة وما حولها هذا الوضع الذي أدى إلى تفرغ مناطق قلب المدينة من السكان وضعف الحركة التجارية فيها وزيادة الضغط والازدحام على المحلات التجارية حول منطقة باب الزاوية وما يحيط بها، أي أنه يمكن القول بأن مركز المدينة بدأ يتمحور حول منطقة باب الزاوية كبديل عن قلب المدينة حول الحرم الإبراهيمي الشريف إلا أن لجنة الإعمار في مدينة الخليل تحاول جاهدة إعمار البلدة القديمة ومحاولة إحياء قلب المدينة وتقديم المساعدات لأصحاب المساكن والمحلات التجارية لإعادة نبض الحياة من جديد لمواجهة الهجمة الإستيطانية التي تسعى إلى التهام قلب المدينة منذ وجودهم في المدينة منذ عام 1967م.

4 - 2 - 2 - خخللة المنطقة الوسطى (Central-City)

وتشمل الأجزاء القديمة وأحياء السكن الداخلية وبور التجارة المركزية بأسواقها القديمة في البلدة القديمة حول المسجد الإبراهيمي الشريف، هذا وقد تناقص عدد السكان في هذه المنطقة من عشرة آلاف مواطن قبل عام 1967م إلى 400 مواطن في عام 1996م، ولعل هذا يعود مع بدايات محاولات الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة من المدينة، كما تم تشكيل ما يسمى بلجنة إعمار الخليل عام 1996م لمواجهة تصاعد التحدي الاستيطاني داخل البلدة القديمة حيث توالى محاولات الاستيطان وبدعم من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لإقامة حي يهودي في قلب البلدة القديمة مما أسفر عن إنشاء بور استيطانية متعددة في قلبها، وقد انحصرت المشكلة فيما يخص المباني القديمة بين ضرورات إزالتها أو إقامة مساكن جديد مكانها أو إجراء تعديلات بسيطة عليها والمحافظة على طابع المدينة المورفولوجي والديني لأن فكرة هدمها تؤدي إلى الإخلال بالتوازن المورفولوجي وفقدانها لأهميتها التاريخية.

ويضاف إلى ذلك أن موقع المدينة يشكل عائقاً لعملية إعادة ترميم أو إزالة أي جزء من المنطقة أو تخطيطها على أسس تنظيمية صحيحة. (لجنة إعمار الخليل، 1999م، ص3).

وإن الناظر حالياً إلى تكوين مدينة الخليل فإنه يرى أن أساس التفاف العمارات في المدينة ليس حول النواة القديمة فقط بل تعدى ذلك حول مجموعة من النويات المتعددة حول المساجد والأسواق التجارية والمرافق الخدماتية المتعددة وغيرها، وأنه لأمر طبيعي أنه كلما ازداد حجم المدينة فإنها تمارس نموها الطبيعي في ممارسة عدد من الوظائف التي تزداد طردياً مع زيادة حجم المدينة، فالركيزة والقاعدة الأساسية في بناء المدينة الحديثة هي النشاط الاقتصادي الذي يمثل أهم مجالات العمالة والدخل لسكان المدينة نفسها، وعلى سبيل المثال بلغ عدد المدارس الحكومية في المدينة عام 1903م مدرسة واحدة وهي مدرسة الرشيدية. (عواد، 1997م، ص395).

في حين بلغ عدد المدارس في العام 1997م حوالي 34 مدرسة للذكور و42 مدرسة للإناث و20 مدرسة مختلطة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/الخليل، نشرة خاصة عن مدينة الخليل رقم (1)، ص2)

كما وأن توزيع الخدمات في مدينة الخليل والذي يتبع امتداد شبكة المواصلات فيها يعتبر من أهم جوانب النشاط الاقتصادي الخادم لها وخاصة على امتداد شارع وادي التفاح وشارع عين سارة والذي يمثل المدخل الرئيسي لمدينة الخليل من الشمال نحو بيت لحم والقدس. لذلك برزت محاولات لخلخلة المنطقة الوسطى في عدد من العوامل الرئيسية في المدينة والتي يمكن حصرها على النحو التالي:-

أولاً:- المشروع الاستيطاني لليهود في البلدة القديمة والذي تمثل في السيطرة على الحرم الإبراهيمي الشريف وهدم عشرات المنازل وإنشاء شوارع خاصة بهم وتوسيع الطرق الموجودة وإغلاقها أحياناً لخدمتهم فقط.

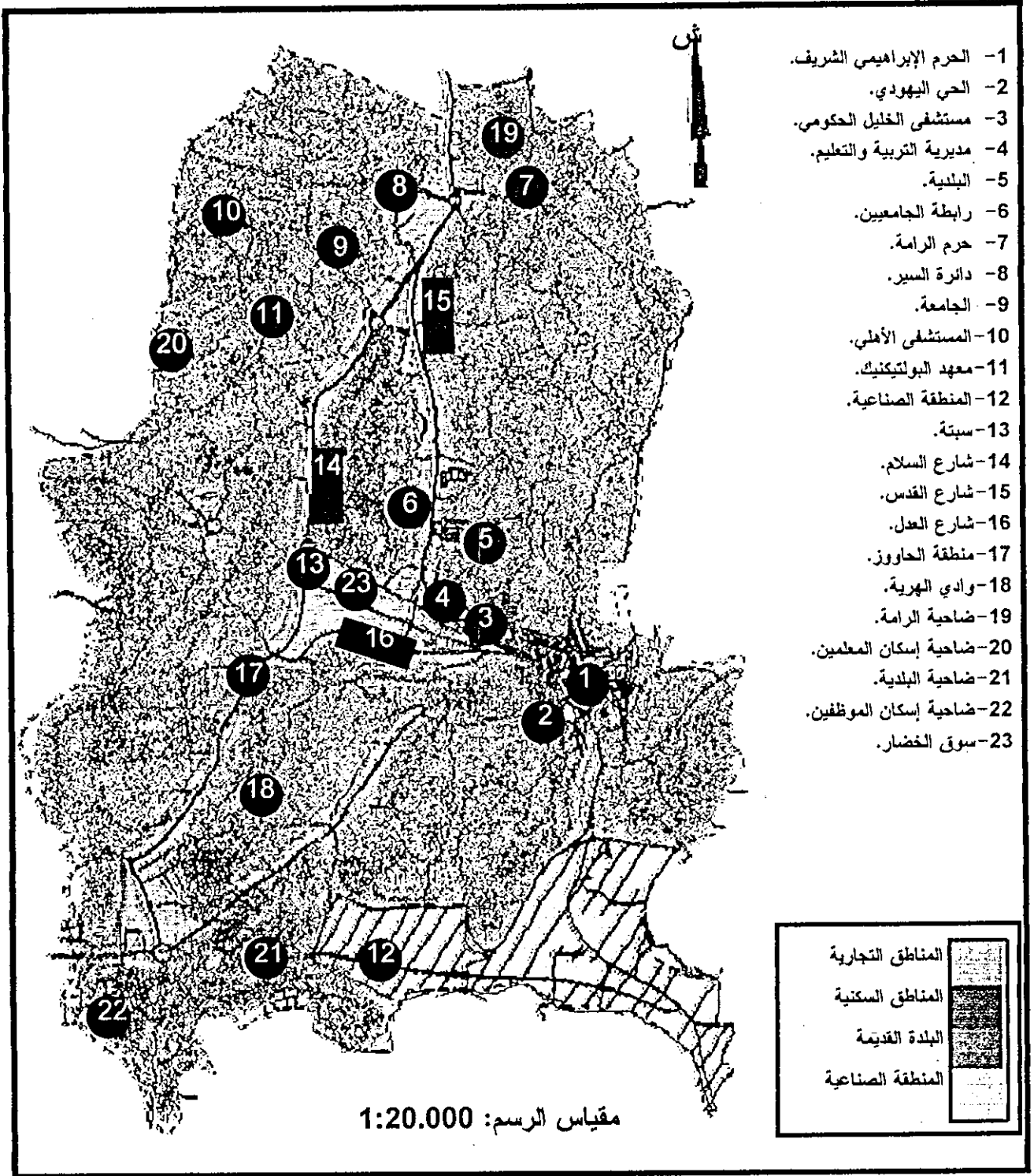
ثانياً:- الزحف الاستيطاني والمتمثل في السيطرة على سوق الخضار القديم والسيطرة على الشارع الذي أمامه والموصل إلى الحي اليهودي بجانب وزارة الأوقاف الإسلامية حالياً، وكذلك الحال بالنسبة لمدرسة أسامة بن منقذ ومبنى الدبوية وهو ما يعرف عندهم ببيت هداسا وكذلك بالنسبة إلى محطة الباصات بالقرب من مدرسة أسامة إلى الجنوب الشرقي منها.

ثالثاً:- توسيع شارع الشهداء والذي يغلق ما بين حين وآخر والذي يربط جنوب المدينة بشمالها، وغالباً ما يستغل لخدمة المستوطنين فقط.

رابعاً:- امتداد السكن من هذه المنطقة الوسطى إلى المحاور المجاورة لها تماماً وإلى مناطق لم تكن مسكونة من قبل أو كانت بها مساكن متناثرة مثل حارة أبو سنينة وحارة الشيخ ومنطقة باب الزاوية وتل الرميذة وغيرها، حيث رافق هذا الامتداد الأفقي للمدينة ارتفاع عمودي، لذلك ظهرت الأحياء الحديثة وأسواقها المتعددة وخاصة في منطقة باب الزاوية حيث سوق المدينة المنورة وسوق الأندلس وسوق فلسطين وغيرها.

أنظر إلى الخريطة رقم (22) والتي توضح استخدامات الأراضي في مدينة الخليل، 1999م، حيث توضح هذه الخريطة توزيع الاستخدامات المختلفة في العام 1999م خلافاً للسنوات السابقة.

الخريطة (22) - استخدامات الأراضي في مدينة الخليل، 1999م.



المصدر: تم تطوير الخريطة بالاعتماد على خريطة نشرت عن بلدية الخليل في نشرة خاصة بعنوان مسيرة البناء والتطوير، قسم الأبنية، مدينة الخليل للعام 1994-1999، ص 37

4 - 2 - 3 - المرافق العامة في مدينة الخليل

تعد المرافق العامة في المدينة من أهم عوامل ومظاهر التغيير في تركيب المدينة المعاصرة فهي بحاجة إلى ميزانيات سنوية من البلدة وذلك بهدف متابعة نمو العمران في المدينة من ناحية، وتحقيق مستوى عال من أداء هذه المرافق وتلبية احتياجات المواطنين في المدينة من ناحية أخرى، لذلك لا بد من استعراض أهم المشكلات المتصلة بالناحيتين في المدينة بحيث تشمل المرافق العامة (المياه والمجاري وتصريف مياه السيول والكهرباء).

أولاً: - المياه.

تعد المياه من أهم أسرار الوجود في هذا الكون وهي من أهم ضوابط ظهور المدن ونموها، الأمر الذي يتطلب من المدن التي تنمو بمعدلات كبيرة ضبط استهلاك المياه لأغراض الحياة المختلفة حسب الموارد والإمكانات الممكنة والمتاحة في المدينة، وإلا فقد حظيت هذه المدينة بخيبة أمل ومشاكل خطيرة تعيق نموها في مختلف المجالات. (Mayer And Batn.) (1965. pp567-568).

وإن مدينة الخليل تعتبر النموذج في المعاناة من نقص المياه كغيرها من المدن الفلسطينية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المشكلات على النحو التالي:-

- 1- تحتاج المدينة في الصيف إلى ما يعادل (25) آلاف م³ يومياً في حين لا يصل المدينة سوى (7) آلاف م³ فقط يومياً.
- 2- تحكم الطرف الإسرائيلي بمصادر المياه في المحافظة، حيث تمكنت البلدية بعد عشرين عاماً من المطالبة من الحصول على الترخيص اللازم لحفر بئرين شمال المدينة لحل مشكلة النقص في المياه حيث تم تشغيلهما منذ منتصف العام 1999م حيث تقدر طاقة البئر الأول في الساعة حوالي (295م³) والبئر الثاني حوالي (65م³) في الساعة تقريباً.
- 3- قدم شبكة المياه في المدينة منذ السبعينيات وعدم فاعليتها مما يزيد من نسبة الفاقد من المياه بنسبة 58.3% في العام 1990م دون استغلالها بشكل مناسب لدى المواطنين. (بلدية الخليل، 1994م-1999م، ص21).
- 4- زيادة عدد السكان في المدينة والبالغ حوالي (150000) نسمة في العام 1999م، حيث وصل معدل صرف المياه للفرد الواحد في اليوم ما يقارب (11-25) لتراً في الصيف فقط، أي ما يعادل مجموعه (1.1-2.5) مليون م³ في السنة، وبذلك تكون المدينة بحاجة إلى (8) مليون م³ سنوياً للوصول إلى الحد الأدنى لما هو مطلوب للاستهلاك المنزلي الذي يساوي (10) مليون م³ سنوياً.

- 5- قلة المصادر المائية في المدينة والتي أهمها آبار الفوار والتي تنتج بطاقة محدودة جداً، وكذلك تصل نسبة ضئيلة من المياه من آبار هيروديون في منطقة وادي سعيير شمال المدينة والتي تبعد 15 كم شمال شرق المدينة. (بلدية الخليل، 1994م-1995م، ص23).
- 6- يضاف إلى ذلك عدم سماح سلطات الاحتلال لأي مزارع في منطقة الخليل عامة وخاصة المناطق الغربية من المستوطنات باستخراج كميات من المياه، حيث قامت سلطات الاحتلال بإغلاق بئر ارتوازي مقابل مثلث السموع على الجانب الأيمن من الشارع الرئيس إلى الظاهرية في العام 1988م.
- 7- فرضت سلطات الاحتلال على المواطنين تركيب عدادات على الآبار الارتوازية الفلسطينية وحددوا فيها كمية المياه المسموح باستغلالها وكلما زاد الاستهلاك ارتفع سعر المياه على حساب سكان المدينة والمحافظه بشكل عام.
- 8- تلوث مياه بعض الينابيع الغربية في مدينة الخليل مثل عين تنقر التي تلوثت بمياه المجاري.
- وهذا دليل واضح على مدى الأزمة الخانقة التي يعاني منها سكان مدينة الخليل من نقص للمياه في المدينة حيث تستغل معظم آبار الضفة الغربية بشكل عام بنسبة 32.2% للاحتياجات الإسرائيلية بالدرجة الأولى. (عواد، 1997م، ص338).
- ثانياً:- المجاري (الصرف الصحي) في مدينة الخليل.
- لقد ساهمت بلدية الخليل وبشكل فعال في تطوير شبكة الصرف الصحي في المدينة والتي كانت مساحتها حتى النصف الأول من العام 1983م حوالي 20 كم² أما الفترة الواقعة بين النصف الأول من العام 1983م إلى النصف الأول من العام 1994م بركود ملحوظ في تطوير الخدمات ومنها خدمة الصرف الصحي، حيث رافق هذه الفترة زيادة مساحة المدينة بنسبة 45% وزيادة عدد السكان بنسبة 32% تقريباً، ولعل سبب الركود آنذاك يعود إلى قرار سلطات الاحتلال باستبعاد وتعطيل دور المجلس البلدي المنتخب الأمر الذي أحدث إرباكاً في تقديم الخدمات للمواطنين والتي اقتصرت على صيانة المجاري الموجودة دون تطوير أو تجديد.
- ولكن وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية شهدت مدينة الخليل كغيرها من المدن الفلسطينية فترة انتعاش في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين، فقد تم وضع خطة خمسية لصيانة وتطوير وتوسيع شبكة الصرف الصحي وفصلها عن شبكة صرف مياه الأمطار، هذا بالإضافة إلى إنشاء محطة لمعالجة مياه المجاري في المدينة ولإستخدامها بعد التنقية في مجال الزراعة والصناعة لمحاولة تعويض النقص والطلب المتزايد على كميات المياه في المدينة.

كما ويمكن الإشارة إلى أهم المناطق في المدينة والتي تقع ضمن مراحل التطوير السابقة الذكر حيث تم الحصول على دعم من المجموعة الأوروبية والحكومة الفنلندية والبنك الدولي وذلك من أجل المباشرة في تنفيذ هذه المراحل والتي لا زالت قيد التنفيذ.

- 1- المرحلة الأولى - باب الزاوية والمناطق المحيطة بها ومنطقة البلدة القديمة بالكامل.
- 2- المرحلة الثانية - وتشمل منطقة قيزون ووادي الهرية.
- 3- المرحلة الثالثة - وتشمل منطقة الفحص ومنطقة وادي السمن شرق المدينة.
- 4- المرحلة الرابعة - منطقة الحاووز والمنطقة الصناعية والمنطقة الشمالية من المدينة.
- 5- المرحلة الخامسة - وتشمل منطقة الوسط من المدينة ما بين البلدة القديمة ومنطقة باب الزاوية. (بلدية الخليل، 1994م-1999م، ص 26-28).

وأما بالنسبة إلى محطة معالجة مياه المجاري فقد تم إجراء الدراسة بالتعاون مع خبراء فنلنديين لإنشائها حسب الطرق العلمية المعروفة وقد تم الانتهاء من هذه الدراسة وسيتم حالياً البحث عن تمويل للمشروع لإعداد المخططات اللازمة لتنفيذه.

ويرى الباحث أنه من الضروري إنشاء هذه المحطة في المنطقة الجنوبية من المدينة حيث يساعد في ذلك الانحدار التضاريسي والبعد عن التجمعات السكانية هذا مع وجود مساحات زراعية يمكن استغلال المياه بعد تنقيتها في هذا المجال.

وليس من شك في أهمية مشروع الصرف الصحي الحديث في المدينة وذلك من أجل رفع المستوى الصحي لبيئة المدينة، وحماية المباني والمنشآت العامة والمحافظة على سلامة أساساتها، فضلاً عن اللاندسكيب الجمالي للمدينة.

ويدخل ذلك أيضاً ضمن مشروعات المحافظة على الصحة العامة في المدينة، حيث أن تجمع هذه المياه عبر قنوات مكشوفة كما هو الحال في منطقة وادي السمن (منطقة الفحص) إلى الجنوب الشرقي من المدينة حيث تشكل هذه المنطقة ملجأ لتوالد البعوض وتكاثر الحشرات فضلاً عن التلوث البيئي لعدد من المنازل القريبة من هذه المنطقة.

ثالثاً:- الكهرباء

تعتبر الطاقة الكهربائية من أهم المصادر الرئيسية لحياة الأمم والشعوب في العالم، ومظهر من مظاهر الحضارة في العصر الحديث، وعلى العموم فقد عانت مدينة الخليل كباقي المدن الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال وحتى اليوم من مشكلة التيار الكهربائي وعلى العموم فإن المدينة كانت كغيرها من المدن الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي بسبب أساليب التدمير المنظم الذي مورس على مختلف قطاعات البنية التحتية فيها، حيث منعت سلطات

الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة من تطوير مشاريع أو بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء لكي تفي باحتياجات المواطنين المطلوبة.

وأما بالنسبة إلى مدينة الخليل -منطقة الدراسة- فقد تم ربط شبكة الكهرباء فيها مع الشبكة القطرية الإسرائيلية منذ العام 1973م، حيث قامت الشركة الإسرائيلية ببناء محطة رئيسة عام 1985م لمنطقة جنوب الضفة الغربية في منطقة جبل المسجد بالقرب من مغتصبة (مستوطنة) كريات أربع لنقل الطاقة من محطة عسقلان بخط نقل (161 ك.ف) كبديل عن خطوط النقل القديمة والقادمة من منطقة بيت شيمش/القدس بقوة (33 ك.ف) وتقوم الشركة القطرية الآن بتوزيع الطاقة الكهربائية عبر هذه المحطة بواسطة ثمان مغذيات رئيسة على النحو التالي:-

- 1- مغذيان للمدن والقرى الواقعة ضمن محافظة الخليل.
- 2- أربع مغذيات للمغتصبات والمعسكرات الإسرائيلية.
- 3- مغذيان لبلدية الخليل بطاقة إجمالية (45 م.ف.أ) (ميغا فولت أمبير) وذلك عبر ثلاث محطات رئيسة والرابعة تحت التنفيذ وهي كما يلي:-
 - 1- المحطة الأولى:- منطقة خلة حاضور بطاقة (20 م.ف.أ)
 - 2- المحطة الثانية:- منطقة المسلخ-المنطقة الصناعية بطاقة (17.5 م.ف.أ)
 - 3- المحطة الثالثة:- منطقة الضحضاح بطاقة (15 م.ف.أ)
 - 4- المحطة الرابعة:- منطقة الحرايق وهي تحت الإنشاء بطاقة (10 م.ف.أ)

مما تقدم نرى أن المدينة ما زالت تعاني من نقص في كميات الطاقة الكهربائية حيث لا يوجد سوى مغذيين فقط وأما للمغتصبات ومعسكرات الجيش في المدينة فلها أربع مغذيات للطاقة الكهربائية. (بلدية الخليل، 1994م - 1999م، ص18).

4 - 3 - المظهر الجمالي للمدينة Amenity

لمدينة الخليل جمالها الخاص بها لما تحويه من اختلافات في موضعها ومناسيب سطحها حيث الانحدارات اللطيفة وما يتبعها من نمط معماري وآثار تاريخية وهوامش زراعية خضراء هذا مع وجود قطع صغيرة متفرقة تقع بين المناطق السكنية كدائق منزلية أمام المساكن وبجانبيها. ويضاف إلى ذلك أن مدينة الخليل بحد ذاتها تعتبر من أجمل الأماكن السياحية ذات المناطق الخلابة والجمالية في طبيعتها ومناخها المعتدل.

وبالرغم من ذلك فإن الباحث يرى أنه من الضروري بل من الواجب الوطني أن تكون هناك أماكن مخصصة كمنتزه عام أو أكثر في المدينة تشرف عليها جهات معينة من أجل قضاء أوقات الفراغ وللراحة والترفيه سواء كان للكبار أو الصغار على وجه الخصوص، وهذا ما هو معدوم وغير موجود في مدينة الخليل وحتى في المحافظة عامة، وما هو موجود فقط بعض المنتزهات الصغيرة والأهلية الخاصة حيث أنشأت هذه المنتزهات بهدف تجاري مع قيام بعض الحفلات الخاصة أحياناً فيها دون رقابة عليها من بعض الجهات الرسمية في المدينة والتي يجب أن تراعى فيها المصلحة العامة للمواطنين في المدينة.

وضمن خطة المدينة الحديثة وخاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية فقد قامت البلدية بتوسيع عدد من الشوارع الرئيسية في المدينة كشارع عين سارة وشارع البصة/الحاووز وزراعة حوالي 500 شجرة حول هذا الشارع، وكذلك الحال بالنسبة إلى شارع وادي التفاح المدخل الرئيس للمدينة، كما وقامت البلدية بوضع إشارات مرورية على عدد من المفايق كمفراق الجامعة ومربعة سبتة والحاووز وذلك من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين والتخفيف من عدد الحوادث على هذه المفايق

هذا وكما يجب أن تحظى جماليات المدينة في الخليل وخاصة الأماكن التاريخية والدينية والمقامات الموجودة فيها وخاصة حول الحرم الإبراهيمي الشريف وغيره الكثير.

4 - 4 - ضواحي مدينة الخليل

إن المتتبع لمراحل النمو العمراني في مدينة الخليل حديثاً فإنه يلاحظ على الفور أن الأحياء السكنية التي كانت تحيط بالبلدة القديمة قد أصبحت في الوقت الحاضر بمثابة ضواحيها المتصلة بها حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المدينة نفسها، بل وأصبحت من أهم أقسامها الرئيسية.

ومما ساعد على ربطها وترباطها هو وجود شبكة مواصلات حديثة ومعبدة، ومن الملاحظ أيضاً أن شبكة الطرق الداخلية والحالية في المدينة أصبحت ترمي إلى ربط المدينة بضواحيها المنفصلة عنها والعمل على تزويد هذه الضواحي المحيطة بالمدينة بما تحتاجه من المرافق العامة والخدمات العامة.

فهذه الضواحي ما هي إلا امتداد للمدينة ولكنها ملحقه بها وليست كياناً وظيفياً مستقلاً في الغالب، فالضاحية ما هي إلا نمو خارجي للمدينة مع ارتباطها بقلب المدينة التجاري كبقية أجزاء المدينة المركزية، لأن معظم أصحاب المساكن والعمارات لهذه الضواحي تقريباً هم من أصحاب المحلات التجارية في قلب مدينة الخليل.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت لبناء هذه الضواحي ما يلي:-

- 1- رغبة العديد من السكان الخروج من ضوضاء وازدحام المدينة إلى أماكن قريبة من المدينة ولكنها تتصف بالهدوء والراحة وهي ما تسمى بضواحي النوم أو (المهاجع).
- 2- وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي في قلب المدينة التجاري حيث أصبح كل متر مربع له قيمة عالية جداً حيث أصبح التركيز على استغلال المساحة كمحلات تجارية كما هو الحال في منطقة باب الزاوية وما حولها.
- 3- ضيق المساحة بجانب ارتفاع أسعارها.
- 4- زيادة أعداد السكان.
- 5- تحسن مستوى الدخل مما دفعهم إلى بناء مساكن حديثة ومنظمة.

ولعل من أهم الضواحي في مدينة الخليل وذلك على النحو التالي (أنظر إلى الخريطة السابقة رقم (2)).

- 1- ضاحية الزيتون.
- 2- ضاحية إسكان الموظفين.
- 3- ضاحية إسكان المعلمين.
- 4- ضاحية الرامة.
- 5- ضاحية إسكان البلدية.

هذا وقد أخذت هذه المساكن في تلك الضواحي شكل الفيلات أو مباني مؤلف من طابق واحد أو طابقين أو أكثر حيث يقوم أصحابها برحلة يومية إلى أماكن علمهم في المدينة. وهذا مع الحفاظ على طابع المدينة الحضاري والتاريخي والأثري على قاعدة الاتساق الجمالي الوظيفي بين خصائص الموضع الطبيعية وسماته الحضارية المميزة، وأن تتحد هذه الضواحي وأن تؤدي دورها الوظيفي كمناطق فسيحة قليلة الازدحام حيث يتخللها الخضرة

والبساتين والحدائق الجمالية والتي تمثل المتنفس الوحيد للمدينة كونها تسير نحو الاكتظاظ والازدحام من حولها.

4-5 - اثر الاحتلال الإسرائيلي على مدينة الخليل

- يظهر أثر الاحتلال البغيض بشكل واضح منذ عام 1968م في المدينة والذي يتمثل فيما يلي:-
- 1- بناء المستوطنات حول المدينة وعلى رأسها مستوطنة وعلى رأسها مستوطنة كريات أربع وخارصينا وحاجاي وغيرها.
 - 2- إقامة البؤر الاستيطانية في البلدة والذي تمثل في السيطرة على ما يسمى حالياً بالحي اليهودي إلى الغرب من الحرم الإبراهيمي والذي كان يشكل أهم أحياء البلدة القديمة.
 - 3- السيطرة على سوق الخضار في المدينة وطرد سكان المدينة من هذا الموقع.
 - 4- إغلاق المدينة بوضع بوابات حديدية والتحكم في منافذها.
 - 5- الرقابة المشددة على المواطنين أثناء تنقلهم بين أحياء المدينة ذهاباً وإياباً والاعتداء عليهم بالضرب والاعتقال....
 - 6- السيطرة على الحرم الإبراهيمي الشريف والاعتداء على السكان والمصلين أكثر من مرة.
 - 7- طرد المواطنين من مساكنهم من البلدة القديمة حيث انخفض عدد المواطنين من (10000) نسمة إلى (400) نسمة بشكل عام 1999م. (لجنة إعمار الخليل، 1999م، ص2)
 - 8- إغلاق المحلات التجارية بشكل متكرر الأمر الذي انعكس على الحياة الاقتصادية بأثار سلبية في المدينة.
 - 9- بناء وحدات سكنية في الحي اليهودي وغيره من البؤر الإستيطانية في الدبوية (أو ما يعرف ببيت هداسا) لمحاولة إعطاء الصبغة اليهودية على المساكن وإخفاء الطابع العمراني والتاريخي والذي يعود إلى سكانها الأصليين منذ القدم في المدينة.
 - 10- التوسع المطرد إلى الضواحي حيث يتم الإقراغ من الداخل نظراً للمضايقات من قبل جنود الاحتلال اليومية.

4-6- مراحل النمو الوظيفي لمدينة الخليل

4-6-1- الوظائف (functions)

تبقى المدينة مهما كبرت حجماً وتعقدت في تركيبها وسكانها ضمن القاعدة العامة وهي أنها تمثل وحدة مركبة من مجموعة من الوظائف المتعددة. حيث توجد النسوة القديمة أصل المدينة وبذرتها، وهناك مركز المدينة الرئيسي والمتمثل في حوائطها وشوارعها التجارية.

وبذلك فإن الوظيفة التجارية والوظيفة الإدارية معا يمثلان أهم الوظائف الرئيسية والمؤثرة في شكل المدينة وتركيبها، فضلا عن كونها تمثل نبض الحركة في المدينة نفسها. (سخنيني، 1998م، ص108)

وأما بالنسبة إلى مدينة الخليل حيث تعتبر الوظيفة التجارية والصناعية من أهم الوظائف فيها حيث يعتبر القطاع الصناعي في مدينة الخليل من أكبر التجمعات الصناعية في الضفة الغربية هذا وقد وصل عدد المصانع في المدينة حوالي 715 مصنعا في العام 1985م أي ما يشكل نسبة 30% من المرافق الصناعية في الضفة الغربية. (كوكالي، 1987م، ص7)، كما وترى بعض الدراسات أن دراسة وظائف السكان وحرفهم ونشاطهم الاقتصادي يعد المدخل المباشر لدراسة وظائف المدينة عند الكثير من الجغرافيين والاقتصاديين على حد سواء هذا مع وجود بعض الوظائف الأخرى في المدينة.

وفيما يلي تحليل لأهم وظائف مدينة الخليل المتعددة قديما وحديثا كما تظهر نواحي التكوين المورفولوجي العام للمدينة، وما تستوعبه من سكان المدينة وإمكانياتها الاقتصادية في الحاضر والمستقبل.

4- 6- 2- الوظيفة التجارية :

عرفت مدينة الخليل الوظيفة التجارية منذ فترة طويلة جدا باعتبارها من أقدم وظائف المدينة ومن أهم مبررات وجودها هو موقع المدينة الاستراتيجي والتميز في وسط إقليمها حيث حافظت المدينة على مركزها التجاري الذي أخذ يلعب دورا مهما و متميزا في تطور ونمو اقتصادها مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي أيضا. وقد كانت التجارة في المدينة هي تجارة داخلية أكثر منها تجارة خارجية بسبب الطبيعة الإغلاقية للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية وسيطرتها على المعابر.

وأما في الفترة الأخيرة في العام 1997م فقد بلغ عدد المنشآت التجارية في مدينة الخليل حوالي (1374) منشأة من أصل (14494) مبنى في المدينة، وفي الضفة الغربية وصل إلى (69400) منشأة. (الجهاز المركزي الفلسطيني، التعداد العام للسكان، 1997م، ص92)

ومن الجدير بالذكر أن مدينة الخليل تفتقر إلى وجود منطقة تجارية ومنطقة صناعية مخصصة كما هو الحال في المدن المتطورة والواضح أن معظم المتاجر في المدينة تتماشى مع شبكة طرق المواصلات الرئيسية ومحاولة الخروج من قلب المدينة وأماكن ازدحامها وارتفاع أسعار الإيجار العالية للمحلات التجارية أيضا. وخاصة منطقة باب الزاوية ونظرا لارتفاع الأجور ودفع ما يسمى (الخلوات) والذي يصل في بعض المحلات إلى أكثر من (150000)

دينارا أردنيا تقريبا، وهذا الأمر الذي أدى إلى وجود ما يسمى بالأسواق التجارية في منطقة باب الزاوية (القلب التجاري للمدينة حاليا) نظرا لضيق المساحة وارتفاع الأسعار أيضا. والتي قد تصل إلى خمسة طوابق أحيانا وأهمها :

- 1- سوق المدينة المنورة
- 2- سوق الأندلس
- 3- سوق الحميدية
- 4- سوق مكة المكرمة
- 5- سوق فلسطين.

ولا شك أن لحقيقة التنظيم الإداري أيضا انعكاساتها بالنسبة لأشكال الأسواق (المتاجر والحوانيت) في المدينة وتركيبها فهي تتوزع على أنماط متعددة هي :

الأول:- توجد الأسواق بشكلها التقليدي القديم في حارات النواة القديمة وأزقتها حول منطقة الحرم الإبراهيمي الشريف غربا مع العرض المزدهم للسلع أمام الدكاكين والأسواق الضيقة كما هو الحال في سوق خان التبن وسوق اللبن (أو ما يسمى بخزق الفار) وسوق الخضار بجانب الحسبة القديمة التي استولى عليها المستوطنون بالقوة في منطقة السهلة.

الثاني:- ويتمثل في المحلات المصنوفة على جانبي الشوارع التجارية الحديثة في قلب المدينة (باب الزاوية) وشوارعها الرئيسية شارع عين سارة ووادي التفاح وغيرهما. وهذه المحلات المتميزة برونقها الحديث والمتمثل في وجود الفترينات الخلابية والإضاءة الكهربائية والإعلانات المستمرة بصور متعددة على محاور الشوارع الحديثة من المدينة على أن يفهم جليا أن اتساع نطاق السوق هو من أكبر الخصائص المميزة للنظام التجاري الحديث في المدينة، بحيث أصبح المتجر الصغير والمتخصص في عرض سلعة معينة هو الوحدة الإدارية المتكورة في نظام السوق الجديد.

الثالث:- وإلى جانب هذين النمطين الرئيسيين نطرح تخطيطا حديثا لها كمنطـط ثالث، يتمثل في إقامة أسواق متعددة الطوابق كما ذكر سابقا.

وعلى وجه الأهمية يرى الباحث أن هناك مشكلة تتعلق بموقع الحسبة(سوق الخضار) والواقع بالقرب من مربعة سبته شرقا. حيث يرى الباحث من خلال الدراسة الميدانية للموقع أن هذا الموقع غير مناسب على الإطلاق نظرا لعدة أسباب أهمها :

- 1- وقوع هذا السوق على الشارع الرئيسي والذي يعتبر من أهم مداخل المدينة من الجهة الغربية.
- 2- الازدحام الكثيف للناس والسيارات المارة من الشارع أو من يأتي إلى هذا الموقع بقصد الشراء والتسوق أو بقصد التحميل أو التنزيل للبضائع المتنوعة والمختلفة يوميا.
- 3- ضيق المساحة حيث لا تتجاوز أكثر من 2000 م² على الأكثر.

- 4- استخدام العربات الصغيرة داخل السوق إضافة إلى استخدام العربات القديمة التي تجرها الدواب وخاصة الحمير والبغال وعلى الأغلب في ساعات الصباح وقت الازدحام للناس مما يشكل أزمة مرور خانقة تحدث إرباكا للناس في هذا الموقع.
- 5- وجود محطة الباصات بجانب هذا الموقع.
- 6- قرب هذا السوق من مفترق طرق (مربعة سبته) حيث توجد عليه الإشارة الضوئية مما يشكل أزمة خانقة لدى المواطنين في نفس الموقع.
- 7- وقوف السيارات للمتسوقين على جانب الشارع الرئيسي أمام سوق الخضار مما يعيق حركة المرور.
- 8- وجود مدرسة الأمير محمد للطلاب أمام سوق الخضار مباشرة مما يزيد من حدة الازدحام في هذا الموقع.
- ونظرا لهذه الأسباب وغيرها يرى الباحث ويقترح حل هذه المشكلة وذلك باختيار موقع بديل لسوق الخضار ويفضل أن يكون في منطقة الحاوز أو وادي الهريه وذلك نظرا إلى ما يلي:
- 1-قرب هذه المنطقة من الطريق الرئيسي المؤدي إلى غزة باعتبارها من أهم المناطق المصدرة للخضار إلى سوق الخليل.
- 2-توفر المساحة المطلوبة وانخفاض أسعار الأراضي فيها.
- 3-سهولة الوصول **Accessibility** إلى الموقع الجديد بسبب ربطها بخطوط المواصلات الرئيسية على أطراف المدينة مثل شارع السبع - باب الزاوية ووادي الهريه والمنطقة الصناعية وغيرها.
- 4-الابتعاد عن مناطق الازدحام في المدينة.
- وأخيرا لا بد من الإشارة بارتباط الوظيفة التجارية للمدينة بتعدد الفروع البنكية في المدينة وخاصة في الآونة الأخيرة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تجاوز عددها العشرة فروع في المدينة بقصد الاستثمار وتسهيل جملة الأعمال المصرفية من تحويل وقبول ودائع وصرف شيكات وغيرها.

4 - 6 - 3- الوظيفة الصناعية

تعد الصناعة في الوقت الحاضر مقياسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة والنامية فالإنتاج الصناعي يساهم في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى طبيعة

المكان لعدد من المناطق فالصناعة حاليا هي التي بلورت ما يعرف (بالمجتمع الصناعي) ونظرا لأهمية الصناعة والتي يعتمد عليها خمس سكان العالم في معيشتهم بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج المحلي.

وبشكل عام فإن الاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصادا ناشئا لبناء دولة مبنية على أسس علمية متطورة، حيث أن محافظة الخليل تحتل الصدارة في هذا المجال كما وتشكل قاعدة الاقتصاد الفلسطيني لما تمتاز به من وجود العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة والتصديرية في نفس الوقت وأما بالنسبة إلى مدينة الخليل على وجه الخصوص منطقة الدراسة فالصناعة فيها منذ القدم وخاصة منذ أيام الكتانين حيث عرفوا العديد من الصناعات التقليدية كصناعة الأقمشة والنسيج والبسط والسجاجيد والأكياس والصناعات الغذائية التقليدية مثل صناعة الدبس والزبيب واستخراج الزيوت والشعيرية وصناعة المخللات العديدة. حيث تمتاز مدينة الخليل بالذات بصناعة الفخار والزجاج والخزف والأحذية والجلود والحجر والرخام وغيرها.

(عواد، 1997 م، ص 186)

وأما حاليا فتقدر نسبة عدد المنشآت الصناعية في الخليل حوالي 25% من المجموع العام في المحافظات الأخرى وهذا يظهر حجم المنشآت الصناعية في الخليل مقارنة مع المحافظات الأخرى وذلك على النحو التالي : الصناعات الجلدية 40%، الحجر والرخام 15%، الصناعات البلاستيكية 4%، الصناعات الكيماوية 1%، الصناعات النسيجية 22%، الصناعات المعدنية 14%، الصناعات الغذائية 3%، صناعات متفرقة 1%.

كما وقد أثبتت الدراسات الجيولوجية التي قام بها الدكتور (westenbank) في إقليم الخليل أن المنطقة الممتدة من بيت عينون والعروب شمال المدينة توجد فيها المادة الخام اللازمة لصناعة الأسمنت هذا وقد قدر عدد المصانع في مدينة الخليل في العام 1985 م حوالي 715 مصنعا وفي العام 1987 م حوالي 1000 مصنع وفي العام 1999 م حوالي 1169 مصنعا إذ تستحوذ المدينة على 90% من عدد هذه المنشآت. (الغرفة التجارية، الخليل، 1999 م، ص 11) وحاليا فقد قامت في المدينة صناعات حديثة ساهمت إسهاما كبيرا في إنعاش اقتصادها بحيث تشكل نسبة الصناعة فيها حوالي 30% من المرافق الصناعية في الضفة الغربية.

ويضاف إلى ذلك تطور هذه الصناعات حيث أصبحت تتنافس أضخم الصناعات العالمية وعلى رأسها صناعة القنات والموازين والرخام والالكترود وغيرها. (الغرفة التجارية الصناعية، 1999 م، ص 7)

ويبين الجدول رقم (10) عدد المصانع وعدد العاملين فيها والنسبة المئوية للتسويق في محافظة الخليل في العام 1999م.

جدول رقم (10) يبين النسب المئوية لتسويق الصناعات في الخليل عام 1999م

النسبة المئوية للتسويق في كل من الأسواق التالية				عدد العاملين	عدد المصانع	الصناعة
إسرائيل	الأردن	غزة	الضفة			
50%	--	30%	20%	10000	570	الأحذية
30%	50%	--	20%	2000	220	الحجر
60%	--	20%	20%	500	30	بلاستيكية
30%	10%	20%	40%	1000	40	معدنية
20%	--	--	80%	70	13	مدابغ الجلود
20%	--	20%	60%	80	8	ورقية
--	--	20%	80%	600	23	المواد الغذائية
40%	--	--	60%	400	30	نسيج
--	--	40%	60%	3700	180	مشاغل الخياطة
80%	--	--	20%	700	33	مشاتيح خشبية
70%	30%	--	--	300	23	الزجاج
--	--	--	100%	100	9	مطاحن القمح
--	--	--	100%	150	15	المواد الكيماوية
--	--	--	100%	100	5	الباطون الجاهز

المصدر: الغرفة التجارية الصناعية - الخليل - 1999م، ص12.

وعلى رأس هذا الجدول رقم (10) نلاحظ أن صناعة الأحذية في المحافظة تحتل المرتبة الأولى ونسبة 48.8% من المجموع العام لعدد المصانع في المحافظة ثم تأتي بعدها معامل الحجر والمحاجر من حيث العدد وذلك بنسبة 18.8%، أما بالنسبة إلى التسويق فإن غالبية المنتوجات

الصناعية تستهلك محلياً في الضفة الغربية أولاً ثم يصدر القسم الأكبر إلى الأسواق الإسرائيلية وخاصة الأحذية والمشاتيح الخشبية والزجاج وغيرها.

كما وأن هذه المدينة على أبواب قفزة صناعية كبيرة ولكن لسوء الحظ وقفت لها السلطات الإسرائيلية بالمرصاد وحالت دون تحقيق هذه الغاية، وعلى سبيل المثال لا الحصر حيث منعت إسرائيل إصدار التصاريح اللازمة والسماح باستيراد المعدات اللازمة وإخراج رخص البناء لإنشاء مصنع الأسمنت في الشرق من مدينة الخليل النادر وجوده في الضفة الغربية والذي نحن في أمس الحاجة إليه، هذا بعد إعداد المسح الجيولوجي والاقتصادي لتنفيذ المشروع والذي سجل بتاريخ 1979/1/4 برأسمال يقدر بحوالي 15 مليون دينار أردني تقريباً. (عواد، 1997، ص193).

وبالرغم مما تقدم فإن مدينة الخليل كباقي مدن الأراضي المحتلة حيث تعاني من وضع اقتصادي سيئ بسبب السياسات الإسرائيلية المتنوعة في جذب الاقتصاد الفلسطيني وبشكل خاص القطاع الصناعي الذي يواجه مشاكل وعراقيل تحول دون تطوره وتأييده للدور الوطني المطلوب لكي يبقى اقتصاداً بدائياً حرفياً استهلاكياً يستمد قوته من صناعة إسرائيلية بحتة، كما ورغم هذه الظروف فإن معركة الإنتاج تعتبر عنوان التحدي الحقيقي لقياس قدرة المواطن الفلسطيني على إثبات وجوده على أرضه ضد المؤامرات والمخططات الصهيونية للوصول إلى بناء الدولة الحديثة التي لا يمكن بناؤها إلا على أساس اقتصادي صناعي متعدد الجوانب لكي تفي بالاحتياجات الأساسية للسكان في المحافظة والمدينة على وجه الخصوص لذلك فنحن بحاجة إلى تضافر الجهود لنقف سداً منيعاً محصناً بسلاح العلم والقوة لمواجهة كل المطامع المتغترسة لخيرات هذه الأمة وأرضها الحبيبة.

و ضد كل المؤامرات والتحديات لما يحيط ويحاك ضدنا من وسائل من أجل الترحيل والتهجير والتجويع. وذلك بضرب اقتصاد هذه المدينة وقطاعها من المختلفة التي لا تمثل سوى ظل باهت في اقتصاديات مدينة الخليل. فهي ليست أكثر من دكاكين صغيرة ومصانع وورش موزعة في أنحاءها المختلفة منها.

4- 6 - 4 - الوظيفة الدينية:

تعد المساجد من أقدم مباني الخدمات في مدينة الخليل وعلى رأسها الحرم الإبراهيمي الشريف، بحيث شكلت هذه المساجد نواة هذه الوظيفة وخاصة لما يقام فيها من العديد من الحلقات والدروس العلمية وغيرها، ويمكن القول بصفة عامة، بأن مورفولوجية المدينة

الإسلامية قديما شكلت بفعل أربعة عناصر رئيسية وهي المسجد والمدرسة والساحة والسوق. (عواد، عبد الحافظ، 1997م، ص39)

والمساجد في المدينة تقسم إلى:-

- 1- مساجد صغيرة : تقام فيها الصلوات الخمس بدون صلاة جمعة أسبوعيا.
 - 2- مساجد كبيرة : (المسجد الجامع) حيث تعقد فيها صلاة الجمعة من كل أسبوع.
- ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا اعتبرنا أن الدين منذ القدم في هذه المدينة هو العامل الحاسم والأهم في حياة السكان.

وأما الخدمات الدينية فقد تأثرت كأحد أبنية المدينة بالمواقع المختلفة بين الأحياء، حيث يفضل حاليا الكثير من سكان المدينة وغيرها من القرى ارتياد عدد من المساجد الخاصة⁽¹⁾ في المدينة كمسجد الأنصار في شارع السلام ومسجد الحرس في شارع عين سارة وتظهر أهميتها في المدينة كدور وظيفي لأهل المدينة على النحو التالي :

1- أصبحت هذه المساجد من أهم المظاهر التركيبية في مدينة الخليل وهي تشكل نوايات تخطيطية عند خطط المباني وتنظيم المداخل وإليها تتجه كل الطرق الرئيسية حسب مواضعها في المدينة. وليس من السهل واليسر تجاوزها حيث تمثل خط أفق المدينة بحيث تظهر حولها المساكن والمحلات التجارية كما وإن تواجدتها في مواضع ومواقع معينة يحدد أسعار الأراضي من حولها.

2- تمثل هذه المساجد عامة في المدينة الدور الوظيفي الريادي في الوعظ والإرشاد وخدمة المواطنين في أحياء الندوات والدروس التثقيفية فيها. هذا بالإضافة إلى إنشاء عبادات طبية فيها أو بالقرب منها كما وأنها تقوم برعاية العديد من الأسر الفقيرة والمحتاجة بشكل دوري كمسجد الأنصار ومسجد الشيخ علي البكاء وغيره.

3- ونخص بالذكر في هذا المجال كلية الشريعة التابعة لجامعة الخليل منذ تأسيسها عام 1971م والتي تحولت إلى جامعة 1980م وأما بالنسبة إلى تأسيس كلية الشريعة تلبية واستجابة لمطلب ملح بغية تحقيق الأهداف التالية :

- 1- إعداد المعلمين والمعلمات ذوي التأهيل العلمي العالي لتدريس التربية الإسلامية في المدارس والمساجد في المحافظة بكاملها.
- 2- تأهيل الطلبة للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الجامعة.

(1) المساجد الخاصة: هي المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف الإسلامية في مدينة الخليل

3- إعداد الأئمة والوعاظ والدعاة ذوي الكفاءة والقدرة العلمية والدينية على التوجيه والإرشاد.

4- تخريج طلبة قادرين على ممارسة كتابة البحث العلمي في مجالات العلوم الإسلامية المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الكلية والجامعة أيضا تساهمان في تقديم الخدمات العلمية والدينية والتثقيفية ليس فقط لأهل وسكان المدينة بل لأبناء المحافظة وغيرها من المدن الفلسطينية الأخرى.

ولذلك يرى الباحث عند التخطيط لا بد وأن يوضع في الاعتبار محاولة الوصول إلى تحقيق وظيفتها الدينية المرجوة بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق رغبة ومتطلبات سكانها المرتبطين تاريخيا ودينيا منذ زمن بعيد بها نظرا لوجود أبي الأنبياء وغيره من الأنبياء في هذه المدينة. ويضاف إلى ذلك أن هذه المساجد تأتي أيضا في مقدمة مراكز التجمع السكاني في المدينة وذلك نظرا لوجود دورات المياه ومناهل لمياه الشرب والخدمات الطبية وغيرها إضافة إلى دورها كأماكن للعبادة وأداء الفرائض أيضا. وهكذا تتداعى إضافة إلى الوظيفة الدينية مجموعة من المهام التي لا يجدر إغفالها عند التخطيط لمستقبل مدينة الخليل.

4 - 7 - المدينة مركز الخدمات :

تعتبر مدينة الخليل هي المركز الرئيسي والنواة النابضة منذ القدم لمحافظة الخليل وقرائها المتعددة التي تدور في فلكها والمنبثقة عنها في جميع الجهات والتي تمدها بما يلزمها من الخدمات.

ولعل موضوعنا في جغرافية المدن يمتد ليشمل المدينة وإقليمها بالدراسة (City and city region) والصورة باختصار تمثل المدينة على أنها مركز الخدمة الرئيسي والوحيد للمنطقة والتي تقوم بتقديم الخدمات المتعددة لمواطنيها وسكانها وذلك على النحو التالي :

4-7-1 الخدمات الإدارية :

إن أهم هذه الإدارات والجهات المسؤولة في مدينة الخليل هي إدارة البلدية والتي يقع مقرها في شارع عين سارة شمالا مقابل رابطة الجامعيين ومعهد البوليتكنيك أيضا. وقد تم تأسيس أول مجلس بلدي في المدينة عام 1880م والتي أعقبتها لجان أخرى ومجالس منتخبة كانت تعمل ولا تزال على تقديم الخدمات لسكان المدينة على ضوء إمكانياتها المتوفرة.

وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أهم الأقسام التي تتألف منها البلدية في المدينة أنظر

إلى الجدول رقم (11)

٥٨٢١٥٩

الجدول رقم (11) أقسام بلدية الخليل الإدارية

الرقم	القسم	الرقم	القسم	الرقم	القسم
1	قسم الكهرباء	7	قسم الإطفاء	13	قسم الحاسوب
2	قسم المياه	8	محطة فحص المركبات	14	بناء وترميم المدارس
3	قسم الصحة	9	مكتبة البلدية	15	أعمال البلدة القديمة
4	قسم الهندسة والطرق	10	مجمع الحرف	16	قسم المحاسبة
5	قسم الأبنية	11	قسم الصيانة	17	مشروع الخطة الاستراتيجية
6	قسم المساحة	12	محكمة بلديات الخليل	18	مشروع التطوير الإداري

المصدر:- الدراسة الميدانية.

4- 7 - 2 الخدمات التعليمية:

تأخذ هذه الخدمات حالياً في المدينة نظاماً متكاملًا بداية من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية العامة ويعود الفضل في هذا المجال إلى مديرية التربية والتعليم في المدينة ولا شك أن مدى الخدمة يصل إلى أوسع دوائر هذه المديرية بحيث قسم إقليم الخليل تعليمياً إلى مديرتين وهما مديرية الخليل ممثلة في القرى المجاورة لها باستثناء القرى الواقعة في الجهة الجنوبية من المدينة وأما المديرية الثانية فهي مديرية الجنوب ومركزها بلدة دورا حالياً حيث تشمل أيضاً القرى المجاورة من جميع الجهات.

وبالنظر إلى الجدول رقم (12) والذي يوضح الصفات العامة للحالة التعليمية في

محافظة الخليل خلال العام 1998 م - 1999 م

جدول رقم (12) توزيع الطلبة في محافظة الخليل حسب المراحل التعليمية مقارنة بالأراضي الفلسطينية 1998/1999م

المرحلة التعليمية	مديرية الخليل عدد الطلبة	مديرية الجنوب عدد الطلبة	المجموع في المحافظة	المجموع في الأراضي الفلسطينية
رياض الأطفال	7247	3853	11100	--
أساسية	70639	44157	114796	746914
ثانوي علمي	1795	810	2605	19701
ثانوي أدبي	3746	2352	6098	43833
ثانوي صناعي	319	0	319	2146
المجموع	83746	51172	134918	812594 ⁽¹⁾
المرحلة	عدد المدارس	عدد المدارس	عدد المدارس	عدد المدارس
رياض أطفال	67	58	125	823
أساسية	142	99	241	1204
ثانوية	42	23	65	487
المجموع	251	180	431	2514
المرحلة	عدد المعلمين	عدد المعلمين	عدد المعلمين	عدد المعلمين
الأساسية والثانوية	2625	1655	4280	27461
رياض الأطفال للإناث فقط	2877	1773	4650	30162
المجموع	5502	3428	8930	57623
المرحلة	طالب/شعبية	طالب/شعبية	طالب/شعبية	طالب/شعبية
الأساسية	35.9	33.9	34.9	42.9
الثانوية	29.4	29.8	29.6	33.6

المصدر: -- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات التعليم العام، 1999/1998م، ص 32-97.

(1) المجموع لا يشمل رياض الأطفال

وأخيراً يضاف إلى ذلك كله وجود العديد من المؤسسات الأخرى الأهلية والخاصة وغيرها والتي تقوم بدورها الريادي والهام في دفع المسيرة التعليمية والمستوى الثقافي والحضاري لأبناء هذه المدينة وأبناء المحافظة بشكل عام وتأتي على رأس هذه المؤسسات جامعة الخليل، معهد البوليتكنيك ومدرسة رابطة الجامعيين ومدارس الجمعية الخيرية الإسلامية وجامعة القدس المفتوحة وغيرها. كما ويشار إلى أن الخدمات التعليمية خاصة بكافة مراحلها بعد المرحلة الثانوية تتركز في مدينة الخليل وبالذات لأن معظم الطلاب من أبناء المحافظة يتجهون إلى مواصلة واستكمال تعليمهم في مؤسسات التعليم الجامعي ولا شك أن هذه الصورة تتطلب المزيد من التغيير والتطوير لهذه المؤسسات بسبب تزايد أعداد الطلبة سنوياً والعمل على اجتذاب الطلبة خاصة في المراحل الأساسية والثانوية بشتى الطرق للحيلولة دون تسربهم، ولين يتأتى ذلك إلا بتوفير المزيد من المدارس والمعاهد والجامعات المناسبة حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للطلبة ولأهل المدينة بالكامل. لذلك فمن الضروري التوعية الجادة والتعاون المشترك بين الجهات التعليمية والأباء بالرعاية والعتاية بأبنائهم حتى نحمي هذا الجيل من مرض الجهل والخمول.

4- 7- 3 الخدمات الصحية :

تتجاوز حدود هذه الخدمة مدينة الخليل إلى توابعها وملحقاتها من القرى المحيطة بها وذلك من خلال مستشفياتها الحكومية الخاصة وما يتبع دائرة الصحة من مستوصفات طبية في كل قرية تقريبا، وبشكل عام فإن المدينة والمحافظة بشكل عام تعاني من نقص في الخدمات الطبية ومن وضع صحي مترد وخاصة في بعض مؤسساتها الطبية ويتمثل ذلك في عدة أمور أهمها :

- 1- نقص عدد المستشفيات مقارنة مع حاجة المجتمع المحلي وعدد السكان في المحافظة.
- 2- نقص كميات ونوعيات العلاج المناسب والمطلوب.
- 3- نقص المعدات الطبية اللازمة.
- 4- النقص في عدد الأطباء.
- 5- تدني الرواتب للموظفين في الحقل الصحي مع عدم وجود حوافز تشجعهم على الانتماء إلى المهنة. المصدر: مقابلة مع السيد محمد الخمايسة، النائب الإدارية في مستشفى الخليل الحكومي، 2003/2/5م

وبلغة الأرقام في العام 1987م فقد بلغت الميزانية الصحية في فلسطين 2.0% من ميزانية الصحة الإسرائيلية وما ينفق على الرعاية الصحية للفرد الفلسطيني الواحد يوازي فقط

(2%) مما ينفق على المواطن الإسرائيلي. (تقرير جمعية أصدقاء المريض-الخليل، 1987م، ص9).

وفي ظل هذه الظروف فإننا نهيب بأبناء المحافظة الميسورين والجهات الرسمية على تقديم الدعم والمساعدات إلى المؤسسات الطبية في المدينة حتى تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بدورها الريادي وتفي بحاجات المواطنين في ظل هذه الظروف الصعبة. (المستشفى الأهلي، الخليل، 2000م، الدراسة الميدانية)

أما بخصوص الصحة البيئية في مدينة الخليل حيث يتم جمع ونقل النفايات من شوارع المدينة يوميا وخاصة من شوارع وسط المدينة بحيث يخصص لكل شارع عدد من العمال لجمع النفايات من حاويات خاصة حيث يتم نقلها بواسطة سيارات مخصصة لهذا الغرض إلى مكب النفايات في منطقة بالقرب من بلدة يطا مما يؤثر سلبياً على المواطنين في بلدة يطا وخاصة بالمناطق المجاورة لهذه المكبات، ويضاف إلى ذلك أن عدد الحاويات الموزعة في أنحاء المدينة بلغت حوالي (480) حاوية في العام 1998م. كما ويقدر عدد العمال في قسم التنظيفات حوالي مائة عامل في المدينة وحوالي 15 سيارة مخصصة لنقل النفايات من شوارع المدينة. (بلدية الخليل، الدراسات الميدانية)

كما يتبع إلى البلدية في المدينة دائرة البيطرة في منطقة الكرنينة والتي تقوم بتقديم الخدمات الوقائية للثروة الحيوانية مجاناً للحفاظ عليها وحمايتها من الأمراض الفتاكة والتي قد تهدد حياتها وكذلك تشرف البلدية على المسلخ البلدي في منطقة الفحص وتتولى مهمة التخلص من الفضلات بعد عملية الذبح في المسلخ.

ويرى الباحث أن الاهتمام بموضوع الصحة البيئية جدير الأهمية وله آثار إيجابية على صحة وسلامة المواطنين في المدينة وذلك من أجل توفير المناخ الصحي والسلامة العامة لأهالي هذه المدينة.

4 - 7 - 4 - الخدمات الاجتماعية

تتوزع في مدينة الخليل عدة وحدات وأقسام لتأدية هذه الخدمة تحت إشراف مديرية الشؤون الاجتماعية في المدينة والتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية حيث تقوم هذه المؤسسة بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود منذ زمن طويل تعود بدايته إلى الخمسينات من القرن العشرين المنصرم.

وهذه المديرية مقسمة إلى ستة أقسام تقريباً على النحو التالي:-

1- قسم رعاية الأسرة وخاصة الفقراء والأرامل والمرضى والفئات المحتاجة.

- 2- قسم رعاية أسر الشهداء والجرحى.
- 3- قسم تأهيل ورعاية الأسرى المحررين.
- 4- قسم الجمعيات الخيرية.
- 5- قسم رقابة السلوك حتى سن الثامنة عشرة ويتبع له مركز حماية الشبيبة.
- 6- قسم الحضانات لمن يرغب في فتح حاضنة خاصة حسب قوانين وتعليمات يسمح بها القانون الفلسطيني.

ويضاف إلى ذلك العديد من المؤسسات الأهلية في المدينة وعلى رأسها الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في منطقة الحاووز الأول من المدينة وجمعية الإحسان لرعاية المعاقين من الأطفال في منطقة بئر المحجر بالقرب من دائرة السير شمال المدينة وكذلك جمعية الشبان المسلمين في عمارة المدينة المنورة في منطقة باب الزاوية.

كل ذلك يهدف إلى دعم وتطوير وتحسين الأداء الوظيفي للأفراد والعائلات والجمهور في المدينة من أجل مساعدتهم للقيام بواجباتهم على أكمل وأتم وجه. (مديرية الشؤون الاجتماعية، محافظة الخليل، الدراسة الميدانية)

الفصل الخامس

التفاعل المكاني والعلاقة الإقليمية لمدينة الخليل (الأنشطة التجارية)
مقدمة

1 - 5 نظرية التفاعل

2 - 5 نظرية نقطة القطع

3 - 5 قانون اجتذاب تجارة التجزئة

الفصل الخامس

التفاعل المكاني والعلاقة الإقليمية لمدينة الخليل (الأنشطة التجارية)

كثرت الدراسات والنظريات التي تحاول أن تحدد إقليم المدينة على أسس إحصائية ورياضية والتي هي مشتقة أصلاً من عدة نظريات للجاذبية المستخدمة في العلوم الطبيعية وخاصة في علم الفيزياء. وقد اعتمدت هذه النظريات بعد إدخال بعض التعديلات على تجارة التجزئة التي تقدمها المدينة لإقليمها، وذلك لكي تتناسب مع طبيعة المتغيرات البشرية والتي تساهم في تحديد الإقليم التجاري للمدينة، كل ذلك من أجل رسم الحدود الفاصلة بين مجالات نفوذ المدن المتجاورة وأكثر مما تحاول قياس إقليم مدينة واحدة.

وعلى هذا الأساس يمكن إخضاع هذه النظريات إلى الواقع التجريبي لتحديد إقليم مدينة الخليل وذلك باستخدام نظرية التفاعل ونظرية نقطة القطع وقانون أو نظرية (رايلي) (Raily) لاجتذاب تجارة التجزئة على مدينة الخليل مع بعض القرى والبلدات المحيطة بها والمشكلة لإقليمها الرئيس، وسنحاول تطبيق النظريات السابقة على مدينة الخليل على أساس إبراز دور العلاقة بين عدد السكان والمساحة في التأثير على تجارة التجزئة مع القرى المجاورة.

وكذلك نقوم بإجراء مقارنة بين علاقة القرى بمدينة الخليل وبيت لحم وأريحا حسب هذه النظرية، ونرى كيف أن اتجاه هذه القرى في تعاملها بتجارة التجزئة مع مدينة الخليل وبيت لحم وأريحا يمكن أن تحدد إقليم مدينة الخليل من بعض جهاتها على الأقل، إن لم يكن أوسع من جميع الجهات للمدينة نفسها. كما ويمكن الإشارة إلى أن إقليم الخليل يمتلك شبة من الطرق المعبدة تصل معظم القرى والبلدات المحيطة بالمدينة الأم وذلك على النحو التالي:-

- 1- الطرق الرئيسية: ويبلغ عرضها أكثر من ستة أمتار وطولها حوالي (98كم)
- 2- الطرق من الدرجة الثانية: ويبلغ عرضها من 3-6م ويبلغ مجموع أطوالها حوالي 171كم.

- 3- الطرق من الدرجة الثالثة: ويبلغ عرضها من 3-4م ويبلغ مجموع طولها حوالي 90كم تقريباً.

أنظر إلى الخريطة رقم (23)

الفصل الخامس

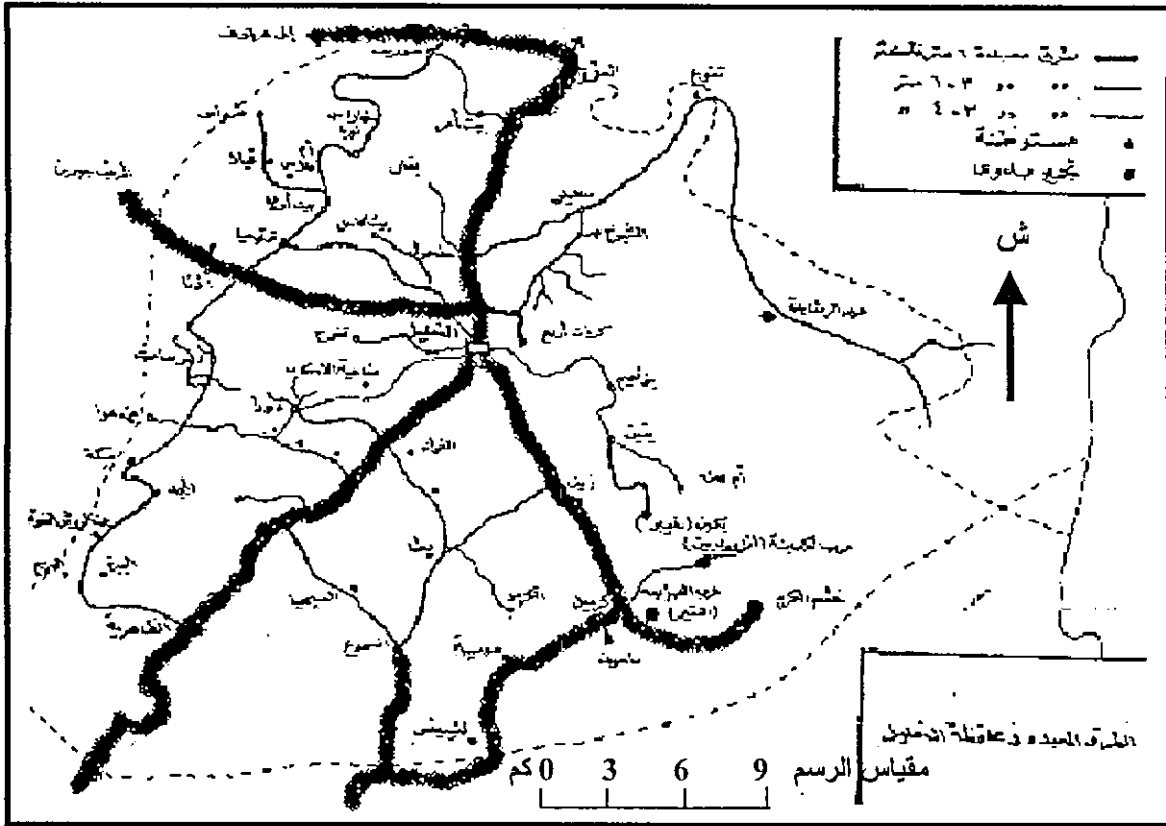
التفاعل المكاني والعلاقة الإقليمية لمدينة الخليل (الأنشطة التجارية)
مقدمة

1 - 5 نظرية التفاعل

2 - 5 نظرية نقطة القطع

3 - 5 قانون اجتذاب تجارة التجزئة

خريطة رقم (23) الطرق المعبدة في محافظة الخليل، 1997م



المصدر: عبد الحافظ عواد - الجغرافية الإقليمية لمدينة الخليل 1987 م / ص 476

5 - 1 نظرية التفاعل Interaction Theory

إن فحوى ومضمون هذه النظرية هو أن (قوة العلاقات الاقتصادية بين مدينتين أو بلدين تختلف إيجاباً تبعاً لحجمها وسلباً تبعاً للمسافة بينها)

$$\text{القانون} = \frac{ت (أ ب)}{س (أ) س (ب)} = \frac{2}{م}$$

حيث أن : - ت (أ ب) = درجة التفاعل بين البلدة (أ) والبلدة (ب)
س (أ) و س (ب) = سكان المدينة (البلدة) أ و ب

م = مربع المسافة بين البلديتين. (إسماعيل، 1983م، ص 219)

وسنحاول في هذه الدراسة تطبيق هذه المعادلة على القرى والبلدات المحيطة لمدينة الخليل لكي نرى مدى التفاعل لتجارة التجزئة مع هذه المدينة حسب حجم السكان والمسافة التي بين هذه البلدات والقرى وبين مدينة الخليل منطقة الدراسة. أنظر إلى الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) مدى قوة التفاعل والعلاقات الاقتصادية في تجارة التجزئة بين القرى المحيطة بإقليم الخليل مع مدينة الخليل نفسها، وذلك حسب حجم سكان هذه القرى وحسب المسافة بينها وبين مدينة الخليل:

جدول رقم (13) مدى قوة التفاعل والعلاقات الاقتصادية بين مدينة الخليل وقرىها التوابع

الرقم	المدينة/القرية	البعد عن مدينة الخليل	عدد السكان عام 1997م	درجة التفاعل مع مدينة الخليل	المرتبة بالنسبة لقوة التفاعل
1	الخليل	--	119401		
2	بيت كاحل	3	4214	55.61	2
3	حاحول	5	15682	74.91	1
4	تفوح	5	7158	34.19	5
5	بني نعيم	6	13582	45.05	3
6	دورا	7	15503	37.78	4
7	بيت أمر	13	9106	6.43	6
8	بيت أولا	15	6815	3.62	9
9	ترقوميا	15	10567	5.61	7
10	خاراس	17	5123	0.47	13
11	صوريف	18	9667	3.56	10
12	السموع	18	12912	4.76	8
13	بيت عوا	22	6003	1.48	12
14	الظاهرية	33	20548	2.25	11
15	دير العسل التحتا	33	439	0.048	14
16	خربة الرهوة وعرب الفريجات	33	342	0.038	15

المصدر للعمود الأول: بلدية الخليل ووزارة الأشغال العامة/الخليل / الدراسة الميدانية.
المصدر للعمود الثاني:- (دليل التجمعات السكانية الفلسطينية - 1997م، ص 89 - 93).
المصدر للعمود الثالث:- تطبيق المعادلة السابقة .
المصدر للعمود الرابع:- من إعداد الباحث.

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (13) فإننا نستنتج أنه كلما زاد الناتج في درجة التفاعل كلما كانت العلاقة قوية بين المدينة وهذه القرية أو البلدة وأما إذا كان الناتج قليل فهذا يشير إلى ضعف هذه العلاقة مع المدينة نفسها.

وبعد قراءة الجدول السابق رقم (13) فإنه من الملاحظ أن أقوى العلاقات الاقتصادية مع مدينة الخليل هي علاقتها مع مدينة حلحول والتي احتلت المرتبة الأولى بحيث بلغت درجة التفاعل مع مدينة الخليل بعد تطبيق المعادلة السابقة حوالي 74.9 في حين كانت أضعف هذه العلاقات مع قرية دير العسل التحتا وخربة الرهوة وعرب الفريجات حيث بلغت درجة التفاعل مع هذه القرى حوالي 0.048 ، 0.038. ولعل السبب يعود إلى عامل المسافة والزيادة في عدد السكان.

وإذا ما قارنا بين حلحول وتفوح فنجد أن كليهما تبعدان نفس المسافة عن مدينة الخليل تقريباً إلا أن الاختلاف في عدد السكان فيما بينهما أدى إلى اختلاف درجة التفاعل وقوتها مع مدينة الخليل بحيث احتلت حلحول المرتبة الأولى مقارنة مع جميع البلدات والقرى المحيطة لمدينة الخليل في حين احتلت تفوح المرتبة الخامسة في درجة تفاعلها مع المدينة وكذلك ينطبق الحال بين قريتي بيت أمر وترقوميا وكذلك بين صوريف والسموع .

وإذا قمنا بتطبيق نظرية التفاعل نفسها على جميع القرى والبلدات آنفة الذكر مع مدينة الخليل وكذلك الحال مع مدينة بيت لحم ومدينة أريحا على إعتبار أن عدد سكان مدينة بيت لحم قد بلغ في العام 1997م حوالي (21947) نسمة وقد بلغ عدد سكان مدينة أريحا لنفس العام حوالي (14744) نسمة. (دليل التجمعات السكانية الفلسطينية، 1997م، ص81). انظر إلى الجدول رقم (14).

جدول رقم (14) الفرق في العلاقة بين القرى والبلدات في تفاعلها من مدن الخليل وبيت لحم وأريحا.

القرية/المدينة	عدد السكان	البعد عن المدينة الخليل	الرتبة بالنسبة للعلاقة	البعد عن بيت لحم	الرتبة بالنسبة للعلاقة	البعد عن أريحا	الرتبة بالنسبة للتفاعل	القرية/المدينة
مدينة الخليل	119401	--		25.5		69.5		
بيت كاحل	4214	3	55.61	2	25	0.15	6	4
حاحول	15682	5	74.91	1	22	0.71	2	1
تفوح	7158	5	34.19	5	31	0.16	5	4
بني نعيم	13582	6	45.19	3	32	0.29	4	3
دورا	15503	7	37.78	4	33	0.31	3	2
بيت أمر	9106	13	6.43	7	13	1.18	1	2
بيت أولا	6815	15	3.62	9	41	0.09	11	5
ترقوميا	10567	15	5.61	7	41	0.14	8	4
خاراس	5123	17	0.47	13	43	0.07	12	5
صوريف	9667	18	3.56	10	44	0.11	10	4
السموع	10912	18	4.76	8	44	0.15	7	3
بيت عوا	6003	22	1.48	12	48	0.06	13	5
الظاهرية	20548	33	2.25	11	59	0.13	9	3
دير العسل التحتا	439	33	0.048	14	59	0.003	14	6
خربة الرهوة وعرب الفريجات	342	33	0.038	15	59	0.002	15	6

المصدر:- المسافات بين الخليل وبيت لحم وأريحا (العمود 5 + 8) دائرة الإحصاء المركزي الفلسطينية/1998م، المفكرة السنوية/1998م، رام الله، فلسطين.
المصدر للأعمدة (3 ، 6 ، 9) من تطبيق المعادلة السابقة.
المصدر للأعمدة (4 ، 7 ، 10) من إعداد الباحث.

من الجدول السابق رقم (14) نستنتج أن درجة التفاعل وقوة العلاقات الاقتصادية لجميع القرى المذكورة ما زالت هي الأقوى والأكبر مع مدينة الخليل مقارنة مع مدينتي بيت لحم وأريحا ولعل ذلك يعود بعد التحليل واستقراء الجدول السابق إلى ما يلي:-
1- أن حجم سكان مدينة الخليل أكبر مما هو موجود في بيت لحم وأريحا.

2- أن البعد بين جميع القرى ومدينة الخليل أقل مما هو عليه الحال بينها وبين بيت لحم وأريحا.

فعلى العموم إن الذي حدد علاقة التفاعل وقوتها بين هذه القرى وبين المدن هما عنصري وعامل المسافة وحجم السكان.

نستدل عملياً من النتائج السابقة أن مدينة الخليل يفترض أن يكون لها علاقات تجارية وإقتصادية مع إقليمها وتبرز هذه العلاقة بشكل قوي بسبب انتشار المصانع المختلفة والمعامل والورش التجارية المتنوعة في المدينة نفسها ويضاف إلى ذلك إزدهار البنوك المختلفة في المدينة وخاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، فازدهار البنوك وزيادة أعدادها في المدينة يشير إلى قوة المعاملات التجارية في المدينة مع المناطق الأخرى وزيادة الودائع في هذه البنوك.

وكان لذلك كله أثره في تطوير المدينة لإقليمها، وعلى حد قول ديكنسون فإنه (ليس الإقليم الذي أفرز عاصمة له، ولكنها المدينة هي التي طورت إقليمها) . (Dickinson 1996. Pb 259 – 257).

وهذا ما يؤدي إلى تقوية روابط المدينة بإقليمها وخاصة من الناحية الإقتصادية حيث تمثل المدينة سوقاً كبيراً للعديد من المنتجات الريفية من ألبان ولحوم وفواكه وخضراوات وغيرها، وهذا واضح من خلال الحركة اليومية بين المدينة وإقليمها والتي تمثل قوة شبكة العلاقات الإقليمية بينها.

الأمر الذي يظهر دور المدينة الرئيس في تحديد حجم الإقليم من خلال وظائف المدينة الهامة خاصة من الناحية الإقتصادية والمتمثلة في كثرة مصانعها ومنتجاتها ودورها كحلقة مركزية للإقليم من حولها، ويضاف إلى ذلك دور المراكز التعليمية والثقافية في المدينة كجامعة الخليل ومعهد البوليتكنيك وغيرها.

5 - 2 نظرية نقطة القطع Breaking Point Theory

تهدف هذه النظرية إلى تحقيق هدفين هما:-

1- إيجاد وسيلة لتحديد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة النفوذ لمدينتين أو بلديتين غير متساويتين في الحجم.

2- أو تحديد النقطة التي تفصل بين السكان الذين يذهبون إلى المدينة أو بلدة ما للحصول على خدمة وأولئك الذين يقصدون مدينة أو بلدة أخرى لتلقي الخدمة ذاتها أو غيرها من الخدمات.

وبناءً على ما سبق فإننا سنقوم بتحديد نقطة القطع لجميع القرى المذكورة سابقاً لتحديد العلاقة مع مدينة الخليل ومدينتي بيت لحم وأريحا.

وكذلك يمكن التعرف على حدود إقليم مدينة الخليل التجاري. أنظر إلى الشكل رقم (24)

$$م = \sqrt{1 + \frac{س ك}{س ص}}$$

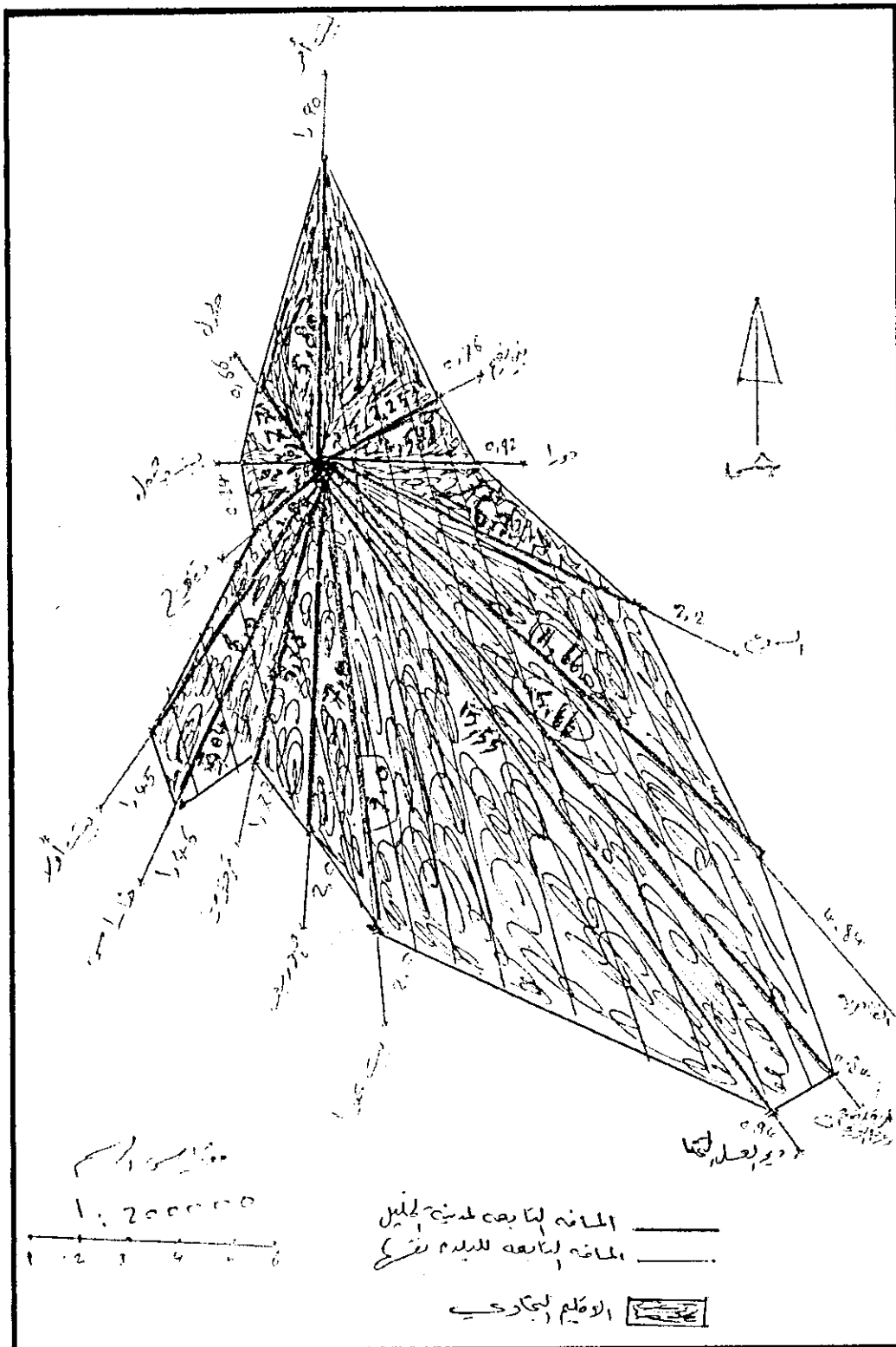
أما معادلة نقطة القطع عن المدينة الأصغر = حيث أن:-

م = البعد بين المدينتين.

س ك = سكان المدينة الأكبر.

س ص = سكان المدينة الأصغر. (إسماعيل، 1982م، ص 222)

شكل رقم (24) - الإقليم التجاري لمدينة الخليل



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (14)

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (15) يمكن من خلال تطبيق المعادل السابقة الذكر تحديد نقطة القطع بين المدينة والبلدات المجاورة لها.

جدول رقم (15) نقطة القطع بين مدينة الخليل والقرى المجاورة والمحيطه بإقليمها.

المرتبة بالنسبة للعلاقة	مسافة القطع من المجمع السكني الأصغر إلى مدينة الخليل / كم	البعد عن مدينة الخليل	عدد السكان عام 1997م	المدينة / القرية
		--	119401	مدينة الخليل
15	0.48	3	4214	بيت كاحل
13	1.33	5	15682	حلهول
14	1.22	5	7158	تفوح
12	1.51	6	13582	بني نعيم
10	1.85	7	15503	دورا
8	2.81	13	9106	بيت أمر
7	2.89	15	6815	بيت أولا
5	3.44	15	10567	ترقوميا
6	2.92	17	5123	خاراس
4	3.99	18	9667	صورييف
2	4.45	18	10912	السموع
3	4.03	22	6003	بيت عوا
1	9.68	33	20548	الظاهرية
9	1.89	33	439	دير العسل التحتا
11	1.68	33	342	خربة الرهوة وعرب الفريجات

المصدر:- العمود الأول: بلدية الخليل ووزارة الأشغال العامة/ الخليل والدراسة الميدانية.

العمود الثاني: (دليل التجمعات السكانية الفلسطينية 1997، ص 89-93)

العمود الثالث: من عمل الباحث وقياس الباحث.

العمود الرابع: من تطبيق المعادلة السابقة.

ونلاحظ أن حدود مدينة الخليل حسب نقطة القطع تبعد أقل من 1 كم لمسافة القطع عن قرية بيت كاحل والواقعة إلى الشمال من مدينة الخليل تقريباً، وحدودها ما بين (1-2) كم عن كل من قرى تفوح، حلحول، بني نعيم، دورا، دير العسل التحتا، وخربة الرهوة وعرب الفريجات.

وحودها ما بين (2-3) كم عن كل من قرى بيت أمر وبيت أولا وخاراس، وحدودها ما بين (3-4) كم عن كل من قرى ترقوميا وصوريف، وحدودها ما بين (4-5) كم عن كل من قرى السموع وبيت عوا، وأما حدودها ما فوق 5 كم فهي مع الظاهرية فقط والبالغة 9.68 تقريباً.

وخلاصة القول كما هو واضح من النتائج السابقة في الجدول أن الحركة بين هذه القرى المحيطة ومدينة الخليل تكون بصورة قوية وكبيرة جداً والدليل على ذلك وما يصدق حركة السكان اليومية من تلك القرى إلى أسواق مدينة الخليل وذلك لمزاولة أعمالهم ونشاطاتهم التجارية بالإبتياح والتسوق لمعظم حاجاتهم وسلعهم من أسواق المدينة.

في حين نلاحظ ضعف هذه العلاقة مع أسواق مدينة بيت لحم أو القدس وذلك بحكم عامل المسافة الأقرب إلى مدينة الخليل ويضاف إلى ذلك سهولة المواصلات والإتصال رغم كل الحواجز العسكرية والمضايقات الإسرائيلية على الطرق بين المدينة والقرى المحيطة بها.

ومن العوامل الأخرى التي توطد العلاقة الحركية للسكان هو حجم السكان الكبير في مدينة الخليل حيث تتوفر فيها معظم الخدمات الإقتصادية والتجارية ذات إحتياجات لسكان القرى وسكان المدينة نفسها، كالخدمات البنكية والمصارف والخدمات الطبية المتمثلة في مستشفياتها الحكومية والخاصة ومكاتب المهندسين والمحاماة ووكالات التأمين والكراجات والمصانع المختلفة وتجارة السيارات ووكالات السياحة والسفر وغيرها. انظر إلى الجدول رقم (16).

جدول رقم (16) الفرق بين نقاط القطع للقرى والبلدات في علاقاتها التجارية مع كل من مدينة الخليل وبيت لحم وأريحا.

المرتبة بالنسبة للعلاقة	بعد نقطة القطع عن أريحا/كم	المرتبة بالنسبة للعلاقة	بعد نقطة القطع عن بيت لحم/كم	المرتبة بالنسبة للعلاقة	بعد نقطة القطع عن مدينة الخليل/كم	البعد عن مدينة أريحا	البعد عن مدينة بيت لحم/كم	البعد عن مدينة الخليل/كم	عدد السكان عام 1997	المدينة/القرية
									119401	الخليل
									21947	بيت لحم
									14744	أريحا
15	1.05	15	0.91	15	0.48	57	25	3	4214	بيت كاحل
13	2.54	13	2.29	13	1.33	65	22	5	15682	ححول
14	2.05	14	1.82	14	1.22	75	31	5	7158	تفوح
12	2.94	12	2.64	12	1.51	76	32	6	13582	بني نعيم
11	3.54	11	3.20	10	1.85	77	33	7	15503	دورا
8	5.72	8	5.09	8	2.81	57	13	13	9106	بيت أمر
7	6.07	7	5.37	7	2.89	85	41	15	6815	بيت أولا
5	6.88	5	6.15	5	3.44	85	41	15	10567	ترقوميا
6	6.31	6	5.54	6	2.92	87	43	17	5123	خاراس
4	8.05	4	7.18	4	3.99	88	44	18	9667	صوريف
2	8.70	2	7.81	2	4.45	88	44	18	12912	السموع
3	8.57	3	7.56	3	4.03	92	48	22	6003	بيت عوا
1	17.87	1	16.23	1	9.68	103	59	33	20548	الظاهرية
9	4.86	9	4.09	9	1.89	103	59	33	439	دير العسل التحتا
10	4.36	10	3.66	11	1.68	103	59	33	342	خربة الرهوة وعرب التريجات

المصدر:- عدد مدينة سكان بيت لحم وأريحا (دليل التجمعات السكانية الفلسطينية، 1997، ص91+ص69).

الأعمدة :- 5، 7، 9 من تطبيق المعادلة السابقة.

الأعمدة :- 6، 8، 10 من عمل وقياس الباحث.

ومن الجدول السابق رقم (16) يتضح لنا أن مسافة القطع من جميع القرى مقيسة باتجاه مدينة الخليل هي أصغر مما هي مقيسة باتجاه مدينتي بيت لحم وأريحا، ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع عدد سكان مدينة الخليل مقارنة بمدينتي بيت لحم وأريحا ويضاف إلى ذلك قصر المسافة بين هذه القرى وارتباطها بمدينة الخليل عما هو بين نفس القرى ومدينتي أريحا وبيت لحم من جهة أخرى.

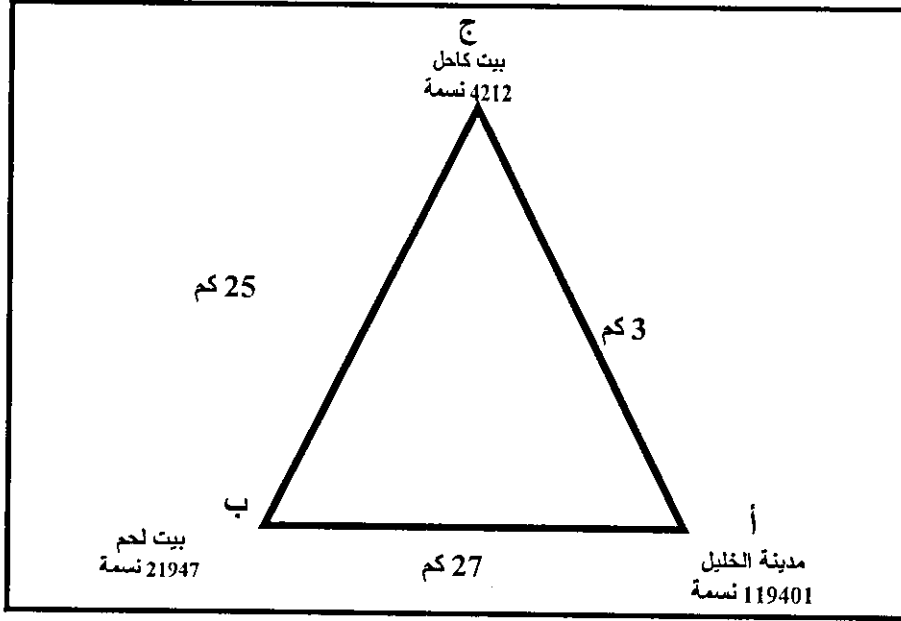
5 - 3 - قانون اجتذاب تجارة التجزئة.

ويدعى هذا القانون بقانون (ريللي) (Raily) لاجتذاب تجارة التجزئة وهو يمثل أحد التعديلات التي أدخلت على نظرية التفاعل، وذلك بهدف إيجاد وسيلة للتنبؤ بعدد العملاء الذين يقصدون مدينة ما من مدينة أو بلدة أو قرية مجاورة بقصد التسوق وشراء الحاجات والسلع، ويتلخص هذا القانون في أن (الكمية التي يتعامل بها سكان مدينة ما مع مدينة أو بلدة أخرى تتناسب طردياً مع عدد سكان المدينة الأخرى وعكسياً مع مربع المسافة بينهما)، ويظهر من ريللي كيف يتضائل نفوذ المدينة بالبعد عنها، بحيث يمكن رسم خطوط تباعد متساوية (بطريقة خطوط التساوي) والتي توضح كيف يتقلص نفوذ المدينة تدريجياً بالبعد عنها وبخاصة عند ظهور مدينة أخرى تقاربها في الحجم. (إسماعيل، 1982م، ص235).

وسنقوم بتطبيق هذا القانون على مدينة الخليل ومدينة بيت لحم وأريحا والقرى المحيطة والمتاخمة لحدود هذا الإقليم، وعلى سبيل المثال في الشكل رقم (25) ما هي جملة المتعاملين مع (ب) من سكان (ج) وما هي جملة المتعاملين مع (أ) من سكان (ج) وبما أن بلدة بيت كاحل تقع في نقطة متوسطة بين مدينة الخليل (أ) ومدينة بيت لحم (ب) حيث تبعد عن مدينة الخليل 3 كم فقط وتبعد عن بيت لحم 25 كم، وبالنظر إلى بلدة بيت كاحل فهي أصغر من المدينتين (الخليل وبيت لحم) من حيث عدد السكان لذلك فإنها عرضة لنفوذهما معاً.

أنظر إلى الشكل رقم (25) مثلاً على مستويات التفاعل بين المراكز.

شكل رقم (25) مستويات التفاعل بين المراكز العمرانية



وعند قيامنا بإدخال القيم أو الأعداد الموجودة في الشكل السابق رقم (25) حسب قانون (ريلبي) حيث أن :-

$$\frac{\text{سكان ب (المسافة بين ج ب)}^2}{\text{سكان أ (المسافة بين ج أ)}} = \frac{\text{جملة المتعاملين مع ب من سكان ج}}{\text{جملة المتعاملين مع أ من سكان ج}}$$

وبعد تطبيق القانون السابق وإدخال الأرقام المعطاة في الشكل السابق أيضا رقم (25) فقد حصلنا على الرقم (12.76)، ومعنى ذلك أنه في مقابل كل وحدة نقدية واحدة يشتريها سكان بيت كاحل من مدينة بيت لحم، فإنهم ينفقون 12.76 وحدة نقدية للشراء من مدينة الخليل. وهكذا نستطيع أن نبنى الجدول التالي رقم (17) مبيّن فيه مستوى التفاعل بين كل من القرى التالية ومدينة الخليل وبيت لحم وأريحا.

جدول رقم (17) مستوى التفاعل بين كل من القرى التالية ومدينة الخليل وبيت لحم وأريحا

المدينة/القرية	عدد السكان عام 1997م	البعد عن مدينة الخليل/كم	البعد عن مدينة بيت لحم/كم	البعد عن مدينة أريحا/كم	مستوى التفاعل مع الخليل	مستوى التفاعل مع بيت لحم
مدينة الخليل	119401					
بيت كاجل	4214	3	25	57	12.76	1
حاحول	15682	5	22	63	3.56	1
تفوح	7158	5	31	75	7.07	1
بني نعيم	13582	6	32	76	2.9	1
دورا	15503	7	33	77	4.09	1
بيت أمر	9106	13	13	57	1	0.12
بيت أولا	6815	15	41	85	1.37	1
ترقوميا	10567	15	41	85	1.37	1
خاراس	5123	17	43	87	1.18	1
صوريف	9667	18	44	88	1.10	1
السموع	12912	18	44	88	1.10	1
بيت عوا	6003	22	48	92	1	0.87
الظاهرية	20548	33	59	103	1	0.59
دير العسل التحتا	439	33	59	103	1	0.59
خربة الرهوة وعرب الفريجات	342	33	59	103	1	0.59

ومن خلال النظر إلى الجدول السابق رقم (17) فقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة التفاعل وقوة العلاقات الإقتصادية بين جميع القرى ومدينة الخليل مقارنة مع مدينة بيت لحم هي أكبر بكثير عما هو الحال مع مدينة بيت لحم ولعل ذلك يعود إلى ما يلي:-

- 1- ارتفاع عدد سكان مدينة الخليل عنه في مدينة بيت لحم.
 - 2- المسافة الأصغر ما بين معظم هذه القرى ومدينة الخليل وذلك مع مقارنة هذه المسافة بين هذه القرى نفسها مع مدينة بيت لحم.
- ولو أخذنا على سبيل المثال قرية بيت أمر والتي تبعد عن مدينة الخليل نفس المسافة التي تبعد عنها عن مدينة بيت لحم وهي 13 كم، إلا أن درجة التفاعل لها مع مدينة الخليل أكبر وأقوى من تفاعلها مع مدينة بيت لحم حيث بلغت حوالي 0.12 في حين بلغت مع مدينة بيت لحم

الخليل حوالي (1.0) وذلك نظرا لارتفاع عدد السكان لمدينة الخليل قياسا ومقارنة مع عدد سكان مدينة بيت لحم.

وكذلك الحال بالنسبة إلى جميع ومعظم القرى المحيطة لمدينة الخليل مقارنة مع مدينة بيت لحم وهذا يبرز درجة التفاعل وقوة العلاقات الاقتصادية القوية مع مدينة الخليل ولعل ذلك يعود إلى قرب المسافة لمدينة الخليل عنها إلى مدينة بيت لحم إضافة إلى ارتفاع عدد السكان في مدينة الخليل كما ذكرنا سابقا.

الخاتمة

نستنتج من هذه الدراسة أن درجة التفاعل وقوة العلاقات الاقتصادية بين غالبية القرى والبلدات المحيطة بمدينة الخليل هي الأقوى في علاقاتها مقارنة مع مدينتي بيت لحم وأريحا، وذلك يعود إلى قرب المسافة بين هذه القرى وربطها بمدينة الخليل. هذا إضافة إلى أن عدد سكان مدينة الخليل هو الأكبر من عدد سكان مدينتي بيت لحم وأريحا.

كل ذلك يكسب مدينة الخليل جاذبية وحيوية لسكان القرى المحيطة بها وذلك بقصد التسوق وشراء السلع والبضائع التجارية لوجود المؤسسات والمراكز التعليمية في المدينة نفسها. وأخيرا نستطيع القول أن نفوذ مدينة الخليل يجب أن يكون قويا جدا مع جميع القرى المجاورة لها وأن سكان هذه القرى يفترض أن يذهبوا إلى مدينة الخليل للتسوق وشراء حاجاتهم بدلا عن الذهاب إلى بيت لحم وأريحا الأبعد.

ولقرب المسافة أهمية كبيرة في توفير الخدمات المتاحة والمتوفرة وكذلك السلع والبضائع إضافة إلى انخفاض تكاليف النقل من مدينة الخليل إلى هذه القرى مقارنة مع تكاليف النقل إلى بيت لحم وأريحا أو غيرها من المدن الأبعد في المسافة عن مدينة الخليل.

وهذه النتائج يمكن أن تكون قابلة للتطبيق العملي لو أزيلت الحدود السياسية بين إسرائيل والضفة الغربية الأمر الذي يتيح وجود سوق تجاري مفتوح بين الجانبين وخاصة إذا رافق ذلك التحسن في وسائل النقل والمواصلات والشوارع الجيدة التي تربط بين هذه القرى ومدينة الخليل. وعلى هذا الأساس تعتبر مدينة الخليل منطقة جذب لأقطابها المجاورة نظرا لإنخفاض تكاليف النقل وتوفير الوقت والزمن بسبب المسافة الأقرب إلى المدينة قياسا مع المدن الأخرى، وهذا أمر طبيعي لارتباط هذه القرى والبلدات بمدينة الخليل والتابعة إلى منطقة نفوذها الوجداني في الحركة والنفوذ.

الفصل السادس

- 6 - 1 - الواقع العمراني في مدينة الخليل والعوامل المؤثرة فيه
مقدمة
- 6 - 2 - خلفية تاريخية (مراحل النمو العمراني للمدينة وتوسعها)
- 6 - 3 - خلفية جغرافية (الموقع والموضع لمدينة الخليل).
- 6 - 4 - نمط البناء العمراني القديم في مدينة الخليل.
- 6 - 5 - أشكال النمو العمراني في المدينة.
- 6 - 6 - أثر المواصلات على النمو العمراني في مدينة الخليل.
- 6 - 7 - التركيب الداخلي لتوزيع العمران في المدينة (استخدامات الأرض).
- 6 - 8 - أثر الإنسان على الواقع العمراني في المدينة.
- 6 - 9 - أثر الاستيطان على الامتداد العمراني في المدينة.
- 6 - 10 - المستقبل العمراني لمدينة الخليل.

6 - 1 - الواقع العمراني في مدينة الخليل والعوامل المؤثرة فيه

مقدمة

إن جغرافية العمران أو السكن هي فرع من فروع الجغرافية الاجتماعية وتدرس جغرافية السكن موضوعين هما:-

1- السكن الريفي.

2- السكن الحضري أو المدني، وهو موضوع الدراسة لمدينة الخليل، واليوم حيث

تسعى جغرافية المدن إلى تحديد إقليم المدينة بعد دراسة تحليلية لنشأة المسكن وشكلها ومحتوياتها ووظائفها وسكانها ويتم ذلك بالملاحظة والتسجيل والرسم والشم والسمع كما يقول (سميلز). (وهيبة، 1972م، ص12).

ولا زالت مدينة الخليل كغيرها من المدن الفلسطينية تواجه الكثير من المعاناة نحو العديد من المشكلات العمرانية الناتجة عن النمو العشوائي والتخطيط المرتجل سابقاً وسياسة الاحتلال الإسرائيلية التعسفية ضد السكان والمسكن في المدينة، وهذا الوضع يتطلب على الدوام الدور الفعال لإدارة البلديات والمؤسسات التخطيطية المستقبلية للتوسع العمراني في المدينة وذلك على أسس علمية ومدروسة تلائم التوقعات الحقيقية لمستقبل المدينة.

6 - 2 - خلفية تاريخية (مراحل النمو العمراني للمدينة وتوسعها).

ارتبط تأسيس ونشأة المدينة بنزول العرب الكنعانيين في هذه المنطقة والمعروفة حتى الآن (بتل الرميدة) في حدود عام 5500 قبل الميلاد، وهم الذين أطلقوا عليها اسم (كريات أربع) الاسم الكنعاني نسبة إلى بانيتها (أربع) بمعنى أربعة العربي الكنعاني وهو أبو عناق أعظم العناقين⁽¹⁾ حيث كانوا يوصفون بالجبابرة وقد خاف اليهود منهم قبل أن يحاربوهم. وهو الذي أطلقه اليهود على اسم أول مغتصبة لهم بنيت على أرض الخليل وهي مغتصبة كريات أربع إلى الشرق من المسجد الإبراهيمي الشريف في البلدة القديمة.

ومما يشير إلى نشأة المدينة هو الحفريات التي عثر عليها في مشهد الأربعين (تل الرميدة) والتي أسفرت عن اكتشاف العديد من الأرضيات المرصوفة والأواني الفخارية والطينية والجيرية والتي تعود إلى فترة ما قبل العصر البرونزي الأول في فلسطين (3100-2900 ق.م) حيث كانت مدينة الخليل آنذاك تابعة لحكم الأدوميين (العماليق).

(1) عناق اسم كنعاني عربي معناه عنق، والعناقون هم القبيلة التي كانت منازلهم ممتدة على الجبال ما بين الخليل والقدس

إلا أن شهرة المدينة تعمقت بنزول سيدنا إبراهيم الخليل وذريته فيها في حدود عام (1805 ق.م) وبقيت بيد الأدوميين (العماليق) والعبرانيين (داود وسليمان) عليهم السلام. من جهة أخرى تمكن الأدوميون من السيطرة عليها واتخاذها عاصمة لهم حتى قدوم الأنباط في القرن الرابع قبل الميلاد، إلى أن تمكن هيرودوس من ضمها إلى ولايته الرومانية في فلسطين حيث كانت ضمن إقليم فلسطين الثالثة حسب التقسيم الإداري البيزنطي. (جبارة وفلاح، 1987م، ص43)

وهناك من يقول بأن تاريخ المدينة يرجع إلى 4700 سنة أي أنها أنشأت في حوالي (2700-3500 ق.م).

أما السور الضخم حول المدينة تفيد بعض الروايات أن سيدنا سليمان عليه السلام هو الذي أمر الجن ببناؤه حول المدينة في حين تروي بعض الروايات الأخرى أن الذي بناه هو هيرودوس أو القديسة هيلانة والدة الإمبراطور الروماني قسطنطين وهو الذي ظهر المسيح عليه السلام في عصره. (أبو السعود، 1933م، ص145).

كما تعرضت المدينة للعديد من الغزوات منذ دخول يوشع بن نون بالذات وتدميره لمدينة الخليل وكذلك زمن الفرس عام 614 ق.م والصليبيين في القرنين الحادي والثاني عشر، إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي في أعقاب انتصاره على الصليبيين في معركة حطين عام 1187م وهو الذي أعاد بناء المدينة في محيط المسجد الإبراهيمي الشريف.

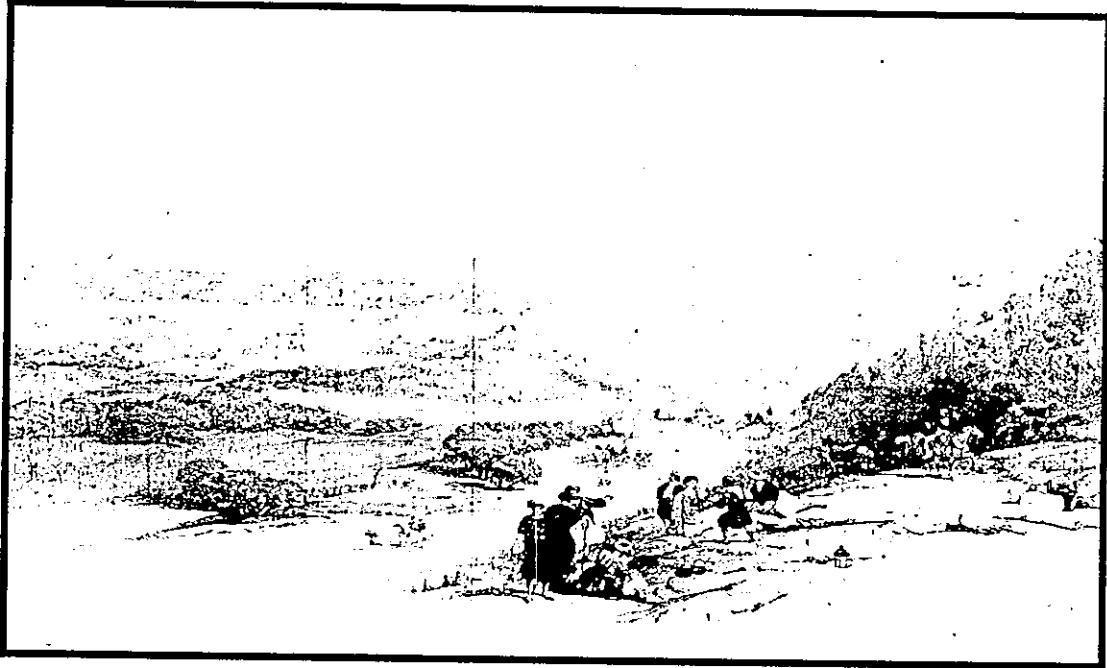
حيث لم يبق من العمارة الإسلامية للعهد الأموي والعباسي زمن الصليبيين إلى ما هو موجود في المسجد الإبراهيمي حيث توجد القباب فوق أضرحة الأنبياء فقط. هذا وقد امتازت العمارة في العهد الأيوبي بكونها دفاعية بقلّة عدد المداخل لإحكام السيطرة على المباني قليلة المساحة، بحيث يتكون المسكن من إيوان أو فناء يتوسطه ومن حوله الغرف المختلفة وأحياناً يكون مسقوفاً بقبة، هذا مع استخدام الأقواس على اختلاف أنواعها في الواجهات الحجرية الداخلية والخارجية.

أما في العهد المملوكي وبعد هزيمة المغول أقيمت العديد من المباني العامة في المدينة كمحطات لخدمة المجاورين والزائرين للمسجد الإبراهيمي الشريف، وبنيت المدارس والبيمارستانات والتكايا والوكالات والخانات وغير ذلك.

وأما بالنسبة إلى طراز العمران الإسلامي حيث يتمثل الانفتاح للداخل حول الصحن (الحوش) واستخدامها المداخل المنكسرة واحتواء الطابق الأرضي على المداخل وغرف الخدمة والقاعة مع احتواء الطوابق العلوية على غرف النوم والمرافق الأخرى.

وإستخدم التدرج في الفراغات من الغرف إلى القاعات إلى الفناء، وقد ساعد المدخل على تأكيد الانتقال من الفراغ الخارجي إلى الشارع إلى الفراغ الداخلي للمسكن. أما في العهد العثماني حيث كان الطابع العام المملوكي هو السائد مع بعض التغييرات والتي تأثرت بوضع المدينة الاقتصادي والاجتماعي. (السيد، علي أحمد، الخليل والحرم الإبراهيمي عصر الحروب الصليبية، 1998م، ص 26) أنظر إلى الشكل رقم (26).

شكل رقم (26) منظر عام لمدينة الخليل، 1839م



المصدر: منشورات مركز البحث العلمي، رابطة الجامعيين، كوكالي نبيل، البلدة القديمة في مدينة الخليل، دراسة ميدانية لواقعها، 1986م.

6-3- خلفية جغرافية (الموقع والموضع لمدينة الخليل)

نقصد بالموضع **Site** البقعة التي تقوم فوقها المدينة، وبذلك فإن الموضع يمثل جزء محدودا من الموقع **Situation** والذي يبرز شبكة العلاقات الخارجية للمدينة. وتتضمن عناصر الموضع دراسة كل من :

- 1- السطح من حيث المناسبات والانحدارات والميول المناسبة للعمران.
- 2- التركيب الجيولوجي لموضع المدينة وأهميته للعمران أيضا.
- 3- بعض عناصر المناخ وخاصة فيما يتعلق باتجاهات الرياح والحرارة وغيرها.
- 4- موارد مياه الشرب وغيرها.

(إسماعيل، 1982م ص255) وهذا ما ينطبق على مدينة الخليل

إن مدينة الخليل منذ نشأتها الأولى قد استقرت في وسط الهضبة المموجة أو السرج الممتد في اتجاهات مختلفة حيث كان العامل الطبيعي ذو الانحدارات اللطيفة والتي تتراوح مناسبتها ما بين 800 - 1020 متر تقريبا فوق سطح البحر له أثر كبير في النمو والامتداد العمراني في المدينة حيث سهل على السكان الوصول إلى أراضيهم ومساكنهم وسهولة استغلال المنطقة للبناء والإنشاء وشق الطرق بين أحياء المدينة، وحتى الآن وخاصة مع تطور الآلات الحديثة كالبواقر وغيرها.

وأما بالنسبة إلى صلابة الصخور في المنطقة فإن معظمها هو من الصخور الرسوبية والليينة والتي يمكن معالجتها والسيطرة عليها وإخضاعها لحاجة البناء والعمران فوقها مع تحملها لضغط المباني أيضا. ويضاف إلى ذلك أن اتجاهات الرياح على المدينة قد أثرت بشكل ملحوظ على فتحات المنازل ومنافذها حيث يتضح أن أبواب المنازل على الأغلب تتجه نحو الجهات الجنوبية وأما منافذها فهي دائما تتجه نحو الجهات الغربية والشمالية حيث اتجاه الرياح وخاصة للحاجة إلى التهوية وبالذات في موسم الصيف على وجه الخصوص.

وأما العامل الأخير وهو مورد المياه حيث نشأت النواة المركزية للمدينة حول الحرم الإبراهيمي الشريف حيث توفرت العديد من الينابيع والعيون القريبة من المنطقة والتي يقع منها في وسط وأحياء المدينة حاليا.

6-4- نمط البناء العمراني القديم في مدينة الخليل

إن جميع مباني البلدة القديمة غير هيكلية حيث استخدمت الجدران الداخلية والخارجية العريضة كجدران حاملة، والتي تنتهي بالأساسات في الأسفل حيث تتركز عليها جدران الطوابق العليا و عقود المبنى ذات الأقواس المتضاربة والبرميلية والقباب والتي تتركز على أكتاف (ركب) في الأركان وداخل الجدران، وصممت كذلك الفتحات، أما الأقواس فهي رومانية أو فارسية أو ثلثية أو فتحات مستقيمة أو بأسلوب جمع بين هاتين الطريقتين. ومن خلال جولة ميدانية للأحياء السكنية حيث تميزت البلدة القديمة ببناء حجري يصل إلى أربعة طوابق مع التحام للبيوت وفي بعض الأحيان نلاحظ أن سقف البيت ساحة لبيت آخر، أو أن الاتصال بين البيوت عبر ممرات داخلية أو درج في الصخر لهذا الغرض.

وننتقل بالحديث إلى الماضي إلى أهم العصور الحضارية المميزة لمدينة الخليل من حيث المظاهر العمرانية خلال فترة الحروب الصليبية (1099-1187) رغم قلة المصادر إذ يصفها الأدرسي بأنها (قرية متمدنة) (الأدرسي، 1164م، ص364).

بينما يذكر أحد الرحالة اليهود أن مدينة الخليل في تلك الفترة كانت تتألف من جزأين أحدهما قديم قد عمه الخراب والآخر مشيد في قلب وادي الخليل وأعلى التل حول الحرم الإبراهيمي. (السيد، 1187، ص364).

وأخيرا يصور لنا أحد الرحالة أن عمران المدينة يشمل على مساحة كبيرة والعديد من المباني والتي دخل الرخام الأبيض كعنصر أساسي في البناء، والمدينة تقع وسط جبال خصيبة وينابيع صغيرة، كما أن جوها معتدل للغاية وهي من أجمل الأماكن، (الحموي 1975م، ص387).

ولعل هذا الازدحام والتطور كان يرتبط بعدة عوامل أهمها :

- 1- التركيب السكاني في بلاد الخليل وذلك عندما قام صلاح الدين باستدعاء لعديد من الجند والمتطوعين إلى فلسطين للاشتراك في جولة جديدة من الجهاد بعد انتزاعها من أيدي الصليبيين عام 1187م / 583هـ. (المقريزي، 1936، ص97) هذا بالإضافة إلى أن العديد من عامة المسلمين انتقلوا إلى المدينة للإقامة فيها أو للزيارة.
- 2- اقتضت الخطط الحربية في الجانبين الإسلامي والصليبي على ضرورة تخريب بعض المدن وخير مثال على ذلك ما قام به (ريتشارد) قلب الأسد بتهديم قلعة الداروم وما قام به صلاح الدين بتخريب مدن عسقلان واللد والرملة والنطرون 1191م أثناء تصديه لجيوش الحملة الصليبية الثالثة.

إلا أنه لم يتعرض بالتخريب لمدينة الخليل لإدراكه على أنها محمية طبيعية وكانت تشكل المركز العمراني الرئيسي في جنوب فلسطين الذي يلجأ إليه المسلمون.

3- الأهمية الدينية بسبب وجود الحرم الإبراهيمي الشريف مما يدفع العديد من السكان إلى الزيادة والتواجد في المنطقة.

4- الأهمية التجارية والتي كانت تشكل مركز تجاري هام ومحطة أساسية على طرق التجارة.

هذا وقد حظيت العمارة الإسلامية بالتطور والازدهار في المدينة منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي / السابع الهجري، حيث يعد ذلك أمراً طبيعياً استجابة للتطور المستمر للعمارة في المدينة ورغبة في طمس معالم العصر الصليبي الذي اجتاحت أجزاء متفرقة من المدينة مثل حارات : الحرم، القلعة، الطواشي، الفتحة، الدارية، حيث كانت هذه الحارات غربي الحرم الإبراهيمي وفيها أسواق البلدة ومنافعها (العلمي، 1973، ص 425).

ومن الثابت علمياً أن مبنى الحرم الإبراهيمي أقيم على النظام الهيروودي وليس على النظام اليهودي نسبة إلى الملك الروماني هيروودوس الكبير⁽¹⁾ والمؤلف من مغارة المكفيلة والأسوار الأربعة العلوية وهي تحت تقويتها بثمان وأربعين دعامة من كتل صخرية ضخمة (Grimaldi A.B.Cenotaphs of the Hebrew patriarchs p. 146)

(1) حتى وقت قريب لم يكن من المتيقن أن بناء المسجد قد تم على عهد (هيروودوس) الكبير "القرن الأول ق.م" إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت صحة ذلك، وأكدته بناءً على قياسات دقيقة قائمة على الفحص والتحليل، وقد قام بهذه الدراسة (زئيف يارين) رئيس قسم الآثار بالقدس وكان يقوم فريق عمل لهذا الغرض:- راجع Yarin.Z.The under ground Cave of Machpela. Israil Anvurres.20-21 Jerusalem.1986.pp52-63

6-5- أشكال النمو العمراني في المدينة

تتكون النواة في مدينة الخليل من كتلة موحدة ومتلاحمة، كما وأنها تمتاز بنمط غير متجانس **Heterogeneous** والقائم خلال فترات زمنية مختلفة ومتعاقبة حتى الوقت الحالي. هذه المباني الكثيفة والمبنية من الحجر الرسوبي والغير متساوية من حيث الحجم مع وجود أزقة ضيقة ومتعرجة بها على شكل طرق داخلية تؤدي وظيفتها المطلوبة آنذاك.

أما بالنسبة إلى البيوت فهي متراسة ومزدحمة لدرجة أننا نستطيع أحيانا أن نمر من سقف بيت إلى آخر، هذا وقد بلغت درجة الازدحام في البلدة القديمة في العام 1986م حوالي 2.54 شخص لكل غرفة (كوكالي، 1986، ص 43).

كما ويرى الباحث من خلال الدراسة الميدانية للبلدة القديمة ظهور حلقات من التجمعات السكانية المستقلة في بغض أقسامها القريبة منها كما هو الحال في حارة أبو سنييه وحارة الجعبري... الخ

وهذا ما أشار إليه الباحث الأمريكي (هوت) Hoyt عام 1939 والذي ابتدع (النمو الحلقي) بخصوص نمو العمران في المدينة، فقد ادعى بأن المساحة المبنية للمدينة تنمو ابتداء من آل CBD (البلدة القديمة) باتجاه الأطراف التي حولها على شكل حلقات، بحيث تشتت كل حلقة لها بوظيفة معينة، كما ويفسر بأن نمو العمران في المدينة جاء جراء تزايد عدد السكان، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية للسكان، واستقرار كل مجموعة في حلقة مستقلة داخل المدينة، وهذا ما تمتاز به مدينة الخليل على أساس التقسيم العائلي فيها حسب الحارات فهذه حارة لآل أبو سنييه وهذه حارة لآل الجعبري.. الخ.

(سخيني، 1998م، ص 171)

وهذا النمط هو الذي ينطبق على آل CBD من المدينة والتي تسمى بالخطة الدائرية الإشعاعية (Radio centric) حيث يمتد فيها النمو من المنطقة المركزية إلى الأطراف على شكل عدد من الحلقات المنتظمة حول المركز هذا مع خروج الطرق إلى الأطراف على شكل محاور أو إشعاعات حيث تشبه الطرق شكل الأذرع في نمطها على شكل النجمة.

(إسماعيل، 1982، ص 368)

ولكن من الملاحظ انتقال المنطقة الوسطى CBD من منطقة البلدة القديمة إلى منطقة باب الزاوية ولعل هذا النمط هو الذي يؤدي إلى مزيد من التركيز والازدحام مع ارتفاع في أسعار الأراضي وإيجارات المحلات التجارية فيها.

ومما ساعد على هذا الازدحام هو سيطرة اليهود على مساحات واسعة حول الحرم الإبراهيمي الشريف وعلى منطقة الحرم نفسها مما دفع بالسكان إلى التوجه بالنمو العمراني نحو الجهات الغربية والشمالية من المدينة.

حيث يرى الباحث ظهور نمط ثاني للعمران في المدينة وهو (الخطة الشريطية) حيث يمتد العمران على شكل نطاقات طولية أو على شكل أشرطة على جانبي الطرق الرئيسية وهذا ما نلاحظه في منطقة باب الزاوية حيث أصبحت المنطقة المركزية للمدينة والمنطقة الوسطى CBD والتي يتفرع منها محاور رئيسة نحو الشمال والغرب والجنوب من المدينة، والتي أهمها:

- 1- شارع الملك عبد الله - شارع عين سارة شمالا.
- 2- شارع الملك حسين - شارع وادي التفاح - شارع السلام غربا وشمالا.
- 3- شارع وادي الهرية جنوبا.
- 4- شارع بئر السبع جنوبا.

وحاليا فقد انتشر العمران في كل صوب حيث بنيت البيوت الفاخرة بالحجر الأبيض الناصع بين الكروم وعلى امتداد الطرق الرئيسية حيث يظهر بالاتجاه العام على شكل مستطيل من الشمال إلى الجنوب باستثناء التوسع العمراني نحو الجهات الشرقية كما ذكرنا سابقا، تطرأ للتطورات السياسية والاقتصادية التي واكبت سكان المدينة حيث كان لها أكبر الأثر في تبلور نمط الانتشار العمراني وتعيين المساحة المتخصصة للبناء.

حيث لم يقتصر العمران على بناء البيوت والأحياء السكنية فحسب بل تعدى ذلك إلى استعمالات ووظائف ذات علاقة عضوية مع عملية التطور العمراني في المدينة على طول المحاور الرئيسية وخاصة الوظيفية التجارية في المدينة.

وإليك الجدول التالي رقم (18) والذي يبين التطور العمراني في المدينة حسب سنوات التأسيس من العام (1948-1997).

جدول رقم (18) المباني المكتملة حسب سنة التأسيس ونوع المبنى في مدينة الخليل.

سنة التأسيس	فيلا	دار	عمارة	خيمة	براكية	منشأة	أخرى	المجموع	النسبة %
قبل عام 1948م	3	1109	381	--	5	175	1	1674	12.3
1948-1967	13	1268	454	--	4	116	1	1856	14.0
1968-1977	20	1391	746	--	5	133	--	2295	16.8

24.4	3329	2	258	6	--	988	2017	58	1987-1978
30.1	4089	9	626	56	3	813	2466	116	1997-1988
3.0	410	1	66	5	1	81	254	2	غير مبيّن
100	13653	14	1374	81	4	3463	8505	212	المجموع

المصدر: النتائج النهائية لمدينة الخليل، مرجع سابق، 2000م، ص64

6-6 أثر المواصلات على النمو العمراني في مدينة الخليل

إن الناظر لمدينة الخليل حالياً يرى أن المواصلات في المدينة تمثل القلب النابض لحركتها اليومية، كما وإن توزيع شبكة الطرق في المدينة ارتبط بتوزيع سكانها حول هذه الطرق إما بخطوط مستقيمة أو متعرجة بحيث روعي فيها طوبغرافية المنطقة وطبيعتها الجبلية في كثير من جوانبها، وهذا بدوره جعل مدينة الخليل تواجه مشكلات جمّة بالنسبة لنوعية التدفقات الحالية لحركة النقل وجعلها في دوامة من أمرها سيما في ساعات الصباح ووقت الظهيرة أثناء عودة الموظفين والطلاب إلى بيوتهم.

ومما يزيد من مشكلة الازدحام أيضاً هو كون مدينة الخليل العاصمة الإدارية للإقليم إضافة إلى أنها تشكل المركز الرئيس للنشاط التجاري والصناعي للإقليم نفسه.

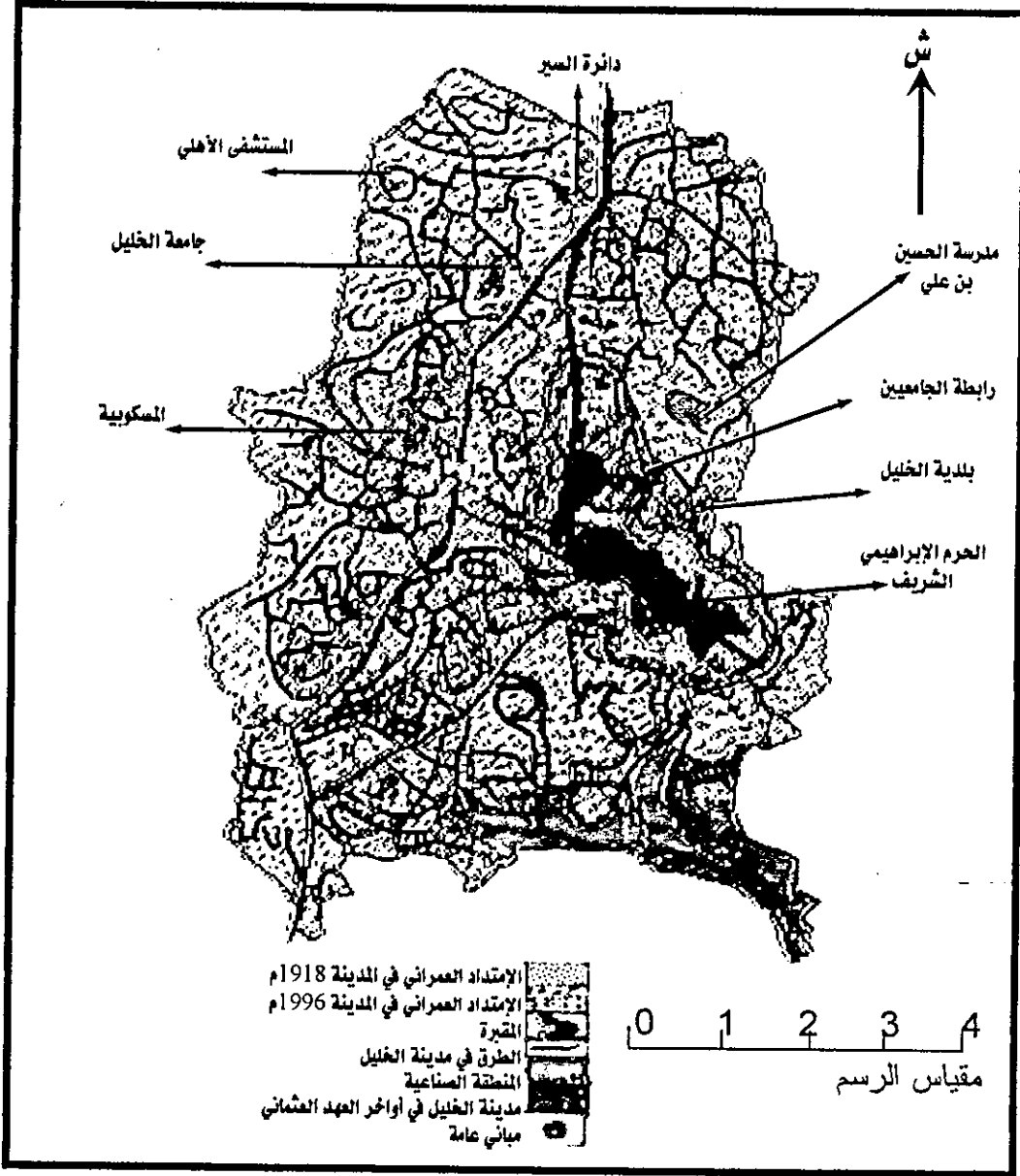
ومن المشاكل التي تواجهها حركة النقل في المدينة هو طبيعة المنطقة الجبلية مما يشكل عقبة لا تسمح لحركة النقل بتأدية واجبها بالسرعة المطلوبة. فضلا عن أن الصعود يؤثر سلباً على وسيلة النقل بزيادة المسافة الناتجة عن زيادة الزمنية لحركة النقل.

ونظراً لشدة الازدحام خاصة في البلدة القديمة وزيادة عدد السكان وضيق الشوارع وتعرجاتها حيث لا تستوعب الزيادة السكانية مما دعا إلى التوسع العمراني إلى المناطق القريبة منها. وهذا التوسع لا يتحقق إلا بإنشاء شبكة من الطرق قبل البدء في البناء، ومما يساعد على ذلك هو اتساع الشوارع وتعبيدها واستقامتها وغيرها من الخصائص التي تسهل الحركة عليها، حيث تعتبر هذه الشوارع عوامل جذب للبناء والنمو العمراني من حولها.

وخاصة حول الطرق الرئيسة للمدينة ومداخلها الرئيسية، كما وأن هذه الشوارع تعمل على رفع أسعار الأراضي من حولها كلما اقتربنا أو ابتعدنا عن هذه الشوارع نفسها، فشبكة الطرق في المدينة تلعب دوراً حيوياً في توزيع المساكن في أحيائها المختلفة. كما ويرافق توزيع

الطرق وجودتها سهولة في توزيع الخدمات اللازمة لل عمران والسكان على حد سواء.
انظر إلى الخريطة رقم (27).

خريطة رقم (27) مدينة الخليل الامتداد العمراني (1918-1996م)



المصدر: من إعداد الباحث

- 1- حيث تم الاعتماد للامتداد العمراني عام 1918م على الخريطة التي أخذت لمدينة الخليل عام 1918 عن الصورة الجوية رقم 964.
- 2- تم الاعتماد للامتداد العمراني عام 1996م في المدينة على الخريطة التي نشرت عن بلدية الخليل في نشرة بعنوان مسيرة البناء والتطوير 1994-1999م، ص 37

ويضاف إلى ذلك سيطرة قوات الاحتلال على العديد من الشوارع كشوارع الشهداء بالقرب من مبنى الدبوية والعديد من المداخل في البلدة القديمة ومنطقة السهلة مما يعمل على إعاقة حركة السكان في المدينة وتعطيل حركة العمران في تلك المناطق بسبب صعوبة التنقل والحركة من مكان إلى آخر في هذه المناطق.

حيث تنعكس هذه السياسة بالآثار السلبية على نشاط المواطنين في التجديد والبناء والتعمير وخاصة حول البور الإستيطانية من المدينة.

أما بالنسبة إلى شبكة الطرق فإن لها تأثير واضح على تطور المدينة وعلى اتجاه امتدادها ويمكن الإشارة إلى تقسيم أنواع الطرق في البلدة القديمة إلى 1- أزقة. 2- شوارع داخلية.

وهذا النوع هو الوحيد الذي أظهر تأثيره على شكل امتداد العمران حول الشوارع الرئيسية مع المدينة والقرى والبلدات المحيطة بها، وعند استقصاء وفحص الوضع منذ بدأ البناء الذي يخرج من نطاق البلدة القديمة والنواة القديمة فإنه من الملاحظ أن معظم البيوت قديماً تتركز على طول الطرق الرئيسية ومنها ما هو قائم حتى الآن والتي تخرج من النواة التقليدية على الحقول أو إلى المناطق المجاورة.

وهذه الحقيقة يعود أساسها إلى أهمية الطرق الرئيسية كعوامل جذب لسكان المدينة حيث أن شق الشوارع واستصلاحها وتحسينها يؤدي إلى سرعة النمو العمراني وتطور استعمالات الأراضي في المنطقة كل ذلك بسبب أهمية الطرق نظراً للأسباب والعوامل التالية:-

1- الطريق الرئيسية تشكل عقدة ووسيلة المرور المريحة إلى الأهداف المختلفة سواء كان داخل المدينة أو خارجها.

2- إن نقطة البداية للمواصلات العامة من المدينة إلى خارجها مرت في الطريق الرئيسية، ولذلك فإن هذا العامل أخذ بالحسبان عند اختيار قطعة الأرض للبناء عليها.

3- بما أن مدينة الخليل تعتبر منطقة زراعية منذ القدم وكذلك القرى والمناطق والبلدات المحيطة بإقليمها أيضاً مما يسمح بنقل الإنتاج الزراعي وتسويقه داخل أسواق المدينة وتصدير المواد المختلفة كمواد البناء وغيرها إلى القرى المحيطة، مما أدى إلى التطوير والإهتمام بطرق المواصلات وزيادة النمو العمراني حولها.

4- إن مد شبكة خطوط المياه والمجاري والكهرباء على جانب الطرق الرئيسية أدى إلى رفع قيمة الأراضي القريبة منها مما زاد في استصلاحها وزيادة الطلب عليها للإستعمالات المختلفة.

5- إن الطريق الرئيسي في المدينة والذي يمر بمجرى الوادي هي الطريق الأولى التي تم توسيعها وتعبيدها مما ضاعف من قيمة الأراضي على جوانب هذه الطريق. ونتيجة لهذه المسوغات والأسباب المذكورة أعلاه فقد تشكل نمط امتداد المباني والعمران في الفراغات المختلفة في المدينة نفسها بحيث ملئت الأراضي الفارغة أصلاً بواسطة البناء الإضافي على طول الطرق الرئيسية ما بين المدينة والقرى المحيطة كحلحول وتفوح وبيت كاحل ودورا وغيرها.

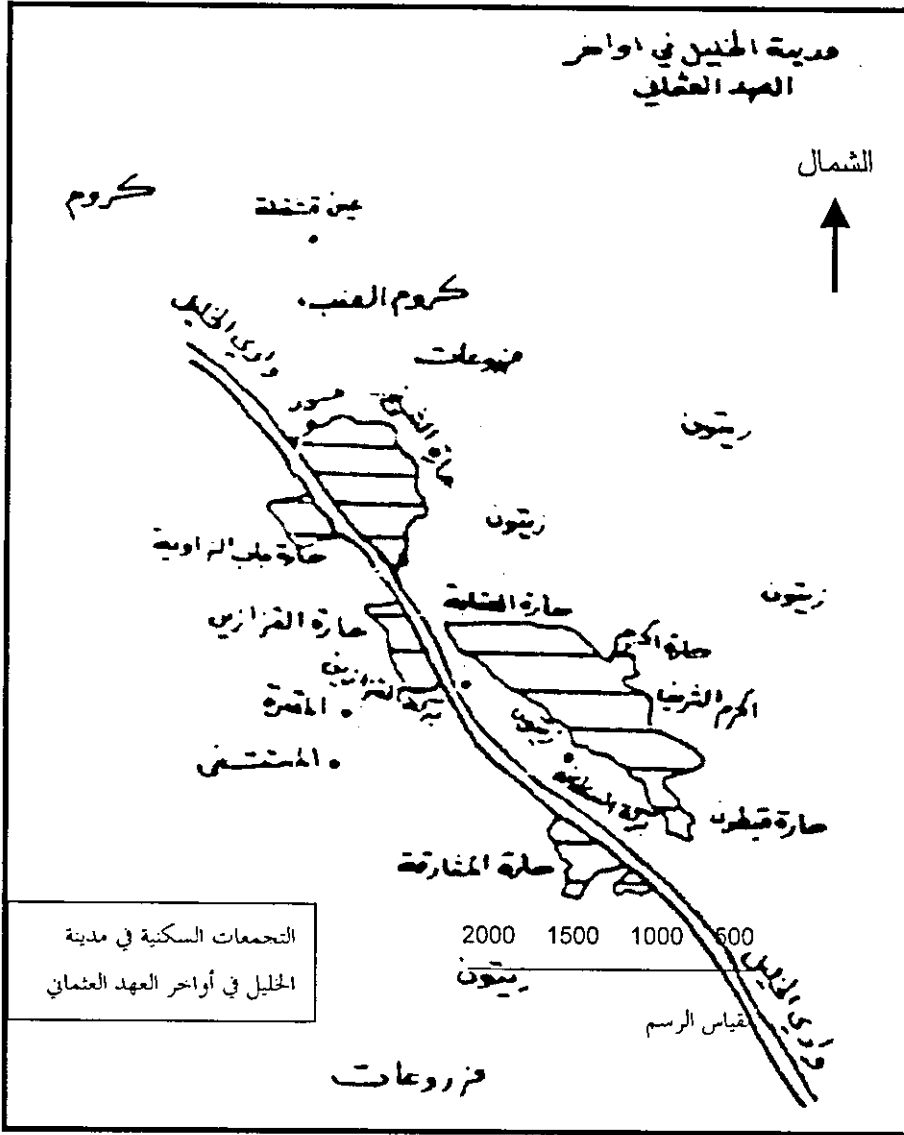
أي أن هذا يعتبر تفضيلاً إضافياً لقيمة الأراضي الموجودة على جوانب الطرق الموصلة إلى الأماكن المركزية ذات المدلول التجاري النابض بالدخول إلى قلب المدينة، حيث توجد المحلات التجارية ومراكز الخدمات المختلفة فيها فالمحصلة تظهر أن الطرق الرئيسية لها جاذبية كبرى بالنسبة لسكان المدينة الذين يسعون دائماً للاستقرار حولها وعلى جانبيها مما يؤدي إلى انتشار الحوانيت والخدمات من أجل التمتع بسهولة الوصول إليها بسبب قربها من هذه الطرق.

6-7 التركيب الداخلي لتوزيع العمران في المدينة (استخدامات الأرض)

تهدف دراسة المدينة من الداخل إلى فهم العلاقات بين أوجه النشاط والاستخدام في المدينة، ومدى تفاعل العناصر المكونة لجغرافية المدينة الداخلية، ويخدم ذلك كله في رسم صورته تشريحية للمدينة تؤدي إلى فهم مشكلاتها وأوجه القصور التي تعوق هدف الإنسان في أن تصبح بيئة مريحة للحياة والعمل فيها وعلى الرغم من أن تركيب المدينة الداخلي ما هو إلا نسيج بشري بالدرجة الأولى إلا أن هذا النسيج يختلف من مدينة إلى أخرى بتأثير عدد من العناصر الطبيعية المرتبطة بالموضع. (إسماعيل، 1982، ص 255)

وفيما يلي دراسة لتوزيع العمران في مدينة الخليل حيث بنيت البلدة القديمة للخليل في موقع التقاء بعض الأودية الفرعية والتي اتحدت وكونت وادياً رئيسياً، وعليه فقد تأثر شكل البناء في المدينة بهذه الأودية والتي فصلت بين القمم الجبلية ذات الانحدارات البسيطة. أنظر إلى الخريطة رقم (28) والتي تبين لنا موقع البناء المكثف حول وادي الخليل الرئيسي في أواخر العهد العثماني.

خريطة رقم (28) مدينة الخليل في أواخر العهد العثماني



المصدر:- الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، ص 259.

وأما حالياً فإننا نلاحظ انتشار السكان وعمرانهم في مواقع مختلفة من أنحاء المدينة حيث تلئم ظروفهم المناخية والطبيعية للمنطقة وطوبغرافيتها والأهم من ذلك هو التغيرات السكانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واكبت مدينة الخليل والقضاء عامة خلال القرن الماضي حيث كان لها أكبر الأثر في تحديد النمط والانتشار العمراني في المدينة. حيث بلغت مساحة الأراضي المبنية في مدينة الخليل في العام 1996 حوالي (14950) دونما تقريباً من المجموع العام للمحافظة ولنفس العام والتي بلغت حوالي (51130.32) حيث بلغ نصيب الفرد

الواحد حوالي (190م² تقريباً). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، 1998، ص 56).

وبناء على ما سبق فإن نسبة المساحة للأراضي المبنية في المدينة بلغت حوالي 29.2% من المجموع العام لمساحة الأراضي المبنية في المحافظة بشكل عام وبنسبة 50% من مساحة الأراضي المبنية في الضفة والقطاع.

ويرجع السبب في النمو العمراني السريع في الفترة الأخيرة إلى تحول مدينة الخليل إلى مجلس بلدي منذ عام 1976م مما أعطاهم أحقية في تخصيص مساحات كبيرة نسبياً للعمران وخاصة السكنية منها بحيث أصبح بناء مسكن جديد شرطاً أساسياً للشباب إذا أراد الإقدام على الزواج في المدينة إضافة إلى التحسن النسبي لمستوى المعيشة عند السكان ومما ساعد على ذلك هو امتلاء الفراغات ما بين شرايين المرور الرئيسية والفرعية بالمساحات المبنية بسبب الارتفاعات البسيطة المناسبة. وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (18) يمكن توضيح الزيادة السكانية لعدد المباني المكتملة حسب سنوات التأسيس (1948-1997) م، حيث ارتفعت عدد المساكن بنسبة 30.1% فيما بين العامين (1988-1997) في حين بلغت النسبة 12.3% قبل العام 1948م. فهذا دليل على التطور العمراني السريع في خلال السنوات الأخيرة تقريباً وبنسبة 18% تقريباً ويمكن أن نعزي أسباب هذا الزيادة وهذا التطور في عدد المساكن إلى الأمور التالية :

- 1- الزيادة الطبيعية وانعدام الهجرة السلبية والخارجية من المدينة.
- 2- تجزئة وتقسيم بيت الأسرة الممتدة وخاصة وسط المدينة.
- 3- رغبة البناء بكثافة منخفضة.
- 4- التمدن والرغبة في التوسع والاستقلالية في توسيع المساكن والمنشآت العامة.
- 5- الدمج والتغيرات في نظام الفئات الاجتماعية في المنطقة الواحدة بعكس ما كان عليه الحال سابقاً.
- 6- التحسن في المستوى المعيشي والرغبة في الاستقلالية والبيت المستقل.
- 7- العادات والتقاليد التي لا تشجع على نظام العمارات العالية المشتركة بين العائلات المختلفة.
- 8- التغيرات في التقسيم الوظيفي لاستعمالات الأرض ولغير السكن، وذلك بموجب قوانين تحدها البلدية في التخصص الوظيفي في استعمالات الأرض.
- 9- ارتفاع أسعار الأراضي وضيقها وسط المدينة.

10- رغبة التجار وأصحاب المنشآت المقامة متاجرهم ومنشآتهم خارج وسط المدينة لسهولة الوصول إليها بسبب الاغلاقات المتكررة من قبل اليهود والازدحام الشديد وخاصة وسط المدينة.

وأخيراً يمكن الإشارة إلى عدد المباني في المدينة 1997م حسب مادة البناء للجدران الخارجية للتعبير عن مدى التطور العمراني للمباني حيث يوضح الجدول رقم (19) المباني المكتملة حسب عدد الوحدات السكنية في المبني ومادة البناء للجدران الخارجية.

الجدول رقم (19) المباني المكتملة حسب عدد الوحدات السكنية في المبني ومادة البناء للجدران الخارجية في مدينة الخليل، 1997م

عدد الوحدات / مادة البناء	حجر نظيف	حجر وأسمنت	أسمنت مسلح	طوب أسمنتي	لبن طيني	حجر قديم	أخرى	غير مبين	المجموع
0	668	117	193	48		179	207	3	1420
1	2937	449	962	280	5	1552	14	11	6217
2	1826	379	137	35	12	696	--	12	3096
3	932	156	54	10	1	311	---	3	1466
4	595	77	18	3	--	123	--	3	819
5	215	27	6	--	--	52	--	1	301
6	154	14	1	1	--	21	--	--	191
7	47	1	1	--	--	14	--	--	63
+8	68	1	--	--	--	11	--	--	80
المجموع	7452	1221	1372	377	18	2959	221	33	13653
النسبة %	54.6	8.9	10.0	2.8	0.1	21.7	1.6	0.3	--

المصدر: النتائج النهائية لمدينة الخليل/ 2000م/ مرجع سابق، ص95.

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن غالبية الوحدات السكنية حالياً (حسب إحصاءات عام 1997م للجهاز المركزي الفلسطيني) مبنية من الحجر النظيف والبالغ عددها حوالي (7452) مسكن وذلك بنسبة 54.6% من المجموع العام وهو (13653) مسكن في المدينة.

أما المساكن المبنية من الحجر الأسمنتي (الطوب أو اللين) فقد بلغ عددها حوالي (1221) مسكن وبنسبة 8.9% ومقارنة مع المساكن المبنية من الحجارة القديمة فقد بلغ عددها حوالي (2959) مسكن بنسبة 21.7% من المجموع العام.

فالنتيجة والمحصلة هو أن معظم البناء القائم حالياً هو من النوع الأول من الحجارة النظيفة وبنسبة 54.6% أي أن أكثر من النصف وهذا دليل على أن نمط البناء في المدينة هو من النوع الحديث مقارنة مع النمط القديم والمبني من الحجر القديم وبنسبة 21.7% تقريباً. وهذا يشير إلى تحسن المستوى الاقتصادي وسرعة النمو العمراني في المدينة.

وأخيراً فإن ما أظهرته نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997م من حيث توفر الخدمات العامة حيث ظهر أن معدل عدد المساكن المتوفرة لها الخدمات (المياه والكهرباء، الصرف الصحي).

حيث بلغ عددها (13929) مسكن وبنسبة 77.2% من المجموع العام والبالغ (18035) مسكن في المدينة. أما فيما يخص الحمامات العامة فهي غير متوفرة في المدينة أصلاً مع وجود أعداد قليلة من المراحيض العامة، وهذا بالإضافة إلى حمامات المساجد وبعض المؤسسات العامة أحياناً إلا أن النسب السابقة ليست إلا بمثابة مؤشراً أولياً وله دلالة كبيرة على تحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية في المدينة بعمرانها الحديث، (النتائج النهائية لمدينة الخليل، 2000م، ص 83/81)

6-8- أثر الإنسان على الواقع العمراني في المدينة

يعتبر الإنسان هو المحور الأساسي والذي أثر بشكل إيجابي على الامتداد العمراني في المدينة حيث ازدادت المساحة العمرانية في المدينة منذ تأسيس المجلس البلدي 1976م وقيامه بتوسيع المخطط الهيكلي للمدينة على فترات متعاقبة وهذا يعني السماح للسكان بالبناء ومنحهم التراخيص اللازمة لذلك حيث صاحب ذلك تقديم الخدمات اللازمة من كهرباء ومياه وصرف صحي وشق للشوارع وتعبيدها حيث كان لهذه الشوارع أثر كبير في ربط المنطقة الوسطى (C.B.D) مع الهوامش البعيدة (Outer-city) حيث شكلت هذه العوامل عامل جذب حول النواة بسبب تجمع الخدمات وانتشارها حول الطرق الرئيسية هذا مع وجود عامل طرد من قلب المدينة إلى أطرافها بسبب الازدحام والضغط على الخدمات وارتفاع أسعار الأراضي وغيرها.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى النمو السريع للعمران في المدينة هو ارتفاع عدد أفراد الأسرة مما دفع بأبناء الأسرة الكبيرة بعد الزواج بالانفصال عن البيت الأم نظراً لارتفاع مستوى المعيشة وتحسن مستوى الدخل.

كما ويمكن القول بأن تقسيم ملكيات الأراضي بالوراثة هو أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت على الرغبة في الانفصال حيث أن عامل الملكية الفردية ترك بصماته وآثاره في رسم الشكل والامتداد العمراني في المدينة. وذلك بإقامة المباني الجديدة ذات الطراز العمراني الحديث حول الطرق والشوارع الرئيسية في المدينة.

ومما ساعد على ذلك أيضاً وخاصة منذ السبعينات وحتى الآن أن من أهم شروط الزواج هو المسكن الجديد - كما ذكر سابقاً - مما دفع بالعديد من الشباب إلى التوجه إلى أطراف المدينة حيث تتوفر أسعار الأراضي المناسبة لإنشاء مساكن جديدة. وباختصار فإن العامل الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى نمو وامتداد مدينة الخليل خاصة في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ وواضح. ومن العوامل الهامة أيضاً هو هجرة العديد من سكان البلدة القديمة والأحياء القديمة أيضاً إلى أطراف المدينة وذلك بسبب ازدياد حجم الأسرة والبالغه 5.4 نسمة (مركز البحث العلمي، الخليل، 1986م، ص 43) هذا مع زيادة الدخل أحيانا مما دفعهم بالخروج من هذه الأحياء بسبب عدم توفر المناخ الصحي الملائم وقلة الخدمات المناسبة من كهرباء ومياه وصرف صحي إضافة إلى السياسة الإسرائيلية التعسفية ضد المواطنين من أبناء البلدة القديمة لمحاولة طرد السكان وإجبارهم على تركها وهجرها.

وأخيراً لعل من الأسباب الهامة في الامتداد والتوسع العمراني هو وفرة الأيدي العاملة وخاصة من القرى والبلدان المحيطة للمدينة مع انخفاض أجورها هذا بالإضافة إلى دخول مواد البناء الحديثة مما ساعد على الانتقال المفاجئ في مادة البناء حيث العمارات والمساكن الحديثة والمشغولة على أسس علمية بإشراف مهندسين مختصين من أبناء المدينة نفسها.

6-9- أثر الاستيطان على الامتداد العمراني في مدينة الخليل

ينحصر أثر الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على مدينة الخليل منذ احتلالها عام 1967م حتى الآن حيث تمارس سياسة الجشع والرغبة في السيطرة والتوسع على حساب أراضي المواطنين من أبناء المدينة نفسها، حيث تتمثل هذه السياسة من أجل تدمير التراث القديم لمباني البلدة القديمة والحرم الإبراهيمي الشريف ولعل سياسة الهدم والاستباحة والاستيطان كانت ولا تزال من أهم الطرق المتبعة لتحقيق ذلك الهدف.

كما وتمارس سياسة الإغلاق لمعظم مداخل المدينة وفرض نظام منع التجول وإغلاق المنطقة عسكرياً أياماً وأسابيع والواقع الحالي وما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حارة أبو سنييه من قصف وتدمير للمنازل لخير شاهد على ذلك كما وتقوم سلطات الاحتلال بممارسة سياسة دب الرعب والخوف لدى المواطنين مع تفجير خزانات المياه على أسطح المنازل مما أدى إلى زعزعة المواطنين باستمرار وإلحاق الضرر بالأسطح والجدران في المنازل للسكان في المنطقة.

هذه السياسة التعسفية التي تحاول إسرائيل من خلالها طرد السكان من منازلهم وتهجيرهم وعدم منح التراخيص للعمران وخاصة حول المنطقة الشرقية من المدينة حيث توجد مستوطنة كريات أربع والتي كانت مساحتها لا تتجاوز 250 دونماً ثم ازدادت المساحة لتصل عام 1987 حوالي 4000 دونماً تقريباً، حيث يعتبر هذا الزحف الاستيطاني من حول مدينة الخليل تطبيقاً للمفهوم الإسرائيلي ما يسمى بأقطاب النمو **Growth poles**.

وهذا ما سعت إليه الحكومة الإسرائيلية في نشر وتوزيع البؤر الاستيطانية من أجل تمزيق المدينة إلى كتونات صغيرة تعيق الاتصال حتى بين المواطنين أنفسهم وذلك من أجل خدمة المستوطنين في المدينة لتحقيق مفهوم إسرائيلي آخر وهو التواصل الجغرافي الاستيطاني بين هذه البؤر (**geographical continuity**) والأقطاب داخل المدينة وذلك عن طريق إغلاق الشوارع والسيطرة عليها وشق الطرق الالتفافية كشارع 60 حول مدينة الخليل شرقاً، والذي يحيطها من أجل تطبيق الخناق ومحاصرة المواطنين من أبناء المدينة وضمّان حرية التنقل للمستوطنين بين البؤر والمستوطنات الإسرائيلية من حولها.

وأخيراً ما نوجزه باختصار من خلال ما يرمز أثناء المفاوضات الأخيرة فيما يتعلق بمدينة الخليل بالذات تحت دعاوى الأمن المزعوم من قبل الجانب الإسرائيلي وذلك بمنع استتالة البناء وارتفاعه لأهالي المدينة حيث يحظر عليهم وخاصة للسكان الذين يقطنون الأحياء التي تتواجد فيها البؤر والأحياء اليهودية في المدينة وحتى إن وجدت مثل هذه البنايات فيسيطر عليها ويستغلونها لصالحهم تحت دواعي الأمن ومهمة الدفاع من منازلهم. (دويك، 1997م، ص77)

والخلاصة هي تحقيق الأهداف الوطنية الإسرائيلية الاقتصادية والأمنية الديموغرافية والعمرائية والجغرافية، مع إمكانية التطوير والإشراف على عقدة المواصلات المجاورة لمستوطناتهم والتي تعتبر من أهم محددات اختيار مواقع المستعمرات الاستيطانية في الأجزاء

الشرقية والجنوبية من المدينة مما دفع بالامتداد العمراني لأهالي مدينة الخليل نحو أطراف المدينة إلى الجهات الشمالية والغربية من البلدة القديمة على وجه الخصوص. ولعل من أهم الأسباب هو تحقيق المطامع الإسرائيلية حسب خطة إيغال آلون أولاً (رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان) والقائل بأنه ليس من الممكن التعايش بين العرب واليهود في المناطق المأهولة وبذلك لا بد من الاستيطان المكثف والتوسع الإقليمي وخاصة في مناطق القدس والخليل وذلك بخلق وقائع جديدة من خلال إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد غور الأردن وفي ضواحي القدس وجبل الخليل وبالذات ضم جنوب جبل الخليل بالمناطق الإسرائيلية والمتمثل في مستوطنة حاجاي وربطها بمستوطنة كريات أربع شرق مدينة الخليل. (رابطة الجامعيين-الخليل، 1994م، ص34)

6 - 10 - المستقبل العمراني لمدينة الخليل

لقد نمت مدينة الخليل عمرانيا نمو سريعا في الربع الأخير من القرن الماضي إلى الأطراف والهوامش لانخفاض أسعار الأراضي فيها قياسا إلى أسعارها في آل CBD، حيث شكل زواج الشباب العامل المساعد والنشط في تعمير المناطق الهامشية في الأحياء الجديدة، كما وإن تحسن الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المدينة، قياسا إلى سنوات الستينات قبل تأسيس المجلس البلدي في المدينة 1976م. وهذا التحسن الذي قد ترك بصماته على كمية ونوعية المساكن المبنية وخصائصها الوظيفية في المدينة، مع تطور في النموذج العمراني الحديث في الشكل والتنظيم والارتفاع ومادة البناء وغير ذلك ما يميزها من الخصائص القديمة للنمط العمراني في البلدة القديمة. ويضاف إلى ذلك ما يراه الباحث من إضافات للحدائق المنزلية حول المساكن وخاصة في منطقة الأطراف الخارجية من المدينة مع ظهور الطراز الأمريكي والتعدد في الطوابق العمرانية بشكل عام في المدينة.

وهذا ما نتوقعه من تعدد للطوابق وخاصة في المناطق المزدهمة كمنطقة باب الزاوية وغيرها وذلك نظرا لزيادة الازدحام وصغر المساحة وزيادة في الوظيفة التجارية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأراضي والحاجة الملحة لاستغلال كل متر في هذه المناطق حتى يمتد هذا النمط إلى أطراف المدينة، وبالإضافة إلى التوسع الرأسي للمباني فهناك كما يرى الباحث توسعا أفقيا وامتدادا طبيعيا نحو القرى والبلدات القريبة من المدينة حيث أصبح الزحف العمراني لسكان المدينة نوعا ما يختلط بالمساكن للقرى والأرياف من حولها حيث يصعب على الزائر أحيانا

التمييز ما بين هذه وتلك من المباني كما هو الحال بالنسبة إلى حلول أولاً وكذلك بين كاحل وتفوح أيضاً وغير ذلك.

ويعزو الباحث سرعة وسهولة هذا الزحف والاختلاط إلى عدة عوامل منها :

- 1- وفرة الخدمات من حيث الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها نحو الأطراف من المدينة.
 - 2- الحاجة وزيادة أعداد السكان في المدينة.
 - 3- الاختلاط والتجانس في العلاقات ما بين السكان في المدينة والريف وقرب الجوار من بعضها.
 - 4- انخفاض أسعار الأراضي على أطراف المدينة مقارنة مع المناطق الوسطى منها.
 - 5- قرب المسافة حيث تعتبر هذه القرى عبارة عن ضواحي لمدينة الخليل.
 - 6- الرغبة للعديد من سكان المدينة وخاصة الأغنياء منهم الخروج من ضواحيهم وزحمة المدينة وتلوثها والرغبة في الحصول على الجو الصحي والهادئ للسكن والاستقرار وهذا ما هو غير موجود في أجواء المدينة وخاصة الداخلية منها.
 - 7- تحسن مستوى المعيشة عند أهل المدينة مع انخفاض مستوى الدخل عند أهل القرى والبلدات المحيطة مما يشجعهم على بيع أجزاء من أراضيهم إلى أهل المدينة وخاصة الأغنياء منهم.
- هذا الوضع وهذا الزحف العمراني ما هو إلا امتداد طبيعي في أي منطقة في العالم وذلك من أجل مواجهة الضغط والازدحام وهذا ما نراه نحو الجهات الغربية والشمالية والجنوبية من المدينة باستثناء الأجزاء الشرقية من المدينة بسبب الزحف الاستيطاني عليها.
- وهذا الزحف المتوجه نحو الأجزاء السابقة الذكر ما يتطلب من المسؤولين وأصحاب القرار الانتباه نحو التخطيط السليم لمواقع المباني في هذه المناطق وان يكون الاهتمام بمنح التراخيص لها على سلم الأولويات حيث يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تخصيص مناطق لبناء مدارس ورياض أطفال وعيادات صحية مع الأخذ بالحسبان توسيع الطرق وتعبيدها وغيرها من الخدمات بما يلائم في المستقبل الزيادة السكانية لكل منطقة من هذه المناطق الحديثة النمو.

الفصل السابع

استخدامات الأراضي في مدينة الخليل

مقدمة

7-1 حركة النقل والتنقل في المدينة

7-1-1 التطور التاريخي لحركة النقل والمواصلات في المدينة

7-1-2 الوضع القائم لشبكة الطرق والشوارع في المدينة وتحليلها

7-1-3 السياسة الاستيطانية وأثارها على حركة النقل في مدينة الخليل

7-1-4 أبعاد مشكلة المواصلات في مدينة الخليل ومظاهرها

7-1-5 مقترحات لحل مشكلة المواصلات في المدينة

7-2 أنواع الاستخدامات الأرضية في مدينة الخليل

7-2-1 استعمالات الأرض في أل CBD في مدينة الخليل

7-2-2 أنماط استخدام الأرض في أل CBD في مدينة الخليل

الفصل السابع

استخدامات الأراضي في مدينة الخليل

1-7 حركة النقل والتنقل في مدينة الخليل

مقدمة

يلعب قطاع النقل والمواصلات دوراً مهماً في حياة الشعوب، لأنه يمثل الشريان الذي يعيد إلى المدينة الحياة والحيوية النابضة لسكانها، الأمر الذي ينعكس أثره على امتداد التقدم والحقا بركب الحضارة مما يجعل الاهتمام بهذا الميدان في غاية الأهمية وأمس الحاجة إليه، وإذا كان المسكن من أهم مباني المدينة فالشارع كذلك هو من أهم الأماكن الخالية (غير المبنية) أيضاً، حيث تكشف شبكة المواصلات وبشكل واضح عن الخطة وصفات الموضع السطحية والمناخية وتطور المدينة اقتصادياً وسياسياً ودينياً.

لذلك يعتبر النقل حالياً من أهم المحاور الرئيسة في جميع مشاريع الخطط التنموية الاقتصادية والبشرية، هذا من ناحية ومن الناحية الثانية فإن المواصلات تعتبر من الركائز والدعائم الأساسية على اختلافها لوحدة الإقليم وترابط أجزائه وتقارب سكانه وتوثيق الصلات مع الآخرين أيضاً. (أبو عيانة، 1976م، ص5).

وأما بالنسبة إلى تأثير المواصلات على العمران في المدينة فهي مشكلة تواجه الجهات المسؤولة في المدينة وخاصة تعديل مورفولوجية النواة القديمة فيها، حيث ترجع الصعوبة في الرغبة في المحافظة على المظهر القديم ومسيرة الجديد في آن واحد لما هو موجود في البلدة القديمة من أبنية أثرية ومساجد والعديد من الأضرحة للأنبياء والصالحين وغيرهم.

وأما بالنسبة إلى أهمية المواصلات بشكل عام في المدينة حيث تظهر مع تكريس المباني وقلة المساحات الفضاء وصعوبة الحركة في الشوارع الضيقة والملتوية والمحاظرة بالمباني غير الصحية، لذلك يكتفي المخططون كما هو الحال في البلدة القديمة بالترقيع والترميم كلما سنحت لهم الفرصة نظراً لتحديات المستوطنين ومضايقتهم بحيث تكون النتيجة أن تتغير مورفولوجية النواة وخطوطها القديمة بما يكفي لحل مشاكل النقل وتحسين للأحوال الصحية دون أن تنقطع الصلة بالماضي.

لذلك يرى الباحث أن التزايد في حركة المرور داخل مدينة الخليل من المشكلات التي تواجهها وتظهر بشكل واضح في وسطها حيث تنتهي إليها طرق النقل الرئيسة من القرى والبلدات المحيطة بها، كما وتتعدد مظاهر هذه المشكلة في التزام داخل شوارع

المدينة وما يحدثه ذلك من ضوضاء وصعوبة الحركة والتنقل والتلوث وغير ذلك، وخاصة أثناء ساعات الصباح ووقت الظهيرة أثناء عودة الطلبة من المدارس إلى بيوتهم، مما يسترعي الانتباه لوضع حلول مناسبة لحل مشاكل المواصلات في المدينة.

7-1-1 التطور التاريخي لحركة النقل والمواصلات في المدينة.

من أقدم الوسائل التي استخدمت في مدينة الخليل هي الدواب (الحمير والبغال) ومن الأمثلة على ذلك أقدم العربات لصاحبها نعمان بن عبد الله الشيخ سليمان المصري الخليلي وقافلة لصاحبها عبد المنعم بن حسين العويوي والتي استخدمها للنقل بين الخليل ويافا منذ عام 1303م وذلك لنقل البضائع والسكر والبرنقال والفلل وغير ذلك، وفي فترة لاحقة دخلت أول سيارة إلى مدينة الخليل منذ العام 1918م حين أحدث دخول السيارة نقلة نوعية في وسائل النقل في المدينة بشكل عام. (عواد، 1997م، ص 270)

أنظر إلى الجدول رقم (20) والذي يظهر تطور أعداد المركبات في المدينة من 1918-1998م

جدول رقم (20) تطور أعداد المركبات والسيارات في محافظة الخليل (1994-1998م)

المنطقة	السنة	سيارات خاصة	شاحنات وسيارات تجارية	باصات صغيرة وكبيرة	سيارات أجرة	دراجات	جرارات	مركبات خاصة	المجموع
الخليل	1918	1	--	--	--	--	--	--	1
الخليل	1987	7146	2735	152	130	--	--	--	10163
الخليل	1994	14855	3360	46	12	12	864	12	19161
الخليل	1995	16755	3793	47	19	12	949	12	21587
الخليل	1996	18462	4375	48	20	13	999	14	23931
الخليل	1997	19762	4807	51	22	19	1028	14	25667
الخليل	1998	19830	4932	51	22	19	1031	14	25899
الضفة والقطاع	1998	121440	31648	781	3677	338	4527	267	162680

المصدر:

- 1- المجلس الأهلي للسلامة على الطرق، محافظة الخليل، دراسة ميدانية.
- 2- مقابلة مع مدير معهد النقل والمواصلات، مدينة الخليل.
- 3- دائرة الإحصاء الفلسطينية، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، كانون أول، 1998م.

ومن خلال التفسير لبيانات الجدول السابق رقم (20) فإننا نلاحظ أن نسبة عدد السيارات في المحافظة في العام 1987م قد بلغت حوالي 6.2% من المجموع العام للسيارات في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي نسبة منخفضة نوعاً ما مقارنة مع السنوات اللاحقة بعد عام 1987م ولعل ذلك يعود إلى ظروف انتفاضة عام 1987م التي انعكست سلباً على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم في المدينة بشكل خاص وفي المحافظة بشكل عام.

ومن الواضح أن معدل نمو السيارات والمركبات قد مثل أعلى نسبة في المحافظة في العام 1998م وذلك بنسبة 15.9% من المجموع العام للسيارات في الضفة الغربية والقطاع للعام 1998م، ويعزو الباحث سبب هذه الزيادة في السنوات الأخيرة بما فيها المدينة - منطقة الدراسة - إلى العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث أن المواطن الخليي والمواطن في المحافظة بشكل عام قد أقبل على استثمار أمواله وذلك بشراء سيارات جديدة وخاصة سيارات الأجرة.

7-1-2 الوضع القائم لشبه الطرق والشوارع في المدينة وتحليلها.

إن الناظر لمدينة الخليل نظرة شمولية من حيث طبيعتها وطبيعة الأطراف التابعة لها يجد أنها مدينة تمثل القلب النابض بالنسبة لإقليمها من حيث القرى والبلدات المحيطة وما تلعبه هذه التجمعات البشرية من تدفق يومي إلى المدينة من جانب وما يتدفق إليها من المدن الأخرى. وأعداد السكان ومعدل نموهم من جانب آخر وطبيعة المدينة الداخلي وشكلها المتمم بالضيق والازدحام على الرغم من التحسينات التي طرأت عليها في السنين الأخيرة، إلا أنها ما زالت في مرتبة متدنية جداً بالنسبة إلى المدن الأخرى ذات نفس الحجم وخاصة في مركز المدينة منطقة باب الزاوية والمنطقة المحيطة بالحرم الإبراهيمي الشريف و البلدة القديمة ويعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل منها :

1. طبيعة بناء المدينة منذ القدم وكثافة البناء الحديث والمحلات التجارية المتعددة حول الطرق.
2. المستوى المعيشي ذوي الدخل المحدود وخاصة في البلدة القديمة.
3. التوسع الاستيطاني وهو العامل الأهم على حساب المواطنين في المدينة.
4. وضع الطرق في مركز المدينة لا يسمح بإدخال مواصلات عامة مقبولة داخل المدينة لخدمة السكان بسبب الازدحام السكاني في المدينة وخاصة في ساعات الصباح وأيام السبت والجمعة من كل أسبوع.

5. إن نمط البناء الأفقي في المدينة يتطلب إنشاء طرق بأنواعها المختلفة لربط هؤلاء السكان من ناحية بالمركز وبالأحياء المختلفة في المدينة من ناحية أخرى.

ناهيك عن توصيل الخدمات اللازمة لهم من جهة ثالثة، لذلك فإن توزيع شبكة الطرق في المدينة ارتبطت بتوزيع هؤلاء السكان حول الطرق إما في خطوط مستقيمة أو متعرجة بحيث روعي فيها طوبغرافية المنطقة وطبيعتها الجبلية في كثير من جوانبها، لترتبط بين مراكز التجمعات السكانية للمدينة مع بعضها.

وهذا بدوره جعل مدينة الخليل تواجه مشكلات جمة بالنسبة لنوعية التدفقات الحالية لحركة النقل وجعلها في دوامة من أمرها سيما في ساعات الصباح ووقت الظهيرة أثناء عودة الموظفين والطلاب إلى بيوتهم.

هذا بالنسبة إلى السيارة الخاصة للنقل، وكذلك الحال بالنسبة إلى الشاحنات لنقل البضائع نفسها. خاصة وأن مدينة الخليل هي العاصمة الإدارية للإقليم إضافة إلى أنها تشكل المركز الرئيسي للنشاط التجاري والصناعة للإقليم نفسه.

6. وما يزيد من حدة المشكلة والتعقيد للحركة هو تواجد المركبات في مركز المدينة وخاصة منطقة باب الزاوية حيث الأسواق التجارية ومحلات الباعة من البضائع المختلفة للجملة والمفرق وتناثر البسطات وسوق الخضار وكثرة الازدحام والسيارات وغيرها من مرافق الحياة العامة الأمر الذي يجعل من الصعب تفادي مشكلات التدفق اليومي لحركة المرور. والدليل على ذلك توجد حالياً أكثر من ثلاث كراجات عامة في منطقة باب الزاوية بحيث يتم دفع 3-4 شواقل على كل سيارة تدخل إحدى هذه الكراجات لحل مشكلة الازدحام داخل المدينة.

وإذا نظرنا من وجهة أخرى إلى متوسط المساحة المخصصة لهذه النشاطات بأكملها نجدها لا تتجاوز 6 كم² (مقابلة مع مهندس البلدية توفيق عرفه، 2002/4/25م).

زد على ذلك أنه لا يوجد إلا شارع رئيسي واحد يمر بوسط المدينة حيث السوق التجاري وهذا يعني وجود معظم السيارات الخاصة لأصحاب المحلات وغيرها في هذا الشارع في مدى لا يتجاوز 3 كم² طولا على الأكثر. لذلك فإنه من الملاحظ أن مشكلة النقل

هي من أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة سواء كانت ناتجة عن سوء للتخطيط لشبكة المواصلات أو عدم توزيع استعمال الأرض حسب الاحتياجات المطلوبة داخل المدينة.

وبداية هذه المشكلة نمت وترعرعت في المنطقة الوسطى أو مركز المدينة التجاري كما أشرنا سابقا حيث نما هذا المركز سكانيا وعمرانيا وكذلك اقتصاديا وبشكل كبير سيما منذ السبعينات من القرن العشرين، وفي نفس الوقت لم يصاحب هذا النمو توسع مماثل في شبكة الطرق بشكل يتناسب مع ازدياد أعداد المركبات وحركتها من وإلى المدينة.

ومما زاد في حدة المشكلة تعقيداً هو انتشار العديد من مدارس السباقة في الخليل وإقبال العديد من الشباب على تعلم السباقة وزيادة متطلبات العصر الحديث للسيارة والتطور التكنولوجي الذي ساهم في زيادة التعدد والتنوع للسيارات وانخفاض أسعارها هذا مع تحسين مستوى المعيشة لدى السكان بحيث أصبح يملك العديد من الشباب وغيرهم من أبناء هذه المحافظة سيارات خاصة لهم، ويضاف إلى ذلك وخاصة خلال الانتفاضة الثانية هو انتشار السيارات المسروقة والسيارات غير القانونية مما أدى إلى انخفاض أسعارها وزيادة أعدادها في المدينة.

ولكي تحيا المدينة حياتها المنشودة والمرجوة ولكي تؤدي وظائفها على أتم وجه فلا بد من وضع خطة جديدة لإنشاء شبكة مواصلات داخلية جيدة تتناسب قدر الإمكان مع احتياجات المدينة مع ربط المدينة أيضا بأطرافها وضواحيها وبلداتها التابعة لها بطرق جديدة وواسعة بشكل أفضل مما هي عليه اليوم.

أضف إلى ذلك الاستخدام غير المشروع للشوارع في المدينة من قبل المواطنين فعلى الرغم من ضيق هذه الشوارع إلا أنها تستخدم كمواقف للمركبات والسيارات مما يعيق حركة المرور بسبب الضيق والازدحام وكثرة السيارات المارة والواقفة على جنبات الطرق وخاصة الداخلية في المدينة إضافة إلى استفزازات المستوطنين حول البور الاستيطانية داخل المدينة من إغلاق للشوارع والاعتداء على المواطنين ما بين الحين والآخر كما هو حاصل يومياً في شارع الشهداء وحول مدرسة أسامة بن منقذ ومنطقة الحرم ومستوطنة كريات أربع وغيرها. وعلى العموم تحاول الجهات المسؤولة أن تعدل في خطة الشوارع للمدينة ولكن ذلك يتم بقدر محدود جداً إن لم يكن صعب المنال في بعض الأحيان بسبب محدودية حيز

المدينة الداخلي وانحصار الشوارع كأزقة بين المنشآت العمرانية وتزايد وسائل النقل يوما بعد يوم.

وإيماننا من المجلس البلدي بأن الطرق هي الشريان الذي يعيد إلى المدينة الحياة والحيوية وبما أن الحاجة ماسة لتطوير وتحسين شبكة الطرق في المدينة هذا بالإضافة إلى فتح طرق جديدة فقد قام القسم الهندسي بوضع الدراسات والخطط من أجل التطوير وذلك بعد الإنتهاء من أعمال البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، كما وكان للبلدية دور هام في الإشراف على إعادة تأهيل شارع الشهداء والذي كان مغلق من اليهود في المدينة والذي تم تنفيذه بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية USAID بتكلفة (2,3) مليون دولار حيث تم إعادة وتأهيل الشارع بطول 1200 م وعرض 12م. (بلدية الخليل، 1994-1999م، ص31).

كما وقد أولت بلدية الخليل اهتماما خاصا للميادين الرئيسة في المدينة حيث تم توسيعها وإعادة تأهيلها وهي:-

(أ) ميدان مدخل المدينة. (ب) سنجر / ميدان المجاهدين. (ج) ميدان الجامعة. (د) مربعة سبتة. (هـ) ميدان طارق بن زياد. (و) مفرق عين سارة. (ز) دوار المنارة. هذا بجانب ما قامت به البلدية من وضع خمس إشارات ضوئية على المفارق والميادين الرئيسية في المدينة بعد إعادة تأهيلها وذلك من أجل تنظيم حركة السير مع استكمال تركيب ما يلزم من إشارات ويجري العمل على ربط تلك الإشارات من خلال غرفة تحكم مركزية.

أما بالنسبة إلى أهم الميادين التي تم وضع إشارات مرور عليها في المدينة.

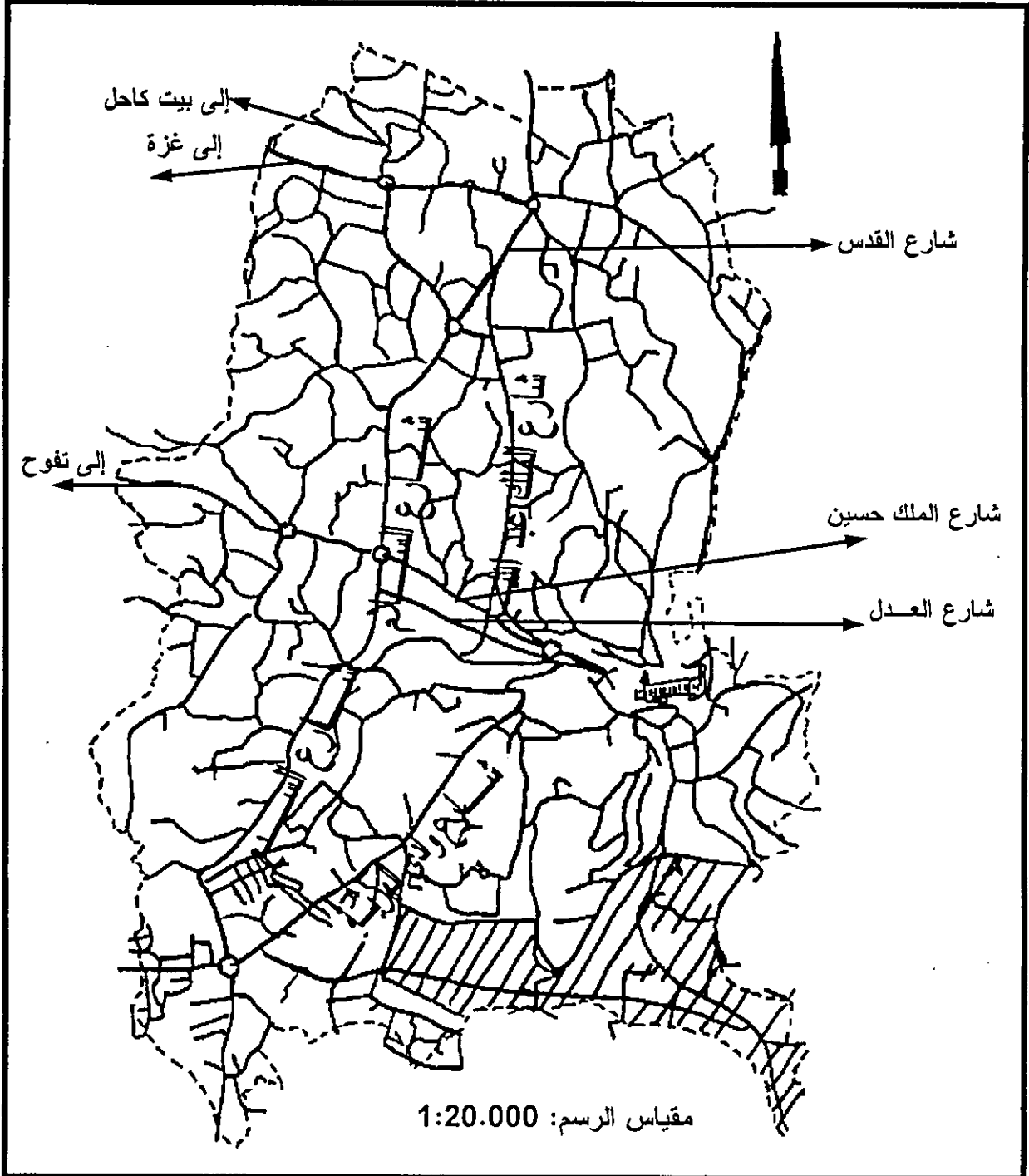
1. مفرق سبتة أو ما يطلق عليها لدى عامة الناس في المدينة مربعة الموت لكثرة الحوادث التي كانت تحدث في هذا المكان.
2. مفرق الجامعة للحفاظ على سلامة الطلاب إلى الجامعة وتنظيم حركة المرور هناك.
3. مدخل المدينة الشمالي بالقرب من حلحول (ميدان القدس).
4. مفرق عين سارة.

وأما بالنسبة إلى تنظيم حركة السير في المدينة :

لقد قامت البلدية بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات والشرطة ولجنة السلامة على الطرق ومدارس تعليم السياقة بأعمال تنظيم لحركة السير في المدينة. كما وقامت البلدية بشراء قطعة أرض في شارع الملك فيصل بجانب مقر التربية والتعليم في المدينة وأنشأت كمحطة مركزية لانطلاق السيارات (السرفيس) ووسائل النقل الخارجي.

وللحفاظ على سلامة المواطنين لقد قام قسم الهندسة في البلدية بتكرار دهان ممرات المشاة والجزر الوسيطة وجهة الأرصفة ووضع الإشارات المرورية لتنظيم اتجاهات المرور في المدينة والتي كان آخرها وضعها في شارع عين سارة. أنظر إلى الخريطة رقم (29) والتي تبين توزيع الطرق والمواصلات في مدينة الخليل.

خريطة رقم (29) - توزيع الطرق والمواصلات في مدينة الخليل، 2001م



المصدر: بلدية الخليل - قسم الهندسة

7-1-3- السياسة الاستيطانية وأثرها على حركة النقل في مدينة الخليل.

حيث يمكن إجمال هذه السياسة في عدة صور من المعاناة لسكان المدينة والمتمثلة في عدة نقاط يمكن إجمالها على النحو التالي والتي تتمثل في:-

1. موقف الباصات : الغي هذا المجمع للعديد من المركبات بعد الاستيلاء على مبنى الدبوية بحيث تشتت هذه المركبات متخذة من الشوارع في المدينة مواقف لها وهذا ما كان له أثر كبير بالضغط على الشوارع واستخدامها بهذه الصورة لعدم توفر البديل.
 2. استقازات المستوطنين المختلفة على مفارق الطرق كالاكتفاء على المركبات المارة وإغلاق الشوارع المجاورة بالحجارة والأتربة.
 3. إقامة الحواجز شبه الدائمة على مداخل المدينة والطرق المؤدية إلى منطقة H2 الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
 4. تم الاستيلاء على سوق الخضار المركزي القديم (الحسبة) وبالتالي تم التحكم في حركة النقل من والى منطقة السوق.
 5. زيادة مواصلة أعمال التوسع والبناء الاستيطاني في وسط المدينة على حساب مسالك حركة النقل.
 6. منع الاحتلال الإسرائيلي الجانب الفلسطيني من إعادة ترميم وتأهيل الشوارع المستخدمة بصورة رئيسة في حركة النقل في الجزء المحتل H2.
 7. تزايد أطوال السافات من والى مراكز حركة النقل بسبب الإغلاق للشوارع الرئيسية.
 8. ضعف شبكة مسالك حركة النقل الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية هذا في الوقت الذي تشهد فيه المدينة ثورة ديموغرافية مع تزايد مطرد في أعداد المركبات مع بقاء الطرق على حالها.
 9. إغلاق شارع الشهداء وذلك في أعقاب المجزرة التي ارتكبتها قطعان المستوطنون في الحرم الإبراهيمي الشريف هذا الشارع الذي يمثل أحد الشوارع الرئيسية في المدينة وهو أحد عوامل الربط المركزية بين أحيائها.
- ورغم إتفاقية الخليل والتي استبشرت المدينة بفتح هذا الشريان الحيوي إلا أن الجانب الإسرائيلي اتخذ هذا الشارع صمام أمان ومحك تفاوضي ووسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني حيث بقي هذا الشارع رهنا للأوضاع الجارية على أرضية المدينة.

فالشارع مازال شبه مغلق رغم الإشاعات بفتحه حيث يقتصر على السيارات العمومية أحيانا إذا سمح لها بالمرور بعد التفقيش الدقيق لها أو السماح فقط لسيارات الإسعاف أو سيارات البلدية أحيانا أخرى.

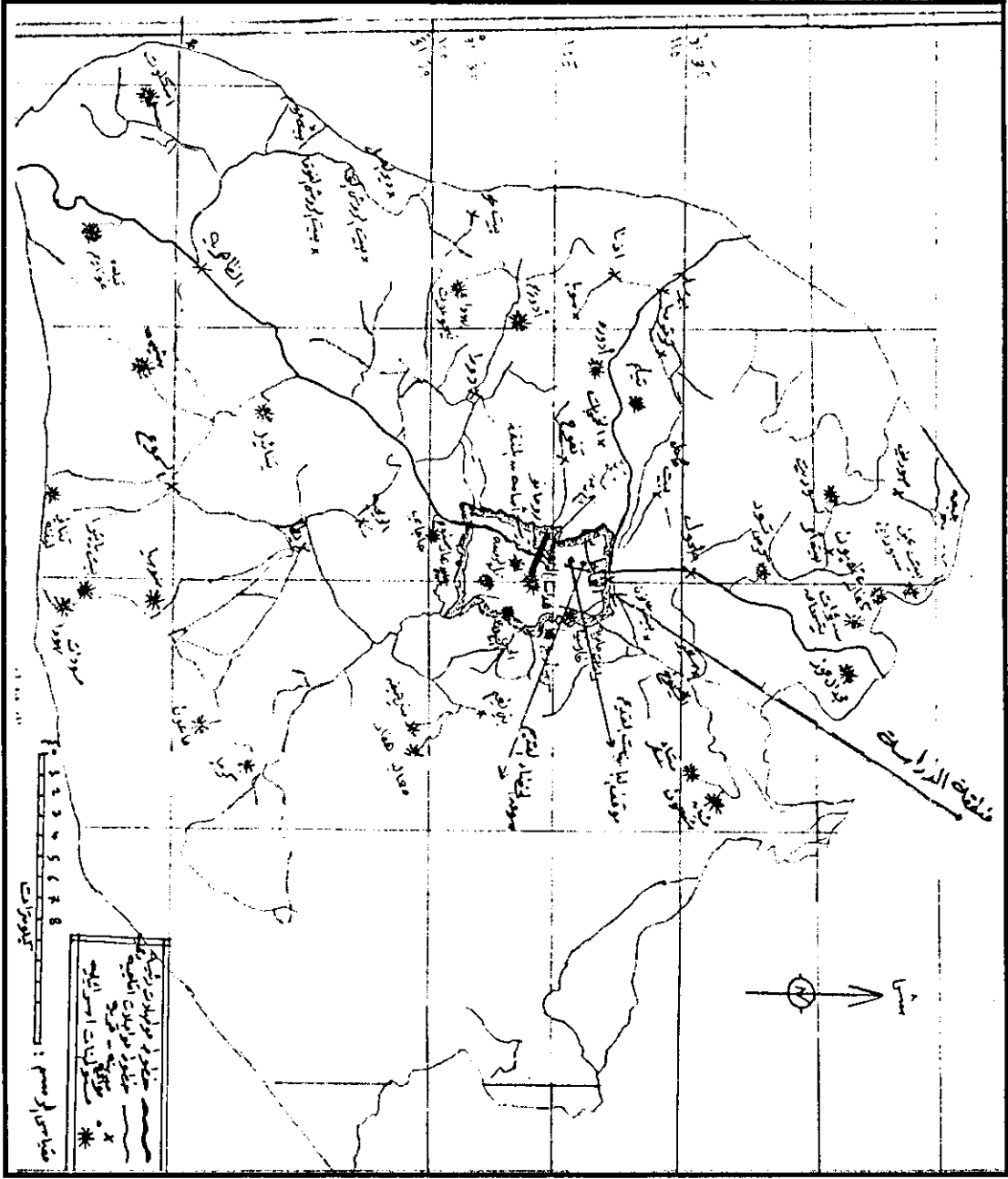
وبالرغم من الإعلان الذي أصدرته قوات الاحتلال في 28/10/1997م بفتح هذا الشارع إلا أن هذا لا يتعدى الناحية الشكلية والإعلامية فقط ولكن الواقع غير ذلك. (جريدة الأيام 1997/10/29م)

ومن خلال الجولة الميدانية لوحظ أن مرور مستوطن واحد من الشارع يعني ذلك بالضرورة الحتمية أن تنتظر جميع السيارات الخيلية العابرة والتي سمح لها بعد التفقيش حتى يتسنى لهذا المستوطن وصول مأربه بأمان حتى لو أراد المرور من وسط هذا الشارع. أما بالنسبة إلى موقف السلطة الفلسطينية من هذا الوضع فهو موقف يحكمه الواقع الإتفاقي للمدينة لأن السيطرة والإدارة لهذا الشارع باليد الإسرائيلية المعرقة بدورها لحركة النقل فيه نتيجة الأعمال اليومية الممارسة ضد أبناء هذه المدينة الأمر الذي أدى في النهاية إلى تخريب الشارع وبنيته التحتية.

كما حدث على يد جماعة من المستوطنين والتي استأجرتهم المتطرفة " غيان كوهين" والمقيمة في مبنى الدبوية بجانب هذا الشارع وذلك بهدف ضم أكبر مساحة من أرضية الشارع لمنزلها. (جريدة الحياة 1997/11/26م).

ومن الآثار السلبية لإغلاق هذا الشارع هو السيطرة على البلدة القديمة بكاملها بحيث أصبحت مربعا خصبا للاستيطان والمستوطنين لقلّة التواجد اليومي للمواطنين فيها بسبب تدني مستوى الحركة منها وإليها. أنظر الخريطة رقم (30) والتي توضح توزيع البؤر الاستيطانية داخل مدينة الخليل وسوق الخضار وموقف الباصات وشارع الشهداء الذي يسيطر عليه اليهود حتى الآن.

المصدر : تم رسم هذه الخريطة بالاعتماد على خريطة مركز الوطن الفلسطيني



خريطة رقم (30) المستعمرات الإسرائيلية في محافظة الزرقاء

4-1-7 أبعاد مشكلة المواصلات في مدينة الخليل ومظاهرها.

كثافة الطرق في مدينة الخليل

وهي تعني جملة أطوال الطرق ومساحتها ونسبتها إلى المساحة أو السكان في المدينة، وهي تعبر عن وفرة الطرق في المدينة أو تخلخلها، وتعكس في نفس الوقت درجة الازدحام والتزامم للسكان أو النشاط الاقتصادي أو التزايد في المساحة. والجدول التالي رقم (21) يبين كثافة الطرق في المدينة.

جدول رقم (21) كثافة الطرق في محافظة الخليل 1998م

اسم المنطقة	نوع الطريق						مجموع المساحات للطرق كم ²	مساحة الطرق من مجموع المساحة العمرانية	عدد السكان	حصة الفرد من الأرض م ²	نسبة/كم ² من الطرق
	رئيسي		إقليمي		مدخل						
	الطول/كم	المساحة/كم ²	الطول/كم	المساحة/كم ²	الطول/كم	المساحة/كم ²					
الخليل	70.0	3.5	108.0	3.2	218.0	4.4	1.09	404406	2509.8	36433.0	
الضفة الغربية	500.5	25.2	639.0	19.3	1062.0	21.3	1.17	1869818	3012.5	28416.7	
قطاع غزة	99.0	5.0	65.5	2.0	130.0	2.6	2.6	1020813	356.5	106334.7	
الأراضي الفلسطينية	599.0	30.2	704.0	21.2	1192.0	23.9	1.26	2890631	2074.6	38388.2	

• تم حساب المساحة على افتراض أن عرض الطريق الرئيسي هو 50م والطريق الإقليمي

30م والمدخل 20م.

1-المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص 47.

2-المصدر لعدد السكان والمساحة: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، 1998م، ص 59.

3- النسب: من إعداد الباحث

من الملاحظ أن الجدول السابق (21) يوضح مجموع مساحة الطرق في محافظة الخليل بشكل عام حيث بلغت حوالي (11.1 كم²) في العام 1998 من أصل (1014.9 كم²) جملة المساحة العمرانية للمحافظة وهي تشكل نسبة 1.09% من جملة المساحة العمرانية للمحافظة بما فيها مدينة الخليل منطقة الدراسة.

في حين بلغت حصة الفرد الواحد من الطرق حوالي (27.45 م²)، في محافظة الخليل ومقارنة مع المتوسط العام لحصة الفرد الواحد من الطرق في فلسطين بشكل عام والبالغ 19.8 م² في العام 1986 في حين انخفض هذا المتوسط العام للعام 1996 ليصل إلى 18.3 م² تقريباً وذلك بسبب هجرة يهود العالم إلى فلسطين بأعداد كبيرة بعد حرب الخليج (سخنيني، 1998م، ص 183).

ومن العرض السابق فإننا نلاحظ أن المتوسط العام في محافظة الخليل أعلى من المتوسط العام في فلسطين بحوالي 9.15% تقريباً لكل شخص، ولعل السبب يعود إلى اتساع مساحة المحافظة مقارنة مع المحافظات الأخرى وزيادة أطوال الطرق ومساحتها الكبيرة لربط القرى والبلدات المتباعدة في إقليم المحافظة إضافة إلى أن زيادة الأطوال في الطرق والشوارع يعود إلى طبيعة المنطقة الجبلية والتي تجبر المواطنين والجهات المسؤولة عن إنشاء الطرق إلى مسابرة الطبيعة الجبلية في المنطقة والتمشي مع خطوط الكنتور في المنطقة.

أما بالنسبة إلى مدينة الخليل على وجه الخصوص فقد تم حساب المساحة الإجمالية للطرق فيها والبالغة حوالي 3.57 كم².

... حيث بلغت أطوال الطرق فيها بالمتر حوالي 53800 متر والعرض حوالي 663 متر في حين تم الحصول على مساحة الطرق التابعة لوحة المدينة من مديرية الزراعة- الخليل من خلال الدراسة الميدانية والبالغة حوالي 4.6 كم² تقريباً وبذلك يكون المتوسط بين الرقمين السابقين (4.09 كم²) المساحة لمجموع الطرق في المدينة. (بلدية الخليل، 1994م - 1999م / ص 32)

وللحصول على كثافة الطرق في المدينة يمكن الاستعانة بالجدول التالي رقم (22)

جدول (22) كثافة الطرق في مدينة الخليل 1998م.

نسمة/كم ² من الطرق	نسمة/كم ² من الطرق	عدد السكان	% مساحة الطرق من مجموع المساحة العمرانية	جملة المساحة العمرانية/كم ²	مجموع المساحات للطرق/كم ²	السنة	مدينة الخليل
29.9	29193.4	119401	27.4	14.95	4.09	1997	

المصدر: (1) مساحة المدينة_ الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية مرجع

سابق_ 1998، ص56.

(2) النسب من الباحث.

(3) عدد السكان في المدينة- النتائج النهائية مدينة الخليل- 1997، ص21.

يتضح من الجدول السابق رقم (22) أن حصة الفرد الواحد في المدينة بلغت حوالي 29.9م² من مساحة الطرق في المدينة لكل نسمة في المدينة وهو أعلى من المعدل العام في المحافظة والبالغ حوالي (27.45م²) تقريباً وكذلك أعلى من المتوسط العام في فلسطين والبالغ في العام 1996م حوالي 18.3م²، ويعزى الباحث ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية في المدينة وضيق المساحة للمدينة نفسها.

كما ويمكن استخدام عدة أساليب كمية لقياس مدى علاقة المواصلات ما بين مدينة الخليل وغيرها من المدن والبلدات المجاورة لإظهار مدى سهولة الحركة ومعرفة قيمة دليل التعرج بالنسبة للمواصلات في المحافظة بشكل عام حيث تتعدد أساليب القياس الكمية المستخدمة في جغرافية النقل وتباين تبعاً لأهداف الدراسة ولعلنا في هذه الدراسة نتطرق إلى رصد خصائص شبكات الطرق وقياس كثافتها أو حجم الحركة عليها ويأتي على رأس هذه المقاييس والأساليب الكمية هو:-

أولاً: مقياس التوزيع المكاني (الخطي) لشبكات النقل.

حيث يوضح هذا المقياس العقدة **Node** أو النواة **Core Center** في حالة التقاء طريقين أو أكثر.

وتظهر أهمية الخطوط ووزن عقدها من خلال رصد إمكانية الاتصال بين نقاط الحركة عليها، وهنا يجدر الإشارة أن تجمع طرق النقل عند عقدة معينة لا يعني بالضرورة أنها أيسر عقد (مراكز) المدينة قيد الدراسة، فالأهمية المركزية لعقد الاتصال على طرق النقل تتسم بالنسبية وذلك من خلال إعداد مصفوفة الاتصال لمحاولة قياس حجم وأهمية النقاط الواقعة على طرق النقل.

وفيما يلي دراسة تفصيلية لقياس إمكانية الاتصال بين نقاط الحركة (العقد) في مدينة الخليل اعتماداً على بناء مصفوفة الاتصال والتي تعتمد في الدراسة على أربعة معايير رئيسة أهمها ما يلي:-

- 1- أقصر مسافة تقطعها وسيلة النقل للربط بين أي مركزين على الطريق.
- 2- عدد مرات تغيير طريق النقل للوصول بين أي مركزين على الطريق.
- 3- العلاقة بين المسافة المقطوعة بين أي مركزين وأهمية وثقل كل منهما.
- 4- استخدام الأسلوب المركب. (الزوكة، 1996م، ص 77-78).

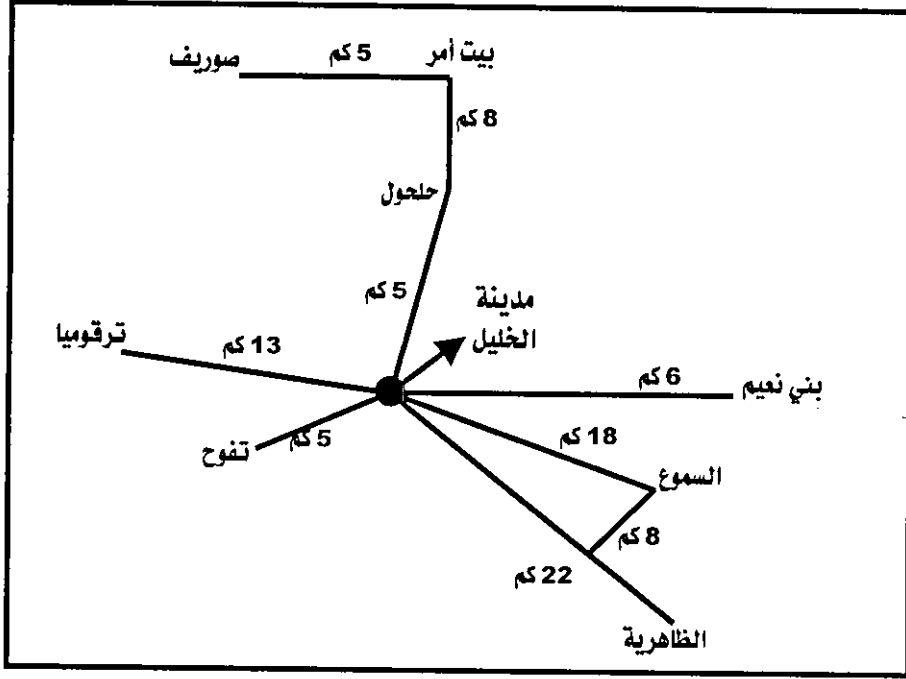
وسنبدأ بتطبيق هذه المعايير على مدينة الخليل وقرأها بالترتيب.

أولاً- أقصر مسافة تقطعها وسيلة النقل في المدينة للربط بين مركزين على الطريق ولا شك أن لمعيار المسافة أهمية كبيرة من خلال إبراز مدى سهولة الاتصال حيث يسهل الاتصال نظرياً في المدينة كلما قصرت المسافة والعكس صحيح مع طول المسافة.

وبين الشكل رقم (31) المسافات الكيلومترية الفاصلة بين عدد من المحلات العمرانية في المدينة (خريطة طبولوجية)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الخريطة الطبولوجية تسعى إلى تبسيط شكل شبكة الطرق بتحويلها إلى مجرد خطوط مستقيمة تربط بين العقد المختلفة عليها، علماً بأن علم الطبولوجيا هو من فروع الهندسة اللاكمية التي تركز على تحديد المواقع ورصد العلاقات بين العقد (النقاط) والمساحات والخطوط دون أي اعتبار لحقيقة المسافات والمساحات واتجاه الخطوط وذلك بهدف تسهيل تحليل شبكات الطرق.

الشكل رقم (31) والذي يوضح المسافات الكيلومترية الفاصلة بين عدد من القرى والبلدات في محافظة الخليل.



المصدر:

- 1- وزارة النقل والمواصلات/المركز الجغرافي الفلسطيني، دليل المسافات بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية، 2000م، ص 1).
- 2- من عمل الباحث.

وعلى ذلك يمكن بعد تتبع تباين المسافات الكيلومترية بين مراكز العمران الرئيسة في محافظة الخليل حسب الشكل رقم (27) السابق إعداد مصفوفة توضح أقصر مسافة ممكنة بين التجمعات العمرانية المشار إليها وذلك على النحو الذي توضحه أرقام الجدول (23).

الجدول رقم (23) ⁽¹⁾ مصفوفة توضح أقصر مسافة ممكنة بين المحلات العمرانية

الرتبة	إجمالي طول المسافة	صورييف	بيت أمر	ححول	ترقوميا	نفوح	الظاهريية	السموع	بني نعيم	الخلييل	المحلة العمرانية
1	100	18	13	5	13	5	22	18	6	--	الخلييل
4	142	24	19	11	19	11	28	24	--	6	بني نعيم
8	199	36	31	23	31	23	13	--	24	18	السموع
9	227	40	35	27	35	27	--	13	28	22	الظاهريية
3	135	23	18	10	18	--	27	23	11	5	نفوح
7	191	31	26	18	--	18	35	31	19	13	ترقوميا
2	120	13	13	--	18	10	27	23	11	5	ححول
5	160	5	--	13	26	18	35	31	19	13	بيت أمر
6	190	--	5	13	31	23	40	36	24	18	صورييف

المصدر: من تجميع الباحث

كما وتظهر المصفوفة التي يوضحها الجدول السابق رقم (23) دور المسافة في تحديد مستوى سهولة الاتصال بين المراكز العمرانية، والتي بلغت أقصاها بالنسبة إلى مدينة الخليل والبالغة 100 كم مجموع المسافات للقرى والبلدات التي تحيط بمدينة الخليل حيث أخذت الرتبة رقم (1) كما هو في الجدول السابق رقم (23) وأدناها بالنسبة إلى الظاهريية حيث بلغ مجموع المسافات 227 كم لجميع المناطق التي تحيط ببلدة الظاهريية بما فيها مدينة الخليل والتي حصلت على رتبة رقم (9) كما موضح في الجدول، وكلما قصرت المسافة كلما دل ذلك على سهولة الاتصال والقرب من مكان التجمع كما هو الحال بالنسبة إلى البلدات والقرى التي تحيط بمدينة الخليل والسهولة تزداد بقصر المسافة الفاصلة بين أي مركزين بصرف النظر عن أية عوامل أخرى لا تقل أهمية عن معيار المسافة مثل مدى توافر الخدمات على الطريق وكذلك اعتدال ملامح البيئة الطبيعية للمنطقة والذي يخرقه الطريق

⁽¹⁾ اعتمد في إعداد أرقام الجدول رقم (23) السابق على أطوال الطرق الرئيسية التي تربط بين مراكز العمران المشار إليها والتي يوضحها الشكل السابق رقم (23) بصرف النظر عن الطرق المباشرة التي قد تربط بين بعضها.

وخاصة فيما يتعلق بخصائص عناصر المناخ، وتعدد المحلات العمرانية وطبيعة الطريق وخصائصه العامة.

ثانياً- عدد مرات تغيير طريق النقل للوصول (الاتصال) بين أي مركزين على الطريق.

كما ويظهر الشكل السابق رقم (27) أنه من الناحية النظرية يمكن تصنيف نقاط الحركة (العقد) حسب تغيير الطريق (عدد الوصلات)⁽¹⁾ وهو معيار يلعب دوراً مؤثراً في تحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها المركبة لقطع المسافة الكيلومترية وبناءً على ذلك يمكن إعداد مصفوفة جدول رقم (24) تبين عدد الوصلات للوصول إلى مراكز العمران التي يوضحها الشكل السابق رقم (28)، أنظر إلى الجدول رقم (24)

جدول رقم (24) عدد الوصلات للوصول إلى المراكز العمرانية

المرتبة	عدد الوصلات	صويرف	بيت أمر	حلول	ترقوميا	نفوح	الظاهرية	السموع	بني نعيم	الخليل	المحلة العمرانية
1	12	3	2	1	1	1	1	1	1	--	الخليل
3	18	4	3	2	2	2	2	2	--	1	بني نعيم
3	18	4	3	2	2	2	2	--	2	1	السموع
3	18	4	3	2	2	2	--	2	2	1	الظاهرية
3	18	4	3	2	2	--	2	2	2	1	نفوح
3	18	4	3	2	--	2	2	2	2	1	ترقوميا
2	14	2	1	--	2	2	2	2	2	1	حلول
4	19	1	--	1	3	3	3	3	3	2	بيت أمر
5	26	--	1	2	4	4	4	4	4	3	صويرف

المصدر: إعداد الباحث

تظهر المصفوفة التي يوضحها الجدول السابق رقم (24) أن مدينة الخليل تعد أسهل نقاط الحركة في المحافظة من حيث إمكانية الوصول منها وإليها من باقي نقاط الحركة (العقد) التي بينها الشكل السابق رقم (27) حيث سجلت أقل مسارات (وصلات) أو عدد

(1) عدد الوصلات: هي عدد التقاطعات للطرق أو أماكن الالتقاء (العقد)

مرات تغيير الطريق، عكس الوضع بالنسبة لقرية صوريف أكبر عدد المسارات للوصول إليها من باقي عقد الشبكة قيد الدراسة. وأما باقي القرى والمناطق الأخرى فهي تقع في موقع الوسط حيث يمكن الاعتماد على هذا المعيار إعتبار مدينة الخليل تشكل عقدة النقل والاتصال الرئيسية لما حولها من القرى المحيطة بها، ولمزيد من الإيضاح إن عدد العقد أو عدد الوصلات الموجودة على جميع الطرق الموصلة إلى القرى والبلدات المحيطة بالمدينة هي أقل واحتلت الرتبة رقم (1) والتي عددها 12 عقدة اتصال.

أما لو أردنا التوجه من جميع هذه القرى والبلدات المحيطة بما فيها المدينة إلى قرية الظاهرية على سبيل المثال من هذه القرى فإننا نلاحظ أن عدد العقد أو الوصلات التي سوف نقف عليها ونقطعها ستكون حوالي 18 عقدة اتصال وهذا العدد هو أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة إلى مدينة الخليل حيث يستغرق الوقت والجهد والتكلفة وطول المسافة على الطرق التي نقطعها.

ثالثاً: - العلاقة بين المسافة المقطوعة بين أي مركزين (عقدتين) وأهمية وثقل كل منهما. يهدف هذا المعيار إلى إدخال أهمية وثقل نقاط الحركة (العقد) إلى جانب عامل المسافة لقياس مدى إمكانية وسهولة الاتصال فيما بينهما.

ويستند هنا على أعداد سكان نقاط الحركة (العقد) لإظهار ثقلها وبالتالي أهميتها وخاصة أن حجم السكان في أية محطة عمرانية يعد من العوامل المحددة لكل من حجم السوق، وتعدد الأنشطة الاقتصادية، في مجال نفوذ الخدمات الحضرية.

ومعنى ذلك أن الربط بين المتغيرين المشار إليهما يسهم في تحديد أفضل نقاط الحركة قيد الدراسة وأنسبها كمواقع للخدمات أو للمنشآت الإنتاجية، أي أنها أفضل العقد من حيث إمكانية الوصول. (الزوكة، 1996م، ص 82).

وللربط بين المتغيرين من حيث المسافة وأعداد السكان يتم إعداد مصفوفة خاصة بترتيب المحلات العمرانية السابق دراستها تنازلياً حسب حجم كل منها من الأكبر فالأصغر⁽¹⁾ ويضرب الناتج (الرتبة حسب الحجم) × (المسافة بالكيلومتر والسابق دراستها

(1) حجم سكان مدينة الخليل والقرى المجاورة قيد الدراسة عام 1997م ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:

الرقم	المحلة العمرانية	عدد السكان	الرقم	المحلة العمرانية	عدد السكان
1	مدينة الخليل	119401	6	ترقوميا	10567
2	الظاهرية	20548	7	صوريف	9667
3	حلحول	15682	8	بيت أمر	9106
4	بني نعيم	13582	9	نفوح	7158
5	السموع	12912			

المصدر: دليل التجمعات السكانية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997م، ص 91-92.

تبعاً للمعيار الأول (أقصر مسافة تقطعها وسيلة النقل للربط بين أي مركزين (عقدتين) على الطريق حيث تكون المصفوفة على النحو التالي.
أنظر إلى الجدول التالي رقم (25)

جدول رقم (25) نقاط الحركة بين مدينة الخليل مع البلدات المجاورة

إمكانية الوصول											
الرتبة	جملة الناتج	صوريّف	بيت أمر	ححول	ترقوميا	نفوح	الظاهريّة	السموع	بني نعيم	الخليل	المحلّة العمرانيّة
1	527	7×18	8×13	3×5	6×13	9×5	2×22	5×18	4×6	1×0 ⁽¹⁾	الخليل
5	748	7×24	8×19	3×11	6×19	9×11	2×28	5×24	4×0	1×6	بني نعيم
8	1102	7×36	8×31	3×23	6×31	9×23	2×13	4×0	4×24	1×18	السموع
9	1202	7×40	8×35	3×27	6×35	9×27	2×0	4×13	4×28	1×22	الظاهريّة
3	638	7×23	8×18	3×10	6×18	9×0	2×27	4×23	4×11	1×5	نفوح
7	924	7×31	8×26	3×18	6×0	9×18	2×35	4×31	4×19	1×13	ترقوميا
2	588	7×13	8×13	3×0	6×18	9×10	2×27	4×23	4×11	1×5	ححول
4	675	7×5	8×0	3×13	6×26	9×18	2×35	4×31	4×19	1×13	بيت أمر
6	810	7×0	8×5	3×13	6×31	9×23	2×40	4×36	4×24	1×18	صوريّف

المصدر: من حسابات الباحث

تظهر أرقام الجدول السابق رقم (25) أن مدينة الخليل هي العقدة المركزية حيث تعد أعلى عقد الشبكة قيد الدراسة من حيث كفاءة الاتصال بباقي العقد مع القرى المجاورة لها والتي احتلت المرتبة الأولى وأقل عدد موجود وهو 592 جملة الناتج.
ونستنتج من ذلك أن مدينة الخليل هي أنسب نقاط الحركة مما يسهل وجود المنشآت الإنتاجية القومية على افتراض عدم وجود عوامل أخرى مؤثرة في ذلك.

(1) الأرقام الموجودة في المربعات هي حاصل ضرب المسافة بين البلدة أو القرية عن مدينة الخليل في الرتبة لتلك البلدة حسب الترتيب العددي لحجم السكان كما هو موضح في حاشية الصفحة السابقة.

حيث تعكس العلاقة بين المسافة المقطوعة وحجم السكان أنه يتحقق في موقعها أقل التكاليف وعلى العكس من ذلك الوضع بالنسبة إلى الظاهرية إذ يتحقق في موقعها أعلى التكاليف وأما بالنسبة إلى باقي المحلات العمرانية التي تتباين في موقعها حسب رتبته التي توضحها المصفوفة في الجدول السابق رقم (25).

كما ويمكن استخدام نفس المعيار بأسلوب آخر والذي يتمثل في قياس قوة الجذب بين المحلات العمرانية (العقد) قيد الدراسة وذلك بتطبيق الصيغة التالية:

$$\text{حجم سكان المحلة العمرانية 1} \times \text{حجم سكان المحلة العمرانية 2} \div (\text{طول المسافة})^2$$

ويتميز هذا المقياس بالدقة حيث يظهر أنه كلما اقتربت عقد النقل من بعضها البعض

وتزايدت أحجامها كلما زادت إمكانية الوصول وتزايد حجم المركبات على الطرق الواصلة بينها. (الزوكة، ص 83).

الجدول رقم (26) عدد الوصلات بين المحلات العمرانية في محافظة الخليل

إمكانية الوصول		عدد الوصلات من المصفوفة الثانية ص	إجمالي طول المسافة من المصفوفة الأولى س	المحلة العمرانية
الرتبة	س+ص			
1	110	10×1	100	الخليل
4	322	10×18	142	بني نعيم
7	379	10×18	199	السموع
8	407	10×18	227	الظاهرية
3	315	10×18	135	تفوح
6	371	10×18	191	ترقوميا
2	260	10×14	120	حلحول
5	350	10×19	160	بيت أمر
9	450	10×26	190	صورييف

المصدر:- من إعداد الباحث.

نستنتج من الجدول السابق رقم (26) أن مدينة الخليل تحتل المركز الأول من بين المحلات العمرانية على شبكة الطرق قيد الدراسة من حيث سهولة إمكانية الوصول وانخفاض تكلفة النقل، في حين كانت صوريف في المركز الأخير بينما تراوحت باقي المحلات العمرانية بينهما تبعاً لرتبة كل منها، ويتطلب الأخذ بالنتائج بعض الحذر إذ كثيراً ما تكون مضللة وغير واقعية لتدخل المتغيرات المؤثرة قيد الدراسة قد يكون مجرد صدفة، وهو وضع ضرورة تتبع الدارس للعوامل الجغرافية والمتغيرات المؤثرة في الظواهر المتعلقة بالنقل والحركة وتحليلها بشيء من التفصيل، أو بتعبير آخر فإن الأخذ بالأساليب الكمية في مثل هذه الدراسات لا يغني عن الأخذ بأسلوب التوزيع والربط والتحليل وهو أسلوب أخذت به جغرافية النقل كفرع للجغرافية الاقتصادية منذ أن تعاملت مع الأرقام.

ثانياً: - قياس التعرج أو الإنحناء.

غالباً ما تكون الطرق مستقيمة في حالة قصرها أو إذا كانت محددة الطول، والعكس صحيح فإنها تنقل استقامتها بطول المسافة التي تقطعها وسيلة النقل لكثرة التعرجات والإنحناءات والتي ترجع إلى عوامل جغرافية وبشرية متعددة.

ويستطيع الباحث قياس درجة التعرج أو الإنحناء لأي طريق بحساب دليل التعرج **Detour Index** عن طريق تطبيق الصيغة التالية:-

الطريق الفعلي للطريق الواصل بين نقطتين معلومتين ÷ أقصر مسافة تربط نفس النقطتين المعلومتين × 100.

حيث يعني انخفاض القيمة الناتجة (قيمة دليل التعرج) قلة تعرجات الطريق والعكس صحيح، فعند بلوغ القيمة 100% فذلك يعني أن الطول الفعلي للطريق يتخذ شكل الخط المستقيم، أما إذا تجاوزت القيمة رقم 100% فمعنى ذلك وجود تعرجات كثيرة في مسار الطريق تقلل من درجة كفاءته. (الزوكة، ص 86).

ويمكن تطبيق هذه المعادلة على الطرق في محافظة الخليل لإخراج دليل التعرج فيها للتعبير عن سهولة الحركة فيها وتوفير الوقت وسهولة التنقل بقلة التعرجات والإنحناءات فيها.

أنظر إلى الجدول رقم (27) والذي يوضح أطوال المسافات الحقيقية بين مدينة الخليل منطقة الدراسة والقرى المجاورة لها مع تقدير أقصر المسافات بينها وبين المحلات العمرانية الأخرى وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (27) أطوال المسافات الحقيقية بين مدينة الخليل - منطقة الدراسة - والقرى المجاورة لها

دليل التعرج	إجمالي المسافة التقديرية	إجمالي طول المسافة الحقيقية	صوريف		بيت أمر		حلقول		ترقوميا		تفوح		الظاهرية		السموع		بني نعيم		الخليل		الحالة العمرانية
			التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية	التقديرية لأقصر مسافة	المسافة الحقيقية (1)			
116	86	100	12	18	12	13	5	5	12	13	5	5	20	22	15	18	5	6	--	--	الخليل
135	105	142	17	24	14	19	10	11	19	19	16	11	15	28	8	24	--	--	6	6	بني نعيم
139	143	199	33	36	30	31	21	23	20	31	12	23	4	13	--	--	8	24	15	18	السموع
147	155	227	35	40	31	35	25	27	15	35	10	27	--	--	4	13	15	28	20	22	الظاهرية
152	89	135	17	23	14	18	10	10	5	18	--	--	10	27	12	23	16	11	5	5	تفوح
162	118	191	15	31	17	26	15	18	--	--	5	18	15	35	20	31	19	19	12	13	ترقوميا
107	112	120	9	13	7	13	--	--	15	18	10	10	25	27	21	23	10	11	5	5	حلقول
123	130	160	5	5	--	--	7	13	17	26	14	18	31	35	30	31	14	19	12	13	بيت أمر
133	143	190	--	--	5	5	9	13	15	31	17	23	35	40	33	36	17	24	12	18	صوريف
135.4	1081	1464																			المجموع

المصدر: - (1) المسافات الحقيقية، ووزارة النقل والمواصلات، المركز الجغرافي، دليل المسافات بين التجمعات السكنية، 2000م، ص 1.

(2) من تقديرات الباحث.

ومن الجدول السابق رقم (27) يتضح أن مدينة الخليل تأتي في المرتبة الأولى من حيث قلة التدرجات والانحناءات في شبكة الطرق التي تتفرع منها إلى القرى المجاورة سابقة الذكر.

فقد بلغ دليل التدرج حوالي 116 حسب القانون السابق في حين كان العكس بالنسبة إلى قرية ترقوميا حيث بلغ دليل التدرج حوالي (152) وهي أعلى نسبة مما يدل على ارتفاع التدرج أي ارتفاع عدد التدرجات والانحناءات بالنسبة إلى بقية البلدات فهي تقع في مرتبة وسطى من حيث دليل التدرج.

وبشكل عام فإن المعدل العام في المحافظة فقد بلغ دليل التدرج حوالي 125.4 أي أنه معدل متوسط نوعاً ما حيث أنه لا يوجد في شبكة الطرق تدرجات وانحناءات كثيفة نوعاً ما فالمعدل نوعاً ما قريب من 100% المعدل المناسب والمطلوب والذي يشير إلى قلة التدرجات في الشبكة.

والمهم في الموضوع أننا نستنتج من هذه الدراسة قلة التدرجات الكثيفة والتي بالتالي تشير إلى سهولة الحركة والاتصال ما بين مدينة الخليل والقرى والبلدات المجاورة لها مما يساعد على سرعة التنقل وتوفير الوقت والجهد والخسائر وقلة الحوادث المرورية وعلى جانب آخر من الأهمية هذا يساعد على زيادة الأهمية الاقتصادية وحرية التجارة فيما بين المحلات العمرانية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والإنتاجية فيما بينها.

7-1-5 - مقترحات لحل مشكلة المواصلات في مدينة الخليل

أن مشكلة المواصلات الرئيسية في مدينة الخليل تتركز بالدرجة الأولى في منطقة ال CBD وخاصة منطقة باب الزاوية بسبب تفرغ المنطقة الشرقية من المدينة من النشاط والحركة المواصلاتية والتجارية.

وكما أسلفنا سابقاً فقد بلغت مساحة الطرق في المدينة بشكل عام حوالي 4.09 كم² من جملة المساحة الإجمالية للمدينة والبالغة 14.95 كم² حيث يلاحظ أن هذه النسبة قريبة تقريبا من المتوسط العام للمساحة المخصصة للطرق في العالم والتي يفضل أن تشغل حوالي ثلث المساحة الكلية لأرض الحضر (عتريس، 1991 م ص 510) لذلك وكما يرى الباحث ومن خلاله الدراسة الميدانية والتجوال داخل أسواق المدينة فتبقى المشكلة محصورة في منطقة CBD في مدينة الخليل بسبب استهلاك واستخدام معظم أراضي هذه المنطقة للمحلات التجارية والتجمعات العمرانية حيث لا يوجد هناك فائض في الأراضي لتخصيصها

لتوسيع الطرق الحالية أو شق طرق جديدة لحل مشكلة الازدحام في المواصلات، وإن كثافة الطرق في هذه المنطقة لا تكفي لخدمة أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

لذا يقترح الباحث على مخططي المواصلات في قسم الهندسة التابع لبلدية الخليل والجهات المسؤولة حول هذا الموضوع -وذلك من أجل تخفيف حدة الازدحام والاحتقان المكثف على الطرقات في ال CBD- لذلك يقترح الباحث ما يلي:

أولاً: استعمال وسائل النقل العام أو النقل المشترك (تاكسيات أجرة وباصات صغيرة) للتخفيف من الازدحام والطلب على المواقف في ال CBD، وهذا يتطلب من الجهات المختصة بناء كراجات ومواقف خاصة للسيارات الخاصة ومحطات النقل العام فيأخذ القادمون من القرى والبلدات والضواحي المحيطة بالمدينة استخدام وسائل النقل العام من مداخل المدينة إلى داخلها للوصول إلى أعمالهم ومقاصدهم داخل المدينة وبالتالي تخفف من ازدياد خسارة المدينة في بناء مساحات أكبر من الطرق والمواقف في المدينة.

ثانياً:- بناء مراكز خدمية وتجارية ومالية حول تقاطعات طرق تحيط بال CBD حيث أن هذه المراكز ترتبط بالأحياء السكنية بمحيط المدينة نفسها.

وبذلك تعتبر هذه المراكز مصادر جذب ومنافسة لـ CBD وتخدم الحي نفسه.

ثالثاً:- يقترح الباحث أن تبنى هذه المراكز في المواقع التالية:-

1- مركز غرب المدينة في منطقة مربعة سببة بالقرب من المسكوبية.

2- مركز جنوب غرب المدينة بالقرب من منطقة الحاووز الأول في واد الهريه.

حيث يمكن الوصول إلى هذه المنطقة بسهولة من المناطق المجاورة لها وخاصة بلدة دورا والظاهرية ويطا والسموع وتفوح وغيرها بعيدة عن ازدحام المدينة ومركزها.

3- مركز شمال المدينة في منطقة رأس الجورة أو نمرة لوقوع هذه المنطقة على الطريق الرئيس الموصل إلى بلدة حلحول وبيت لحم وغيرها وسهولة الوصول إليها من القرى والبلدات الشرقية والغربية أيضاً، كما ويفضل الباحث أن تكون الأنشطة في هذه المراكز متمثلة ومتجاورة وذلك من أجل إتاحة الفرصة لدى الراغبين في الشراء ومقارنة بين الأسعار وجودة السلع ووفرة أصنافها مع سهولة المواصلات بجانبها.

رابعاً:- منع العربات والبسطات المتناثرة بشكل عشوائي في وسط المدينة والسماح

لأصحابها ببيع بضاعتهم المختلفة والخضار والفواكه فقط في المحلات التجارية.

خامساً:- منع العربات والتي تجرها الدواب من المرور في شوارع المدينة وطرقاتها

المزدحمة وإجبار أصحابها على دفع غرامات مالية إذا حصل ذلك.

سادساً:- منع وقوف السيارات الخاصة على جوانب الطرقات في المدينة وإيجاد البديل كسعي البلدية بتخصيص كراجات خاصة لها بجانب مركز المدينة وخاصة منطقة باب الزاوية.

سابعاً:- إجبار أصحاب العمارات الجديدة على تخصيص إحدى الطوابق من العمارة وعملها كراجات خاصة لأصحاب المكاتب والمحلات التجارية في العمارة بدل وقوف سياراتهم على الشوارع الرئيسية في المدينة.

ثامناً:- على البلدية أن تقوم بإنشاء مجمع مركزي للسيارات أو أكثر في منطقة قريبة من ال CBD منطقة باب الزاوية حتى تقوم السيارات بالتوزيع على البلدات والقرى المحيطة بالمدينة كما هو الحال في مدينة رام الله.

هذا وقد أجرى الباحث مسحاً لتحديد الأراضي الخالية والملائمة لبناء مواقف سيارات متعددة الطوابق ووصل إلى نتيجة مؤداها أنه يفضل بناء موقفي سيارات متعددة الطوابق في ال CBD أما بالنسبة إلى أهم الأماكن المقترحة فهي:-

1- موقف سيارات متعدد الطوابق في منطقة باب الزاوية في نفس المكان الموجود فيه مصنع الطوب حالياً في قطعة الأرض الفراغ بجانبه والتي تقع بجانب محطة الوقود لآل حسونة للمحروقات وبجانب سوق المدينة المنورة حيث تعتبر هذه النقطة مركز أساسي في قلب منطقة CBD.

2- موقف سيارات متعدد الطوابق بالقرب من مدرسة ابن رشد على الجهة الجنوبية من المدرسة في شارع عين سارة أول المفرق المؤدي إلى المقاطعة وإلى الشارع الرئيس نحو سوق المنارة على مدخل المدينة.

لقد تم اختيار هذان الموقعان حسب وجهة نظر الباحث وذلك كون هذان الموقعان يعتبران في قلب منطقة ال CBD وفي قلب المنطقة التجارية ووسط المؤسسات الخدمية والمالية وغيرها مثل التربية والتعليم والبنوك والمجلس البلدي والمدارس والمحكمة والمقاطعة ومشفى الخليل الحكومي وغيرها من المؤسسات الخدمية الأخرى والكثيرة.

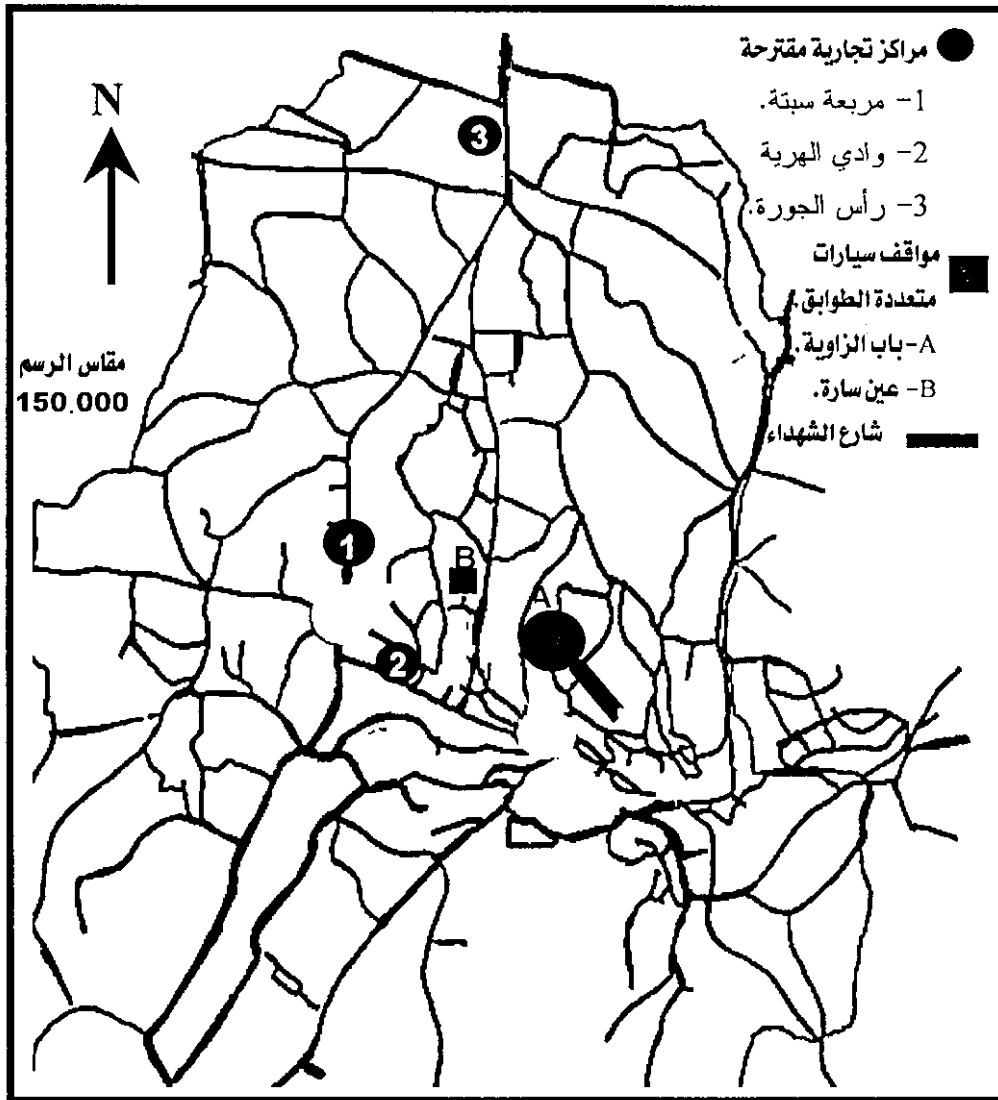
حيث الكثافة السكانية والعمرانية والحركة التجارية في هذه المنطقة عالية جداً قياساً إلى مساحة وكثافة الطرق فيها.

ويضاف إلى ذلك ارتفاع كثافة الحركة المرورية للسيارات ونسبة التوقفات قد تصل إلى ذروتها على ميادين المدينة كدوار الصحة ودوار المنارة وبجانب محطة الوقود لآل حسونة في منطقة باب الزاوية.

ومن الإيجابيات لهذه المقترحات حيث أن هذه المواقف المتعددة الطوابق والمقترحة في ال C B D سوف تسوّع غالبية السيارات والمركبات المتجهة ذهاباً وإياباً من وإلى منطقة ال C B D إلى أطراف المدينة ومناطقها المحيطة، وبالمقابل يتم استثمار هذين الموقعين لقاء دفع

رسم معين يتناسب والوقت الذي يتم فيه إشغال المواقف، بحيث أن شاغلي هذه الكراجات والمواقف يقومون بتمويلها من حيث الإنشاء والصيانة من رسوم الاستعمال على الأغلب. أنظر إلى الخريطة رقم (32).

خريطة (32) مواقع المراكز التجارية ومواقف السيارات المتعددة الطوابق المقترحة في مدينة الخليل



المصدر: من إعداد الباحث

كما ويرى الباحث أن يقوم المجلس البلدي بتشجيع الأفراد والمواطنين من المدينة بالمبادرة بإقامة وتنظيم مواقف للسيارات في أماكن خاصة بحوزتها مقابل دفع رسوم معينة كما هو موجود حالياً حيث يوجد مكانان مخصصان لمواقف السيارات في منطقة باب الزاوية لمواطنين من أبناء المدينة.

تاسعاً:- أما فيما يختص بما يسمى بالرصيف للمشاة على جوانب الشوارع فيقترح الباحث بناء وتخصيص جزء من الشوارع القائمة للمشاة لا سيما في أحياء الهوامش والأحياء الجديدة حيث يسمح عرض الشارع لذلك.

وكذلك تخصيص مثل هذه الأرصفة بشكل كبير في مناطق المراكز الخدماتية والتجارية والمالية حول التقاطعات التي تحيط بأل CBD والتي اقترحتها من قبل. لذلك فإن مثل هذه الأرصفة للمشاة في هذه المناطق تعتبر أمراً حيوياً وجذاباً ويجب أن تتمتع بسهولة الوصول إليها.

عاشراً:- نقل العديد من المصانع نهائياً من وسط المدينة إلى ضواحيها. الحادي عشر:- بناء الجسور وللسيارات أيضاً للتخفيف من أزمة السير والازدحام، وكذلك عمل ممرات خاصة للمشاة إما تحت الطرق المعبدة أو فوقها حتى لا يعيقوا حركة السير.

الثاني عشر:- نقل متاجر الجملة ومخازنهم وسوق الخضار بجانب دوار المنارة إلى ضواحي وأطراف وهوامش المدينة.

الثالث عشر:- منع الشاحنات الكبيرة من الدخول إلى داخل المدينة.

الرابع عشر:- استكمال وضع إشارات ضوئية على مفارق الطرق في المدينة.

وأخيراً إن مدينة الخليل تعاني من مشكلة مواصلات حادة في منطقة أل CBD وإن حركة النقل في المدينة ليست بالمستوى المطلوب وتحتاج في هذه الأونة بالذات للنهوض بها حتى تحقق للمدينة ما ترونوا وتصبوا إليه من تقدم وازدهار. وتتمثل مشكلة الازدحام في المدينة حيث أن بناء الطرق وإنشاءها في أل CBD وخارجها لا تسير جنباً إلى جنب مع زيادة بناء المساكن والتزايد في أعداد السكان والمركبات في المدينة.

وأخص بالذكر أن المساحات المخصصة للطرق وللمواقف للسيارات هي قليلة ودون المستوى العام والمطلوب مما يتسبب في أزمة مرورية وإختناقات وخاصة في ساعات الازدحام الصباحية ووقت الظهيرة مما يقلل من متوسط سرعة النقل في الوسط العمراني.

ومن الملاحظ أيضا أن أعداد السيارات والمركبات في الخليل قد تضاعف بنسبة 26% من العام 1994-1998. حيث أن الطرق وتوسيعها لم يستوعب هذا الكم من الزيادة. أما بالنسبة إلى أحياء الهوامش والأحياء الجديدة في المدينة فإن مشكلة المواصلات قليلة نسبيا مقارنة مع أل CBD وأحيانا أخرى قد لا تكون موجودة على الإطلاق.

ولا بد وأن نشير إلى أن مشكلة مواقف السيارات في أل CBD هي مشكلة معقدة وتتمو وتتفاقم مع الزمن لعدم وجود حل جذري لها حتى الآن مما يزيد من العناء والتعب والمشقة للسائقين وللمواطنين على حد سواء. كما وإن الطرق والشوارع في CBD في المدينة تفتقر إلى وجود أرصفة أو شوارع مخصصة للمشاة وحتى إن وجدت في بعض الأماكن فلا تستغل للهدف الذي أنشأت من أجله بل تستخدم كموضع للبسطات وعرض الملابس والخضار والبضائع المختلفة على جوانب الشوارع والطرق في المدينة.

فالوضع الحالي لحركة النقل في المدينة يشكل عقبة حقيقية لتطور هذه الحركة ومسالكتها في المدينة، فالزيادة والتضخم أخذ بالنمو مسابرا للنمو السكاني والاقتصادي للمدينة، في الوقت نفسه لم يصاحب هذا النمو نمواً مقابلاً في بناء الطرق وإعداد بنية لازمة لحركة النقل بما يستوعب الكم الموجود فيها أو الأخذ بعين الاعتبار ما يطرأ على هذا الكم من تقدم مستقبلي للمدينة ولا شك أن هذا الأمر وهذه المشكلة يجب أن تكون موضع اهتمام لدى المسؤولين والجهات المعنية والمختصة بالأمر للقيام بالدراسات اللازمة والخروج بالنتائج والحلول، لما لذلك من أهمية وأثر على كافة المستويات في المدينة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تراعي مصلحة أبناء المدينة في الحاضر والمستقبل.

2-7 استخدامات الأراضي في مدينة الخليل

مقدمة

يتضمن هذا الفصل الدراسة الشاملة للخطة الرئيسية لمدينة الخليل وذلك للتعرف على أوجه قوتها وضعفها، وبرز وبظهور ذلك بشكل قوي من خلال التعرف على أنواع الاستخدامات الموجودة في المدينة والوظيفة التي تشغلها كل قطعة أرض فيها، والمساحة التي تشغلها كل قطعة مقارنة مع المساحة الإجمالية للمدينة، معرجين بذلك أيضاً على ماهية العلاقات المختلفة بين صور الاستخدام للأراضي ونسب ذلك الاستخدام من جهة وبين وظائف السكان وحاجاتهم من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى تقييم أنواع الاستخدام مقارنة مع المحافظة وبعض القرى والبلدات الأخرى في الضفة الغربية وفلسطين، ولعل الهدف من دراسة هذا الفصل هو إعطاء الدراسات الجغرافية مركزها بين الدراسات التخطيطية حيث أصبحت أساساً مهم في دعم المشاريع التخطيطية والتنمية وخاصة في الدراسات الإقليمية الحديثة.

2-7 أنواع الاستخدامات الأرضية في مدينة الخليل وتشمل ما يلي:-

أولاً:- الاستخدامات السكنية.

ومن خلال الجدول التالي رقم (28) يمكن توضيح مساحة أنواع الاستخدامات في مدينة الخليل للعام 1998م.

جدول رقم (28) مساحة أنواع الاستخدامات في مدينة الخليل، 1998م.

الرقم	نوع الاستخدام	المساحة بالدونم	النسبة من مساحة المنطقة المبنية في المحافظة %	النسبة من مساحة المحافظة الكلية %
1	السكن	11511.5	77	1.1
2	التجارة	1495	10	0.14
3	الصناعة	1495	10	0.14
4	عامة	448.5	3	0.04
	المجموع	14950	100	1.42

المصدر:

- 1- مساحة المناطق المبنية من محافظة الخليل (37507) والمدينة (14950) دونماً. (الإحصاءات الجغرافية الفلسطينية، 1998م، ص 57.
- 2- المساحة الكلية لمحافظة الخليل (1050000) دونماً، نفس المصدر السابق، ص 57.
- 3- النسب وتقدير المساحة من حسابات الباحث وذلك بالاعتماد على الخريطة الصادرة عن بلدية تحت مسيرة البناء والتطوير 1994-1999م، ص 35.

ومن الجدول السابق رقم (28) يتضح أن نسبة 77% من مساحة المناطق المبنية من المدينة هي مخصصة لأغراض السكن، وأن نسبة 20% مخصصة للتجارة والصناعة بالتساوي.

أما بالنسبة إلى المباني المكتملة حسب استخدام المبنى ونوع المبنى في المدينة لعام 1997م، أنظر إلى الجدول رقم (29).

جدول رقم (29) المباني المكتملة حسب نوع الاستخدام في مدينة الخليل، 1997م.

استخدام المبنى	فيلا	دار	عمارة	خيمة	براكية	منشأة	أخرى	المجموع	النسبة %
للسكن	188	6564	2141	4	2	--	3	8902	65.2
للسكن والعمل معاً	11	835	1103	--	--	23	--	1972	14.5
للعمل فقط	--	87	70	--	65	1179	6	1407	10.3
مغلق	5	368	49	--	6	78	3	509	3.7
خالي	8	651	100	--	8	94	2	863	6.3
المجموع	212	8505	3463	4	81	1374	14	13653	100

المصدر:

1- النتائج النهائية لمدينة الخليل، 1997، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص93.

2- النسب من إعداد الباحث.

ومن الجدول السابق نستنتج أن نسبة 65% من استخدام المباني على اختلاف أنواعها هو مخصص للسكن فقط وهذا دليل على أن غالبية المساكن في المدينة مستغلة مما يشير إلى التحسن النسبي في مستوى المعيشة لدى السكان إضافة إلى الزيادة السكانية في المدينة والرغبة في الاستقلالية في المساكن وتخصيصها للسكن وأماكن للراحة دون الرغبة في وجود المشاغل أو المصانع أو المؤسسات داخل المساكن في المدينة. ونسبة 14.5% مخصص للسكن والعمل معاً، و فقط حوالي 10.3% مخصص للعمل فقط، أنظر إلي الخريطة رقم (22) السابقة والتي توضح استخدامات الأراضي في مدينة الخليل للعام 1999م.

ويوضح الجدول التالي رقم (30) الاستخدامات للأراضي في مدينة الخليل-منطقة الدراسة- مقارنة مع المساحة في الضفة الغربية وبيت لحم للعام 1996م.

جدول رقم (30) استخدامات الأراضي في مدينة الخليل مقارنة مع الضفة الغربية ومدينة بيت لحم للعام 1996م.

الجدول رقم (30) استخدامات الأراضي في الخليل والضفة الغربية 1996م،
(وحدة القياس هي الدونم)

استعمالات الأراضي	% الخليل	الخليل	% الضفة الغربية	الضفة الغربية	بيت لحم
المناطق المبنية الفلسطينية	3.6	37507	3.5	184949.5	20000
المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية*	19.9	204176	23.7	1267126	318300
المحميات الطبيعية	0.66	6889	6.0	319839.8	48000
الغابات	1.14	12000	0.8	44100.9	3800
المناطق الزراعية	34.3	360000	25.9	1378990	43000
أخرى**	40.4	424428	40.1	2136499	141900
المجموع	100	1050000	100	5331505	575000

* تشمل المستعمرات الإسرائيلية، المناطق العسكرية المغلقة، القواعد العسكرية.

** تشمل الطرق والمناجم والمكبات والأراضي غير المستعملة أو المستخدمة للرعي.

المصدر: 1- الإحصاءات الجغرافية، 1998م، ص 57.

2- النسب من إعداد الباحث.

ومن الجدول السابق رقم (30) يتضح أن نسبة المناطق المبنية في محافظة الخليل قد بلغت حوالي 3.6% من المساحة الإجمالية في حين بلغت نسبة المناطق المبنية في مدينة الخليل -منطقة الدراسة- حوالي 1.42% من مساحة المناطق المبنية في المحافظة نفسها.

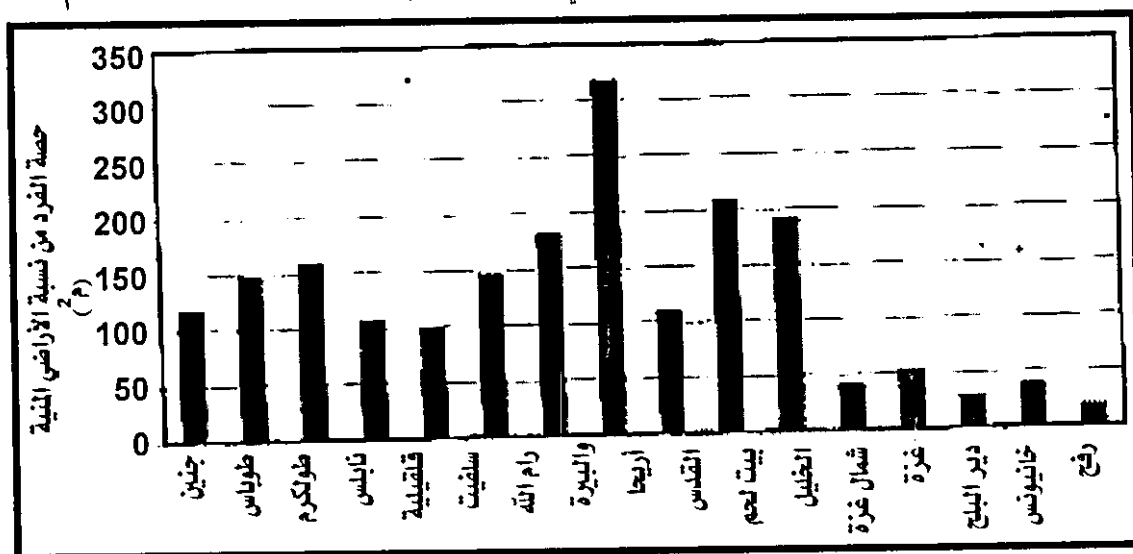
ومقارنة بالمناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية والتي تقدر بحوالي 19.9% من مساحة المحافظة الكلية تقريباً، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع المنطقة المبنية في مدينة الخليل والتي بلغت حوالي 1.42% تقريباً من مساحة المحافظة نفسها وهذا يشير إلى حجم التوغل الإسرائيلي في السيطرة على أراضي المحافظة..

أما بالنسبة إلى حصة الفرد في مدينة الخليل من مساحة الأراضي المبنية وذلك باستثناء الفراغات الموجودة بين هذه الأبنية فقد بلغت حوالي (80م²) تقريباً فيما بين العامين 1996م-1997م في حين بلغت حصة الفرد من مساحة الأراضي المبنية في محافظة الخليل لنفس الأعوام السابقة حوالي (190م²) تقريباً. (إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص22).

ومقارنة مع مدينة أريحا حيث بلغت حصة الفرد فيها حوالي (320م²) تقريباً وهي أعلى نسبة في الضفة الغربية.

ويتضح مما سبق أن هناك ارتفاع في الكثافة السكانية في مدينة الخليل بالنسبة إلى مساحة الأراضي المبنية مقارنة مع محافظة الخليل وغيرها من المحافظات الأخرى. أنظر إلى الشكل رقم (33)

شكل رقم (33) حصة الفرد من مساحة الأراضي المبنية حسب المحافظة 1996-1997م



المصدر: إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية/2000م، ص22.

ونستنتج مما سبق أن أهم أنواع الاستخدامات الرئيسة الموجودة في مدينة الخليل مقارنة مع مدينة أم الفحم على سبيل المثال هي الاستخدامات السكنية كما هو موضح في الجدول التالي رقم (31) طبقاً لنوع الاستخدام في المدينتين خلال الفترة (1998-1999م)

جدول رقم (31) استخدامات الأراضي حسب نوع الاستخدام في كل من مدينة الخليل - منطقة الدراسة - ومدينة أم الفحم (1998-1999م)

مدينة أم الفحم		مدينة الخليل		نوع الاستخدام
النسبة من المساحة العمرانية	المساحة بالدونم	النسبة من المساحة العمرانية	المساحة بالدونم	
57.8%	4915	77%	11511.5	السكن
7.8%	660	10%	1495	التجارة
--	--	10%	1495	الصناعة
34.4%	2925	3%	448.5	الاستخدام العام
100%	8500	100%	14950	المجموع

المصدر:-

- 1- البيانات عن مدينة أم الفحم (مصطفى سخيني، رسالة ماجستير، أم الفحم دراسة في جغرافية المدن، 1998م، ص198).
- 2- المساحة من تقدير الباحث بالاعتماد على الخريطة رقم (29) والصادرة عن بلدية الخليل، مسيرة البناء والتطوير، 1994-1999م، ص25.
- 3- المساحة للاستخدامات في مدينة الخليل. (إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص22).

ومن الجدول السابق يتضح ارتفاع النسبة المخصصة للسكن في مدينة الخليل والبالغة حوالي 77% تقريباً مقارنة مع النسبة المخصصة لنفس الاستخدام في مدينة أم الفحم والبالغة حوالي 57.8% تقريباً وهذا ما يشير إلى شدة الازدحام السكاني في مدينة الخليل مما يتطلب وضع الخطط المستقبلية وذلك لحل المشكلة ويكون ذلك بتوسيع حدود البلدية المسموح فيها البناء وضمان توزيع الخدمات وتشجيع وتحفيز المواطنين بالخروج من الأماكن المزدحمة

إلى هوامش المدينة، وهذا ما يساعد على رسم الخطط بتوزيع الخدمات ضمن التوزيع الجغرافي العادل في المدينة حسب الإمكانيات المتوفرة للجهات المسؤولة في المدينة.

ثانياً: - الاستخدامات التجارية.

وأما بالنسبة إلى الاستخدامات التجارية فقد بلغ معدل الفرد الواحد في مدينة الخليل من حيث الاستخدامات التجارية حوالي (12.5م²) تقريباً، في حين سيبلغ معدل الفرد الواحد في مدينة أم الفحم لنفس الاستخدام في العام 2010م حوالي (10.2م²) تقريباً، ومن هذا التحليل نلاحظ أن معدل الفرد في مدينة الخليل في العام 1999م من حيث الاستخدامات التجارية سيبقى أعلى من معدله في مدينة أم الفحم حتى بعد العام 2010م تقريباً.

وهذا ما يشير إلى زيادة الاستخدامات التجارية وزيادة الضغط عليها في مدينة الخليل مقارنة مع مدينة أم الفحم تقريباً وهذا ما يتطلب من المخططين في المدينة التركيز على هذا الجانب من أجل وضع الخطط المناسبة والتي تلائم طبيعة الزيادة السكانية والنمو العمراني جنباً إلى جنب مع الزيادة والتوزيع الجغرافي لهذه الاستخدامات.

ثالثاً: - الاستخدامات الصناعية والعامّة

أما فيما يخص الاستخدامات العامة والصناعة فيتضح أيضاً من الجدول السابق رقم (31) أن نصيب الفرد الواحد من هذه الاستخدامات في مدينة الخليل للعام 1998م قد بلغت حوالي 3.8م²، وأما بالنسبة إلى الصناعة فقد بلغت حوالي 12.5م² تقريباً وهي نفس النسبة فيما يتعلق بالاستخدامات التجارية في المدينة.

ومن خلال التقييم السابق للدراسة ما يشير إلى التحسن في مستوى المعيشة وارتفاع في مستوى دخل الفرد في المدينة مما يستوجب على المسؤولين وأصحاب القرار والجهات المسؤولة في المدينة الانتباه والتنبيه إلى هذا الوضع والعمل على إيجاد البنية التحتية لوضع المدينة الذي يتناسب ويلئم النمو والزيادة السكانية والعمرانية في المدينة كإيجاد المزيد من المناطق الصناعية والمراكز التجارية بتوزيع جغرافي عادل في مناطق المدينة للتخفيف من الضغط على مركز المدينة وحمايتها من التلوث والأزدحام في شوارعها.

وأما بالنسبة إلى نقاط الضعف والسلبيات فالمدينة تعاني من زيادة الضغط على الاستخدامات العامة في المدينة والاستخدامات السكنية فهي مرتفعة جداً مما يستوجب من المخططين في البلدية والجهات المسؤولة الأخذ بعين الاعتبار وأخذ الحيطة والحذر والعمل على توزيع الاستخدامات العامة حسب التوزيع الجغرافي العادل لمناطق المدينة كما ذكرنا

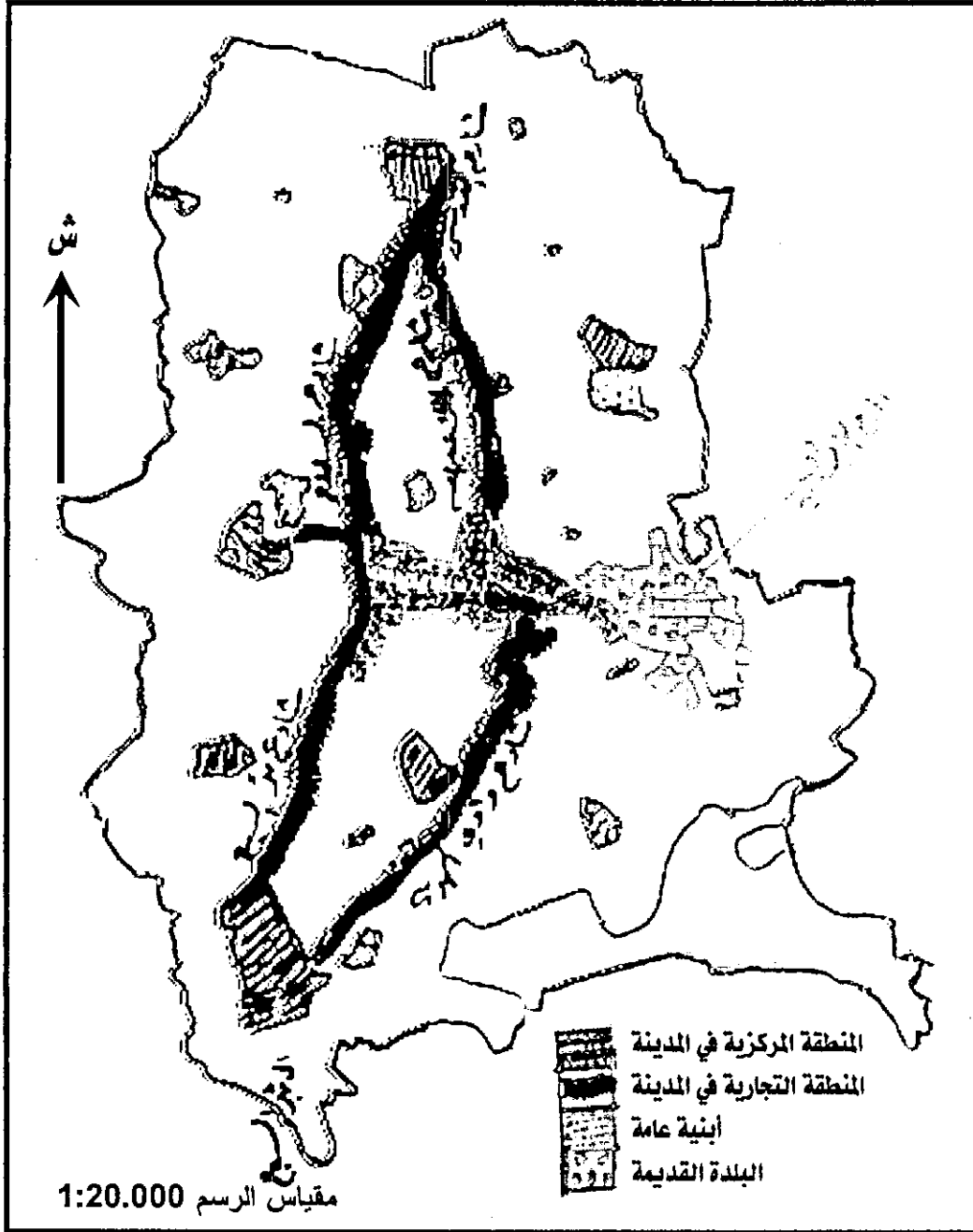
سابقاً والعمل على السماح للمواطنين بالبناء في مساحة أكبر من مساحة المدينة الحالية وذلك من أجل التسهيل على المواطنين وتخفيف حدة الازدحام السكاني والتجاري في منطقة البلدة القديمة في المدينة وما حولها.

وهذا ما يقترحه الباحث بتوسيع الحدود الخارجية للمدينة وعدم ثباتها مما ينعكس إيجاباً على معدلات الاستخدام في المدينة.

7 - 2 - 1 - استعمالات الأرض في أل CBD في مدينة الخليل

ولمزيد من الاطلاع على استخدامات الأراضي في مدينة الخليل فقد قام الباحث بدراسة ميدانية لأحياء المدينة خاصة البلدة القديمة ومنطقة باب الزاوية على وجه الخصوص حيث تم فيها جمع المعلومات حول استخدام الأرض في أل CBD والمنطقة المركزية والشوارع الرئيسية في المدينة كشارع عين سارة ووادي التفاح، وقبل الحديث عن الاستعمالات لا بد من الإشارة إلى المنطقة المركزية في المدينة نفسها والتي تشمل الأجزاء القديمة حول الحرم الإبراهيمي الشريف وخاصة الجهة الغربية منها حتى منطقة باب الزاوية وهذه المنطقة والتي تحوي على غالبية الخدمات الرئيسية. أنظر إلى الخريطة رقم (34).

خريطة رقم (34) المنطقة المركزية في مدينة الخليل، 1999م



المصدر: من عمل الباحث حيث تم الاعتماد في توزيع المنطقة التجارية في المدينة على الخريطة التي وزعت عن بلدية الخليل-استخدامات الأراضي في المدينة، 1999م، ص36. أما الأبنية العامة فقد تم الاعتماد على خريطة نشرت عن القسم الهندسي في بلدية الخليل، رسم عزام الجعبة وجواد حجازي

ويظهر الازدحام في تركيز خطوط المواصلات في هذه المنطقة التجارية حيث ترتفع كثافة الحركة حتى أن بعض الشوارع لا تستطيع أن تدخلها العربات الصغيرة أو السيارات الخاصة كما هو الحال في منطقة سوق اللبن وسوق التبن وخزق الفار ومنطقة البلدية القديمة وغيرها.

حيث لم تكن تشكو المدينة من أزمة مرورية في مراحل سابقة ولكن الآن نظراً لزيادة أعداد السكان وزيادة وسائل المواصلات وكثرتها وضيق المساحة وزيادة الأهمية التجارية للمحلات حول هذه الشوارع السابقة الذكر الأمر الذي زاد من المشكلة تعقيداً بحيث صاحب ذلك الكثير من المعضلات المرتبطة بوضع المدينة وخاصة بطوبغرافيتها من حيث الموضوع نظراً لضيق المساحة ووعورة المناطق المجاورة لها.

يضاف إلى ذلك وجود الحي اليهودي في نفس المنطقة بالقرب من الحسبة القديمة إلى الغرب من الحرم الإبراهيمي الشريف وسيطرة اليهود على العديد من المناطق الأخرى في المدينة كبور استيطانية لا زالت تقطع أوصال المدينة جغرافياً وسكانياً عن بعضها.

كل هذا الوضع أدى إلى خلخلة الحركة المرورية في هذه المنطقة مع نقص في مواقف السيارات الخاصة والعامة أيضاً، بحيث أصبحت هذه معضلة على متخذي القرار والمسؤولين عند التفكير بأية محاولة لتطوير الخدمات في هذه المنطقة.

فالمشكلة الرئيسة تنحصر في ضيق المساحة وزيادة السكان لذلك فمن البديهي أن يؤدي تركيز المواصلات وارتفاع كثافة الحركة إلى زيادة المرونة في توقيع استخدامات مدنية خارج المنطقة المركزية أو حتى نقل هذه الاستخدامات إلى خارج المنطقة المركزية وعلى هوامش المدينة حول الشوارع الرئيسة لمداخلها، وهذا ما حدث بالفعل حيث انتقلت بعض الأنشطة التجارية حيث مرونة الحركة والمساحات الكبيرة نسبياً والتي تسمح بدخول الشاحنات للتحميل والتزليل وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض الخدمات الصناعية أيضاً حيث تم نقل العديد من المصانع إلى خارج المنطقة المركزية مع الاحتفاظ أحياناً بالموقع القديم رغم صغر المساحة حيث يتم فيه عرض بعض أصناف البضائع.

وبالرغم من ذلك كله إلا أن مركز المدينة بقي نشطاً حسب إمكانياته من المساحة بتقديم أصناف مختلفة من الخدمات التجارية والمصرفية والإدارية والاجتماعية والتعليمية والدينية والطبية وبعض الخدمات الصناعية الخفيفة وغيرها أيضاً، هذا وقد امتازت معظم أجزاء المنطقة المركزية (البلدة القديمة) بضيق الدكاكين وضعف الإنارة ونقص في التهوية وصعوبة الانتقال والعبور حيث الأزقة الضيقة والملتوية وقصر البنيان الذي لا يزيد عن

7-2-2 - أنماط استخدام الأرض داخل أل CBD في مدينة الخليل

تميل هذه المنطقة إلى تركيز الاستخدامات فيها وعلى طول محاور وتقاطعات الطرق في الأحياء المختلفة ويتحكم في توزيع هذه الأنشطة والاستخدامات داخل هذه المنطقة عدة عوامل منها ما يلي:-

- 1- الملكية المنقولة من الآباء إلى الأبناء عن طريق الوراثة.
 - 2- المستوى المعيشي والوضع الاقتصادي للمالك والمستأجر.
 - 3- قوانين الإيجار والتي غالباً ما تكون لصالح المستأجر.
 - 4- المساحة للمحلات والمنشآت التجارية.
 - 5- المهارة التقنية للمالك أو المستأجر.
 - 6- موقع وموضع المحلات التجارية حسب البعد أو القرب من المداخل الرئيسية للمدينة.
 - 7- حالات الإغلاق اليومية والمتكررة على الدوام للعديد من الشوارع والمداخل والمحلات التجارية من قبل المستوطنين وسلطات الاحتلال.
 - 8- فرض القيود ومنع العديد من السيارات والشاحنات من الوصول إلى المنطقة المركزية.
 - 9- انقطاع وضعف التيار الكهربائي وقدم الشبكة الكهربائية في المنطقة.
- وكما ذكر سابقاً فقد انتقلت هذه الأنشطة التجارية عبر الأجيال من الآباء إلى الأبناء حفاظاً على الملكية أو من قبل مستأجرين قدامى مستفيدين من رخص الإيجار متأملين كسب الأرباح المباشرة أو الحصول على تعويض من قبل المالك مقابل تخليه عن هذا العقار أو هذا الحيز المملوك، لذلك أقيمت العديد من الأنشطة التجارية حول مداخل المدينة وشوارعها الرئيسية حيث أقيمت بعد دراسة وجدوى اقتصادية ذات المساحة الأكبر عما هو موجود في المنطقة المركزية، حيث أن جميع الأنشطة التجارية المتنوعة والمتعددة في هذه المنطقة أصبحت لا تفي بجميع الاحتياجات المطلوبة لسكان هذه المدينة والقرى والضواحي المجاورة لها ونظراً لأهمية المنطقة المركزية والشارع الرئيس (مدخل المدينة) حيث تتركز غالبية النشاطات التجارية.

لذلك فإن دراسة استخدام الأرض في هذين الموقعين ضرورية جداً لكل من المخططين ودارسي المدن وذلك من أجل فهم الصورة الواقعية حتى يلائم بينها وبين الصورة المطلوبة في مدى زمني معين لخدمة السكان وتهيئة حياة أفضل لهم.

وكذلك يهتم رجال الحكم والإدارة المحلية بمثل هذه الدراسة إضافة إلى العديد من المستثمرين ورجال الأعمال والمتخصصين في الأعمال العقارية والأملاك وبيوت الخبرة وغيرهم (إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، 1982م، ص 285).

ومن خلال الجولة الميدانية التي قام بها الباحث فقد لوحظ انتقال الأنشطة التجارية من المنطقة المركزية ذات الحيز والمساحة الصغيرة إلى الشارع الرئيس في منطقة باب الزاوية إلى الجهة الغربية منها حيث سهولة المواصلات ودخول الشاحنات إليها للتحميل والتزليل وخاصة في منطقة عين سارة ودوار الصحة وغيرها من الهوامش القريبة من مدخل المدينة وذلك قياساً إلى ضيق الطرق والتوائها وعدم استقامتها في المنطقة المركزية في البلدة القديمة وما حولها.

وبشيء من التوضيح العام يمكن الإشارة من خلال الجدول التالي رقم (32) إلى أشكال وأنماط استخدامات الأرض في المدينة حيث بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص حوالي (5075) منشأة وذلك حسب التعداد الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997م، وذلك على النحو التالي.

جدول رقم (32) عدد المنشآت الاقتصادية وعدد العمال فيها في مدينة الخليل، 1999م

عدد العمال	العدد	المنشأة
45	11	التعدين واستغلال المحاجر
7022	1806	الصناعة التحويلية
13	4	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
5192	2772	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات
212	37	الإنباءات
315	153	الفنادق والمطاعم
303	41	النقل والتخزين والاتصالات
227	31	الوساطة المالية
497	220	الأنشطة العقارية والإيجارية
	168	مزارع للحيوانات والطيور

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الدراسة الميدانية.

ومن خلال المسح الميداني للمنطقتين (المركزية والشارع الرئيس وشارع الشلالة) يلاحظ أن أنماط الاستخدامات المختلفة تميل نحو النمو الشريطي أو الشبكي على طول محاور وتقاطعات الطرق في الأحياء المختلفة في المدينة.

ومن الجدير بالذكر أن الغالبية من الأنشطة والاستخدامات التجارية الموجودة في المنطقة المركزية والشارع حيث تتواجد أيضاً في الطوابق الثالثة كالمكاتب للمحاسبة والمحاماة وللأطباء والهندسة وغيرها، والأهم من ذلك حيث البيوت السكنية التي تشغل النسبة العظمى من الأنشطة في جميع الطوابق سواء في المنطقة المركزية أو الشارع الرئيس خاصة في الطوابق الثانية من المساكن، وهذا أمر طبيعي حيث أن أية مدينة هي إحدى صور السكن البشري حيث تمثل الوظيفة السكنية أكبر مساحة منفردة في خريطة استخدام الأراضي في المدن.

وأخيراً نلاحظ أن كثافة وتعدد الاستخدامات المختلفة في المنطقة المركزية لخير دليل على أهميتها وخاصة بالنسبة لسكان المدينة وضواحيها أولاً ثم القرى والمناطق المجاورة لها ثانياً.

وتتضح الصورة أكثر من خلال ارتفاع الإيجارات أو الخلو -المفتاحية- وكذلك عدم وجود محلات تجارية معروضة للبيع أو الإيجار ناهيك عن المنافسة بين أصحاب المحلات التجارية في تلك المنطقة وما حولها.

ويضاف إلى ذلك عدم وجود مساحات أو فراغ في هذه المنطقة حيث يستغل كل متر مربع من البناء حتى ولو كان مدخل درج للعمارة أيضاً.

وعلى الرغم من الهجرة المتزايدة لبعض أفراد العائلات التي كانت تسكن المنطقة المركزية إلا أنها ما زالت تحتفظ بمركزيتها من حيث الازدحام والتكدس السكاني وأهميتها الوظيفية المختلفة.

أضف إلى ذلك أنها تشكل عقدة المواصلات ذهاباً وإياباً للعديد من الخطوط الداخلية والخارجية للسيارات العامة والخاصة هذه الشوارع التي ما زالت تشكل عامل جذب واستقطاب للعديد من الأنشطة الخدمائية والتجارية والسكنية على حد سواء.

والأهم من ذلك وزيادة في التعقيد وحدة المشكلة أن المستوطنين في المدينة وفي هذه المنطقة يحاولون دون كلل أو ملل بطرق شتى وبأساليب مختلفة لمحاولة تهويد المدينة وإفراغها من سكانها من أبناء المدينة مجسدين سياسيتهم التعسفية على أرض المدينة من خلال البور الاستيطانية في هذه المنطقة من أجل تمزيق أوصال المدينة على شكل كتنونات صغيرة عمرانياً وسكانياً.

الفصل الثامن

أهم المشكلات التي تواجهها مدينة الخليل والحلول المناسبة لها

- 8-1-1 سوء استعمالات الأرض ومراكزها في المدينة
- 8-1-1 الحلول المقترحة لحل مشاكل سوء استعمالات الأرض في المدينة.
- 8-2-1 التلوث البيئي في مدينة الخليل
- 8-2-1 أسباب التلوث البيئي في مدينة الخليل
- 8-3-1 معالجة مياه المجاري في مدينة الخليل
- 8-4-1 التلوث بالمواد والنفايات الصلبة في مدينة الخليل
- 8-4-1 جمع النفايات الصلبة في المدينة
- 8-4-2 حلول مقترحة للتخلص من النفايات والمواد الصلبة في المدينة
- 8-5-1 حلول مقترحة لمعالجة وتخفيف حدة التلوث البيئي بشكل عام في المدينة

الفصل الثامن

أهم المشكلات التي تواجهها مدينة الخليل والحلول المناسبة لها

8 - 1 سوء استعمال الأرض ومراكزها في مدينة الخليل

إن سوء استعمال الأرض في مدينة الخليل يتمثل في عدة مظاهر أهمها:-

- 1- الأبنية القديمة المهملّة وخاصة في منطقة الحرم الإبراهيمي وذلك بسبب وجود الاستيطان في المنطقة الذي يحول دون ترميم أو تغيير عدد من المباني الموجودة هناك.
- 2- وجود مناطق زراعية غير مستغلة في منطقة الفحص إلى الجنوب الشرقي من المنطقة الصناعية وذلك بسبب تلوثها من المياه العادمة التي تتساقط من المدينة اتجاه مجرى هذا الوادي أو ما يطلق عليه محلياً وادي السمن.
- 3- موقع المنطقة المخصصة كسوق للحيوانات من أجل البيع والشراء في المنطقة سابقة الذكر أو ما يطلق عليها سوق الحلال وتتحصر المشكلة في صعوبة الوصول إليها خاصة لأن معظم من يرد إلى هذه السوق هم من أبناء القرى والمناطق المجاورة للمدينة وخاصة من المنطقة الجنوبية والغربية، وذلك بسبب البعد من حيث المكان وصعوبة الوصول إليها من شوارع المدينة الداخلية حيث يجبر المواطن على المرور من شوارع المستوطنات مثل مستوطنة حاجاي جنوب المدينة مما يعرض حياتهم للخطر والمضايقات التعسفية من قبل المتوطنين على الطرقات.
- 4- وجود العديد من مساحات الأراضي في المدينة المغلقة عسكرياً الدائمة أو الشبه دائمة مثل منطقة تل الرميدة والمناطق المجاورة لمنطقة كريات أربع وغيرها.
- 5- وجود المستوطنات المحيطة بالمدينة والتي تتخلص من مياهها العادمة في مواقع بالقرب من المناطق الزراعية والسكنية في المدينة حيث تشكل هذه المواقع مصدراً للروائح الكريهة والأوبئة وتجمعاً للحشرات.
- 6- هناك مواقع سياحية لكنها غير مؤهلة للسياح ولا يرتدونها وهي (خربة الحرايق، وتل الرميدة، ونمر الحمام، وستنا سارة، وخربة كنعان، وخربة الضحضاح، وخربة بلد النصاري، ومشهد الأربعين) وغيرها.

- 7- هناك منطقة تملكها السلطة المحلية في المدينة والتي تخصص لجمع النفايات فيها والتخلص منها حيث تبعد هذه المنطقة عن أقرب منطقة سكنية حوالي (7 كم) فقط وهذه المسافة لا تكفي لحماية المواطنين من مصادر التلوث والغازات المنبعثة من النفايات وخاصة قبل وبعد حرقها.
- 8- وجود مواقع استيطانية على أرض المدينة والمتمثلة في تسع مستعمرات مع وجود العديد من البؤر الاستيطانية ضمن المدينة نفسها حيث تظهر مساحتها على النحو التالي:-
- أ- البؤرة الاستيطانية في البلدة القديمة أو ما يعرف بالحي اليهودي وتبلغ مساحتها العمرانية فقط حوالي (4.187) دونماً وقد تم تأسيسها عام 1967م.
- ب- بيت رومانو (مدرسة أسامة بن منقذ) حيث تبلغ مساحتها العمرانية (5.390) دونماً وقد تم تأسيسه عام 1987م.
- ت- تل الرميذة وتبلغ مساحتها العمرانية (0.520) دونماً وقد تم تأسيسه عام 1987م.
- ث- كريات أربع وتبلغ مساحتها العمرانية (1300) دونماً والتي تأسست عام 1968م.
- ج- رمات مامرية وتبلغ مساحتها (267) دونماً.
- ح- حاجاي وتبلغ مساحتها (208) دونماً وقد تم تأسيسها عام 1984م.
- خ- هار منوح وتبلغ مساحتها العمرانية (25) دونماً وقد تم تأسيسها عام 1982م.
- د- هداسا (الدبوياء) وتبلغ مساحتها العمرانية (2.630) دونماً وقد تم تأسيسها عام 1980م.
- ذ- الحرم الإبراهيمي حيث تسيطر عليه قوات الإحتلال وتبلغ مساحتها العمرانية (1.240) دونماً وقد تم تأسيسه عام 1980م ويضيف على أنه مستعمرة مدنية يهودية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخليل، الدراسة الميدانية، نشرة خاصة للباحث).
- 9- هناك منطقة فارغة ذات موقع حساس وهام جداً في منطقة باب الزاوية والتي تستخدم كمصنع طوب وبلاط وسط الازدحام للسكان والسيارات في المدينة.
- 10- أرض مخصصة للمواصلات وكأرصعة عامة للمشاة لكنها تستخدم لتتأثر البسطات المختلفة عليها مما يعيق حركة المرور للسيارات وللمشاة ويسبب الخسائر البشرية والمادية وضياح الوقت والتعب والمشقة الجسدية والنفسية للمواطنين في المدينة.
- 11- رمي النفايات والخردة على جنبات الشوارع وأحياناً بداخلها.
- 12- تداخل الاستخدام في منطقة واحدة (سكنية وزراعية وعامة).

- 13- خدمات عامة وإدارة ومكاتب وبنوك وغيرها في مناطق مكتظة بالسكان والمساكن مع افتقارها لأماكن مخصصة كمواقف لسيارات الموظفين والعاملين والمواطنين والزبائن، مما يجبرهم على الاصطفاف بجانب الشوارع مما يشكل مصدراً رئيساً في الازدحام والاختناق وسط المدينة بشكل خاص.
- 14- أرض زراعية مستخدمة للسكن.
- 15- مناطق عسكرية وبؤر استيطانية تتداخل مع المنطقة السكنية في المدينة.
- 16- محطات وقود وسط المدينة المزدهمة بسكانها وعمرانها وضيوفها خاصة محطة حسونة في منطقة باب الزاوية ذات الازدحام المكثف ومحطة الجعبري وغيرها في نفس المنطقة.
- 17- غياب الفواصل والفراغات الشجرية في الأماكن السكنية والمناطق المقامة عليها الصناعات والورش المختلفة سيما في المنطقة المركزية والمنطقة الوسطى والشوارع الرئيسية المؤدية لها حيث أن مثل هذه الفواصل والفراغات الشجرية يخفف من نسبة تلوث الهواء بدرجة كبيرة، إذ يتناقص تركيز الملوثات مع زيادة نسبة المناطق المفتوحة والمشجرة، إضافة إلى أنه ثبت أن النباتات تقوم بامتصاص أنواعاً مختلفة من السموم الموجودة في الجو الملوث، وكثيراً ما تتحول هذه السموم غير سامة ومفيدة. (عبد السلام وعرفات، 1992م، ص 106-107).
- 18- وجود مصنع الصابون على الشارع الرئيس (شارع وادي التفاح) على المدخل الرئيس للمدينة قرب دوار المنارة والذي يشكل مصدراً للتلوث في المدينة.

8 - 1-1 الحلول المقترحة لحل مشاكل سوء استعمال الأرض في مدينة الخليل

إن هذه المشكلة تنحصر في مدينة الخليل بشكل عام والتي مردها عدم اتباع الجميع شعار المسؤولية الجماعية للحد من تلوث البيئة وحمايتها حسب ما يلائمها من استخدامات مختلفة تناسب طبيعة المدينة وسكانها ولا يتحقق ذلك إلا من خلال العمل الجاد والشعور بالمسؤولية كل في موقعه ونشر الوعي البيئي بين أفرادها صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً لأن صلاح المجتمع يكمن في صلاح أسرها وصلاح الأسر لا يتم إلا بصلاح الأفراد كذلك.

وأما المرحلة الثانية فتقع المسؤولية على المجتمع أيضاً ممثلاً في المدارس والمعاهد والمساجد والمصانع والشركات المختلفة والأندية والأحياء حيث يتم ذلك أيضاً من خلال الندوات واللقاءات البيئية المتتابعة.

إضافة إلى ذلك يجب تفعيل وتشكيل جماعات (محبى البيئة) وأنصارها وذلك من خلال الإشراف على النظافة العامة في الأحياء المختلفة والعناية بنشر اللون الأخضر بزراعة الأشجار في كل مكان قدر المستطاع وذلك بالتعاون مع أصحاب المشاتل والبلدية والجهات المسؤولة في البلدية من أجل التشجيع المستمر على إقامة الحدائق والمنتزهات العامة والتي تعتبر من الوسائل الهامة غير المكلفة لتنقية الهواء من ملوثات المدينة المختلفة كما وأنها تعتبر مصدراً هاماً لعنصر الأكسجين اللازم لبقاء الأحياء في المدينة.

كما ويناشد الباحث مواطني مدينة الخليل بالإدراك والمحافظة على اللاندسكيب الحضاري للمدينة والحفاظ على البيئة العامة لها فالمسؤولية ليست مسؤولية البلدية وحدها بل إنها مسؤولية ذات أطراف ثلاثة يشترك فيها المجتمع من خلال هيئاته ومؤسساته والبلدية بأجهزتها ومع ذلك يبقى الفرد والمواطن هو المحور الرئيس في وجود التلوث أو عدمه في المدينة.

علماً بأن هناك آثاراً لا يجدي معها العلاج فلا بد أن يتوافر لدى المواطنين كل في موقعه ما يسمى (بالضمير البيئي) للحفاظ عليها ولكي يكون هذا الشعار هو الحافز الخفي يدفعه في كل لحظة وفي كل مكان إلى المزيد من الرعاية البيئية وحمايتها.

وكما يقال فالنظافة هي عنوان الحضارة ورمزها فليس المجتمع ونموذجه وشكله إلا نتاج تصرفات أبنائه.

2-8 التلوث البيئي في مدينة الخليل

تغيرت علاقة الإنسان بالبيئة تغيراً جذرياً عبر التاريخ، فقد اتسمت بالتخوف والعداء أول الأمر، ثم انحصر هذا التخوف شيئاً فشيئاً مع تقدم الإنسان وتزايد أعداده حتى أصبحت البيئة في نظره سلعة مجانية ينهب منها ما يشاء دون حساب حتى أعلنت البيئة عن غضبها وانعكس ذلك سلباً على الإنسان بمظاهر شتى من التلوث الهوائي والمائي والغذائي.....الخ.

والحقيقة لا أحد ينكر أن مشكلات البيئة العصرية وقضاياها تعتبر حالياً من أهم الأمور والمشكلات المعقدة، حيث تتعارض فيها المصالح والأهواء بين الأفراد والجماعات مما دعا إلى مشاركة جميع الأطراف في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لحل مشاكل البيئة ومن أجل السيطرة عليها. (دويك. 2000م، ص100)

ويمكن أن نعزى أهم أسباب التلوث **pollution** وتدهور عناصر البيئة هو تدخل الإنسان نفسه كل في مكانه دون وعي أو إدراك لمخاطر التلوث أو وعي للحفاظ على مفاهيم النظام العام الذي يحكم هذا الكوكب، حتى لو تنا كل شيء في الوجود من حولنا حتى أصبحت هذه الملوثات **pollutants** تصل إلينا عن طريق الهواء الذي نتنفسه أو الماء الذي نشربه أو الطعام الذي نأكله.

وتعتبر ظاهرة التلوث البيئي ظاهرة ناتجة عن تدخل الإنسان في النظام البيئي **Eco-system** وهي مشكلة قديمة منذ استخدام الإنسان للنار حتى تفاقمت حالياً مع تقدم الإنسان في المجال العلمي والصناعي والزراعي والتكنولوجي.....الخ. مما أدى في النهاية إلى وجود كوارث طبيعية قد تؤدي إلى ضياع حياة الكثير من الناس.

ولعل من أخطر الملوثات الجوية على سبيل المثال هو ثاني أكسيد الكربون والجسيمات الدقيقة القابلة للاستنشاق وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والرصاص والمواد الكيمووضوئية المؤكسدة.

ويشير تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة إلى أن أكثر من (900) مليون شخص يتعرضون يومياً إلى أخطار التلوث الناجم عن ثاني أكسيد الكبريت والذي ينبعث منه مائة مليون طن يومياً.

ولعل من أهم مخاطره وخاصة في المناطق الحضرية والمدن الصناعية من العالم والذي يؤدي إلى وجود حساسية في الجهاز التنفسي وإعاقة عمل الرئتين، إضافة إلى زيادة قابلية

الإنسان للأمراض المعدية وإصابة الجهاز التنفسي، كما ويعتبر تلوث الهواء بالكيماويات الخطرة من أكبر المسببات لموت الأطفال. أما بالنسبة إلى الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء فإنها تؤثر على جهاز المناعة في الجسم وتؤدي إلى زيادة إجهاد القلب في الإنسان.

وإضافة إلى ذلك فإن أكاسيد النيتروجين تسبب حساسية في العين والأنف ونقص في فعالية الجهاز التنفسي وإجهاد القلب. وفي حالة صعوبة عندما يتحد أول أكسيد الكربون بشكل مرتفع مع الأكسجين في الدم مما يؤدي إلى تلف في القلب والدماغ، وعلى جانب آخر من الخطورة مادة الرصاص والمنبعثة من محركات السيارات والتي تسبب أمراض الكلى وخللاً في الجهاز العصبي خصوصاً الأطفال حديثي الولادة. (عوض، 1995م، ص11).

ونظراً لخطورة هذا الموضوع وأهميته مما دفع الباحث بتناول هذا الموضوع للتعرف على التلوث البيئي ومصادره وأنواعه في مدينة الخليل لكي يساهم في حل المشكلة بالتنبؤ إلى الجهات المسؤولة للتنبؤ بخطورة التلوث في المدينة وذلك شعوراً بالمسؤولية، هذا بعد أن قام الباحث بزيارات ومشاهدات ميدانية لأجزاء المدينة وبالاعتماد على الأدبيات والمراجع والمصادر العلمية التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتي كتبت عن التلوث البيئي وأسبابه في مدينة الخليل مع قلتها.

حيث يعرف التلوث بمعناه الحديث:-

هو كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والترربة والبحيرات والبحار وغيرها. (إسلام، 1990م، ص19).

8-2-1- أسباب التلوث البيئي في مدينة الخليل وأهم مصادره.

تتصدر أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي في مدينة الخليل على وجه الخصوص على النحو التالي:-

1- سوء تخطيط الإنسان في استغلال موارد البيئة وزيادة استنزافها وخاصة ما يثير القلق ككثرة المحاجر الموجودة في الآونة الأخيرة في القرى المحيطة لها كتفوح وسعير ويطا وغيرها، والتي تعتبر مصدراً رئيساً من مصادر التلوث البيئي ومما يساعد على ذلك

- وقوع بعضها في الجهات الغربية والشمالية حيث مهب الرياح والتي تساعد على نقل الغبار إلى أجواء المدينة نفسها.
- 2- تلوث المياه بسبب تسرب المياه العادمة من سكان المدينة وسكان المغتصبات الإسرائيلية والتي تحتل المواقع المرتفعة في المدينة، ومثال ذلك ما حصل من تلوث لمياه عين ننقر إحدى الينابيع العذبة في المدينة.
- 3- تداخل الصناعات والورش داخل الأحياء السكنية وخاصة ما تلقىه العديد من مصانع الأحذية وغيرها من فضلات تؤدي إلى انبعاث غازات ورائح متعددة في أجواء المدينة.
- 4- غياب الصرف الصحي في بعض المناطق كمناطق الفحص في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة حيث توجد القنوات المكشوفة في تلك المنطقة.
- 5- الوقود المستخدم في التدفئة وخاصة في فصل الشتاء.
- 6- حرق النفايات التابعة إلى المدينة في منطقة بالقرب من بلدة يطا حيث لا تبعد هذه المنطقة سوى (7 كم) تقريباً عن الأحياء السكنية.
- 7- انتشار بعض المزارع (الحظائر) الحيوانية داخل أحياء المدينة وخاصة منطقة جبل جوهر حيث يوجد سوق الجمعة لبيع الحيوانات بالقرب من منطقة الفحص مما يساعد على زيادة التلوث في هذه المنطقة الجنوبية الشرقية من المدينة.
- 8- التلوث الضوضائي وذلك بسبب الازدحام السكاني والسيارات في المدينة وخاصة منطقة باب الزاوية من المدينة، حيث ثبت علمياً أن الإنسان يصاب بالعديد من الأمراض بسبب الأصوات العالية، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة جهاز السمع بالصمم أو قلة السمع أحياناً أخرى. (أرناؤوط، 1990م، ص222-224).
- 9- تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات والتي يبلغ عددها في المدينة أكثر (20000) سيارة تقريباً، مما يؤدي إلى ظهور الغازات العادمة من ثاني أكسيد الكربون وبعض أكاسيد النيتروجين والرصاص وغيرها حيث تشكل ما يعرف بظاهرة السديم أو (الضبخن)⁽¹⁾ والتي تظهر في سماء المدينة ما بين الفينة والأخرى.

(1) Smog = دخان (Smoke) + الضباب (Fog) وتكثر هذه الظاهرة في المدن الصناعية حيث أصبح هذا الاصطلاح متعارف عليه ومتداولاً بشكل عالمي.

10- التلوث الصناعي الناتج عن العديد من المصانع الخفيفة وغيرها التي تنتشر في المدينة والتي يتجاوز عددها (900) مصنع ونخص بالذكر مصانع الباطون الجاهز والبلاط والصابون.

ومما يزيد من حجم المأساة والمعاناة من التلوث في المدينة هو ارتفاع عدد المستوطنات حول التجمعات السكانية في المحافظة والمدينة والتي تشكل مصدراً للمياه العادمة قرب التجمعات السكنية في المدينة.

انظر الجدول التالي رقم (33) والذي يبين توزيع التجمعات السكانية حسب عدد المستوطنات والتجمعات وراء الخط الأخضر والتي تشكل مصدراً للمياه العادمة قرب التجمع والمحافظة، 1998م.

جدول رقم (33) توزيع التجمعات السكانية حسب عدد المستوطنات التي تشكل مصدراً للمياه العادمة، 1998م.

عدد المستوطنات أو التجمعات وراء الخط الأخضر التي تشكل مصدراً للمياه العادمة قرب التجمع				عدد التجمعات	المحافظة
3+	2	1	0		
1	2	5	87	95	جنين
4	3	1	15	23	طوباس
-	-	3	39	42	طولكرم
3	3	11	18	35	قلقيلية
3	7	5	7	22	سلفيت
2	1	13	57	73	نابلس
5	4	12	59	80	رام الله والبيرة
5	5	8	14	32	القدس
-	1	4	11	16	أريحا
5	3	-	63	71	بيت لحم
13	8	9	126	156	الخليل
41	37	71	496	645	الضفة الغربية
-	5	-	1	6	شمال غزة

-	-	-	5	5	غزة
-	-	2	6	8	دير البلح
1	-	-	14	15	خان يونس
-	-	-	7	7	رفح
1	5	2	33	41	قطاع غزة
42	42	73	529	686	الأراضي الفلسطينية

المصدر:-

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998م، مسح التجمعات السكانية 1998م، النتائج الأساسية.
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاء المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص53.
- 3- (-) بيانات غير متوفرة.

ومن الجدول السابق يتضح أن أعلى نسبة لعدد المستوطنات والتي تشكل مصدراً للمياه العادمة قرب التجمعات السكانية وذلك لأكثر من ثلاث مستوطنات حول التجمع السكاني تقع في منطقة الخليل بالذات من بين المحافظات جميعها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأما بالنسبة إلى معالجة المياه العادمة حسب المنشآت الصناعية للعام 1998م فالجدول

التالي رقم (34) يوضح ذلك.

جدول رقم (34) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب معالجة المياه العادمة والمنطقة لعام 1998م.

المجموع	لا يوجد معالجة	يوجد معالجة	المنطقة
100	97.0	3.0	شمال الضفة الغربية
100	94.4	5.6	وسط الضفة الغربية
100	97.3	2.7	جنوب الضفة الغربية (بما فيها مدينة الخليل)
100	96.6	3.4	مجموع الضفة الغربية
100	99.1	0.9	مجموع قطاع غزة
100	97.3	2.7	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998م، مسح البيئة الصناعي، النتائج الأساسية.

فمن الجدول السابق من الواضح أن نسبة 97.3% من المنشآت الصناعية في جنوب الضفة الغربية بما فيها محافظة الخليل ومدينتها منطقة الدراسة لا يوجد فيها معالجة للمياه العادمة وذلك لإعادة استخدامها والاستفادة منها مرة ثانية للزراعة أو في نفس المجال أحياناً وهذا ما يزيد من حجم المأساة بزيادة نسبة التلوث وتسرب المواد الكيماوية الملوثة إلى المياه الجوفية في المنطقة بكاملها.

كما ويمكن الإشارة إلى أهم خصائص المياه العادمة غير المعالجة في مدينة الخليل على وجه الخصوص. أنظر إلى الجدول التالي رقم (35).

جدول رقم (35) خصائص المياه العادمة غير المعالجة في بعض مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1994. / الوحدة (ملغم/لتر)

المدينة							الفحص
رفح	غزة	جباليا	الخليل	البيرة	رام الله	نابلس	
555	500	670	---	² 750	525	1185	طلب بيولوجي كيميائي على الأكسجين
1000	740	1270	3670	¹ 417 ² 1230	1390	2115	الحاجة الكيميائية للأكسجين
108	90	130	200	¹ 37	79	120	نيتروجين كلدال
75	80	90	123	¹ 27	51	104	الأمونيوم
1.4	1.3	1.5	2.8	¹ 4.4	0.6	1.7	النترات
---	---	---	150	¹ 61	132	137	الكبريتات
30	30	40	18.4	¹ 4.3	13.1	7.5	الفسفور
490	550	250	500	¹ 273	350	1155	الكلور
420	265	620	---	---	1290	1188	المواد الصلبة العالقة
440	545	295	---	---	---	---	الصوديوم
37	38	35	---	---	---	---	البوتاسيوم
7.54	7.26	7.60	---	---	---	---	درجة الحموضة
68	48	32	---	---	---	---	حمل أل (BOD)

المصدر: المنشاسبي ول.أ.فان دوجل، المعهد الدولي للبنية التحتية، البنية التحتية والهيدروليك، الهندسة البيئية والهيدروليكية، IHE، 1995م، هولندا.

(1). العينات أخذت في اليوم التالي ليوم المطر.

(2). العينات أخذت في الصيف.

(--). بيانات غير متوفرة.

ومن نتائج السابقة في الجدول يتضح أن أعلى نسبة للحاجة الكيمائية للأكسجين هي في الخليل والبالغة حوالي 3670 ملغم/لتر تقريباً من بين من المدن الفلسطينية. وبشكل عام ومن خلال الجدول التالي رقم (36) يمكن الإشارة إلى التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن موقع التخلص من المياه العادمة في الخليل للعام 1998م جدول رقم (36) توزيع التجمعات السكانية حسب التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن موقع التخلص من المياه العادمة والمحافظة، 1998م.

التأثيرات الصحية والبيئية							عدد التجمعات	المنطقة
لا يوجد تأثير	أخرى	مصدر تجمع حشرات	مصدر أوبئة	مصدر روائح كريهة	تلوث المزروعات	تلوث المياه الجوفية		
--	--	50	39	52	37	25	95	جنين
1	--	10	8	11	3	4	23	طوباس
1	--	25	24	26	10	10	42	طولكرم
1	--	22	21	22	14	14	35	قلقيلية
--	--	14	13	13	7	10	22	سلفيت
--	1	48	32	44	29	20	73	نابلس
2	2	49	39	52	23	35	80	رام الله والبيرة
--	5	23	21	24	7	16	32	القدس
--	--	10	8	10	5	5	16	أريحا
3	2	51	45	43	30	29	71	بيت لحم
6	1	96	81	96	74	83	156	الخليل
14	10	396	329	391	237	249	645	الضفة الغربية
--	--	6	6	6	6	6	6	شمال غزة
--	--	3	1	5	2	5	5	غزة
--	--	6	1	7	3	3	8	دير البلح
--	--	8	--	8	--	5	15	خانيونس
--	--	4	3	5	1	1	7	رفح
--	--	27	11	31	12	20	41	قطاع غزة
14	10	423	340	422	249	269	686	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998م، مسح التجمعات السكنية، النتائج الأساسية.

كما ويتضح من الجدول السابق النسب التالية مقارنة مع المتوسطات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنظر إلى الجدول التالي رقم (37)

جدول رقم (37) التأثيرات الصحية والبيئية في الخليل مع المتوسطات العامة في الضفة الغربية والقطاع 1998م.

المنطقة	عدد التجمعات	نسبة تلوث المياه الجوفية	نسبة تلوث المزروعات	النسبة مصدر التلوث	نسبة مصدر الأوبئة	مصدر تجمع الحشرات	أخرى
الخليل	156	%33	%31	%24.5	%24.6	%24.2	%10.0
الضفة الغربية	645						
الخليل	156	%76	%84	%67.7	%86.4	%72	%0
القطاع	41						

المصدر: 1- النسب من حسابات الباحث

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص 41.

والجدول يوضح ارتفاع نسبة التلوث ومصدره في المدينة مقارنة مع النسب الموجودة في الضفة الغربية والقطاع.

ويمكن الإشارة إلى نسبة تركيز الشوائب المختلفة في مياه الينابيع والمياه الجوفية وذلك على النحو التالي كما هو في الجدول رقم (38).

الرقم	النوع	السنة	عدد	التركيز/ NO3			CL		
				دنيا	قصوى	معدل	دنيا	قصوى	معدل
1	تركيز الكلور والنترات لمياه الينابيع	1998	10	11.0	134.0	58.8	30.0	93.0	49.2
2	تركيز النترات في المياه الجوفية	1996	6	5.0	66.0	31.8	---	---	---
		1997	5	13.0	78.5	38.3	---	---	---
		1998	7	9.0	76.0	35.6	---	---	---
3	نوعية المياه الجوفية	1998							

--	--	--	664.3	808.7	520.0			أ- الموصلية EC سيمنز/سم S/cm
--	--	--	7.3	7.6	7.0			ب- PH
--	--	--	338.7	407.3	270.0			ج- المواد المذابة TDS ملغم/لتر

المصدر: -1 سلطة المياه الفلسطينية.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات المياه العادمة في

الأراضي الفلسطينية، 2000م، ص 42-48.

3- المعدلات من حسابات الباحث

كما ويشاهد الباحث وخاصة في السنوات الأخيرة المزيد من التلوث للمياه الجوفية وعدد من الينابيع كعين عرب وعين نقرة أول مدخل المدينة وغيرها، ويعتقد أن سبب المشكلة في التلوث هو قرب شبكة مياه الشرب من شبكة تصريف المجاري.

ولأن مصدر مياه الشرب يعود بالأساس إلى المياه الجوفية وتكمن الخطورة في المشكلة هو إحاطة المدينة بالعديد من المستوطنات المرتفعة من أعلى التلال والجبال هذا بالإضافة إلى تدفق المياه العادمة إلى منطقة الفحص في قنوات مكشوفة أو أنه يتم تجميع المياه العادمة عبر الحفر الامتصاصية وعبر نظام التصريف الأرضي وحفر الترشيح.

هذا مع قلة وجود محطات التنقية لمعالجة المياه العادمة، ويزداد الوضع سوءاً في

المخيمات حيث القنوات المكشوفة بين المساكن على الدوام.

3-8 معالجة مياه المجاري في مدينة الخليل

تعتبر معالجة مياه المجاري في المدينة من الحقول الهامة في الدراسة وأما على الصعيد

العملي فهي قضية مهمة في التخطيط ورسم السياسات المتعلقة بالبيئة وذلك من أجل الحفاظ

عليها ومنع إلحاق الضرر وضرورة ملحة لتوفير احتياجات مائة أخرى في المدينة.

ومما يستوجب رسم الخطط التطويرية للمشاريع المستقبلية في مجال الصرف الصحي للتخلص والمعالجة للمياه العادمة في المدينة كما أن هذه المدينة هي من إحدى التجمعات السكانية التي تتخلص من المياه العادمة في الأودية أو بجانب الطرقات وخاصة ما يعرف باسم وادي الفحص أو ما يسمى محلياً باسم وادي السمن في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة على طريق يطا.

حيث ثبت من الإحصاءات التي أجراها مركز الإحصاء الفلسطيني للمياه العادمة أن عدد هذه التجمعات التي تتخلص من المياه العادمة بهذه الطريقة قد ازداد في الفترة من 1994-1998م من (489) إلى (532) تجمعاً على التوالي، حيث أن (518) تجمعاً منها في العام 1998م تتخلص من أكثر من 50% من المياه العادمة في الأودية ومدينة الخليل لا زالت وحتى الآن المشكلة قائمة فيها والمياه العادمة تسيل بانسياب مع الشارع الرئيس كما ذكرنا سابقاً.

وكذلك لاحقاً لما ذكر أن (137) تجمعاً منها تبعد أقل من 1كم عن الأودية التي يتم التخلص من المياه العادمة فيها، ومن أهم النتائج المترتبة على ذلك أن (423) تجمعاً فلسطينياً تشكل مصدراً لتجمع الحشرات و (422) تجمعاً تشكل مصدراً للروائح الكريهة، ومصدراً للأوبئة (340) تجمعاً، وهذه مشكلة عامة في الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة الخليل على وجه الخصوص موضوع الدراسة حيث تفيد إحصاءات عام 1998م أن نسبة (92.1%) ممن الأسر في الأراضي الفلسطينية تفيد بأنه لا يوجد تسريب للمياه العادمة خارج المنزل مما يشكل خطراً أكبر على المياه الجوفية في المدن والأراضي الفلسطينية قاطبة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعمالات المياه العادمة في فلسطين، 2000م، ص20)

وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى طريقة التخلص من المياه العادمة حسب توزيع

المساكن في محافظة الخليل للعام 1997م مقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة.

أنظر إلى الجدول التالي رقم (39)

جدول رقم (39) توزيع المساكن حسب طريقة التخلص من المياه العادمة في محافظة الخليل والضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1997م.

المنطقة	شبكة صرف صحي		حفرة امتصاصية		لا يوجد		غير مبين		المجموع	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
الخليل	10439	18.5	42966	76.3	2767	4.9	121	0.2	56293	100
الضفة الغربية	62909	24.5	186212	72.5	7297	2.8	517	0.2	256935	100
قطاع غزة	66992	50.4	63447	47.8	2184	1.6	195	0.1	132818	100
الأراضي الفلسطينية	129901	33.3	249659	64.1	9481	2.4	712	0.2	389753	100

المصدر: 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998م، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997م.

- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000م، إحصاءات استعمالات المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، ص38.
- 3- النسب من إعداد الباحث.

ومن النتائج المعطاة في الجدول السابق يتضح أن نسبة 76.3% من الطرق التي يتم بها التخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية في مدينة الخليل وهي بشكل عام تعتبر أعلى من النسبة الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى الأراضي الفلسطينية بشكل عام. وأخيراً يمكن التنويه إلى توزيع التجمعات السكانية حسب إجمالي الاستهلاك الشهري من مياه الشبكات العامة والكمية التقديرية للمياه العادمة والمنتجة في محافظة الخليل للعام 1998م، أنظر إلى الجدول رقم (40).

جدول رقم (40) توزيع التجمعات السكانية حسب الاستهلاك الشهري للمياه

المنطقة	عدد التجمعات المتصلة بشبكة المياه العامة	إجمالي استهلاك المياه الشهري (1000 م ³)	الكمية التقديرية للمياه العادمة شهرياً (1000 م ³) ^(*)
الخليل	66	761.3	609.1
الضفة الغربية	389	3516.0	2812.8
قطاع غزة	31	3933.4	3146.7
الأراضي الفلسطينية	420	7449.4	5959.5

المصدر:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية، 1998م، النتائج النهائية.
- 2- نفس المصدر السابق، ص 37.

ومن الجدول السابق يتضح أن كمية المياه العادمة الشهرية لا يستهان بها ويمكن معالجتها والاستفادة منها في مجالات متعددة كالزراعة والصناعة وغيرها كون مدينة الخليل والمحافظات بشكل عام تعاني من نقص حاد في كميات المياه اللازمة سواء كانت للشرب أو الصناعة أو الزراعة.

وأما بالنسبة إلى الوضع العام في مدينة الخليل:-

فكانت المشكلة تتحصر في الفترة الحرجة ما بين النصف الأول لعام 1983م وحتى النصف الأول لعام 1994م حيث كانت هذه الفترة تشكل فترة ركود ملحوظ في تطوير الخدمات وخاصة شبكة الصرف الصحي في المدينة وذلك بسبب استبعاد المجلس البلدي عن فعالياته وقرار من سلطات الاحتلال.

(*) كميات المياه العادمة مشتقة من كميات المياه المستهلكة بواسطة شبكات المياه العادمة فقط.

وعلى النقيض من ذلك إن مساحة المدينة ازدادت بنسبة 45% تقريباً لتصبح 29 كم² في الوقت الذي كانت فيه المساحة في العام 1983م حوالي 20 كم²، وإضافة إلى ذلك الزيادة السكانية بنسبة 32% في تلك الفترة. (بلدية الخليل، 1994-1999م، ص 26).

ولعل هذا يعتبر من أهم الأسباب في إعاقه تطوير الخدمات الصحية في المدينة حتى مجيء السلطة الفلسطينية وبالتالي أصبح في نهاية الربع الثاني للعام 1994م حيث أصبح الهم الوحيد للبلدية في المدينة هو مسايرة الحاجات الملحة والمترابطة لتطوير الخدمات اللازمة لأهل المدينة حيث قامت البلدية بوضع ورسم خطة تتألف من خمس مراحل لإنجاز التطوير الكامل لخدمات الصرف الصحي والتي شملت النواحي التالية:

- 1- صيانة الشبكات القائمة وتوسيعها في المدينة.
 - 2- فصل شبكات الصرف الصحي عن شبكات مياه الأمطار.
 - 3- تمديد شبكات صرف صحي جديدة.
 - 4- إنشاء محطة معالجة لمياه المجاري واستخدامها في مجالات الزراعة والصناعة.
- وبدعم من المجموعة الأوروبية والحكومة الفنلندية والبنك الدولي تم الحصول على دعم كان الأساس في تنفيذ وتجهيز مشاريع مختلفة في المدينة على عدة مراحل تم تنفيذها وهي:-

المرحلة الأولى:- صيانة وتطوير شبكة المجاري القائمة في المدينة وتوسيعها بطول (11500م) تقريباً والتي منها (2000م) في شبكة مجاري البلدة القديمة.

المرحلة الثانية:- تم تمديد وتجهيز كامل للخط الرئيس في منطقة قيزون شرقي المدينة وبطول (5200م) للخط الرئيسي والخطوط الفرعية بطول يقدر بحوالي (7500م) تقريباً. وكذلك تم تمديد وتجهيز كامل للخط الرئيسي في منطقة وادي الهريّة جنوب غرب المدينة وبطول (3800م) للخط الرئيسي و (6500م) للخطوط الفرعية.

المرحلة الثالثة:- تم إنشاء خط مجاري مساعد للخط الرئيس في منطقة الفحص حيث بلغ طول هذا الخط (2950م) مع فصل كامل لمياه الأمطار عن المياه العادمة.

وأما بالنسبة إلى المشكلة والتي يراها الباحث هي الرئيسة لصرف المياه العادمة في مجرى وادي السمن في منطقة الفحص فلا زالت قائمة حيث قامت البلدية بتجهيز كامل لإنشاء خط مجرى جديد لإغلاق مسارات وممرات المياه العادمة في السيل ويبلغ طول الخط (3100م)

تقريباً، وبقطر (1500ملم) حيث تم إنجاز حوالي 70% من المشروع وبتكلفة (1250000) إيكو ويتم تمويل العمل كاملاً من قبل المجموعة الأوروبية عبر بكنار.

المرحلة الرابعة:- حيث تم تجهيز مخططات لإنشاء خطي مجرى رئيسيين مع عدة محطات رفع ومحطة ضخ رئيسة مع الخطوط الفرعية في المنطقة الصناعية مجرى الحاووز حيث تقدر الأطوال بحوالي (30000م) تقريباً.

وإضافة إلى ذلك فقد تم تجهيز كامل لإنشاء خطي مجرى رئيسيين مع محطتي رفع رئيسيتين بالإضافة إلى الخطوط الفرعية.

المرحلة الخامسة:- خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 1998م تم إجراء التجهيزات اللازمة للمخططات وذلك من أجل فصل شبكة مياه المجاري وسط المدينة بحيث تبلغ التكلفة المتوقعة لها (2.5) مليون دولار بحيث يتم البحث عن تمويل لإنشاء وإنجاز هذا المشروع.

وأما بخصوص المشاريع المستقبلية الهامة للبلدية حول هذا الموضوع فهي كما يلي:-

1- إنشاء محطة معالجة لمياه المجاري في جنوبي المدينة بحيث تقدر التكلفة بحوالي (12)

مليون دولار تقريباً، حيث تم إعداد الدراسة وذلك بالتعاون مع بعض الخبراء الفنلنديين من أجل إنجاز هذا المشروع ومعالجة المياه حسب الطرق العلمية المعروفة لإعادة استخدامها وهي ما زالت تحت النقاش والمداولة مع الحكومة الفنلندية الممولة للمشروع.

2- إنشاء محطة معالجة للنفايات الصلبة في جنوبي شرق المدينة بحيث تقدر التكلفة بحوالي

خمسة ملايين دولار تقريباً بحيث يتم البحث عن تمويل لها. (بلدية الخليل - الدراسة الميدانية)

أما فيما يتعلق بالمخلفات الصناعية السائلة في مدينة الخليل:-

فإن القسم الأكبر منها يجمع في حفر امتصاصية أو تسكب في مجاري المياه العادمة وقنوات الصرف الصحي في المدينة إذا توفرت أو تقذف إلى مجاري الوديان المجاورة، كمخلفات المناشير وخاصة في المنطقة الصناعية في منطقة الفحص من المدينة.

أما بالنسبة إلى المصانع في المدينة فإن قسماً منها منتشر في الأحياء السكنية ويستخدم الماء فيها كمادة خام وعامل مساعد في الإنتاج أو لأغراض التبريد، وبعد عملية التصنيع تقذف المياه الصناعية والمخلوطة بالمواد الكيميائية السامة لكي تساهم في زيادة الأذى والتلوث في المدينة.

وبشكل عام رغم أن معظم الصناعات الموجودة في المدينة صناعات خفيفة إلا أنها ذات أثر كبير في وجود الملوثات الصناعية في المدينة وذلك بسبب قربها من الأحياء السكنية وربطها بشبكة الصرف الصحي أو المجاري في المدينة. أي أن ذلك يزيد من المشكلة تعقيداً في معالجة هذه المياه وذلك بسبب امتزاجها مع المياه العادمة المنزلية.

ونخص بالذكر أن المخلفات الناتجة عن مصانع الباطون الجاهز والطوب والشايش والزجاج والبلاستيك وغيرها في المدينة تشمل على نسبة عالية من الجسيمات والشوائب والمواد الرملية الناعمة والعالقة في المياه العادمة بعد استخدامها.

وأخيراً يحذر الباحث وينوه إلى خطورة الموقف بالنسبة إلى تطوير المنطقة الصناعية والقائمة على إنشائها البلدية حالياً إذا لم تؤخذ بالحسبان فكرة تكرير المياه العادمة في المنطقة الصناعية، لأن انسياب هذه المياه نحو منطقة الفحص ووادي السمن سابق الذكر حيث مجاري المياه العادمة من المدينة والمكتشوفة تزيد من حدة مشكلة التلوث في المدينة، فيجب التخطيط المسبق وذلك من أجل إنشاء شبكات صرف مياه صناعية بحيث تكون معزولة عن شبكة الصرف الصحي للمدينة والتجمعات السكانية المجاورة، حتى يتسنى للجهات المسؤولة والمعنية بذلك معالجتها وتطهيرها والحد من المخلفات الصلبة التي تلتفها هذه المصانع لإعادة الاستفادة منها في نفس المجالات أو في استخدامات أخرى كالزراعة وغيرها.

4-8 التلوث بالمواد والنفايات الصلبة في مدينة الخليل

لا أحد ينكر أن مدينة الخليل كغيرها من المدن الفلسطينية والتي تعاني من مشكلة جمع النفايات والمواد الصلبة على اختلافها، ولعل السبب يعود إلى التزايد المطرد في عدد السكان والأهم من ذلك كله هو تدني الوعي البيئي عند المواطنين، حيث يتم في الدول الأجنبية وحتى في البيوت فصل النفايات في أكياس خاصة حتى يتم جمعها كل صنف على حدة وذلك من أجل إعادة الاستفادة من المواد الخام مرة أخرى، وأضف إلى ذلك تدني مستوى الخدمات المتوفرة وقلة الإمكانات المادية المتاحة مع عدم توفر الخبرات الفنية والإدارية وضعفها ونقص بالذكر منها المتعلقة بإدارة النفايات والمواد الصلبة لديها.

ويمكن تعريف النفايات الصلبة بأنها المخلفات القابلة للنقل والتي يرغب منتجوها في التخلص منها بحيث يكون جمعها ونقلها ومعالجتها بطريقة صحيحة من مصلحة المجتمع. (غريبة والفرحان، 1991م)

وتزداد مشكلة التلوث البيئي بالنفايات الصلبة حدة مع التزايد في عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الصناعي والزراعي وخاصة إذا لم تتوفر الإمكانات اللازمة للتخلص من هذه النفايات، هذا وتقدر كمية الفضلات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الصناعية في مدينة الخليل حسب إحصاءات الغرفة التجارية الصناعية في المحافظة والناتجة عن (60) مصنعاً في المدينة لنشر الحجر بحوالي (110) ألف طن في السنة غالبيتها من حطام الحجر، وحوالي (20) ألف طن في السنة من مياه المناشير. (Hebron District .Chap 8 .P61) والمشكلة تكمن في إلقاء ما ينتج من هذه المناشير من حطام على جوانب الطرق أو الأراضي القريبة من هذه المناشير مما يؤدي إلى زيادة التصحر وتقلص نسبة مساحات التربة مما يلحق الضرر بالتربة والمزروعات ومشاكل أخرى في شبكات الصرف الصحي بسبب هذه المخلفات. (المصري 2002م، ص42)

وأما بالنسبة إلى أقسام النفايات الصلبة فهي أنواع مختلفة منها ما يلي:-

- 1- النفايات المنزلية.
- 2- النفايات الزراعية والحيوانية.
- 3- نفايات التعدين.
- 4- نفايات الإنشاءات.
- 5- نفايات الصناعة.
- 6- هياكل السيارات وغيرها

ويقدر الإنتاج المتوسط للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي (0.5 كغم) (1.5 لتر) تقريباً من المخلفات الصلبة يومياً. (التربية السكانية، مرجع سابق، ص100).

وبناءً على ذلك يمكن تقدير المخلفات الصلبة في مدينة الخليل يومياً بحوالي (60000 كغم) تقريباً⁽¹⁾، وهذا ما يتطلب المزيد من العمل والجهد للحفاظ على سلامة المواطن وعلى توفير المناخ الصحي والنظيف من أجل السلامة العامة.

أنظر إلى الجدول التالي رقم (41) والذي يوضح حجم الإمكانيات للبلدية في المدينة من عمال وآليات مخصصة لهذا الغرض لجمع النفايات الصلبة في المدينة في العام 1998م.

جدول رقم (41) حجم الإمكانيات من العمال والآليات لجمع النفايات في مدينة الخليل 1998م

النوع	العدد الكلي
العمال	100
الحاويات	980
السيارات	20
السيارات نوع قلاب	3
عمال يعملون وسط المدينة	6

المصدر:- بلدية الخليل، مسيرة البناء والتطوير 1994-1999م، مصدر سابق، ص29.

(1) تم تقدير المخلفات الصلبة في المدينة يومياً بالاعتماد على عدد سكان المدينة والبالغ 119401 نسمة في العام 1999م وذلك بقسمة هذا العدد على المتوسط العام للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ حوالي 0.5 كغم تقريباً

ورغم ما ورد من بيانات في الجدول السابق إلا أن هذا العدد من السيارات أو العمال أو الحاويات غير كاف لمدينة الخليل التي يزيد عدد سكانها عن (150000) نسمة تقريباً.

وعلى العموم يمكن حصر أهم المصادر المختلفة الأساسية للنفايات والمواد الصلبة في مدينة الخليل وذلك على النحو التالي والتي أهمها:

- 1- أماكن العمل في المنشآت المختلفة مثل أماكن العمل التي تعتمد على الورق والكرتون والعيادات والمطاعم وغيرها.
- 2- النفايات الناتجة عن الصناعات والورش هذا إضافة إلى الفضلات من المواد الخام والفضلات المعطوبة والخردوات ونفايات الحدائق وغيرها.
- 3- النفايات الناتجة من قطاع الزراعة والتي تشمل إفرازات الحيوانات ومخلفات الحصاد ونفايات المسالخ.
- 4- النفايات الناتجة عن قطاع البناء.
- 5- الاستهلاك البيئي (القمامة البيئية) والتي هي عبارة عن مواد عضوية متعفنة ومكونة من بقايا الأطعمة والفواكه والخضراوات هذا بالإضافة إلى مواد التعليب كالزجاج والصفائح والبلاستيك وغيرها.

وأخيراً يمكن الإشارة إلى أهم المشكلات البيئية الناتجة عن عدم التخلص من النفايات الصلبة في المدينة والتي أهمها:-

- 1- هدر الأرض الزراعية باستعمالها مكبات للنفايات.
- 2- تلوث المياه الجوفية والسطحية.
- 3- الأضرار الصحية الناجمة عن تجمع الحشرات والذباب الناقل للأمراض.
- 4- تشويه جمال الطبيعة وما ينجم عنه من إساءة إلى نوعية حياة المواطن في المدينة.
- 5- القلق والإزعاج النفسي للمواطن بسبب تراكم القمامة في شوارع المدينة وفي الأحياء المختلفة منها.

8-4-1- جمع النفايات الصلبة في مدينة الخليل

إن من أهم الطرق والتقنية المتبعة في مدينة الخليل لجمع ونقل المخلفات والنفايات الصلبة ما يلي:-

- 1- جمع النفايات في حاويات خاصة قريبة من أماكن الإنتاج لمدة يوم أو يومين.
 - 2- تجمعها من هذه الحاويات إلى مكانها المخصص (المكبات) بالقرب من يطا جنوب شرق المدينة بواسطة سيارات معدة لذلك.
 - 3- الإزالة النهائية حيث يتم حرقها مما يؤدي إلى انبعاث الغازات المختلفة والتي تؤدي إلى تلوث البيئة لجميع المناطق التي تحيط بهذا المكان.
- وفي هذه المكبات تحرق الطبقة العلوية باستثناء الطبقات السفلية منها دون حرق، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من التجمعات السكانية في الضفة الغربية والقطاع ما زالت تفتقر إلى أنظمة لجمع النفايات الصلبة حتى الآن.
- مما يستوجب وضع خطة وطنية لإنشاء مواقع للطمر الصحي أو حرق النفايات الزائدة بعد عملية الفصل لكل صنف من مكونات هذه النفايات حتى يتم الاستفادة منها مرة أخرى، بحيث تقدر هذه المكونات في الضفة الغربية والقطاع على النحو التالي:-

- 1- الورق: نسبة 20% من الوزن الكلي للنفايات.
 - 2- البلاستيك: نسبة 5-12%.
 - 3- الزجاج: (30) ألف طناً في العام.
 - 4- المعادن المستعملة: (75) ألف طناً في العام.
 - 5- الزيوت المعدنية: (15) ألف طناً في العام.
- (دويك، 2000م، ص100).

8-4-2- حلول مقترحة للتخلص من النفايات والمواد الصلبة في مدينة الخليل.
يقترح الباحث للتخلص من النفايات الصلبة اتباع إحدى أو جملة من الطرق التالية.

أولاً:- الطمر الصحي:-

ويفضل دفن النفايات في مكبات معزولة عن خزانات المياه الجوفية ضمن طبقة عازلة من الأسمنت أو الطين أو نوع خاص من البلاستيك ثم طمرها بطبقة من التربة لا يقل سمكها عن 15 سم.

والمهم في هذه العملية هو عند اختيار مواقع الطمر للنفايات أن تكون بعيدة عن المصادر المائية الجوفية والسطحية وعن التجمعات السكانية.

حيث أشارت في الدراسة (بوران وأبو دية، 1993م، ص238) أنه عند طمر هذه النفايات تتحلل لا هوائياً وخاصة الطبقات السفلية منها مما يؤدي إلى انبعاث العديد من الغازات وخاصة غاز الميثان بنسبة 60% من إجمالي الغازات الناتجة وخاصة عن تحلل المواد العضوية.

وكذلك غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الأمونيا وبعض المركبات الكبريتية الأخرى وغيرها والتي يمكن أن تنتقل إلى طبقات الأرض وتلوث المياه الجوفية في نفس المنطقة. وأما بالنسبة إلى الأهمية الاقتصادية بالنسبة إلى غاز الميثان والمعروف بأنه قابل للاحتراق حيث تستفيد منه العديد من الدول وتقوم بتجميعه بأساليب خاصة لأغراض الصناعة.

ثانياً:- الحرق النظيف:-

إذ يتم حرقها في درجات حرارة عالية (900-1300) درجة مئوية في غرف خاصة، ثم يتم التخلص من مخلفات الحرق بالطمر الصحي بعدئذ.

ثالثاً:- التحلل الحيوي:-

بحيث يستفاد من تحلل النفايات في الحصول على أسمدة للتربة.

رابعاً:- إعادة الاستعمال أو إعادة التدوير:-

إن عملية الفرز لبعض أنواع النفايات الصلبة تهدف إلى حل مشكلة التلوث الناتجة عن تراكم النفايات أولاً وكذلك توفير مواد أولية والتي شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد المحلي. ونظراً لأهمية الموضوع فإن الباحث يشجع على الأبحاث العلمية والقائمة على عمل الجدوى الاقتصادية لإعادة استعمال مثل هذه المواد مرة أخرى كالزجاج والكرتون والبلاستيك

وغيرها. ونظراً لخطورة أحد هذه الأصناف وهو البطاريات المستعملة حيث يقترح الباحث تجميعها وعزلها عن النفايات الصلبة الأخرى وذلك لخطورتها ولاحتمائها على العديد من المواد السامة كالرصاص والكاديوم والنيكل والفضة وغيرها فمثلاً إن غرام واحد من الفضة يلوث مليون لتر ماء، كما أن شرب المياه الملوثة بالزئبق يؤدي إلى التسمم وظهور أعراض مرضية في الكليتين خاصة (سخيني، 1998م، ص 238).

كما ويقترح الباحث على السلطة الفلسطينية فرض قوانين تلزم أصحاب المصانع خاصة مصانع البلاستيك على إنتاج وتصنيع أكياس قابلة للتحلل العضوي أو بواسطة عوامل فيزيائية بالأشعة أو بالضوء أو بالماء.

وإضافة إلى ذلك أيضاً يقترح الباحث تشجيع واستخدام التقنيات الحيوية فسي معالجة النفايات الصلبة كونها تحتوي على نسبة (50-60%) من المواد العضوية بحيث يمكن الاستفادة منها كإنتاج الأسمدة ومحسنات ومخصبات للتربة والطاقة.

خامساً:- استعمال الطرق الحديثة للتخلص من النفايات الصلبة:- وذلك بوضع الأكياس الخاصة من النفايات البيئية في فتحات مخصصة لذلك قرب المنازل حيث يتم شطفها بواسطة شبكات خاصة نحو مستودعات مركزية لحرقتها في أفران خاصة بحيث ينتج عنها الغازات والزيوت وهذه الطريقة متبعة في السويد.

سادساً:- إنشاء محارق للنفايات ذات مقاييس مضبوطة لمنع التلوث:- وذلك من أجل الاستفادة من الحرارة الناتجة عن الفضلات في توليد الطاقة الكهربائية وذلك ضمن استخدام ما يسمى بتكنولوجيا الحرق وبتطبيق الأسس العلمية الصحيحة يمكن إنتاج الطاقة بعد حرق النفايات. (Energy To - Waste -).

سابعاً:- وللحفاظ على جمال الطبيعة يمكن تشكيل حدائق بأشكال هندسية فوق أرض كانت مكباً لجمع النفايات فيها، وذلك بعد طمرها على أشكال سفوح أو هضاب بحيث يتم زراعتها بالزهور والأشجار وغيرها وقد اتبعت هذه الطريقة في ألمانيا.

ثامناً:- ومن النفايات الصلبة الهامة الإطارات المطاطية حيث يمكن الاستفادة منها في مجالات عديدة منها:-

- 1- حرقها لكسب الطاقة الحرارية.
- 2- إعادة تجديدها مرة ثانية نظراً لارتفاع أهميتها الاقتصادية.

- 3- استخدامها في صناعة البسط بعد تقطيع أجزائها على شكل قطع صغيرة.
- 4- استخدامها في الإسفلت للطرق بعد إزالة الخيوط منها وذلك بغرض تحسين المواصفات.

تاسعاً:- استخدام المواد العضوية والتي تشكل 20% من النفايات المنزلية فيما يلي:-

1- إنتاج السماد البلدي كمخصب للتربة من خلال رفع كفاءتها الحيوية والكيمائية والفيزيائية.

2- وضع المواد العضوية مع فئات الورق (وخاصة ورق الصحف والمجلات) وذلك بإضافة ضمائر معينة لإنتاج سكر العنب ليشكل مصدراً لصناعة الكحول الإيثيلي والميثان وغيرها.

عاشراً:- أما فيما يخص بمخلفات البناء فيمكن استغلالها في عمليات الردم في الطرق الجديدة والساحات العامة والخاصة وغيرها.

حادي عشر:- والأهم من ذلك كله يمكن أن تفرض السلطة الوطنية الفلسطينية ضرائب عالية بموجب قوانين خاصة على أي منتج من المنتجات التي تفرز مخلفات كبيرة مما قد يحدث المسؤولين على إعادة هذه المخلفات أو تعديلها ومعالجتها. (سخنيني، 1998م، ص239).

8 - 5 - حلول مقترحة لمعالجة وتخفيف حدة التلوث البيئي بشكل عام في مدينة الخليل

يمكننا أن نحدد وسائل العلاج بسهولة إذا ما تفهمنا أسباب التلوث في مدينة الخليل، لأن العلاج يكون أساساً بتلافي المسببات، لذلك يقترح الباحث عدة تقنيات نذكر منها:-

- 1- سن تشريعات رادعة ضد مسببي التلوث كمنع الشاحنات القديمة من الدخول إلى الأماكن المزدهمة في المدينة وتشجيع استخدام البنزين العالي الجودة والخالي من الرصاص.
- 2- زراعة وتشجير شوارع المدينة بالأشجار التي تقوم بإنتاج كميات كبيرة من الأكسجين كالصفصاف وأشجار الفيكس واليونسينا، وخاصة في المناطق المزدهمة من المدينة ومنطقة آل CBD والمنطقة الوسطى إضافة إلى أن هذه الأشجار تستهلك كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون.

- 3- ينصح الباحث زيادة زراعة النباتات على شتات المنازل وفي البلكونات أو الحدائق وخاصة أشجار الظل لزيادة نسبة الأكسجين والتقليل من نسبة ثاني أكسيد الكربون أيضاً.
- 4- يقترح الباحث إبعاد المساكن عن أماكن المصانع أو العكس وفي حالة الضرورة يفضل أن يكون السكن في الجهات الغربية أو الشمالية والمصانع في الجهات الجنوبية أو الشرقية لتجنب حركة الرياح والتي قد تساعد على نقل الهواء الملوث من المصانع نحو المساكن في المدينة، وإذا تعثر ذلك أيضاً فإراعى في هذه الحالة محاولة زراعة أشجار عالية متلاصقة كأشجار الصفصاف والذي يلعب دوراً هاماً في ترسيب محتوى الهواء الملوث من المواد العالقة.
- كما ويمكن للتخفيف من حدة المشكلة يمكن إجبار أصحاب المصانع بعمل مداخن مرتفعة بهدف توزيع الملوثات في الهواء على مسافات مرتفعة.
- 5- يفضل أن تكون المساكن في المدينة خالية من تواجد الحيوانات والطيور الأليفة أو مزارع الدجاج والمواشي وذلك تحقيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول (درء المفسد أولى من جلب المنافع) وإذا كان لا بد فيجب الابتعاد عن تربية هذه الحيوانات في البيوت وبالقرب منها لما لها من آثار سيئة على صحة الإنسان في المدينة.
- 6- يفضل أن يكون في المنطقة الصناعية وخاصة في منطقة الفحص من المدينة محطة تصفية خاصة بها.
- 7- تجنب الاستعمال المكثف للمواد الملوثة الثابتة وخاصة المطهرات والمبيدات.
- 8- محاولة الفرز للنفايات المنزلية لاستعادة الاستفادة منها وإعادة تحويلها إلى سلع استهلاكية مثل الورق والحديد والزجاج.
- 9- تقليل كمية النفايات عن طريق تصنيع سلع قابلة للاستعمال فترة طويلة من الزمن.
- 10- ربط جميع الأحياء السكنية والصناعية بعملية جمع النفايات الصلبة ونقلها.
- 11- سن قوانين بيئية تلزم الشركات وأصحاب المصانع بتحمل تكاليف نقل نفاياتها ومعالجتها، وتشجيعها على إعادة الاستفادة منها والحد من كمياتها.
- 12- وأخيراً لا بد على الجهات المعنية بذلك برفع المستوى للوعي البيئي لإحياء ما يسمى بالضمير البيئي حفاظاً على سلامة المواطنين في مدينة الخليل وذلك فيما يخص مشكلات جمع النفايات وتقنية وطرق التخلص منها بطرق علمية كالمحارق الحديثة، والظمر الصحي، والتحلل العضوي.

وإن أهم وسائل لمواجهة مشكلات التلوث البيئي جميعها هو الوعي البيئي القائم على التربية الصحيحة وذلك من خلال المحاضرات والدورات والمناهج المدرسية والصحف والتلفز وغير ذلك من الوسائل المسموعة والمرئية والتي تهتم بالوقاية قبل كل شيء. وكما يقال في المثل العربي المعروف (درهم وقاية خير من قنطار علاج).

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

9-1 - النتائج

بعد استكمال الدراسة بشكلها النهائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

- 1- أن أ مطار منطقة الخليل أقرب إلى نظام المطر الصحراوي التي تتأرجح كمياتها كثيراً من عام لآخر.
- 2- تعاني مدينة الخليل من أزمة وضائقة سكانية.
- 3- بلغت درجة الازدحام في مدينة الخليل حوالي 2.1 نسمة/الغرفة في العام 1997م.
- 4- بلغت نسبة التركيز السكاني في مدينة الخليل حوالي (14.66%) وهذا ما يشير إلى التوزيع غير المتساوي للسكان بين أحياء المدينة.
- 5- بلغت الكثافة السكانية الحسابية في مدينة الخليل حوالي 1604 نسمة/كم² من المساحة الإجمالية للمدينة.
- 6- بلغ معدل النمو السكاني في مدينة الخليل (1980-1997م) حوالي 5.1%.
- 7- بلغت نسبة صغار السن من سكان المدينة حوالي 48.2% من المجموع العام لعدد السكان.
- 8- بلغت نسبة النوع في مدينة الخليل 108 ذكراً لكل 100 أنثى في العام 1997م.
- 9- بلغت نسبة الإعالة الخام في المدينة حوالي 103.4 معالاً من صغار السن دون 15 سنة وكبار السن فوق 65 سنة لكل 100 نسمة ممن هم في العمر ما بين (15-64) سنة.
- 10- بلغ معدل الإعالة في المدينة للعام 1997م حوالي 4.4 شخصاً تقريباً.
- 11- إن غالبية السكان في المدينة يتزوجون اعتباراً من 20 سنة فأكثر أي أن نسبة الزواج المبكر تعتبر ضئيلة نسبياً.
- 12- بلغت نسبة المطلقين والمطلقات في المدينة حوالي 0.4% من المجموع العام لعدد سكان المدينة ممن يقعون ضمن الحالة الزوجية وهذه نسبة منخفضة مما يعتبر دليلاً على استقرار الحياة الزوجية في المدينة.
- 13- بلغ متوسط حجم الأسرة في المدينة حوالي (6.6) شخصاً في حين بلغ في المحافظة حوالي 7.0 شخصاً.
- 14- بلغ معدل الازدحام للطلبة داخل الصفوف المدرسية في المدينة في العام 1997م حوالي 35 طالباً لكل شعبة في المرحلة الأساسية وحوالي 30 طالباً لكل شعبة في المرحلة الثانوية لنفس العام.

- 15- بلغت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية حوالي 32.4% من مجموع القوى العاملة في المدينة.
- 16- التوسع العمراني والتجاري في المدينة على حساب الأراضي الزراعية وخاصة نحو الجهات الغربية والجنوبية.
- 17- سيطرة قوات الاحتلال على مساحات واسعة من أراضي المدينة وخاصة في الجهات الشرقية والجنوبية بسبب التوسع الاستيطاني وشق الطرق الالتفافية لربط المستوطنات مع بعضها من حول المدينة.
- 18- إن الهرم السكاني يركز على قاعدة عريضة من صغار السن، مما يدل على أن المجتمع هو مجتمع شاب وفتي.
- 19- انخفاض معدلات الوفاة ووفيات الأطفال الرضع، والاتجاه العام نحو الارتفاع في متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث على حد سواء.
- 20- معاناة سكان المدينة من نقص في كميات المياه المتوفرة لأهالي المدينة خاصة والمحافظات عامة.
- 21- افتقار أهالي المدينة إلى وجود متنزهات عامة على أراضي المدينة أو المحافظة.
- 22- تم تأسيس غالبية المنشآت بنسبة 80.6% خارج المنطقة الصناعية وخاصة بعد مجيء السلطة الوطنية أي بعد عام 1994م مما يستوجب دراسة تفصيلية لإنشاء مثل هذه المناطق من أجل نجاح هذه المنشآت.
- 23- العمل على تنشيط قطاع السياحة الداخلي في المحافظة والمدينة أيضاً.
- 24- تركيز معظم الخدمات التعليمية وغيرها في المدينة دون غيرها من القرى والبلدات المحيطة بها.
- 25- زيادة الضغط على الاستخدامات العامة في المدينة والاستخدامات السكنية أيضاً.

9 - 2 - التوصيات

- وعلى ضوء النتائج السابقة التي توصل إليها الباحث فقد أوصى بتوصيات عديدة من أهمها:
- 1- العمل على تحسين الأوضاع السكنية وتشديد المساكن لذوي الدخل المحدود وخاصة في البلدة القديمة بشكل يضمن توفير المأوى المناسب للمواطنين مما يعزز صمودهم وبقائهم في المدينة.

- 2- تركيز التطوير الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في المدينة وخاصة المنطقة المحتلة منها وتحسين البنية التحتية لتساعد على تثبيت السكان في المدينة.
- 3- وضع الخطط والبرامج من أجل زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الفردي وذلك لا يتحقق إلا بتشغيل الأيدي العاملة ومعالجة البطالة وخاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها المدينة.
- 4- توسيع الحدود الخارجية للمدينة من أجل زيادة معدل الفرد الواحد من الاستخدامات التجارية والسكنية للتخفيف من حدة أزمة وضائقة الكثافة السكانية في المدينة.
- 5- تعزيز أهمية ودور المنطقة المركزية في المدينة والحفاظ عليها.
- 6- تشكيل جماعات (محببي البيئة) أو (أنصار البيئة) للإشراف على النظافة وخاصة في المنطقة المركزية من المدينة والعمل على إيقاظ الضمير البيئي لدى المواطنين من خلال إجراء الندوات والمحاضرات واللقاءات التي تساعد وتشجع المحافظة على البيئة وسن التشريعات الرادعة لمسيبي التلوث البيئي.
- 7- إنشاء منطقة صناعية في المدينة مصادق عليها من قبل اللجان المحلية واللوائية ويفضل ويقترح الباحث أن تقام هذه المنطقة في منطقة بئر المحجر أو منطقة فرش الهوى في الجزء الشمالي أو الغربي من المدينة.
- 8- إقامة وتنظيم مواقف للسيارات في المدينة سيما بالقرب من منطقة ال CBD هذا مع إنشاء أرصفة مخصصة للمشاة في الشوارع الجديدة، وبناء مراكز تجارية وخدمائية ومالية حول تقاطعات الطرق حول ال CBD ويقترح الباحث أن تكون هذه المراكز في منطقة وادي الهرية وفي منطقة بالقرب من دوار المنارة وفي منطقة بئر المحجر مدخل المدينة الرئيس إلى القدس، هذا مع ربط هذه المراكز بالأحياء السكنية وربطها عن طريق مواصلات جيدة وميسرة إلى هذه المراكز.
- 9- نقل مواقع الحسبة (سوق الخضار) من الموقع الأول بالقرب من دوار المنارة ومن الموقع الثاني والذي يقع إلى الشرق من مفرق المواصلات (مربعة سبتة) حيث يقترح الباحث نقل هذين الموقعين إلى موقع واحد في منطقة الحاووز الأول أو منطقة وادي الهرية إلى الجنوب من المدينة.
- 10- يقترح الباحث وجود أماكن مخصصة كمتنزه عام في المدينة من أجل قضاء أوقات الفراغ للراحة والترفيه لأبناء المدينة وغيرهم.
- 11- يوصي الباحث بإقامة أسواق جديدة خارج المنطقة المركزية لحل مشكلة الازدحام داخل المدينة ويفضل الباحث أن تكون مثل هذه الأسواق في منطقة مربعة سبتة ومنطقة الحاووز وعين سارة مدخل المدينة الشمالي نظراً لسهولة الوصول إليها وانخفاض أسعار الأراضي وتوفر المساحات الواسعة.

المصادر والمراجع

المصادر

1. الحنبلي، مجير الدين: الأتس الجليل في تاريخ القدس والخليل. ط1. 1973.
2. ضوء الساري في معرفة خير تميم الداري. تحقيق وتعليق سيد أحمد عاشور. ط1. 1976.
3. العليمي، عبد الرحمن بن مجير الدين: الأتس الجليل بتاريخ القدس والخليل. ج1. بيروت. 3'
4. المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط2. بريل 1954م.
5. المقرزي، تقي الدين أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دول الملوك. ج3. نشر وتحقيق مه زيادة. القاهرة. 1970-1974.

المراجع

1. مصطفى مراد: ديار الخليل. الخليل. مطبوعات رابطة الجامعيين. 1965.
2. أبو السعود، حاتم محي الدين: مدن فلسطين. غريب الديار في الديار. 1933.
3. أبو العينين، حسن: جغرافية لبنان. لبنان. دار النهضة العربية. 1968.
4. أبو رميلة، محمد. وأبو سرية، عبد الحافظ: المسجد الإبراهيمي. الخليل. 1985.
5. أبو سرية، عبد الحافظ: زلزال الخليل. مكتبة زلوم. 1997.
6. أبو عيانة، فتحي محمد: جغرافية العمران. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1973.
7. أبو كشك، بكر: الضائقة السكانية في المناطق المحتلة. القدس. الملتقى الفكري العربي. 1981.
8. أحمد، حسن إبراهيم: مدينة الكويت. دراسة في جغرافية المدن. (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة القاهرة. مصر. 1976م.
9. أرناؤوط، محمد السيد: طعام الإنسان وشرابه بن الطب والقرآن والسنة. ط1. المكتب الثقافي للنشر والتوزيع.
10. إسلام، أحمد مدحت: التلوث مشكلة العصر. ع152. الكويت. مطابع السياسة. 1990م.

11. إسماعيل، أحمد علي: دراسات في جغرافية المدن. ط2. القاهرة. مكتبة سعيد رأفت. 1982م.
12. أكبر، جميل عبد القادر: عمارة الأرض في الإسلام، مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية. بغداد 1995.
13. بابوريش: إسرائيل معالم البلاد وجغرافيتها. ترجمة جدعون عولاني. تل أبيب. دار النشر العربي. 1987.
14. بحيري، صلاح الدين: قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية. ط1. دمشق. دار الفكر. 1994م.
15. بحيري، صلاح: أرض فلسطين والأردن طبيعتها وحياتها واستعمالاتها. معهد البحوث والدراسات العربية. 1974.
16. بحيري، صلاح: جغرافية الأردن. ط1. عمان. مطبعة الشروق ومكتبتها. 1973.
17. بوران، علياء حاتوغ. وأبو دية، محمد حمدان: علم البيئة. عمان. دار الشروق. 1993م.
18. جبارة، تيسير. وفلاح، غازي. الننتشة، يوسف. بيضون، عيسى: مدينة خليل الرحمن، دراسة تاريخية وجغرافية. 1987.
19. الحديثي، طه حمادي: جغرافية السكان. الموصل مديرية الكتب للطباعة والنشر، 1988م
20. حمادة، سعيد: النظام الإقتصادي في فلسطين. بيروت. المطبعة الأمركانية. 1939م.
21. حمدان، جمال: جغرافية المدن. ط2. القاهرة. عالم الكتب. 1977م.
22. الحموي، ياقوت: معجم البلدان. ج2. 1975.
23. حوامدة، عبد النبي. والرجوب، محمود: الزراعة في محافظة الخليل. الخليل. مركز الأبحاث. رابطة الجامعيين 1998.
24. خسرو، ناصر: سفر تامة. توجيه د. يحيى الخشاب. ط1. القاهرة. 1943.
25. الدباغ، مصطفى مراد: المملكتان النباتية والحيوانية في بلادنا فلسطين وأثرها في تسمية أمكنتها. بيروت. دار الطليعة. 1985م.
26. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين. بيروت. مطبوعات دار الطليعة. 1966.
27. الدقاق، إبراهيم: مشكلة السكن في الأراضي المحتلة. ط1. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1981م
28. دنشادي، عز الدين. وطه، صادق أحمد: سموم البيئة، أخطار تلوث الهواء والماء والغاز. المملكة العربية السعودية. دار المريخ للنشر. 1993م.
29. الدويك، عزيز وحمد: المجتمع الفلسطيني، التربية السكانية. نابلس. 2000م.
30. دويك، عزيز: محاضرات في الجغرافية الحضرية. نابلس. جامعة النجاح الوطنية. 1998م.
31. رضوان، طه عبد العليم: جغرافية العالم الإسلامي. ج2. ط4. القاهرة. 1989.

32. الزوكة، محمد خميس: جغرافية النقل. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1996م.
33. الزير، عماد: واقع المياه في مدينة الخليل. الخليل مدينتي. ع5/كانون ثاني. 1995. ص16.
34. السيد، علي أحمد: الخليل والحرم الإبراهيمي، عصر الحروب الصليبية. 1099-1187م.
35. صفوح، خير: مدينة دمشق، دراسة في جغرافية المدن. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة. مصر. 1976م.
36. الصقار، فؤاد محمد: التخطيط الإقليمي. ط2. الإسكندرية: منشأة المعارف. 1973م.
37. عبد السلام، علي. وعريقات، محمد: تلوث البيئة ثمن للمدينة. القاهرة. المكتبة الأكاديمية. 1972م.
38. عتريس، نايف محمود: قواعد تخطيط المدن. بيروت. دار الراتب الجامعية. (بدون تاريخ).
39. عراف، شكري: القرية العربية الفلسطينية، مبنى واستعمالات أراضي. ط2. القدس. جمعية الدراسات العربية. 1986م.
40. عريقات، حربي محمد: مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي. ط2. عمان. دار الكرمل للتوزيع والنشر. 1997م.
41. علام، أحمد خالد: تخطيط المدن. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية. 1991م.
42. عمرو، يوسف: خليل الرحمن مدينة لها تاريخ. جامعة الخليل. مركز البحث العلمي. 1987.
43. عواد، عبد الحافظ إسماعيل: الجغرافية الإقليمية لمحافظة الخليل. الخليل. 1997.
44. عودة، خليل. و جبارة، تيسير: الخليل مهد الآباء والأجداد. الخليل. 1997.
45. عوض، عادل رفقي: إدارة التلوث الصناعي (النفايات السائلة). عمان الأردن. 1995م.
46. غانم، مصطفى عثمان: الصناعة في مدينة جنين - دراسة جغرافية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 1997م.
47. غرابية، س. والفرطان، ي: المدخل إلى العلوم البيئية. عمان. دار الشروق. 1991م.
48. غلاب، محمد السيد: البيئة والمجتمع. ط6. القاهرة. الأنجلو- مصرية. 1975.
49. فارس، جلال الدين محمد: مدينة العريش، دراسة في جغرافية المدن. (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية. مصر. 1984م.
50. فتحي محمد: دراسات في الجغرافية البشرية. الإسكندرية. 1997.
51. فتحي محمد: محاضرات في جغرافية السكان. بيروت. 1976.
52. فتحي محمد: محاضرات في جغرافية النقل: الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1976م.
53. في جغرافية السكان. بيروت. دار النهضة العربية. 1972م.
54. القطب، اسحق: التحضر نحو المدن في الدول العربية. ط1. عمان. جمعية عمال المطابع التعاونية. 1968م.
55. كاستنسون وي: مناخ أرض إسرائيل لكافة مناطقها. تل أبيب. دائرة المعارف الزراعية. بدون تاريخ.

56. كوكالي، نبيل: البلدة القديمة في مدينة الخليل اليوم. الخليل. مركز البحث العلمي - رابطة الجامعيين. 1986.
57. المجتمع الفلسطيني، التربية السكانية. فلسطين. 2000.
58. محمد، صباح محمود: أسس ومشكلات التخطيط الحضري. العراق. الجامعة المستنصرية. (بدون تاريخ).
59. مسودي، تيسير والقيق، عبد الرحمن: دراسة ديموغرافية سكان مدينة الخليل. الخليل. 1987.
60. مشكلات الصناعة في محافظة الخليل. الخليل. مركز الأبحاث. رابطة الجامعيين. 1987.
61. مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، في ديار الخليل. ج5. القسم الثاني. 1986.
62. مصيلحي، فتحي محمد: تخطيط المدينة العربية بين الاطار النظري والواقع والمستقبل. القاهرة. 1995م.
63. ملخصات بحوث الندوة عن الاستيطان في مدينة الخليل. نابلس. جامعة النجاح الوطنية . 1996.
64. النشاشيبي و ل أ. فان دوجل: البيئة التحتية والهيدروليك، الهندسة البيئية والهيدروليكية، IHE. هولندا. المعهد الدولي للبيئة التحتية. 1995م.
65. وهيبه، عبد الفتاح إسماعيل: جغرافية العمران. مصر. جامعة الإسكندرية. 1972.
66. يحيى، صلاح الدين: جغرافية المدن. ط1. عمان. مكتبة الشرق. 1973م.

الأطروحات الجامعية

1. سخيني، مصطفى دخيل: مدينة أم الفحم، دراسة في جغرافية المدن. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 1998م.
2. صالح، رائد: مدينة غزة. دراسة في جغرافية المدن. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 1997.
3. المصري، عماد محمد: الانتهاكات الاستيطانية الصهيونية البيئية في محافظة بيت لحم والخليل. 1967م - 2002م. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين. 2002م.

الدوائر والمؤسسات الحكومية

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: النتائج النهائية لمدينة الخليل. ج1، رام الله، 1997
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقرير السكان والمساكن والمنشآت. محافظة الخليل، النتائج النهائية، سلسلة التقارير الإحصائية، رام الله، 1997م
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية. رام الله. 1998.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية. 2000.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مؤشرات التعليم العام. رام الله. 1997.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. كتيب جيب. رام الله 1997م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية. رام الله. 1998م.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، كتيب جيب. رام الله. 1997.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مؤشرات التعليم العام. رام الله. 1998-1999.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: نشرة دليل المسافات بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية. ط1. رام الله. 2000.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دليل التجمعات السكانية. رام الله 1997م.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية. رام الله. 2000م.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح التجمعات السكانية. النتائج الأساسية. رام الله. 1998م.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح البيئة الصناعي. النتائج الأساسية. رام الله. 1998م.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات استعمالات المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية. رام الله. 2000م.
16. المركز الجغرافي الفلسطيني: النقل والمواصلات. رام الله. 1998م.
17. بلدية الخليل: مسيرة البناء والتطوير. الخليل. 1994م - 1999م.
18. جمعية أصدقاء المريض: التقرير السنوي. الخليل. 1987.
19. دائرة الإحصاء الفلسطيني: مسح النقل والتخزين. رام الله. 1996م.
20. دائرة الإحصاء الفلسطيني: الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية. رام الله. كانون أول. 1998م.
21. دائرة الإحصاء الفلسطيني: إحصاءات المواصلات في الضفة والقطاع. رام الله. كانون أول. 1998م.
22. دائرة الأحوال المدنية: التقرير السنوي. الخليل. 1994.
23. دائرة البحث والتطوير: وقائع ندوة الأراضي المصادرة. ط1. الخليل. رابطة الجامعيين. نيسان 1994.
24. لجنة إعمار الخليل: إنجازات وطموح. الخليل. 1999.
25. مركز الملتقى الفكري: السياسة المائية في الضفة الغربية. القدس. 1985.
26. مركز القدس للإعلام والاتصال: الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة. سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (2) المادة السابعة. البند الأول. 1996م.
27. منشورات جامعة القدس المفتوحة: جغرافية السكان. ط1. 1996.
28. مركز الهندسة والتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التخطيط الإقليمي للمناطق الريفية الفلسطينية. رام الله. 1995م.
29. هيئة الاستعلامات الفلسطينية: عمارة جوهرة الخليل، بحث في مناخ مدينة الخليل. الخليل. 1997.

30. وزارة الأشغال العامة: التقرير السنوي. رام الله. 1997م.
 31. وزارة النقل والمواصلات: الكتاب السنوي. رام الله. 1998م.
 32. وزارة الصحة: التقرير السنوي للمواليد والوفيات في مديرية الصحة لمحافظة الخليل.
 الخليل. 1997.

الموسوعات :

- 1- الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية . ج 1 . ط 1 . دمشق 1984
 2- الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية . ج 2 . ط 1 . دمشق 1984

الصحف والمجلات:

1. الأيام. رام الله. 20/2143 حزيران. 1997/10/29م. 13.
 2. الحياة. البيرة. 19/2234 تموز. 1999م. 10.
 3. مجلة العودة. القدس. العدد/ 7-8 شباط 1985م، 15.

المقابلات الشفوية

1. سعيد أبو عيشة 2001/1/5م.
 2. محمد الخمايسة 2002/3/14م.
 3. يوسف القواسمي 2002/2/19م.

المصادر والمراجع الإنجليزية:

1. Burgess .E .W: The Growth of the city in Robert .E .
 parhed .1952.
2. Dichinsom .R .E: City Region And Regionlism .Lcndon .
 1946.
3. Chap: Hebron District .P61 .1976.
4. S .J: zoning and development of land use pauern –Economic .
 Geography .1974.
5. Cambridge: land use planning and the mediation of urban .
 UN . 1988.

5. Grimaldi .A .B : Cenotaphs of the Hebron patriarchs .P .146.
7. Clare .Second edition .Perhaman press: **Population Geography** .
1 .Oxford .1975.
3. Mayar .H .M .and Rohu:C .F: **Readings in urban
Geography.** 1965

In the name of allah , most gracious, most merciful

Al-Najah National University
College Of Higher Studies.

The City Of Hebron

A study in the geography of Cities

Master Dissertation.

Prepared by:

Mohammad Ibrahim Khalil Al-Sa'aideh

Supervised by:

Dr. Aziz Salim Dweik

This dissertation is presented as an integral part to the requirements of a master's degree in geography at the college of higher studies at Al-Najah National University in Nablus – Palestine.

In the name of allah , most gracious, most merciful

ABSTRACT

This dissertation is a university study about the geography of the city of hebron which , as other Palestinian Cities, Suffers from a lot of various and different problems. The research aims at revealing the existing difficulties in Hebron -the area of the study- and their effects in the near future and predict the coming dangers that may face the city on the levels of demography, economy, society, architecture, transportation and services for the purpose of designing buildings and essential services that meet the needs and the requirements of the city population.

The important of this study comes from its being the first in this field. The researcher has acquainted a lot of previous studies, talking briefly about the city which were not more than mere pure descriptive historic studies.

In this abstract, I would like to outline the most important results in this study. It becomes clear that the city of Hebron suffers from a population explosion with a rise in the percentage of the youth. This indicates that the city of Hebron is a society for young people. In addition to that, the city suffers from that shortage of water available, particularly drinking water where Hebron is considered the most typical example for suffering from the lack of fresh water. The main reason for this problem is due to the domination of Israeli authorities through its settlements, scattered around the city, on the most of water resources which may satisfy the needs of the residents and resolve this crisis.

On the other hand, most of educational and hygienic services are concentrated in the city rather in the nearby suburbs and the surrounding villages and towns; including the increasing pressure on the public services in the city.

One of the most possible negative effects of the study is the housing and the commercial expansion on the expense of the agricultural and arable lands, especially to wards the west of the city. This is due to Israeli control on large stretches of land in the east and

in the south of the city where so many settlements, surrounding and encircling, the city can be seen. The policy of tensifying and expanding settlements around Hebron is very dangerous –under the pretext of the natural increase of settlers- in the future, and this requires vigilance and precaution from this aggressive policy by laying out planning programs for predicting the future housing expansion towards the west.

According to the previous results, the study concludes to several recommendations: one of the most important is the concentration of the economical, educational and social development in the city, especially in the occupied area. Another suggestion is to improve the infrastructure and expanding from the central area of the city to alleviate the tensity of transportation and services concentrated in the middle of the city.